شؤون اجتماعية

العدد الواحد والثلاثون - السنة الثامنة - خريف - ١٩٩١م - ١٤١٢هـ

* مقومات ومعوقات القطاع الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة.

د. أحمد عبدالرحمن المعصوم.

د. محمد أبوبكر باسندوه.

* المرأة في سوق العمل الرسمي - المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة في الدول الخليجية.

د. اعتماد محمد علام.

* قياس أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية على الأداء في مادة بحوث العمليات، مع التطبيق على طلاب وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والادارية بجامعة الامارات العربية المتحدة.

د. درويش عبدالرحمن.

* نزوح رأس المال الخاص الخليجي إلى الخارج - الأسباب وإمكانية العلاج.

عيسى شاهين الغانم.

* التحديث في العلوم الاجتماعية المعاصرة.

محمد السعيد ادريس.

* الوظيفة التنموية للجامعة في الوطن العربي.

د. محمود أحمد موسى.

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

جمعية الإجتماعيين (منبر اجتماعي ثقافي وطني)

جمعية ذات نفع عام أشهرت بالقرار الوزاري رقم ٢/٧٦ لسنة ١٩٨١ وبدأت نشاطها في ١٩٨١/١١/٩ وتهدف إلى:

- رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي.
- العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في المجال الاجتماعي بشتى الوسائل والأساليب والعمل على تطوير المهن الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع.
- نشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أفضل قدر من التماسك والاستقرار والتكامل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والتطوعية الأخرى.
- تعنى الجمعية بإجراء البحوث والدراسات بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تعوق سبل التطور الاجتماعي لمجتمعنا وتبني السياسات التي تعين في التغلب عليها واقتراح الوسائل والحلول المناسبة لها.
- الإسهام في تقديم وجوه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية أو الذين يحتاجون إلى رعاية أعلى مستوى وأكثر تخصصاً كالمعاقين والمسنين والأحداث والأيتام ومجهولي الأبوين.
- تقديم الخدمات المالية والاجتماعية والثقافية للأعضاء.
- تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الجمعيات المشابهة الدولية والعربية والجمعيات المختصة في المجالات الاجتماعية بشتى الوسائل والسبل ومنها إقامة المؤتمرات المحلية وحضور المؤتمرات العربية والدولية وإصدار الكتب والمجلات وغير ذلك بإقامة الندوات والحلقات الدراسية.

شؤون اجتماعية

الاشتراكات

للأفراد سنوياً

في الامارات	٤٠ درهماً
في الوطن العربي	١٥ دولارات
في الخارج	٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً

في الامارات	١٠٠ درهم
في الخارج	٤٠ دولاراً

الأسعار: الامارات ١٠ دراهم، البحرين دينار واحد، الكويت دينار واحد، قطر ١٠ ريالات، السعودية ٥ ريالات، عُمان ريال واحد، اليمن الشمالي ١٠ ريالات، اليمن الجنوبي دينار واحد، ج.م.ع. ٥ر١ جنيه، لبنان ٢٠٠ ليرة، سوريا ٢٠ ليرة، السودان ٥ جنيهات، ليبيا ٦٠ قرشاً، الجزائر ١٠ دنانير، تونس دينار، المغرب ٧ دراهم، الأردن دينار واحد، العراق ديناران.

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية
تصدر عن جمعية الاجتماعيين

رئيس التحرير : د. عبد الخالق عبد الله
مدير التحرير : د. سليمان موسى الجاسم
سكرتير التحرير : طه حسين حسن

الهيئة الاستشارية

د. حسين فهيم
د. شفيقة عباس
د. عبد الله جمعة الحاج
د. علي الشرهان
د. محمد حور
د. محمد المطوع
د. موزة غباش

هيئة التحرير التنفيذية

حسين سعيد الشيخ
راشد محمد راشد
محمد إبراهيم شباره

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبيها

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير ـ ص . ب ٣٧٤٥
الامارات العربية المتحدة (الشارقة) هاتف ٥٤٨١٦١ جمعية الاجتماعيين

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

العدد الواحد والثلاثون - السنة الثامنة - خريف - ١٩٩١م - ١٤١٢هـ

* الافتتاحية -

..... ٢

* بحوث ودراسات

١ - مقومات ومعوقات القطاع الزراعي في دولة الامارات ٥

د. أحمد عبدالرحمن المعصوم.

د. محمد أبوبكر باسندوه.

٢ - المرأة في سوق العمل الرسمي - المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة في الدول الخليجية ٢٣

د. اعتماد محمد علام.

٣ - قياس أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية على الأداء في مادة بحوث العمليات، مع التطبيق على طلاب وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والادارية بجامعة الامارات العربية المتحدة ٦٧

د. درويش عبدالرحمن.

٤ - نزوح رأس المال الخاص الخليجي إلى الخارج الأسباب وإمكانية العلاج ٨٩

عيسى شاهين الغانم.

٥ - التحديث في العلوم الاجتماعية المعاصرة ١١٩

محمد السعيد إدريس.

- الوظيفة التنموية للجامعة في الوطن العربي ١٦١

د. محمود أحمد موسى.

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

* آراء وأفكار

١ – المرأة والتعليم وقوة العمل بالامارات العربية المتحدة ١٨١
د. سليمان موسى الجاسم.

٢ – المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة ودورها في التنمية ١٨٩
محمد عيسى السويدي.

٣ – فما هي الأسرة على أي حال؟ ١٩٩
د. محمود الذوادي.

* عـروض كتـب

١ – عرض كتاب العمل النسائي الواقع والمرتجى ٢٠٩
أنيسة فخرو.

٢ – عرض كتاب علم النفس عبر الحضاري ٢٣١
د. يوسف عبدالفتاح.

* تقارير وندوات ومؤتمرات

١ – مساهمة المرأة الاماراتية في سوق العمل ٢٣٩
مكية الهاجري.

* ببليوغرافيا

١ – ببليوغرافيا متنوعة ٢٤٥
أحمد عبدالحميد عدوي.

* الملف الاحصائي

١ – جداول احصائية عن الامارات ٢٥٧
محمد ابراهيم شباره.

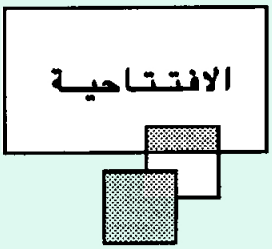

يتزامن صدور هذا العدد من مجلة شؤون اجتماعية مع مرور سنة على أزمة الخليج. لقد عاشت دول وشعوب المنطقة خلال فترة الازمة، التي امتدت من ٢ أغسطس ١٩٩٠ وحتى ٢٦ فبراير ١٩٩١، واحدة من أعنف وأقسى التجارب الحياتية. شملت فترة الازمة تجربة الغزو غير المبرر وتجربة الاحتلال والضم القسري وتجربة تهجير وتشريد نصف الشعب العربي في الكويت وأكثر من مليون ونصف المليون نسمة من سكانها. كما شملت هذه الفترة المكثفة تجربة التدويل الكامل لمنطقة الخليج العربي والزج بها في متاهات دولية معقدة ولامسؤولة حيث فقدت شعوب ودول المنطقة سيطرتها على شوونها وأصبحت أبسط قراراتها الحياتية الحيوية تتخذ بعيداً عن ارادتها. كذلك شملت فترة الازمة عسكرة شاملة وغير معهودة للخليج العربي حيث تدفقت قوات من ٢٦ دولة قريبة وبعيدة، غنية وفقيرة، معنية وغير معنية بالازمة، كما تدافعت الى المنطقة جيوش مسلحة بأحدث الدبابات والمدرعات والطائرات والسفن، وأرسلت الولايات المتحدة بحوالي نصف قدراتها وطاقاتها المسلحة. ثم انه وبسرعة خاطفة، تم استخدام كل هذه الاسلحة والجيوش وعلى نطاق واسع ومكثف في حرب كانت بكل المقاييس واحدة من أكثر النزاعات عنفاً ودماراً. لقد كانت فترة السبعة أشهر من الازمة من أطول الفترات، وكانت واحدة من اصعب اللحظات التي مرت بالمنطقة وبالامة العربية حيث افرزت شروخاً بنيوية ونفسية عميقة وبددت الامكانيات والثروات العربية الاستراتيجية والتي كان بالامكان توظيفها توظيفاً عقلانياً وانسانياً.

لقد تدافعت الاحداث بقوة غريبة نحو الحرب. ربما كانت الحرب مؤكدة منذ لحظة غزو العراق للكويت. بيد ان اصرار البعض على الحرب كان اصراراً لاعقلانياً وغير طبيعي. ورغم ادراك الجميع ان الحرب ستقع وانها ستكون عنيفة ومأساوية الا ان المعنيين بالازمة لم يساهموا مساهمة فعلية

ومخلصة من اجل منعها. فرغبة الحرب تحكمت في السلوك منذ اللحظة الاولى من اندلاع الازمة وكأنما الحرب هي قدرٌ محتمٌ بالنسبة لهذه المنطقة التي شهدت وفي اقل من عشر سنوات حربين متتاليتين نتج عنهما خراب بنيوي وتنموي يفوق كل التصورات. ورغم مرور المنطقة بهاتين الحربين فان احداً لايستطيع ان يجزم الآن انهما ستكونان الحربين الاخيرتين. فالمنطقة منطقة نفطية غنية وهي منطقة حساسة ومغرية وجذابة. والمنطقة كانت ولازالت معرضة للتدخلات الخارجية التي تفتعل الازمات وتستغل خلافات دول المنطقة التي لم تحسم حسماً نهائياً.

ان عدم حسم الخلافات والمشكلات بين دول المنطقة يطرح السؤال التالي:- هل ستكون الحرب الأخيرة آخر الحروب في هذا الجزء الحساس من أجزاء الوطن العربي؟ وهل ستتمكن دول المنطقة من ان تتعامل مع بعضها البعض تعاملاً عقلانياً وسلمياً وبعيداً عن التدخلات؟ هل حربا الخليج الاولى والثانية هما القاعدة في هذه المنطقة ام انهما الاستثناء؟ ثم هل كان بالامكان اصلاً منع اندلاع الازمة الاخيرة وقبلها الازمة بين العراق وايران؟ هل كانت الحرب ضرورية وحتمية في الحالتين ام انه كان بالامكان منعها؟..

لم تستوعب دول وشعوب المنطقة عبر ودروس حرب الخليج الاولى ولايبدو انها قد استلهمت عبر ودروس الحرب الاخيرة. لقد اظهرت ازمة الخليج افتقاد الجميع للعقلانية وعدم القدرة على الاستفادة من الازمات المتكررة. وفي ظل غياب العقلانية فان من المؤكد ان تتكرر الازمات والحروب والمحن الوطنية وفقدان الاوطان.

لقد جسدت الازمة الاخيرة تجسيداً حياً اللاعقلانية السياسية والاخلاقية السائدة في المنطقة. فقرار غزو الكويت كان قراراً لاعقلانياً بقدر لاعقلانية الدولة السلطوية والشكل السلطوي والفردي المهيمن على الحياة السياسية. كما ان الاسباب والدوافع والعوامل التي فجرت الازمة هي اسباب ودوافع لاعقلانية وقد كانت اقرب للاوهام والخيالات والحسابات الخاطئة منها للوقائع والحقائق الموضوعية. اما الاهداف فلم تكن اهدافاً جامحة ولاعقلانية فحسب، بل انها كانت مجرد شعارات زائفة خادعة تحجب الرؤية السليمة وتدغدغ العواطف والاحاسيس. ورغم ان هذه الشعارات قد اججت الجماهير إلا انها حتماً لم تكن تخاطب عقلها وفكرها ومنطقها. اما نتائج الازمة الاولية، وربما ايضاً نتائجها النهائية، فهي جميعاً نتائج لاعقلانية

ومدمرة لكل الاطراف الخليجية والعربية. علاوة على ذلك فان نمط التعامل مع افرازات وتداعيات الازمة لازال نمطاً لاعقلانياً ويستند اكثر ما يستند الى العاطفة المؤججة والقلوب المحتقنة والكراهية المتبادلة والرغبة في الانتقام. لقد اظهر الجميع، المعتدي والمعتدى عليه، القاهر والمقهور، الافتقاد والافتقار للحد الادنى من العقلانية السياسية. جاء التعامل مع الخطأ بخطأ وتفاقمت الأخطاء وتراكمت ثم تحولت جميعها الى خطيئة تمس حاضر ومستقبل المنطقة والامة العربية جمعاء.

اننا نعيش مرحلة ما بعد ازمة الخليج، وعلينا التعامل مع افرازاتها وتداعياتها الخطيرة. وحتى الآن لايبدو ان التعامل السائد هو تعامل عقلاني وايجابي. لقد مرت المنطقة بازمة زلزالية وبتجربة عنيفة وحرب طاحنة، ورغم ذلك فان شيئاً لم يتغير. نفس الوجوه القديمة، نفس السياسات المتخبطة، نفس الاساليب التقليدية، نفس المواقف والتوجهات، بل ونفس البديهيات والمسلمات ظلت مهيمنة. كل شيء بقي ولم يتبدل. لم يدفع احد ثمن الاخطاء ولم يخضع احد للمساءلة ولم يعترف احد بالتقصير، ولم تتم محاكمة اي من المسؤولين مسؤولية مباشرة عن الكارثة التي هزت النفوس والوجدان. لقد ساد الجمود الذهني وعادت الامور الى سابق عهدها وجيرت الازمة للابقاء على نفس السياسات والتوجهات وكأنما الجميع قد استنتج بان ما كان هو أحسن مايكون.

ان هذا الاستنتاج هو اقصى اللاعقلانية الممكنة في سياق التعامل مع تجربة تأسيسية كتجربة الغزو والاحتلال والحرب. ان هذا النمط اللاعقلاني في التعامل مع المتغيرات انما يضعنا ضد مسار التاريخ ويتجه بنا على النقيض من اتجاه العصر. فالعصر الحديث الذي ننتمي اليه هو عصر التفكير العلمي وهو في جوهره عصر العقلانية. لايمكن لأي شعب من الشعوب ان يتقدم ويلحق بالعصر اذا لم يحترم العلم وينتهج الاسلوب العقلاني في التفكير والممارسة. ان العقلانية هي وحدها التي تضمن النجاح وهي التي توصل الشعوب الى قمة قائمة الامم العظمى والمتفوقة. ويبدو اننا في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً لازلنا بعيدين كل البعد عن التعامل بالاسلوب العقلاني ولازلنا نعيش عصر التفكير الاسطوري والخرافي ولازال يوجهنا التعصب الذي هو أخطر العقبات التي تقف في وجه التقدم والرقي.

شؤون اجتماعية

بحوث ودراسات

مقومات ومعوقات القطاع الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة

د.أحمد عبدالرحمن المعصوم
د.محمد أبوبكر باسندوه*

(١) مقدمة :

قال تعالى: «**إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ . وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ**» صدق الله العظيم.

هذا هو تعريف الأمن الغذائي في القرآن الكريم.

أما تعريف الأمن الغذائي في عصرنا هذا فهو قدرة كل الناس على الحصول في كل الأوقات على مايكفي من الغذاء ليعيشوا حياة نشطة صحية، وعليه فإن الأمن الغذائي يتكون من عنصرين.

الأول هو توفير الغذاء أما **الثاني** فهو القدرة على الحصول عليه، وغياب أو صعوبة تحقيق أي من هذين العنصرين يعني غياب أو صعوبة تحقيق الأمن الغذائي[١].

تبلغ مساحة دولة الامارات العربية المتحدة حوالي ٧٨ ألف كيلومتر مربع باستثناء الجزر وهي تقدر بحوالي

* كلية العلوم الزراعية – جامعة الامارات العربية المتحدة.

٣٢٪ من المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي[٢]. وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي ٦٠ ألف هكتار (إذا توفرت المياه الصالحة)، كما تقدر الأراضي الصالحة للمراعي بحوالي ٢٠٠ ألف هكتار إضافة إلى مايزيد عن ١٧٢ ألف هكتار استعملت كمشاريع للتحريج والغابات، وبلغت المساحة الكلية المنزرعة (المحصولية) بحوالي ٤١٫٦٢٠ هكتاراً. وتعتبر التنمية الزراعية في دولة الامارات العربية المتحدة احدى الحلقات الرئيسية في سلسلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وبخاصة وأن اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة يعتمد على القطاع التعديني.

ولكن بفضل وعي قائد مسيرتنا وباني نهضتنا صاحب السمو **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان** - رئيس الدولة واخوانه حكام الإمارات الذين أخذوا يوجهون جل اهتمامهم لقطاع الزراعة باعتباره حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية وخط الدفاع الأول للحماية من مخاطر الجوع.

وتأتي أهمية الاهتمام بالأمن الغذائي نظراً لظهور مشكلة الأمن الغذائي على الصعيد الدولي وافرازاتها على الدول العربية عامة ودولة الامارات العربية المتحدة بصفة خاصة واكتسابها لابعاد مهمة ومختلفة بالاضافة إلى العامل الناتج عن خصائص اقتصاديات الدولة وضرورة تنويع مصادر الدخل.

ومن خلال هذا المفهوم بدأ تحرك فعال في دولة الامارات العربية المتحدة لتحقيق تنمية شاملة في قطاع الزراعة أسوة بماتم تنميته في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولاشك ان عماد هذه التنمية إنما يتمثل في اسلوب التخطيط العلمي الذي انتهجته الدولة حيث يستطيع هذا التخطيط أن يرسم صورة المستقبل بمنظار اليوم مستهدفاً استخدام أفضل الموارد المتاحة وزيادة الانتاج بما يتلاءم وحجم الطلب المتنامي يوماً بعد يوم[١].

ولكي يؤدي قطاع الزراعة دوره في تنمية الاقتصاد الوطني ولكي يكون أحد مصادر الدخل والتشغيل في البلاد فإنه لابد من توفير مستلزمات وأحداث التغيير المنشود في بنية الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق تنمية زراعية حقيقية في البلاد والتي تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:-

١ - الأساليب العلمية في الدراسات والبحوث.
٢ - الأساليب العلمية في التخطيط.
٣ - الإجراءات التنفيذية.

ويوضح الجدول رقم (١) تطور المساحة والإنتاج النباتي بالمزارع التي تشرف عليها وزارة الزراعة والثروة السمكية.

جدول رقم (١)

تطور المساحة والانتاج النباتي بالمزارع التي تشرف عليها

الوزارة خلال الفترة من عام ٨١ حتى ٨٩/٨٨

البيـــان / السنـــوات	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨		النسبة المئوية لتطوير البيانات الأخيرة عن عام ١٩٨١م
عدد المزارع	١١١٦٢	١١٢١٥	١١٦٥٦	١٤٢٣١	١٤٧١٥	١٥٥٧٤	١٦٠١٣	١٦١٧٥	+	٤٤ر٩١
المساحة الكلية	٢٠٨٣٧٨	٢١٣٣٥٨	٢٢٩٧٠١	٢٢٩٩٧٢	٢٢٩٩٤٨	٢٩٢٤٨٢	٢٩٨٠٥٧	٣٠١١٠٧	+	٤٤ر٥٠
المساحة القابلة للزراعة	...	...	...	...	٢٥٥٠٥٢	٢٧٢٣٦٢	٢٧٧٤٨٢	٢٨٠٣٨٠	-	
مساحة الخضر	٥٠١٢٦	٧٥١٤٣	١٠٠٧٦٢	٨٤٧١٥	٦١٨٢٢	٤٥٠٦٨	٧١٦٨١	٧٢٤٣٠	+	٤٤ر٥٠
كميات انتاج الخضر	١٣٧٧٨٩	٢١٦٥٩٧	٣٥٤٤٣٥	١٩٣٢٣٨	١٥٧٦٥٨	١٠٢٦٨٢	١٤٦٢٢٨	١٤٩٧٧٦	+	٨ر٧٠
مساحة الفاكهة	١٥٠٤٠	١٦٩٣٩	٢٠٥٥٢	٢٢٤٩٠	٢٦٤٠٥	٢٦٤٤٥	٢٩٨٩٧	٣٠٢٠٩	+	١٠٠ر٨٦
كميات انتاج الفاكهة	١٠٨٦١	١١٤٦٠	١٢٣٧٢	٢٣٩٩٧	٢٥٥٦٨	٢٧٨٥٨	٢٨٧٠٤	٢٩٠٠٤	+	١٦٧ر٠٥
مساحة المحاصيل والأعلاف	١٧٥٣٦	٢٠١٥٦	٢١٩٦٠	٢٧٦٤١	٣٠٢٠٦	٣٥٢٩٨	٧٣٠١٧	٧٣٧٧٩	+	٣٢٠ر٧٣
كميات انتاج المحاصيل والأعلاف	١٠٠٥٠٠	١٥٣٧٦٦	١٥٣٠٦٤	١٩٠٢٦١	٢٢٣١٨٦	٢٤٥٤٤٩	٣٥٢٤٩٥	٣٥٦١٧٥	+	٢٥٤ر٤٠
جملة المساحة المحصولية	٨٢٧٠٢	١١٢٢٣٨	١٤٣٢٧٤	١٣٤٨٤٦	١١٨٤٣٣	١٠٦٨١١	١٧٤٥٩٥	١٧٦٤١٨	+	١١٣ر٣٢
جملة الانتاج النباتي	٢٤٩١٥٠	٣٨١٨٢٣	٤١٩٨٧١	٤٠٧٤٩٦	٤٠٦٤١٢	٣٧٥٩٨٩	٥٢٩٤٢٧	٥٣٤٩٥٥	+	١١٤ر٧١

المصدر : وزارة الزراعة والثروة السمكية - مكتب التخطيط والإحصاء والمتابعة - النشرة الإحصائية السنوية (أعوام مختلفة).

١ - المساحة بالدونم. ٢ - الانتاج بالطن. ٣ - مساحة وانتاج الفاكهة لاتشتمل على التمور. ٤ - كميات الإنتاج ١٩٨٩/٨٥ تقديرية.

جدول رقم (٢) تطور أعداد المزارع ومساحتها الكلية ومعدل التغيير في كل منهما في المناطق التي تشرف عليها دائرة الزراعة والانتاج الحيواني بالعين خلال الفترة الزمنية (١٩٧١ - ١٩٨٩/٨٨)

المساحة بالدونم

البيان / السنة	عدد المزارع	المساحة الكلية	معدل التغير في	
			عدد المزارع	المساحة الكلية
١٩٧١	٣١٩	١٧٤٧٧	...	...
١٩٧٢	٣٣٥	١٨٠٥٠	٥	٣ر٣
١٩٧٣	٣٦٠	١٩٤٤٠	٧ر٥	٧ر٧
١٩٧٤	٣٩٣	٢١٢٨٨	٩ر٢	٩ر٥
١٩٧٥	٤٧٧	٢٤٢٣٩	٢١ر٤	١٣ر٩
١٩٧٦	٥٨٩	٢٨٦٩٥	٢٣ر٥	١٨ر٤
١٩٧٧	٦١٢	٣١٠٨٢	٣ر٩	٨ر٣
١٩٧٨	٧٦٦	٣٢٥٨٨	٢٥ر٢	٤ر٩
١٩٧٩	٩٧٩	٣٣٧٦٢	٢٧ر٨	٣ر٦
١٩٨٠	١٢١٣	٤٣٦٨٥	٢٣ر٩	٢٩ر٤
١٩٨١	١٣٨٦	٤٩٧٠٢	١٤ر٣	١٣ر٨
١٩٨٢	١٦١٢	٥٨٩٢٨	١٦ر٣	١٨ر٦
١٩٨٣	١٩١٥	٧٦٦٩٥	١٨ر٨	٣٠ر٢
١٩٨٤	٢٤٤٠	١٠٩٧٥٠	٢٧ر٤	٤٣ر١
١٩٨٦/٨٥	٢٢٢٨	١٠٦٢٤٤	٨ر٧	٣ر٢
١٩٨٧/٨٦	٢٢٨٨	١١٥٦٨٠	٢ر٧	٨ر٩
١٩٨٨/٨٧	٢٣١٧	١١٨١٤٤ر٥	١ر٣	٢ر١
١٩٨٩/٨٨	٢٣٨٨	١٢٤٠٣٧	٣ر١	٥ر٠

المصدر: دائرة الزراعة والإنتاج الحيواني بالعين - الكتاب الاحصائي السنوي (أعوام مختلفة).

ويتضح من الجدول رقم (١) أن المساحة المخصصة لزراعة الخضر قد انخفضت في السنوات اللاحقة لعام ١٩٨٣م بينما نجد زيادة في مساحة المحاصيل الحقلية والأعلاف بعد عام ١٩٨٣ وقد يرجع سبب هذا إلى انصراف المزارعين عن زراعات الخضر نتيجة للإصابات الشديدة بالذبابة البيضاء والأمراض الفيروسية واتجاههم إلى أستغلال تلك المساحات في زراعة المحاصيل الحقلية والأعلاف.

وقد بلغ إجمالي الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية ومستحضراتها خلال عام ١٩٨٨ حوالي ١٤٨ مليون طن قيمتها حوالي ١١٨ر٠١٢ مليون درهم حيث بلغ اجمالي كميات السلع المستوردة من أعلاف الحيوانات حوالي ٩٩٪ من اجمالي كميات السلع المستوردة فيما اشتركت الحبوب والخضر والفاكهة في النسبة الباقية وهي ١٪ مما يعني أن الاتجاه السائد لاستيراد كميات من الأعلاف خلال عام ١٩٨٨م كان لمواجهة خطة التنمية في زيادة مشروعات الثروة الحيوانية بالدولة أنظر الجدول رقم (٣) المرفق.

كما يوضح الجدول رقم (٢) تطور اعداد المزارع ومساحاتها الكلية ومعدل التغيير في كل منهما خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٩/٨٨م. في المناطق التي تشرف عليها دائرة الزراعة والانتاج الحيواني بالعين حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن المساحة الكلية ارتفعت من ١٧٤٧٧ دونماً عام ١٩٧١م إلى ٠٣٧ دونماً في عام ١٩٨٩ بزيادة قدرها ٧٠٩٪ وهذا يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع.

جدول رقم (٣)

كميات وقيمة المحاصيل والأعلاف والخضر والفاكهة المستوردة

خلال عام ١٩٨٨ بالدولة

مجموعات السلع	الكميـة بالطـن	القيمة بالألف درهم
الحبوب ومستحضراتها	٤٣٧٥٨٣	٦٤٤٨٩٤
أعـلاف الحيوانـات	١٤٦٠٩٨٠٨٩	١١٦ر٣٠٥ر١٦٠
الخضـر ومستحضراتها	٣٨٨١٩٩	٥٠٥٠٠
الفاكهة ومستحضراتها	٥٤٨٣٥٠	١ر٠١١ر٩٤٣
الجملـــة	**١٤٧٤٧٢٢٢١**	**١١٨٠١٢٤٩٧**

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية (أبوظبي - دبي - الشارقة) ١٩٨٨

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مقومات ومعوقات الإنتاج في القطاع الزراعي في الامارات العربية المتحدة.

الاتجاهات التنموية بالدولة:-

إن أهداف التنمية الزراعية في الدولة اتجهت إلى التنمية الرأسية والتي من أهم مقوماتها العمل على عدة محاور رئيسية هي:

١ - تحسين وسائل الري واستخدام أقل الطرق استهلاكاً وترشيداً للمياه.

٢ - التخطيط لتركيب محصولي يفي بالاحتياجات المحلية ولا يتسبب عنه فائض في الإنتاج.

٣ - استخدام وسائل الزراعة الحديثة مثل البيوت المحمية التي تشغل مساحة أقل من الأرض وتستهلك كميات أقل من المياه وتعطي محصولاً لايزيد عن أضعاف مساحتها من الزراعة المكشوفة.

٤ - استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وأفضل مدخلات الإنتاج ملاءمة لظروف ومناخ الدولة ضمن برامج بحثية تعتمد في الأساس على المشاكل التي تواجه المزارعين للعمل على حلها.

٥ - استخدام الميكنة الزراعية والاعتماد عليها للتقليل من تكلفة العمالة والتقليل من تكلفة الوحدة الإنتاجية.

٦ - التخطيط للتوسع في الإنتاج الحيواني على أساس كمية المياه المتاحة لزراعة الأعلاف وحساب الاحتياجات المحلية عدداً ونوعاً بحيث يتم تربية مايتناسب مع ظروف الدولة كما أن ارتباط المزارع بأرضه والصياد في مهنته كان من الأهداف التي كانت ومازالت الدولة تسعى إلى تحقيقها.

معوقات الإنتاج:-

أن أية تجربة إنسانية لابد وأن تعترضها بعض المعوقات. والقطاع الزراعي جزء من هذه التجربة الإنسانية التي شهدتها مراحل التطور والتنمية في دولة الامارات العربية المتحدة.

ويمكن استعراض بعض المشاكل التي تعتري الزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة كالآتي:

١ - مشاكل بيئية.

٢ - مشاكل التصحر.

٣ - مشاكل تواجه قطاع الخدمات الزراعية والإرشاد.
٤ - مشكلات مصاحبة للانتاج.
٥ - مشكلات متعلقة بالعمليات الزراعية.
٧ - القوى العاملة.
٧ - النمو المتوازن في التنمية الزراعية.
٨ - نقل التكنولوجيا.

أولاً : الأسباب البيئية:-

تقع دولة الامارات العربية المتحدة في الركن الشرقي من شبه الجزيرة العربية عند مدخل الخليج العربي من خط عرض (٢٢ و ٥ر٢٦) شمالاً وخط طول (٥٢ و ٥ر٥٦) شرقاً. ويتميز مناخها بارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف إلى حوالي ٤٥ درجة مئوية، أما في الشتاء فيبلغ متوسط الحرارة حوالي ٢٠ درجة مئوية. ومتوسط التبخر السنوي يبلغ ٢٩٨٠ مليمتراً على السواحل بينما في الداخل يصل إلى ٤٠٥٠ مليمتراً وتسقط الأمطار عادة بين نوفمبر وأبريل ويتفاوت معدل سقوطها من سنة لأخرى ويبلغ المعدل العام حوالي ١٠٠ مليمتر/سنة.

وبوجه عام يكون سقوط الأمطار مصحوباً بالعواصف الرعدية مما يؤدي إلى هطول كميات كبيرة من المياه في يوم واحد مما يتسبب في فيضانات جارفة وتعرية خطيرة. كما أن معظم الأراضي رملية ومن أهم مشاكلها:-

١ - ارتفاع محتواها العام من الحصى في بعض المناطق مما يصعب زراعتها.
٢ - قلة العناصر الغذائية المعدنية مثل النتروجين والبوتاسيوم.
٣ - قلة المادة العضوية التي تساعد على تحسين خواص التربة كما أنها تعتبر مصدراً للنتروجين اللازم لنمو النبات.
٤ - ارتفاع الملوحة والتي تؤدي إلى الإضرار بنمو النبات.
٥ - القلوية والتي من شأنها تثبيت بعض العناصر الغذائية اللازمة للنمو.
٦ - ندرة العناصر الكبرى للنبات وكذلك الصغرى مما يؤدي إلى قلة الإنتاج.

ثانياً: التصحـر:-

لقد تعرضت أراضي دولة الامارات عبر التاريخ إلى تدخلات وعوامل غير متوازنة من قبل الإنسان وحيواناته الرعوية مما أدى إلى بروز ظاهرة الزحـف الصحراوي. أما حديثـاً فقـد أثـرت التنمية السريعة على طاقـة

الأرض والبيئة مما قد ترتب عليه تدهور النظم البيئية وزيادة التصحر ومن الأسباب التي أدت إلى التصحر مايلي:-

١ - قلـة الأمطـار وبـذلك لاتوجـد زراعـات بعليـة في الامارات كمـا أن هطول الأمطار بكميات كبيرة في فترة قصيرة يؤدي إلى جريانها إلى البحر وبذلك لايستفاد منها كثيراً في تغذية المخزون الجوفي.

٢ - الإرتفاع الشديد في درجات الحرارة والذي يؤدي إلى تبخر كميات كبيرة من المياه ويتراوح التبخر السنوي بين ٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ مليمتر في العام.

٣ - طبيعـة التربـة التي لايمكنها الاحتفـاظ إلا بالقليـل مـن المـاء وهـذا بالتالي يساعد على سرعة جفافها مما يعرضها إلى التعرية بسهولة كما أن التربة فقيـرة جـداً في العناصر الغذائية والمـادة العضوية ممـا يحـد من كثافـة النباتات الطبيعية عليها.

٤ - قطع الأشجار بطرق عشوائية من أجل الاستفادة من أخشابها ساعد كذلك على انتشار التصحر.

٥ - ظاهرة الرعي الجائر أدت إلى اختلاف التوازن بين عدد الحيوانات والموارد الرعوية بخاصة وأن الرعاة لايملكون الأراضي الرعوية وهذا كله أدى إلى ضعف الغطاء النباتي الطبيعي وساعد على سرعة التعرية والانحرافات المائية.

٦ - عدم توفر مياه الري بكميات كبيرة وفي نفس الوقت اتباع المزارعين الطرق التقليدية في الري ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل وأخطرها.

٧ - انتشار الرحلات الترفيهية بين الأهالي وبخاصة في موسم سقوط الأمطار ونمو النباتات التي تشكل الغطاء النباتي وقطع هذه النباتات قبل اكتمال دورة حياتها وقبل انتشار بذورها لتنمو في الموسم القادم أدى ذلك إلى ضعف الغطاء النباتي وساعد على التعرية.

مصـادر الميـاه:-

وتنقسم إلى أربعة مصادر هي:-

١ - الميـاه السطحية:-

أ / ويقصد بها مياه الأفلاج والعيون والمياه فيها غير ثابتة وتتأثر بكميات الأمطار ويوجد بالامارات ثلاثة أنواع من الأفلاج هي الداوودية والغيلية والأحضورية وملوحة هذه الأفلاج تتراوح بين ٥٠٠ - ١٨٠٠ جزء

بالمليون ويبلغ متوسط التصريف لهذه الأفلاج ٢١ مليون متر مكعب سنوياً كما توجد العيون الساخنة كعين خت والمضب والسخنة وتستغل مياهها للري.

ب/ الوديان وتقدر كمية المياه التي تنقلها الوديان حوالي ١٥٠ مليون متر مكعب/سنة.

٢ - المياه الجوفية:-

تعتبر المورد الأساسي بخاصة للزراعة وتقدر التغذية السنوية للمخزون الجوفي في السهل الحصوي بـ ١٤ مليون متر مكعب وفي منطقة العين ١٦ - ٢٠ مليون متر مكعب. وتوجد المياه على أعماق تتراوح بين ٥٠ - ٥٠٠ قدم في الطبقات المستغلة حالياً وتختلف نوعية المياه من مكان إلى آخر وتقدر كمياتها كالآتي:-

* إجمالي التغذية. ٩٢ر٦ مليون متر مكعب/سنة.
* إجمالي الاستهلاك. ٧٨٤ر٤ مليون متر مكعب/سنة.

أهم الظواهر التي طرأت على المياه الجوفية:-

١ - أدى عدم سقوط الأمطار لسنوات متتالية إلى جفاف كثير من الأفلاج مما جعل المزارعين في تلك المناطق يحفرون الآبار لري مزروعاتهم ولكن عدم وجود مصادر متجددة في تلك المناطق قد يؤدي إلى جفاف تلك الآبار وهلاك المزروعات.

٢ - جفاف بعض الآبار في المناطق الزراعية نتيجة للضخ الجائر وقد باءت بالفشل محاولات بعض المزارعين في الحصول على مياه جوفية بحفر آبار أخرى في مزارعهم نتيجة لعدم وجود نظام مائي متصل في تلك المناطق.

٣ - الارتفاع السريع في ملوحة المياه الجوفية في بعض المناطق الساحلية لزحف مياه البحر على المياه الجوفية.

٤ - هبوط منسوب المياه الجوفية بشكل متواصل نتيجة لزيادة الضخ مقارنة بالتغذية الجوفية.

٥ - الزيادة الملحوظة في ملوحة مياه الابار في بعض المناطق نتيجة للتدخل الحاد لمياه البحر المالحة في خزانات المياه الجوفية.

لاشك أن الظواهر المذكورة قد تنجم عنها متغيرات كثيرة في النمط الزراعي نذكر منها مايلي:-

أ / جفاف بعض المزارع أو ضعف انتاجيتها نتيجة عدم توفر مياه الري.
ب/ تغيير المحاصيل المزروعة إلى محاصيل أخرى تتحمل الملوحة.
جـ/ هجر المزارع نتيجة لتملح أراضيها نتيجة لريها بمياه مالحة وعدم توفر مياه جيدة لغسيلها.
د / هجر المزارع نتيجة لارتفاع متطلبات استثمار حفر آبار جديدة أو تعميق الآبار المتواجدة.
هـ/ تقليل المساحات المزروعة نتيجة لنقص كميات المياه في المزارع.

ثالثاً: مياه التحلية من البحـر :-

وتوجد بالامارات حالياً ثماني محطات تبلغ طاقتها الإجمالية حوالي ٢٣٢ مليون متر مكعب/سنة. وتمد هذه المحطات المدن الرئيسية بمياه الشرب كما يستغل بعضها في الأعمال الصناعية وزراعة الحدائق.

رابعاً: مياه المجاري المنقـاة :-

وتوجد بالامارات حالياً أربع محطات تبلغ كمية المياه المعالجة بها جميعاً حوالي ٦٢ مليون متر مكعب وتستغل مياهها لري الحدائق وفي مشاريع ري الغابات وأشجار التحريج.

استعمالات الميـاه :-

للمياه استعمالات عديدة نذكر أهمها فيما يلي:-.

أ - الاستعمالات المنزلية والشرب والخدمات العامة: ويتم الحصول على المياه من محطات التحلية في المدن الرئيسية أو من المياه الجوفية في المناطق الأخرى وتسعى الدول لبناء المزيد من محطات التحلية لتخفيف الضغط على المياه الجوفية.

ب - الاستعمالات الصناعية: والطلب عليها يزداد تدريجياً ويتم توفير المياه لهذا الاستخدام من محطات التحلية أو من المياه الجوفية في الوقت الحاضر وهناك اتجاه لاستغلال مياه المجاري المعالجة لاستخدامها في بعض المشاريع الصناعية.

ج - الاستعمالات الزراعية وهي المياه المستخدمة لري مساحة ٧١٠٠٠ هكتار من الغابات و٢٧٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية وتقدر كمية المياه المستعملة في هذا المجال ٩٠٠ مليون متر مكعب/سنة وهي تشكل ٧٠٪ من جملة استهلاك

المياه بالامارات على الأقل. ويتم تغطية هذه الاحتياجات من طبقة المياه الجوفية في السهل الحصوي وسهل العين وساحل الباطنة بشكل عام.

د - استعمالات زراعية أخرى ويقصد بها المياه المستعملة لري الحدائق والمنتزهات وجزر الشوارع والملاعب في المدن والضواحي. وتتم تغطية هذه الاحتياجات من مصادر مختلفة فاحياناً من المياه الجوفية وأحياناً من مياه التحلية المخلوطة بمياه المجاري.

وتسعى الحكومة إلى تغطية كل تلك الاحتياجات من مياه المجاري في المستقبل.

مشاكل توفير المياه للاستخدامات الزراعية :-

لاشك أن التوسع العمراني والصناعي والزراعي الذي تشهده البلاد والنمو السكاني فرض على الدولة توفير المياه لتغطية طلب تلك القطاعات وبالسرعة المطلوبة، لذلك برزت بعض المشاكل نذكر منها مايلي:-

١ - الاستنزاف المستمر للمياه الجوفية لأغراض الري أدى إلى هبوط منسوب الماء.

٢ - تعرضت بعض المناطق الساحلية إلى تقدم الجبهة الملحية وتدهور الأراضي الزراعية في تلك المناطق.

٣ - الاستنزاف المفرط أدى إلى جفاف بعض الابار في المناطق التي قلت فيها التغذية الجوفية.

٤ - وجود بعض التجمعات السكنية في مناطق نائية لاتتوفر فيها مصادر مياه تطلب نقل المياه إلى تلك المناطق بواسطة الناقلات وفي هذا صعوبات كثيرة نظراً لوعورة الطرق إلى تلك المناطق.

٥ - تعدد الجهات المعنية بالمياه وظهور بعض الصعوبات بخاصة فيما يتعلق بالتشريعات المائية.

٦ - نقص الكوادر الفنية الوطنية اللازمة لمجالات المياه المختلفة.

تطوير مصادر الميـاه :-

لقد بذلت الدولة جهوداً كثيرة في سبيل توفير المياه للاستعمالات المختلفة ومن الجهود البارزة التي قامت بها الدولة والحكومات المحلية مايلي:-

١ - البدء باجراء مسح شامل لمصادر المياه بالدولة.

٢ - بناء السدود لتغذية المخزون الجوفي.

٣ - إقامة محطات التحلية لسد النقص في مياه الشرب.

٤ - إقامة محطات التحلية بواسطة تقنية التناضح العكسي وتساهم هذه المحطات بقدر لابأس به في توفير المياه اللازمة للري.

٥ - تشجيع استعمال شبكات الري الحديثة في حقول المزارعين.

٦ - انشاء مراكز أبحاث زراعية لادخال الوسائل الحديثة التي من شأنها المحافظة على الماء والتربة.

٧ - استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتوعية الناس بأهمية ترشيد استعمالات المياه والمحافظة على مصادر المياه.

٨ - الاهتمام بتدريب الكوادر الوطنية محلياً وخارجياً للمساهمة في نقل مقترحات مراكز البحوث العلمية للمزارعين.

خامساً: مشكلات تواجه الخدمات والعمل الإرشادي في الدولة وطرق حلها :-

إذا مانظرنا إلى المشكلات الأساسية التي تعيق تقدم العمل الإرشادي والخدمي في دولة الامارات العربية المتحدة فإنه يمكن ذكرها في النقاط التالية:-

١ - مشكلات تتعلق باعداد الأرض الزراعية من حراثة وتسوية وتخطيط... إلخ.

٢ - توفير مستلزمات الانتاج المختلفة من بذور وأسمدة وسموم. كثيراً ماترد متأخرة عن الموسم الزراعي، وقد قامت الدولة بإعداد اللائحة الداخلية والنظام الأساسي لانشاء مصرف زراعي يتولى القيام بتقديم تلك المستلزمات إلى المزارعين.

٣ - كثيراً مايقوم بعض المزارعين في المبالغة في طلب مستلزمات الانتاج المختلفة وذلك بسبب تقديم الدولة لها بنصف قيمتها مما حدا بالدولة إلى تطبيق نظام البطاقة الزراعية لترشيد عمليات صرف تلك المستلزمات، كما أن عملية صرف تلك المستلزمات ربطت بتطبيق التوصيات الفنية التي يوصي بها جهاز الإرشاد الزراعي في الدولة.

٤ - لترشيد استخدامات المياه قامت الدولة بتنفيذ برامج لتطبيق أنظمة الري الحديث (رش - نافورات - تنقيط) بنصف القيمة أسوة بالقروض الزراعية الأخرى وقامت بربط هذا الدعم على:-

أ - قصر حفر الآبار على المزارع التي تقوم بتطبيق نظم الري الحديث.

ب - قصر حفر الآبار في المزارع الانتاجية.

المشكلات المتعلقة بالنواحي الإرشادية :-

١ - صعوبة إيصال المعلومات الإرشادية، وينجم هذا نتيجة لعدم وجود صاحب المزرعة أو المالك في مزرعته في أغلب الأحيان والذي هو صاحب القرار.

٢ - وجود عمالة غريبة يصعب توجيه الإرشادات إليها من قبل المرشدين أو المهندسين.

٣ - عدم وجود العمالة المدربة التي تتفاعل مع الإرشادات التي توجه إليها عن طريق زيارة المرشد أو مهندس الإرشاد.

٤ - نقص العمالة في بساتين الفواكة ومزارع الخضر والتي تتطلب الكثير من الجهد في خدمتها.

وقد قامت الدولة بالتغلب على هذه المشكلات بإجراء سلسلة من الإجراءات التالية:-

أ - تضمنت عمليات الزيارات الإرشادية مع التركيز على:-

* المزارع الانتاجية.
* تواجد صاحب المزرعة.
* أن يكون المزارع قيادياً (ومتعاوناً مع جهاز الإرشاد).

ب - التوسع في انشاء الحقول الإرشادية.

ج - إقامة الحقول الإيضاحية.

د - قامت الدولة بعقد اتفاقيات مع بعض الحكومات العربية لاستجلاب عمالة عربية زراعية مدربة.

٥ - نظراً لاعتماد نسبة كبيرة من المزارعين على أعمال أخرى غير زراعية. كالوظائف والتجارة، ونظراً لأن أسعار الانتاج الزراعي كثيراً ماتتدنى في مواسم الإغراق. وللعمل على ربط المزارع بأرضه وعدم تركه لمهنة الزراعة قامت الدولة بوضع قانون لتسويق الإنتاج الزراعي ولانشاء مؤسسة التسويق.

٦ - نقص أخصائيي بعض المواد الإرشادية الذين يعتبرون حلقة الوصل مابين أجهزة البحث ممثلة في الباحثين والجهاز الإرشادي الذي يتمثل في مهندس الإرشاد أو المهندس الزراعي.

٧ - نقص الباحثين في بعض الفروع الزراعية المختلفة الذين يعول عليهم في بحث المشاكل التي يتطلبها العمل الزراعي والمشاكل الملحة التي يواجهها المزراعون في المناطق المختلفة.

سادساً : القوى العاملة في الزراعة :-

تعاني الزراعة في دولة الامارات ليس فقط من ندرة العنصر البشري ومن اختلال الهيكل العمري للسكان فقط، بل وأيضاً مما توفره المراكز الحضرية من عوامل جذب شديدة بهجرة السكان المزارعين حيث تشير الاحصاءات إلى أن نسب سكان المراكز الحضرية في دولة الامارات تبلغ ٧٧٪* وهذا يعني أن هناك نقصاً ملحوظاً في الأيدي العاملة المدربة في القطاع الزراعي التي تستطيع القيام بالممارسات الزراعية على أكمل وجه وذلك لزيادة الانتاج والمردود الاقتصادي حيث أدى ذلك إلى تردي ونقص القيمة التسويقية لبعض محاصيل الخضر ومن ثم اعتمدت الدولة على الميكنة في معظم العمليات الزراعية وقامت جهات أخرى بالتعاون مع بعض أجهزة الدولة في استقدام بعض العمالة الفنية المدربة من بعض الأقطار العربية.

سابعاً : النمو المتوازن في التنمية الزراعة :-

من الضروريات الهامة في التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني أن تخضع لعاملين أساسيين:-

أ - **الاتساق** : لقد أدركت الدولة أن عدم توازن القطاعات المختلفة من نباتية وحيوانية وسمكية يؤدي إلى الكثير من الاختناقات ويؤثر على صعيد الدخل الزراعي والجانب الغذائي وبناء على ذلك أخذت الدولة هذا الموضوع في عين الاعتبار لتحقيق هذا التوازن بين الإنتاجية النباتية والحيوانية وكذلك السمكية على صعيد الخطة الموضوعية.

ب- **صغر حجم الحيازة الزراعية** : كما أن صغر الحيازات الزراعية يؤدي إلى مشاكل انتاجية وتسويقية وإلى اسراف في المياه وإلى تداخل المزروعات وصعوبة وضع تركيب محصولي معين أو مكافحة الافات بطريقة اقتصادية وفعالة.

وقد لعبت كلية العلوم الزراعية دوراً هاماً في الاتصال بالجهات المعنية للوقوف على التشخيص الدقيق لمختلف المشاكل الزراعية، ومن ثم قامت الكلية بتحديد أولويات البحث العلمي على النحو التالي[٤] :-

* الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ص ٦٩.

١ – مجال الانتاج النباتي :–

أ – الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة، والبحث عن مصادر مائية جديدة.

ب – دراسة أسباب التصحر، وعلاقته بتملح مياه التربة، والعمل على معالجته، والاهتمام بتنمية الموارد الطبيعية النباتية.

ج – مكافحة آفات النخيل، واكثاره بالطرق المتقدمة مثل زراعة الأنسجة وإدخال أصناف جديدة تتواءم مع البنية المحلية، دراسة احتياجاته المثلى من عمليات الخدمة الزراعية وميكنتها.

د – ادخال واستنباط أصناف وسلالات تتحمل ظروف الحرارة العالية والجفاف والملوحة من محاصيل الخضر والفاكهة والحبوب والأعلاف والمحاصيل البقولية والزيتية.

هـ – حصر الآفات الزراعية الهامة ومكافحتها.

و – الاهتمام بالزراعة المحمية والتي من خلالها يمكن التأثير على المناخ الموضعي للنبات من أجل زيادة المحصول والصناعات الغذائية.

ز – دراسة القوى العاملة الزراعية، واقتصاديات الانتاج، ومشاكل التسويق الزراعي.

ثامناً : المشكلات المصاحبة للانتاج :–

ظهرت قبل الآونة الأخيرة مجموعة من الحشرات والفطريات والفيروسات التي تصيب عدداً كبيراً من العوائل النباتية. منها النيماتودا والأكاروس والذبابة البيضاء (ذبابة الطباق) وسوسة النخيل الحمراء والعاقور (يرقات الدودة القارضة وحفار عذوق النخيل) والأمراض الفيروسية مثل فيروس أصفرار وتقزم القرعيات وفيروس الطماطم.

تاسعاً : المشكلات المتعلقة بالعمليات الزراعة :–

أ – **طرق إضافة الأسمدة الحيوانية** : يقوم الزارع باضافة الأسمدة الحيوانية المستوردة من الخارج وتلك الأسمدة تكثر فيها الآفات والأمراض التي قد تكون غير موجودة أساساً بأراضيهم دون أن يقوموا بكمر هذه الأسمدة وينصح بكمر السماد الحيواني سواء كان محلياً أو

مستورداً لمدة لاتقل عن ستة أو سبعة شهور حتى يتحلل السماد ويصبح بصورة صالحة لامتصاص النبات. كما أنه يساعد على التخلص من بذور الحشائش الموجودة بتلك الأسمدة.

ب – **زراعة بعض البذور غير المنتجة محلياً** : يقوم الزراع بزراعة بذور لأنواع مختلفة من محاصيل الخضر وهذه البذور مستوردة من الخارج وقد تكون غير ملائمة للظروف المحلية سواء من ناحية التربة أو المياه أو المناخ، لذا يلزم أن تكون البذور منتجة محلياً لتكون ملائمة لتلك الظروف.

ج – **زراعة أنواع المحاصيل في أماكن غير ملائمة لظروف التربة** : بمعنى أنه ليست كل الأراضي تجود بها كل المحاصيل، لذا يلزم معرفة أنواع النباتات التي تجود في كل تربة مع الأخذ في الاعتبار نسبة ملوحة المياه بالمزرعة.

د – **ظاهرة التكاثر البذري في النخيل** : من المعروف أن النخيل يتكاثر إما بالفسائل أو البذور والطريقة المفضلة لتكاثر النخيل هي الفسائل حيث تنتخب الفسائل من أمهات معروفة بجودة ثمارها ووفرة محصولها علاوة على أنها مبكرة الأثمار ولايتم انعزال صفاتها الوراثية بل إنها تكون مشابهة تماماً للأم التي أخذت منها الفسيلة، ولكن تنتشر هنا زراعة بذور النخيل التي يجلبها الزراع نتيجة لزياراتهم لبعض البلدان العربية أو البلدان التي تقوم بزراعة النخيل معتقدين أن هذه الأصناف على درجة عالية من الجودة ولكن الحقيقة غير ذلك.

فالنخيل الناتج من التكاثر البذري متأخر في الإثمار إذا ماقورن بالنخيل الناتج من الفسائل، ونحن نعلم أن البذور تحمل صفات وراثية نصفها من الأم التي أخذت منها والنصف الآخر من أب مجهول الصفات، وعند زراعة تلك البذور فإن الناتج لايشبه الأم تماماً وتنعزل الصفات الوراثية وتظهر صفات أقل جودة من تلك الموجودة في الأم المأخوذة منها البذور.

عاشراً : مشكلات متعلقة بنقل التكنولوجيا :–

أخذت دولة الامارات العربية المتحدة بأساليب التقنيات الحديثة منذ أوائل السبعينات عندما ظهر في جزيرة السعديات مشروع لانتاج

الخضروات باستخدام البيوت المحمية وتقنية الري بالتنقيط مع إضافة السماد العضوي لماء الري وكذلك تحلية المياه اللازمة لري هذه النباتات من البحر. ثم سارت دولة الامارات في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة إيماناً منها بأن هذه التقنيات هي الكفيلة بزيادة الانتاج وزيادة دخل المزارع إضافة إلى تجاوز الصعوبات البيئية المصيفة للإنتاج وقد ظهرت بعض مشاكل نقل التكنولوجيا كالآتي:-

١ - زيادة التكلفة الإجمالية الإنتاجية لوحدة المساحة.

٢ - تكلفة التشغيل وأعمال الاستشارات الفنية.

٣ - تدريب الموظفين على استخدام مثل هذه التقنيات.

٤ - تكاليف دراسات الجدوي.

٥ - التفاوت الكبير بين الطاقة الاسمية والطاقة الفعلية نتيجة لعدم توفر بعض مستلزمات الانتاج الواردة في دراسات الجدوي.

الهوامش

١ - كلية العلوم الزراعية.. جامعة الامارات العربية المتحدة - ١٩٨٨م.
الندوة العلمية الثانية حول الزراعة المحمية في منطقة الخليج العربي العين ٥ و٦ أبريل ١٩٨٧م.

٢ - كلية العلوم الزراعية.. جامعة الامارات العربية المتحدة - ١٩٨٨م.
الندوة العلمية الثالثة حول مستقبل الزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة «منظور تنموي ١٠ و١١ أبريل ١٩٨٨.

٣ - التعاون - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨٩م العدد السادس عشر.

٤ - ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي - الكويت ١٧ - ٢٠ فبراير ١٩٨٦م.

٥ - الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية - واقع وآفاق التنمية الزراعية في الدول العربية الخليجية، ١٩٨٨/٨٧م الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٩.

٦ - دائرة الزراعة والإنتاج الحيواني، ١٩٨٩ - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٩م.

٧ - سكومور وتلنجر: الأمن الغذائي والفقر في البلدان الأقل نمواً ١٩٨٥، مجلد/ ٢ ص ٧.

٨ - وزارة الزراعة والثروة السمكية: اتصال شخصي.

صدر عن

جمعية الاجتماعيين

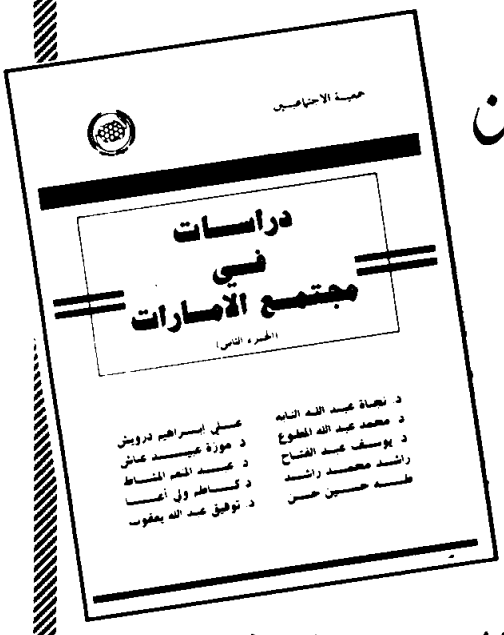

الجزء الاول والثاني من

دراسات في مجتمع الإمارات

يضم مجموعة من الدراسات والبحوث المختارة

الخاصة بمجتمع الإمارات في المجالات

الاقتصادية والاجتماعية والتربوية

توزيع

جمعية الاجتماعيين ـ الشارقة ـ هاتف : ٥٤٨١٦١

مكتبة القراءة للجميع دبي ـ هاتف : ٦٦٣٩٠١

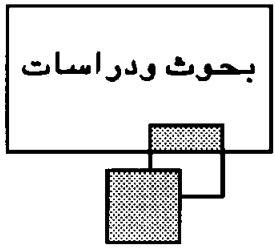

المرأة في سوق العمل الرسمي
المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل في الدول الخليجية

الدكتورة
اعتماد محمد علام *

المقدمة :

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة نقدية لأهم المداخل النظرية الحديثة عند بعض علماء الاجتماع والاقتصاد والتي تهتم بدراسة قضية المرأة في سوق العمل الرسمي مدفوع الأجر. ومن أهم مجالات الاهتمام المرتبطة بتلك القضية التحديات التنظيمية والثقافية التي تعوق منح المرأة الفرص المتكافئة مع الرجل في شغل المناصب الإدارية العليا خاصة في التنظيمات الصناعية المركبة.

وعندما تركز الورقة الحالية على بعض الاتجاهات الحديثة المتعلقة بدراسة المرأة في سوق العمل الرسمي، فإن ذلك لايعني إغفال مراحل التطور التاريخي لتلك المداخل. وماتلك الاتجاهات الحديثة إلا امتداد طبيعي للاسهامات الكلاسيكية التي تناولت بالمناقشة قضية

* استاذة علم الاجتماع المساعدة بجامعتي عين شمس وقطر.

التمييز بين الرجل والمرأة في نواحٍ متعددة بـدءاً من الأسرة حيث عملية التنشئة الاجتماعية وانتهاءا بسوق العمل الرسمي حيث التنشئة المهنية أيضاً.

ونقصد بقضية التمييز - في متن المناقشة - قضية التباينات والاختلافات بين النساء والرجال في الأجور، وفرص الترقي في الوظائف ذات الحراك المتصل والتركز النوعي في المهن داخل سوق العمل الرسمي بنوعيه الداخلي (أي داخل التنظيمات الرسمية) والخارجي على مستوى المجتمع ككل.

ولما كانت قضية التمييز على أساس النوع في سوق العمل ظاهرة اجتماعية ذات بعد تاريخي طويل، فإن مقتضى مناقشتها من بداية الثورة الصناعية في المملكة المتحدة وحتى الوقت الراهن، يتطلب ضرورة متابعة تطورها من خلال تناولنا لما تتصف به العمالة النسائية من خصائص متباينة.

ومن ثم راعينا أن تتضمن مناقشة قضية التحيز ضد المرأة العاملة الموضوعات التالية وفق تسلسلها في هذه الورقة:

(١) نبذة موجزة حول تطور العمالة النسائية في سوق العمل الرسمي.
(٢) نبذة موجزة حول تطور الاسهامات والمداخل النظرية في دراسة المرأة وقضية التمييز.
(٣) مناقشة وعرض أهم المداخل النظرية الحديثة عند كل من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد.
(٤) حوار نقدي وتحليل للاسهامات والمداخل قيد المناقشة.
(٥) نحو نموذج مقترح لدراسة المرأة الخليجية في سوق العمل الرسمي.

نبذة موجزة حول تطور العمالة النسائية

لو تفحصنا التاريخ الاجتماعي للعمالة النسائية منذ الثورة الصناعية في المملكة المتحدة - مهد تلك الثورة - فسوف نجد أن العمالة النسائية تعتريها تغيرات في الحجم ونوعية الأعمال التي تمارسها في السوق الصناعي، وذلك قد يرجع إلى التباينات الطبقية الحالة الزواجية واتجاهات الوالدين والأزواج. فضلاً عن وجود ابعاد اقتصادية منها اتجاهات أصحاب العمل لتشغيل عمالة رخيصة أو لمقاومة تحدي العمالة الذكرية لصاحب العمل، ومحاولته استخدام النساء كعمالة بديلة. فضلاً عن تأثر العمالة النسائية بالكساد الاقتصادي العالمي وقيام الحربين العالميتين الأولى والثانية. زد على ذلك المؤثرات الثقافية والاجتماعية التي كانت سائدة، وأدوار الاتحادات العمالية خاصة بعد أن تضع الحرب أوزارها ويعود الرجال إلى ممارسة حياتهم المدنية.

ولاشك أنه مع مطلع القرن الحالي، وبدء الثورة العلمية والتقنية ظهرت متغيرات جديدة في سوق العمل الرسمي. حيث اكتسب هذا القرن خاصة مع بداية النصف الثاني منه انعطافة تاريخية هامة بفضل الثورة التقنية الهائلة ودورها في إعادة تشكيل بل وتطوير هيكل العمالة. فالانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعلوماتي يعني زيادة المنافسة في سوق العمل وذلك نظراً لما صاحب تلك الثورة التقنية العلمية من تضييق نطاق الطبقة العاملة فضلاً عن أن استخدام الثورة التقنية العلمية لتكثيف رأس المال في المشروعات الصناعية قد أضاف بعداً آخر يواجه العمالة بشكل عام والعمالة النسائية بشكل خاص. فقد أصبح وقت الفراغ أطول من وقت العمل[١]. وكذلك صار وقت الفراغ بالنسبة للأعمال المنزلية خاصة للأسرة الحضرية. ومن ثم تواجه النساء قلة فرص العمالة من جهة، كما تواجه وقت فراغ طويلا ترغب في استثماره من جهة أخرى. ويكفي أن نشير هنا إلى تأثير الثورة التكنولوجية العلمية على معدلات البطالة في الدول المتقدمة صناعياً. فبينما كانت النسب المئوية لمعدلات البطالة للسكان القادرين على العمل في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية واليابان في عام ١٩٧٥ تبلغ (٣ر٨٪، ٩ر٦٪، ٣ر٤٪، ٦ر٣٪، ٩ر١٪) على التوالي، نجدها تبلغ في عام ١٩٨٥ للبلدان نفسها (١ر٧٪، ٤ر١٠٪، ٢ر١٣٪، ٦ر٨٪، ٦ر٢٪) على التوالي[٢].

أيضاً لقد صاحب الثورة التكنولوجية والاليكترونية تحولات في نوعية العمالة حيث انحسرت العمالة اليدوية وازداد الاقبال على العمالة في المستويات المتوسطة، كما أصبح التعليم ضرورة ملحة وشرطاً أساسياً للتعيين في الوظائف المختلفة، وقد نجم عن ذلك اتصاف سوق العمل بالانقسام وافتقد الوحدة. فقد أصبح يتألف من سوق عمالة يضم أفراداً ذوي مهارة تخصصية علمية عالية، يتقاضون أجوراً عالية. كما يضم سوق العمل الرسمي أيضاً سوق عمالة ثانياً يضم أفراداً ذوي مهارة منخفضة نسبياً عن السوق الأولى وممن يتقاضون أجوراً منخفضة[٣]. ولقد أضفى هذا الانقسام في سوق العمل ابعاداً جديدة على متطلبات السوق من العمالة النسائية. فلقد أصبح التعليم عاملاً أساسياً في مجال المنافسة على فرص العمل المتاحة في سوق العمل. ولقد كان ذلك دافعاً للاقبال المتزايد نحو التعليم من جانب الاناث في السنوات الراهنة.

وتدل الاحصائيات العالمية على زيادة اقبال النساء على التعليم بمراحله المختلفة، وفي الوقت ذاته تتزايد أعدادهن في سوق العمل خاصة بين النساء المتزوجات[٤]. كذلك يمكن القول إن المرأة قد نافست الرجل في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي إلا أن معدل مساهمتها في تلك المجالات لايزال يتأرجح بين الزيادة والنقصان من مجتمع إلى

آخر بفعل عوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية متباينة. وعلى سبيل المثال، بينما تقتحم المرأة الغربية كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية وتتقلد مناصب رفيعة ومكانات مهنية واجتماعية متميزة نجد أن المرأة العربية لم يكن حظها موفوراً بهذا القدر كما كان متوسط مساهمتها في تلك المجالات منخفضاً بشكل ملحوظ وذلك بسبب تراكم مجموعة من العوامل المرتبطة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً. ففي دول الخليج العربي، نجد أن معظم الخليجيين يرفض اشتغال المرأة في سوق العمل مدفوع الأجر(٥).

ويمكن أن نتفهم كيف تأثرت مساهمة المرأة في سوق العمل الرسمي تاريخياً بفعل تلك العوامل منذ بدء الثورة الصناعية إذا قسمنا - افتراضاً وبغرض التحليل - تلك المساهمة إلى ثلاث مراحل متعاقبة: حيث تبدأ المرحلة الأولى من بداية الثورة الصناعية وحتى ظهور الشركات الصناعية في شكل مؤسسات ضخمة (خلال الفترة مابين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، ثم المرحلة الثانية وتبدأ من حيث انتهت الفترة الأولى وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين (فترة مابعد الحرب العالمية الثانية)، ثم المرحلة الثالثة والتي تبدأ من أوائل الخمسينات وحتى الآن.

(١) المرحلة الأولى: وتبدأ من بداية الثورة الصناعية حتى عشرينات القرن الحالي

خلال هذه المرحلة كان التركيز الواضح للعمالة النسائية في فئة العمال كما كان الفصل بين تلك العمالة والعمالة الذكرية في مواقع العمل قائماً. إلا أنه كان يسمح للرجل أن يتواجد أحياناً في أماكن عمالة النساء ولكن العكس لم يحدث. نظراً لأن من بين العمالة الذكرية من يتولى الإشراف على العاملات. ويرى كابلو Caplow (١٩٥٤) أن المعيار الأساسي وراء تلك التفرقة في مكان العمل كان يرجع إلى أساليب التنشئة التي كانت تعنف الأناث عند اختلاطهن بالذكور. ولعل ذلك قد جعل الرجال يشعرون بالقلق إزاء عمالة النساء أولاً ثم من مشاركة النساء لهم مواقع العمل ثانياً(٦). ويتفق علماء الاجتماع في تفسيرهم للفصل في مكان العمل بين الذكور والاناث، وقولهم إن ذلك يعتبر توقعاً طبيعياً لعملية تقسيم العمل بخصائصها التي تقوم على أساس النوع، ولقد كانت العمالة النسائية قاصرة على نساء الطبقة الاجتماعية الدنيا.

من جهة أخرى، شهد تنامي الحركة الصناعية وإنشاء الشركات الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بداية اشتراك النساء من الطبقتين المتوسطة والعليا في سوق العمل. إلا أن عملية تقسيم العمل على أساس النوع قد ازدادت حدتها، كما تعالت معها أصوات تطالب بعودة المرأة للبيت لرعاية أبنائها. ومن

ثم اقتصرت العمالة النسائية خلال تلك الفترة على الفتيات وممن لم يسبق لهن الزواج وغير المتزوجات[٧].

وخلال الفترة مابين نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بدأت الشركات الصناعية كبيرة الحجم في الظهور والانتشار. وحيث كانت العمليات الرسمية للبنية التنظيمية لتلك الشركات تستلهم ثقافتها التنظيمية من قلب النظرية الإدارية الكلاسيكية والتي كانت تقوم على «خصائص الذكور» Masculine Ethics بشكل سافر[٨]. ومن جراء ذلك، كان طبيعياً، أن يزداد الإضطهاد والتحيز ضد اشتغال المرأة في المجال الصناعي بشكل عام وفي مجال الإدارة الصناعية بشكل خاص.

من جهة أخرى، فإن اشتعال الحرب العالمية الأولى واشتغال معظم الرجال بفنون القتال، قد أتاح أمام المرأة فرصاً عديدة للعمل في المجال الصناعي. ولكن تلك الفرص ظلت مقتصرة على النساء غير المتزوجات والاناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج. ولقد كانت العمالة النسائية تتقاضى أجوراً زهيدة وتشتغل بمهن وأعمال ذات مكانة مهنية متدنية. ومما هو جدير بالذكر، أن تلك المهن قد ارتبطت بالعمالة النسائية حتى صارت تعرف بالمهن النسائية[٩]. وبالرغم من استمرار التحيز ضد عمالة النساء المتزوجات، ازدادت أعداد النساء العاملات في المشروعات الصناعية المختلفة بشكل ملحوظ.

(٢) المرحلة الثانية: وتبـدأ مـن ثـلاثينـات القـرن العشـريـن حـتى منتصفه

شهدت الفترة مابين عام ١٩٣٠ والتي واكبها الكساد الاقتصادي العالمي، وحتى مابعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ازدياداً واضحاً في العمالة النسائية. هذا بالاضافة إلى حدوث تحول واضح لبعض النساء نحو الاشتغال في مجالات عمل جديدة مثل الوظائف المكتبية وأعمال السكرتارية. ولقد بدأ هذا التحول من عام ١٩٤٠ باشتغال بعض النساء في مهن تخصصية مثل التمريض، التدريس، والعمل كأخصائيات اجتماعيات كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المشار إليها.

ولقد أسهمت الحرب العالمية الثانية في اتاحة العديد من فرص العمل وفي مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي أمام المرأة مما أتاح لها أن تكتسب مهارات فنية جديدة كانت سبباً في زيادة أجور النساء. وبرغم ذلك التحول الإيجابي في أجور النساء العاملات في المجال الصناعي، إلا أنها ظلت منخفضة وغير مساوية لما يتقاضاه الرجال من أجور للمهن والأعمال ذاتها التي تقوم بها النساء. وبالإضافة إلى التحسن

النسبي في أجور النساء العاملات لم تعد العمالة النسائية مقتصرة فقط على غير المتزوجات أو على طبقة اجتماعية معينة، بل أضحى سوق العمل الصناعي يضم عمالة نسائية من مختلف الطبقات الاجتماعية ومن المتزوجات لأول مرة. وهذا يمثل انعطافة هامة ذات مغزى في تاريخ العمالة النسائية، خاصة في ظل شيوع ثقافة الذكور في الادارة الصناعية ومن خلال اسهامات رواد علماء الاجتماع مثل ماكس فيبر M.Weber، وشستر برنارد Bernard وكذلك رواد مدرسة الإدارة العلمية. من جهة أخرى نجد أن دراسات التون مايو وزملائه خلال تلك المرحلة أيضاً قد أسهمت في القاء الضوء على ثقافة «الأنوثة» في التنظيمات غير الرسمية داخل بنية التنظيمات الصناعية[١٠] ومن ثم كان ذلك بمثابة تحول جديد لصالح العمالة النسائية، حيث ظهر فيما بعد العديد من المداخل النظرية التي تناقش مشكلات العمالة النسائية في سوق العمل، وابراز بعض جوانب التحيز ضد المرأة في المهن والأجور. ومن أهم تلك الإسهامات النظرية، مداخل عدم المساواة على أساس النوع، والتمييز النوعي ومداخل الأدوار، التي انطلقت من الإسهامات النظرية الهامة في منتصف الأربعينات، أعمال هيوز Hughes (١٩٤٥) والتي وجهت أنظار الباحثين نحو تأثير معامل «النوع» Sex على المكانة المهنية للمرأة في سوق العمل[١١].

المرحلة الثالثة: وتبدأ من منتصف القرن العشرين وحتى الآن

شهدت تلك المرحلة، تحولاً واضحاً في مشاركة النساء ونوعية المهن التي اشتغلن بها. ويتمثل هذا التحول في الاختلاط بين الذكور والاناث في مواقع العمل المختلفة وكذلك التنافس بينهما لشغل وظائف ومهن كانت في الماضي من نصيب الرجال فقط[١٢]. وتوضح الإحصائيات الرسمية للعمالة في البلدان الصناعية المتقدمة، زيادة كبيرة ومتنامية للعمالة النسائية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، ازدادت النسبة المئوية لمشاركة النساء في القوى العاملة من حوالي (١٥٪) من إجمالي عدد النساء المتزوجات في عام١٩٤٠ لتصل إلى (٤٠٪)، (٤٨٪) في عامي ١٩٧٠، ١٩٧٨ على التوالي[١٣].

ولقد كان لهذا التحول في العمالة النسائية أبلغ الأثر في شد انتباه العلماء والمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، وإثارة العديد من التساؤلات حول التحولات في ميكانيزمات السوق القائمة على التحيز ضد المرأة ونوعية العلاقة بين الأسرة والعمل من منظور البنائية الوظيفية وإلى أي حد توافقت تلك البناءات بحيث تحقق هذا التحول الثقافي والاجتماعي لعمالة المرأة خارج محيط الأسرة. وإلى أي حد تؤثر طبيعة

الأدوار في الأسرة على طبيعة الأدوار في العمل وبالعكس. وأيضاً إلى أي مدى كان لازدياد مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر نتائج إيجابية أو سلبية على العمالة الذكرية؟[١٤].

الخلفية التاريخية للمداخل النظرية لدراسة المرأة في سوق العمل الرسمي

قد يكون بوسعنا ونحن نحاول التعرف على المنطلقات الأساسية التي قامت عليها الإسهامات العديدة في دراسة المرأة في سوق العمل، أن نقول ولأغراض التحليل فقط بوجود اتجاهين أساسيين مرتبطين ومتداخلين ويضم كل منهما العديد من المداخل والدراسات الميدانية. فيضم الاتجاه الأول جميع الإسهامات النظرية التي تناقش أوجه العلاقة بين الأسرة والعمل. ويمكن أيضاً لأغراض التحليل والمناقشة أن نقسم تلك المداخل إلى ثلاث مجموعات أساسية حسب اتجاه العلاقة الارتباطية بين الأسرة والعمل:

(١) مداخل ودراسات تدرس تأثير الأسرة على أدوار المرأة في سوق العمل، ومن أهم تلك المداخل مداخل التنشئة الاجتماعية ودورها في تحديد الدور الاجتماعي لكل من الذكر والأنثى خلال مراحل التنشئة الاجتماعية على الأدوار النوعية Sex-role Socialization. وتعتبر هذه المداخل من أقدم المداخل اهتماماً بدراسة المرأة بل واكثرها تشعباً وشمولاً للعديد من المداخل. ومن أمثلة تلك المداخل المدخل البيولوجي، ومدخل التحليل النفسي، ونموذج العمل Job Model ونموذج النوع Gender Model[١٥]، وكذلك المدخل الوظيفي الذي اهتم بدراسة تأثير الدور المهني للرجال على أدوارهم داخل الأسرة. وقد شاع استخدام هذا المدخل الأخير بين الباحثين في أواسط السبعينات[١٦].

(٢) مداخل ودراسات تهتم بدراسة تأثير الأوضاع المهنية والأدوار الاقتصادية للمرأة في سوق العمل على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة. ومن أهم المداخل والدراسات تلك التي تتناول تأثير عمالة المرأة على الخصوبة وأيضاً مداخل الإنتمائية والرضا عن العمل وتأثيرهما على الخصوبة[١٧].

(٣) مداخل تهتم بدراسة المجتمع كوحدة تحليل في تفسير الظواهر المرتبطة بعمالة المرأة، ومن أمثلة تلك المداخل: مدخل التدرج، ومدخل تحقيق المكانة، ومدخل

دراسة المرأة والتنمية وكذلك المداخل الاقتصادية وفي مقدمتها المدخل الفردي، مدخل رأس المال – الفرد[١٨] Individual - Capital وكذلك دراسات المجتمع في تراث علم الاجتماع البريطاني والأمريكي على وجه الخصوص.

أما الاتجاه الثاني فيركز على أدوار العمل والتباين النوعي في المهن بين الرجال والنساء (بلاكسال Blaxall وريجان Reagan عام ١٩٧٦). وكذلك على تركز النساء في وظائف ومهن ذات مكانة مهنية متدنية وأجور منخفضة وعلاقة ذلك بميكانيزمات سوق العمل الداخلي والخارجي. ومن بين تلك المداخل، المداخل البنائية الحديثة: الاجتماعية والاقتصادية[١٩].

نخلص مما سبق أن المداخل النظرية التي تناولت بالتفسير والتحليل عمالة المرأة في القطاع الرسمي من سوق العمل تتنوع وتتباين كماً وكيفاً كما تتصف تلك المداخل بكثير من نقاط القوة والضعف في أساليبها المنهجية وفي تناولها للقضية المطروحة. كما يحفل تراث علم الاجتماع بالعديد من نتائج الدراسات الميدانية التي تارة تتفق وتارة أخرى تختلف مع بعض الافتراضات الأساسية التي قامت عليها تلك المداخل النظرية. ومن ثم سوف نناقش فيما يلي تلك القضية من خلال اختيارنا لأهم المداخل النظرية وأكثرها شيوعاً وإثراءً في مجال عمالة المرأة في سوق العمل الرسمي. وهي مداخل التنشئة الاجتماعية، المدخل الفردي عند علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع وأيضاً المداخل البنائية الحديثة عند الفريقين.

مداخل التنشئة الاجتماعية:-

يرجع علماء مداخل التنشئة الاجتماعية التحيز ضد المرأة في سوق العمل سواء من حيث اشتغالها في وظائف ذات أجور منخفضة ومكانة مهنية متدنية نسبياً بأقرانها من الرجال، إلى أسباب متعددة تنطلق من تباين عمليات التنشئة الاجتماعية ومناهج التربية والتعليم خلال مراحل النمو المختلفة للفرد منذ طفولته إلى أن يصبح ضمن القوى العاملة. ويشير العديد من المؤشرات الاجتماعية والتنظيمية، أن المجتمع البشري ككل ومايتضمنه من تنظيمات بمختلف أشكالها وأنماطها، يتصف بنسج تقني، إجتماعي – نفسي بالغ التعقيد ويتصف بالدينامية العالية، وأن شكل ونوعية هذا النسيج تحكمه مجموعة من القيم والمعتقدات تحدد الأدوار الاجتماعية لكل من الذكور والاناث[٢٠].

كذلك فإن التنظيمات الرسمية داخل المجتمع تتكون من أفراد (ذكوراً وإناثاً) في شكل تجمعي مكثف للجهود بغرض تحقيق أهداف التنظيم. وفي الوقت نفسه يسعى

هؤلاء الأفراد لتحقيق أهدافهم الذاتية وتطلعاتهم. أيضاً فإن مايحمله هؤلاء الأفراد من قيم سواء تتواءم أو لاتتواءم مع الأهداف والقيم التنظيمية سوف تنعكس على شبكة الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، وأيضاً على سياسات التعيين والتوظيف، وسياسات التدريب والترقي وتقسيم العمل النوعي. ومن ثم يمكن اختصار القول بأن معظم جوانب البنية الرسمية للتنظيم تحكمها أنساق المعتقدات لأعضائها. ومن أهم تلك الأنساق تأثيراً نسق توزيع الأدوار على أساس النوع Sex - role ويضم هذا النسق ثلاثة مكونات أساسية هي:

(١) التمييز على أساس تباين النوع داخل البنية التنظيمية بمعنى أن لكل من الذكور والاناث مهاماً محددة.

(٢) تقسيم العمل النوعي.

(٣) استئثار الذكور بقيم متميزة عن قيم الاناث.

ويتباين تأثير نسق توزيع الأدوار على أساس النوع من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، بل ومن مجال نشاط إلى آخر وفقاً للمكونات السابقة، خاصة ومايشاع من تغلب قيمة الذكورة أو الأنوثة من مجتمع لآخر، وكذلك اعتماده على عملية تقسيم العمل. ففي المجتمعات الأوروبية، نجد أن الشائع في نسق توزيع الأدوار على أساس النوع هي السمات الذكرية التي تتمثل في الاستقلالية، الخشونة، المنافسة، القدرة على اتخاذ القرارات، بينما الاعتمادية، التصرف العاطفي والرقة تعتبر سمات أنثوية. ووفقاً لتقسيم العمل على أساس النوع، فالمكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، بينما يكلف الرجل بالقيام بالأنشطة الاقتصادية داخل التنظيمات الرسمية المختلفة في المجتمع[٢١].

من ذلك نخلص إلى أن شيوع هذا الاتجاه الثقافي القائم على تفضيل الثقافة الذكرية، كان له أبعد الأثر في احداث التفرقة بين الجنسين داخل تنظيمات العمل المركبة. ونجد العديد من الدراسات الأمبريقية التي اهتمت حديثاً بعمالة المرأة في سوق العمل تكشف عن أبعاد هامة في هذه القضية منها مايلي:

(١) الاعتقاد بين المديرين الذكور بعدم قدرة المرأة على تولي مناصب إدارية على أسس وقواعد تنظيمية متكافئة مع الرجال. فالمديرون الذكور يشككون في نجاح المرأة كرئيسة أو مشرفة وهذا الاعتقاد يعتبر أحد المعايير الاجتماعية الهامة التي تواجه المرأة في سوق العمل الرسمي.

(٢) الاعتقاد السائد بين المديرين أن المرأة من الناحية البيولوجية والخصائص الشخصية غير متساوية مع الرجل في الاستقلالية.

(٣) الاعتقاد الشائع بأن المرأة تسعى للعمل مدفوع الأجر إلى أن تتزوج. ومن ثم فإن العمالة النسائية تتسم بعدم الاستقرار وتلك إحدى المشكلات التي تواجه سياسات التنظيم الرسمي.

(٤) الاعتقاد الشائع بأن المرأة لاتضع العمل في المرتبة الأولى من الأهمية بالنسبة لباقي الأعمال والأنشطة التي تقوم بها. ومن ثم فإنها لاتهتم كثيراً بالقيمة المادية التي تجنيها من العمل المأجور ولأنها تعتمد أيضاً على الزوج في تحقيق الاستقرار المادي للأسرة.

وتتبلور تصورات علماء مداخل التنشئة الاجتماعية في مدخلين أساسيين: يرى أحدهما أن أسباب التباينات المهنية بين الذكور والاناث في سوق العمل الرسمي ترجع إلى تباين الميول والتصرفات الطبيعية عند كل منهما، بينما يركز المدخل الثاني على أهمية الظروف الاجتماعية في تحديد الإختيارات المهنية عند كل من المرأة والرجل. ومن ثم فإن مداخل التنشئة الاجتماعية التي تهتم بقضية التحيز ضد المرأة في مجال العمل المأجور تتألف من اتجاهين أساسيين هما: الإتجاه البيولوجي، والإتجاه البيئي[٢٢].

(١) الإتجـاه البيولوجي :

ويعد من أقدم الإتجاهات الفكرية حيث ترجع جذوره إلى أفكار الفلاسفة اليونانيين من أمثال افلاطون. وينادي أصحاب هذا الاتجاه بحتمية التباين البيولوجي بين المرأة والرجل بدءاً من مراحل الطفولة المبكرة حتى مراحل النضوج. وبسبب الفروق البيولوجية تتباين أنماط السلوك بينهما. كذلك يرى أيضاً أصحاب هذا الاتجاه أن خصائص البنية الاجتماعية والظروف الاجتماعية التي يتربى في أحضانها الطفل لها تأثير واضح على تنمية مداركه العقلية والنفسية – ومن ثم نجد مداخل دراسة الإدراك تذهب إلى أن عملية اختيار الفرد (ذكراً أو أنثى) لنوع النشاط الاقتصادي في مجال العمل المأجور تحكمه تلك المحددات التي تفرزها تلك العلاقة التفاعلية بين الفرد والبيئة التي تحكمه بمعاييرها وقيمها وخصائصها الاجتماعية. ومن ثم فإن السلوك المهني للمرأة يتباين عن سلوك الرجل بفعل تلك المؤثرات البيولوجية والعوامل البيئية[٢٣].

ومن منظور نماذج الدور لعملية التنشئة الاجتماعية والتي تتناول الدور الملائم لكل من الذكر والأنثى، وكيف أن الطفل الذكر خلال مراحل نموه يحاكي البالغين من الذكور من أفراد أسرته أو مجتمعه[٢٤]، نجد أن نجد أن الإتجاه الثقافي السائد في المجتمع يرى أن دور المرأة الأساسي يتمثل في قيامها بالواجبات المنزلية.

الاتجاهات البيئية :

تذهب الاتجاهات البيئية والاجتماعية إلى أن الاتجاه البيولوجي لايمكن تعميم افتراضاته والأخذ بتفسيراته في جميع حالات الفروق في مجال العمل المأجور، فإن ماتكشف عنه نتائج العديد من الدراسات الميدانية يوضح ضرورة الاهتمام بالوضع الاجتماعي الذي يتفاعل فيه الرجال والنساء على حد سواء. هذا الوضع يؤثر بدرجة واضحة على التركيب الهرموني لكليهما والذي من شأنه أن يحدث تباينات واضحة في السلوك بينهما. ولقد أوضحت تلك الدراسات أن التركيب الهرموني متماثل لكلا الجنسين إلا أن التغيرات التي تحدث بسبب مؤثرات الوضع الاجتماعي والتفاعل بينهما تحدث تباينات واضحة في أنماط السلوك لكل منهما. من هذا المنطلق يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأدوار النوعية Sex-roles يتم تعلمها واكتسابها وإن كان ذلك لايعني إغفال تأثير السمات الشخصية كما ذهب إليه أصحاب الاتجاه البيولوجي[٢٥].

ويمكن أن نصنف الاتجاهات البيئية والاجتماعية إلى ثلاثة اتجاهات فرعية: الاتجاه النفسي والذي يستمد فلسفته من النظرية الكلاسيكية للتحليل النفسي ومفهوم سيجموند فرويد للهوية. فمفهوم الهوية يشير إلى العملية التي من خلالها يقوم فرد ما بادماج جوانب مختلفة من شخصيات الآخرين ضمن شخصيته أو مركبه النفسي. ومن ذلك فإن الطفل يكتسب سلوكيات واتجاهات وسمات نفس جنسه من الوالدين. فالذكور يحاكون في هويتهم الآباء، بينما تحاكي البنات في هويتهن الأمهات.

أما الاتجاه الثاني فيرفض فكرة الاتجاه الأول حول الهوية كأساس في تفسير التمايز في الأدوار بين الذكور والاناث ويستخدم بدلاً منه مفهوم التقوية، والذي يشير إلى اتجاه الطفل لتنمية استجابته الثقافية وفقاً لما يتلقاه هذا الطفل من ثواب أو عقاب بسبب انتهاجه لسلوكيات تغاير مايراه الوالدان. ومن منطلق تلك الاستجابة عند الطفل، تتحدد السلوكيات لكل من الذكر والانثى. هذا بالإضافة إلى أن تنمية الأدوار النوعية تعتمد بشكل أساسي على توقعات وسلوكيات الوالدين، وكذلك أسلوبيهما في مكافحة أو معاقبة الأبناء من الذكور والاناث[٢٦].

وتؤكد نتائج الدراسات الأمبريقية في هذا الصدد أن أسلوب الوالدين واستجابات الأطفال لعامل الجنس قد تشجع على أن يصبح الأبناء الذكور أكثر استقلالية واعتماداً على النفس، بينما تصبح الاناث أكثر اعتمادية على الغير ويتصفن بالسلبية[٢٧]. ويرى أصحاب هذا الاتجاه الثاني أيضاً أن التباينات بين الاناث والذكور في أنماط السلوك داخل محيط الأسرة خلال المراحل المختلفة للتنشئة الاجتماعية تؤدي إلى حدوث

تباينات في نمط الاتصالات وشكل العلاقات والسلوكيات بين الجنسين داخل القطاعات الأخرى في بنية المجتمع ككل.

أما الاتجاه الثالث من المداخل البيئية فيستند على رفضه لنظرية ميكانيزمات التقوية ويقترحون التنمية الإدراكية كبديل لتلك النظرية في تفسير قضية التحيز ضد المرأة في سوق العمل المأجور. وإن كان هذا لايعني إغفال دور الوالدين في بيئة الطفل. فالتنمية الإدراكية كاتجاه ثالث تنظر إلى أن عملية تعلم الدور النوعي لاتتطلب بالضرورة سلبية الطفل إزاء سلوك الوالدين أو محاولته استعرضاعهما على النحو الذي تناوله أصحاب الاتجاه الثاني. فالطفل قد يكون أكثر مشاركة إيجابية وتأثيراً واضحاً على تنمية دوره النوعي من خلال بحثه عن المعلومات اللازمة ومن خلال تفاعله مع البيئة التي يعيش بداخلها[٢٨].

مما سبق يتضح أن المداخل البيئية والاجتماعية التي تعالج قضية التحيز ضد المرأة والتمايز في الأدوار وفقاً للنوع، قد أخذت المدخل البيولوجي كنقطة بدء في احداث التباينات ثم أعطت للميكانيزمات البيئية البعد الأكثر تأثيراً في تلك القضية. وبعبارة أخرى، نجد اهتمام المداخل البيئية والاجتماعية من خلال تطور افتراضاتها على النحو الذي تناولناه فيما سبق تهتم بالأسرة والمؤسسة التعليمية. ومن ثم يمكن القول ان للأسرة الدور الأساسي في التنشئة الاجتماعية المباشرة كما أن التعليم يتولى التنشئة الاجتماعية غير المباشرة للأطفال وكلاهما يؤثران معاً في إحداث التمايز في الأدوار بين الجنسين ذكوراً وإناثاً.

ويهتم العديد من مدارس علم الاجتماع من أمثال الراديكالية في تناولها لمداخل الانثوية Feminism والمدرسة الوظيفية (تالكوت بارسونز في المدرسة الأمريكية)، بالتعليم كعملية أساسية تؤثر على التوجهات المهنية للطلبة والطالبات ويمكن أن نوجز فيما يلي أهم مصادر[٢٩] هذا التأثير وعملياته المختلفة خاصة بالنسبة للاناث:

المصدر الأول ويأتي من توجهات هيئة التدريس القائمة على الثقافة المجتمعية السائدة. فهم يقومون بغرز الاتجاهات التقليدية في نفوس الطلاب من منطلق تباينات السلوك بين الجنسين والتي تفرزها عمليات التنشئة الاجتماعية.

المصدر الثاني ويتمثل أيضاً في نوعية سلوك المدرسين نحو الطلبة والطالبات. فالمدرسون الذكور يميلون أكثر للتفاعل مع الأولاد ويتمثل ذلك في كثرة الاستماع اليهم واتاحة الفرصة لتحقيق رغباتهم في حدود المألوف. وكل ذلك يأخذ أشكالاً مختلفة وبدينامية متميزة وواضحة عن علاقة المدرسين بالبنات.

والمصدر الثالث يبرز من خلال التفرقة بين البنين والبنات اما من خلال فصول دراسية منفصلة على أساس النوع، أو محاولة تجميع الأولاد في جماعات والبنات في جماعات أخرى في مجالات الأنشطة الفنية والترويحية.

المصدر الرابع ينطلق مما تحتويه المقررات الدراسية والكتب المدرسية من أقاصيص وروايات تركز على البطولات الذكرية وقدرة الصبية على صنع الأفكار الناجحة وعمل الخطط الجيدة بينما يقل جداً نصيب الأنثى في بطولة الروايات وإن تواجدت ضمن الشخصيات فهي إما تابعة أو ثانوية وأحياناً تبدو كأنها في رعاية وحماية الولد. وجدير بالذكر أن تلك الأقاصيص والروايات برغم خيالاتها إلا أنها تعكس ثقافة المجتمع القائمة بالفعل.

وينشأ المصدر الخامس من بنية القوة داخل النسق الرسمي للمدرسة، حيث يتقلد الرجل غالباً المناصب الإدارية ذات السلطة على الأولاد وهيئة التدريس، بينما تتركز النساء في الأدوار الثانوية والتابعة مع قلة نادرة توجد في مراكز رئاسية.

ويتمثل المصدر السادس في أن بعض المناهج تصمم في محتوياتها لتلائم الذكور دون الإناث مثل مادة الرياضيات. فالبنات لايقبلن كثيراً على دراسة تلك المادة وحتى اللائي يقمن بدراستها لايحرزن نجاحاً مماثلاً للذكور ومن ثم فإن النساء يتولد لديهن إحساس بأنهن أقل قدرة وذكاء من الأولاد وهذا ماكشفت عنه دراسة توبياس Tobias عام ١٩٧٨.

ومن ثم نجد علماء مداخل التنشئة الاجتماعية يرجعون إلى تلك المصادر السابقة الأثر الأكبر في أن المرأة تميل للبحث عن أعمال قليلة الحراك. فالإناث صغيرات السن مثلاً عندما تزداد لديهن الطموحات في سوق العمل، يكن أكثر رغبة في الاشتغال بمهنة التدريس، من جهة أخرى نجد أن الأولاد يفضلون الإشتغال بالتنظيمات والمشروعات التجارية والاقتصادية(٣٠).

من خلال المناقشة السابقة لمداخل التنشئة الاجتماعية، يمكن تصنيف مجالات المشكلات والصراعات التي ترتبط حالياً بالأدوار النوعية وكذلك بعمليات التنشئة إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي:

(١) من خلال المداخل البيولوجية والإدراكية، يوجد عدم توازن واستمرارية خلال مراحل تنشئة الطفل داخل الأسرة، بمعنى أن الصبي يتعلم مبكراً ماهي أنسب الأدوار التي يقوم بها وذلك زيادة عن البنت برغم أن المراحل

الأولية للرعاية والطفولة لاتعطى خلافاً واضحاً في التنشئة بين الذكر والانثى. وخلال مراحل التربية واكساب السلوك المناسب لكل منهما، فإن الصبي لايلقى مشكلات اجتماعية تسبب له صراعات لشيوع سمات الذكورعلى مستوى المجتمع. إلا أن كل من نوكس Knox وكبفرر Kupferer (١٩٧١) يعتقدان أن دور الذكور داخل الأسرة ليس له مفهوم واضح في التنشئة على الدور النوعي. وقد يكون ذلك الدور في صراع مع السمات والسلوك المتصفة بالذكورة والتي يكتسبها الصبي من خلال عملية التنشئة. فالرقة والدماثة كأمثلة لمفهوم الوالدين للسمات غير الذكرية تحدد الأدوار النوعية بين الذكور والإناث فهي بالنسبة للإناث تعتبر مطلباً وسمات شخصية. وعندما تخرج المرأة إلى مجال العمل المأجور فإن مايتطلبه هذا العمل من سمات يتناقض مع تلك السمات الشخصية. ومن ثم تزداد حدة الصراع عند الفتاة أكثر منها عند الفتى[٣١]. ولعل ذلك قد يفسر من وجهة نظر علماء مداخل التنشئة الاجتماعية ازدياد الخوف عند المرأة من النجاح والفشل على حد سواء فيما تقوم به من أعمال مدفوعة الأجر.

(٢) والمجال الثاني من الصراعات والمشكلات التي تواجه المرأة العاملة تتضح من خلال الدلائل التي أبرزتها إسهامات لبب Lippe وبلوك Block عام ١٩٧٣، حينما أشارا إلى وجود مشكلات تنجم من خلال التفاعل بين التنشئة للأدوار النوعية والتنشئة العامة، فبالنسبة للإناث نجد أن عمليات التنشئة العامة تزيد من حدة العوامل المقيدة للأدوار التقليدية لهن مثل الاعتمادية وأسلوب التحدث وغيرهما من الخصائص الأنثوية.

(٣) يرتبط المجال الثالث بالدافعية للإنجاز، فنجد أن السائد ظاهرياً في داخل مجتمعات الإنجاز هو المساواة في دافعية الإنجاز بين الرجال والنساء. إلا أنه بالنسبة للرجال نجد أن التنشئة على الدور النوعي والجوانب الأخرى للتنشئة غير المباشرة تؤكد على أهمية الإنجاز وتحقيق النجاح في العمل. من جهة أخرى، نجد أن النساء يقعن في صراع مفروض عليهن بسبب التعارض بين ماهو معلن بخصوص دافعية الإنجاز ومايشاع من توجهات ثقافية غير معلنة والتي تنطلق من تنشئة دورهن النوعي. وهذا المجال أيضاً يفسر عند علماء التنشئة الاجتماعية أسباب الخوف من النجاح الذي تشعر به المرأة في سوق العمل. بل إن الدراسات الأمريكية التي أجريت على عينة من الطالبات في

جامعة ميشجان في عام ١٩٦٨ كشفت أن الشعور بالخوف يتولد بالفعل عند الطالبات وقبل التحاقهن الفعلي بالعمل، من جهة أخرى، كشفت نتائج بعض الدراسات ومنها على سبيل المثال دراسة توملنسون – كيساي Tomlinson - Keasey عام ١٩٧٤ عن عدم وجود فروق جوهرية في الخوف من النجاح بين الذكور والإناث(٣٢).

إذا كنا قد عرضنا فيما سبق بإيجاز للتيارات الأساسية التي انطلقت منها مداخل التنشئة الاجتماعية، فإننا نجد في تراث علم الاجتماع بعض النماذج التي ترتبط جوهرياً بقضية التحيز ضد المرأة في سوق العمل وانطلقت أساساً من تلك المداخل. ولعل من أهم تلك النماذج نموذجي العمل والنوع Job Model, Gender Model وسوف نقصر المناقشة هنا على هذين النموذجين للإعتبارات الآتية:

(١) ارتباط ظهور النموذجين ببدء الإسهامات الأمبريقية لعلم اجتماع العمل في المجال الصناعي خلال فترة تاريخية هامة من مراحل تطور العمالة النسائية في المشروعات الصناعية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. حيث اتسمت هذه الفترة بتقسيم عمل غير مرن يقوم على فرضية أن الرجل هو المسؤول عن الكسب بينما المرأة يقتصر عملها فقط داخل الأسرة. ومن ثم فإن التباينات التي ظهرت خلال عمليات التفاعل بين الرجال والنساء استناداً إلى تلك الفرضية السابقة قد تناولها علماء الاجتماع في مناقشاتهم واعتبروها فروضاً أساسية في دراساتهم الامبريقية. ولقد كان من نتيجة ذلك التوجه الفكري وظروف العمالة خلال تلك الفترة التاريخية من التطور الصناعي، ظهور نموذجي العمل والنوع في إسهامات علماء الإجتماع.

(٢) ان الفرضيات التي يقوم عليها كل من النموذجين السابقين هي فرضيات متداخلة ومرتبطة ويمكن أن تستخدم إحداها في تفسير أو تدعيم فرضية أخرى. وقد أظهرت نتائج الدراسات الحديثة التي تناولت تلك الفروض للنموذجين وجود الكثير من نقاط الضعف في المعالجات لقضية التحيز ضد المرأة في مجال سوق العمل. وتعتبر أهم دراستين قامتا على الفرضيات الكلية للنموذجين دراسة بلونر Blauner في مجال صناعة النسيج عام ١٩٦٤ وأيضاً دراسة بينون بلاكبرن Beynin and Blackburn على عمال احد المصانع في انجلترا عام ١٩٧٢. ولقد واجهت هاتان الدراستان انتقادات عديدة في

تطبيقات النموذجين. ولقد تلى ذلك ظهور اسهامات حديثة تعالج جوانب القصور في النموذجين السابقين وتهتم بالخصائص البنائية للتنظيمات المركبة (مثال ذلك دراسة كانتر Kanter عام ١٩٧٧).

(٣) إن النموذجين، من المنظور الأكاديمي، يمثلان مرحلة تطورية في فكر علماء الإجتماع. ولايزالان يمثلان مجالات اهتمام لبعض علماء الاجتماع حتى بداية الثلث الأخير من القرن العشرين. فمن خلال الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها كل مدخل، يتضح أن اسهامات علماء الاجتماع كانت تنحصر في مجالين أساسيين يتعلق كل منهما باشتغال المرأة في سوق العمل: المجال الأول وكان يتمثل في الاهتمام بدراسة ظروف العمل كمشكلات ذات آثار واضحة على المرأة، أما مجال الاهتمام الثاني فكان يركز على دراسة المسؤوليات الأسرية كمشكلات تواجه المرأة العاملة في سوق العمل الرسمي[٣٣].

نموذج العمل :

استخدم علماء الاجتماع هذا النموذج لتفسير سلوكيات العامل داخل وخارج محيط العمل. فالفرد يمثل متغيراً مستقلاً بمعنى أن الإتجاهات والسلوك من جانب هذا الفرد تتأثر بشكل واضح بأوضاع وظروف مكان العمل. كذلك تتأثر الحياة العامة للعامل خارج محيط العمل بسبب الظروف والخبرات التي يعيشها الفرد كل يوم في موضع العمل. ويقوم نموذج العمل في تركيزه على دراسة الذكور من العمالة المأجورة على الافتراضات الأساسية التالية:

(١) ان العمل يحدد الشكل الأساسي للعلاقات الاجتماعية للرجل.

(٢) ان علاقة الرجل باسرته تقوم على أنه المسؤول وحده عن تدبير الاحتياجات الاقتصادية للأسرة.

(٣) ان السلوك السياسي والاجتماعي والاتجاهات عند العمالة الذكرية تستخلص من التنشئة المهنية، والمكانة، والجماعة المهنية، وكذلك من العلاقات الاجتماعية في محيط العمل.

(٤) ان المصالح الجوهرية لحياة العامل تتأتى من الكسب (الأجور والحوافز المادية) ومن العمالة المأجورة[٣٤].

نموذج النـوع :

يهتم هذا النموذج بعلاقة المرأة بالقوى العاملة من خلال تحليل الخصائص الشخصية لها أو علاقاتها بالأوضاع الأسرية. ومن ثم يركز هذا النموذج على المرأة العاملة بينما يهتم نموذج العمل بالعمالة الذكرية. فبينما يهتم نموذج العمل بعلاقات الرجل في القوى العاملة وسمات تلك العلاقة وتأثير خصائص أوضاع العمل على سلوك العامل في حياته العامة خارج محيط العمل، نجد أن نموذج النوع يركز على تأثير الدوافع الأسرية على اختيار المرأة للمهن الملائمة لها في سوق العمل الرسمي. ومن ثم لايركز نموذج النوع على دراسة بنية هذا السوق الداخلية والعوامل المرتبطة به[٣٥].

ويقوم نموذج النوع في مجال العمل على الفرضيات الأساسية التالية:

(١) ان الأسرة تلعب دوراً أساسياً في شكل العلاقات الاجتماعية للمرأة.

(٢) ان ارتباط المرأة العاملة بأسرتها هو ارتباط الأم بدورها التقليدي بباقي أفراد الأسرة.

(٣) ان الأسرة تحدد الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة.

(٤) يتشكل السلوك السياسي والاجتماعي للمرأة من خلال الدور النوعي المحدد لها، التنشئة الاجتماعية، وكذلك أدوارها في الأسرة والأنشطة والعلاقات داخل محيط الأسرة.

(٥) ان الأسرة تمثل المصلحة الجوهرية في حياة المرأة العاملة[٣٦].

وإذا كنـا قـد حددنـا فرضيات معينة لكل نموذج منها فـذلك لدواعي التحليـل والإيضاح إلا أنه كما سبق ونوهت إلى أن تلك الفرضيات في مجملها وبما تتضمنه من اختلافات إنما هي في الواقع مرتبطة كما أنها تعتبر من زاوية أخرى، جوانب لمفهوم واحد من مفاهيم البنية الاجتماعية، بحيث أن المفهوم البنائي واحد والعكس صحيح.

من الانتقادات التي وجهت إلى النموذجين السابقين مايلي:

(١) تجاهل التباينات الواقعية في سوق العمل بين الأفراد سواء للذكور أو الاناث. كما لم يهتما بالتباينات القائمة بين هؤلاء الأفراد سواء كانت تلك التباينات ترجع إلى التمايز الطبقي أو الانتماءات للجماعات العرقية المختلفة.

(٢) تجاهل اللاتجانس داخل النوع الواحد نساء أو رجالاً في قوة العمل.

(٣) قصور النموذجين عن دراسة نوعية العلاقة بين الأعمال والأنشطة مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر وكذلك تجاهل دراسة تأثير تلك العلاقة على

استجابـة وخبـرات العمـال من الجنسين، وذلك على المستويين الفـردي والاقتصادي.

(٤) تجاهل دراسة خصائص العمل وتأثيراتها على عمالة المرأة ومايتصل بتلك العمالة من ساعات العمل، مستوى الرشادة التنظيمية وأنواع المهارات وأنماط مستويات تقنين العمل، فإن تفهم تلك الخصائص وتحديد مفهوماتها سوف يتيح إمكانية أفضل لدراسة استجابة المرأة نحو العمل مدفوع الأجر.

(٥) تجاهل دراسة تأثير التدرج المهني على أساس تباين النوع عند تحليل العمل وتصنيفه إلى أعمال مدفوعة الأجر وأخرى غير مدفوعة الأجر[٣٧].

المدخل الفـردي – Individual Persective:

يمثل هذا المدخل إسهامات مدرسة علم النفس الاجتماعي، وتعتبر إسهامات كريس ارجرس Chris Argyris أفضل مثال تقليدي لهذا المدخل عندما تناول العلاقة بين الشخصية والتنظيم. وأيضاً عندما يرى أن الخصائص النفسية للأفراد يتم تشكلها بواسطة الأوضاع والوظائف البنائية داخل التنظيمات. ومن أهم الافتراضات التي يقوم عليها هذا المدخل مايلي:

(١) ان التنظيمات الرسمية لاتصنع الأفراد، بل تأخذهم للعمل بالكيفية التي يوجدون عليها. ومن ثم، فإن الثقافة السائدة في المجتمع تجاه عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الخصائص والسمات الشخصية بسبب عوامل التنشئة الاجتماعية تجعل المرأة بسماتها المكتسبة غير مهيأة لنفس الفرص المتاحة أمام الرجل للترقي أو الاشتغال بمناصب ووظائف مماثلة. وعندما نتتبع تاريخياً عمالة المرأة بالكيفية التي ذكرناها آنفاً، واتصاف الإدارة الصناعية بالسمات الذكرية، نجد أن متغير النوع يلعب دوراً أساسياً في تحديد التمييز بين الرجال والنساء في مكان العمل. ويتضح ذلك جلياً في الولايات المتحدة الأمريكية لو تتبعنا سلوك وسياسة الإدارة في التنظيمات الاقتصادية. فلكي يتم التحاق النساء بأعمال داخل تلك التنظيمات، من الأعراف السائدة أن يحصلن على دورات تدريبية مسبقة بغرض تحسين وتطوير السمات الشخصية لهن بما يتناسب والثقافة التنظيمية، في حين كانت تعطى للرجال دورات تدريبية لتحسين الأداء فقط[٣٨].

(٢) ان الفرص داخل التنظيمات الرسمية تتاح وفقاً للسمات والقدرات الخاصة بالأفراد ثم يتم الإعداد المبدئي للمتقدمين للعمل وفق السمات الخاصة لكل منهم وبما يتناسب ومتطلبات كل وظيفة شاغرة.

(٣) ان السمات الشخصية تحـدد بدورها وبشكل أساسي المستقبل المهني لصاحبها وهذا الشرط مرهون بطبيعة الحال بالثقافة السائدة تجاه أدوار هؤلاء الأفراد في حياتهم العامة داخل المجتمع.

(٤) ان الرجال من واقع اشتغالهم بالوظائف الإدارية العليا، ومن منطلق ثقافتهم الاجتماعية تجاه أدوار المرأة، يقاومون أي محاولة لترقية المرأة أو جعلها نداً لهم.

(٥) ان المرأة هي المسؤولة بشكل كامل عن تشكيل سيرتها في العمل وسلوكها الرسمي. وأن أي فروق في الأجر أو المستوى الوظيفي بينها وبين الرجل يرجع إلى شخصية المرأة وماتحمله من سمات عامة.

(٦) ان الخبرات المكتسبة من عمليات التنشئة الاجتماعية للمرأة تختلف عن تلك الخبرات عند الرجل. ومن ثم، فإن المرأة تدخل مجال العمل الرسمي بطموحات وتوقعات وأنماط من السلوك تختلف عن الرجال.

من تلك الافتراضات السابقة والمرتبطة، يمكن القول ان هذا المدخل الفردي هو مدخل للتحليل النفسي أكثر من كونه مدخلاً بنائياً حيث يركز على السمات الشخصية ويغفل خصائص التنظيم الرسمي.

ولعل من أهم الدراسات الحديثة التي استخدمت المدخل الفردي بافتراضاته ورؤيته التقليدية ماقام به هننج وجاردم Henning and Jardim عام (١٩٧٦). ففي هذه الدراسة حاول الباحثان أن يجدا تفسيرات لتساؤل أساسي هو: لماذا لم تأخذ المرأة بنصيبها المتوقع في الفرص المتاحة أمامها داخل التنظيمات الرسمية خاصة الإدارة؟ ومن خلال ماأسفرت عنه الدراسة من نتائج هامة تتعلق بالمرأة في الإدارة في مؤلفهما «المرأة الإدارية» أمكن للباحثين أن يطورا من النمط التقليدي للمدخل الفردي. فبعد أن كان المدخل الفردي يعتمد أساساً على التحليل النفسي للفرد، أضافا بعض المفهومات الأخرى مثل الخوف من النجاح، والاعتمادية في مجال العمل فضلاً عن استخدام المفهومات المتطورة من نظرية سجموند فرويد[٣٩].

نخلص مما سبق إلى أن المدخل الفردي يرجع التفرقة بين الرجل والمرأة في مجال العمل إلى الإختلاف القائم بينهما في الاتجاهات والسمات والتطلعات والتي تعتبر بدورها محصلة للطبيعة البيولوجية والخبرة الاجتماعية. ومن ثم عندما يبحث هذا المدخل أسباب عدم نجاح المرأة في الإدارة على سبيل المثال، فإن الباحثين يدرسون خصائص الأفراد وسماتهم الشخصية.

ويحدد كل من هننج وجاردم في نموذجهما الفردي المتطور أطر هذا المدخل الفردي من خلال الاستخلاصات التالية والتي أسفر عنها المسح الاجتماعي الذي قاما به:

(١) ان لكل من المرأة والرجل معتقدات واتجاهات وافتراضات خاصة في رؤية كل منهما للتنظيمات الرسمية والوظائف الإدارية. ويتمثل الإختلاف بينهما في خصائص الأنوثة من جانب المرأة واستجابتها الذاتية. وأيضاً ماترمي إليه المرأة في مجال العمل. وان كل تلك الاختلافات من جانبها تعتبر تحديات تعوق نجاحها في حياتها المهنية داخل التنظيمات الرسمية.

(٢) اعتقاد المرأة بان الترقي والتقدم في مجال سيرة العمل المهنية يمكن تحقيقه من خلال تحسين السمات الذاتية بما يحقق الإنتمائية في العمل. من جهة أخرى، فإن الرجل لايعتبر ان سيرة العمل المهنية تتم من خلال تطوير السمات الشخصية بل تعتبر سلسلة متلاحقة من الأعمال والترقي والتقدم عبر التدرج المهني داخل تنظيمات العمل الرسمية.

(٣) ان اعتماد المرأة على تنمية السمات الشخصية يرتبط بيولوجياً لديها بالسلبية في سيرتها المهنية وانتظارها دون اقتناصها للفرص المهنية وحتى يتم اختيارها من قبل الإدارة.

(٤) ان سلبية المرأة قد تدفعها إلى الإهتمام بالعلاقات غير الرسمية وروابط الولاء والاعتمادية وحب الأخذ والعطاء.

(٥) يوجد اختلاف واضح بين الرجل والمرأة يتعلق بمفهومهما حول الاستراتيجية الفردية. فالرجل يهتم بتحقيق الهدف والوصول إلى مراده بكل الاحتمالات والمشكلات المتوقعة والقائمة. ومن جهة أخرى، فإن مفهوم المرأة حول الاستراتيجية لايرتكز على الهدف بل على عملية التخطيط وإيجاد أفضل السبل لإنجاز هذا الهدف.

(٦) توجد اختلافات واضحة حول مفهوم المرأة والرجل للمرؤوس في العمل. حيث يركز الرجل جل اهتمامه حول رئيسه وتوقعاته والتصرف من جانبه بالاسلوب الذي يشبع ويرضي ميول وتوقعات الرئيس. أو بمعنى آخر، يسعى الرجل دائماً ان يكسب رضاء رئيسه بان ينجز كل مايطلب منه من أعمال وأنشطة مختلفة بالأسلوب والكيفية التي يرضى عنها رئيسه في العمل. وعلى النقيض فإن المرأة تهتم أساساً بذاتها ويكون محور اهتمامها شخصيتها ومكانتها[٤٠].

مدخل تحقيق المكانة – Status Attainment Approach:

يعتبر مدخل تحقيق المكانة نموذجاً للمدخل الفردي عند علماء الإجتماع حيث يركز بؤرة اهتمامه في دراسة قضية التمييز على القدرات والمكانات الذاتية للفرد. وقد اهتم هذا المدخل في بادئ الأمر بدراسة تلك القدرات الذاتية وما يتعلق بالأسرة ومكانتها وتأثير ذلك على مكانة المرأة في سوق العمل مدفوع الأجر. ثم تطور مجال الإهتمام في هذا المدخل وأضيفت إلى القدرات مصادر أخرى مثل التعليم بالنسبة للعمالة النسائية. ويرجع إلى دراسة كل من بلاو Blau ودنكان Duncan (١٩٦٧) ونموذج وسكونسن الفضل الأكبر في توجيه أنظار علماء العلوم الاجتماعية لدراسة المكانة المهنية[٤١].

وفي السنوات القليلة الماضية تطور مدخل تحقيق المكانة فلم يعد يماثل مدخل رأس المال البشري عند علماء الاقتصاد في اقتصاره على السمات الشخصية والقدرات الذاتية، بل أضيفت له أبعاد بنائية خاصة بسوق العمل وبعض الخصائص التنظيمية. ومن ثم أصبح مدخل تحقيق المكانة أكثر شمولية في تفسيراته لقضية الفروق. ولقد انطلقت منه أيضاً مداخل بنائية تهتم بعملية التدرج في الصناعات والمهن وفقاً لمتغيرات النوع. ولعل من أهم تلك المداخل مدخل دراسة الموقف[٤٢] Situational approach

وفيما يتعلق بقضية التفرقة كاحد مجالات الاهتمام الحديثة، فإن الفرضية الأساسية التي يقوم عليها مدخل تحقيق المكانة هي ان تلك التفرقة ترجع إلى الاختلافات في جملة الاتجاهات والسلوك بين الجنسين والتي تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً أساسياً في تعميق تلك الاختلافات. فما تتصف به المرأة من قيم وسلوك واتجاهات وتطلعات وتوقعات الدور، وأيضاً التحصيل العلمي، وسيرة العمل غير المستمرة بسبب ظروفها الاجتماعية تعتبر عوامل أساسية لاحداث الفروق في الأجر والمكانة ونوعية المهن التي تشغلها[٤٣]، وتدعم تلك الفرضية نتائج بعض الدراسات الميدانية. ففي الدراسات التي تناولت تأثير سلوك المرأة على حدوث الفروق في مكان العمل، مأشار إليه ماتهى Matthei (١٩٨٢) إلى ان الفروق التي كشفت عنها في مجال العمل بين الرجال والنساء ترجع أساساً إلى رغبة المرأة في الاشتغال بالأعمال النسائية أو التي تعتاد الاشتغال بها. كما ان مفهوم العمالة في نظر المرأة إنما يعني ممارسة الأنشطة التي تحتفظ فيها بأنوثتها. كذلك من خلال إسهامات كسلر – هاريس Kessler Harris (١٩٨٢) على تاريخ العمالة النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية يتضح أيضاً ان اختيار المرأة لنوع العمل الملائم لها من وجهة نظرها يعتبر عاملاً أساسياً لحدوث التفرقة[٤٤].

كذلك من الدراسات الميدانية التي تناولت تأثير أهمية الامتيازات الأسرية على تحقيق المكانة المهنية، دراسات جنك Jenck ومساعده (١٩٧٢، ١٩٧٩)، وكذلك دراسة جرانوفتر Granovetter واستخدامهم لمصطلح الروابط الضعيفة في تفسير العلاقة بين المكانة المهنية للأفراد في العمل ومستوى مكانة الأسرة[٤٥]. أيضاً من الدراسات التي تناولت تأثير عامل التعليم على تحقيق المكانة المهنية بين كل من الرجال والنساء ماقام به كل من تريمان Treiman وترل Terrell (١٩٧٥) وماك كلندون Mc Clendon (١٩٧٦) حين أشاروا إلى اعتبار التعليم عاملاً هاماً للغاية في تحديد المكانة المهنية للجنسين. أيضاً كشفت دراسة سول وآخرين Sewell et al., (١٩٨٠) عن تأثير التعليم العالي على الرجال أكثر منه على النساء في تحقيقهن للمكانة لاسيما في بداية التحاقهن في العمل[٤٦]. وكشفت دراسة فلملي Felmlee (١٩٨٤) عن أهمية التعليم في حصول المرأة على عمالة دائمة بعد ان كانت عمالتها بعض الوقت. كما أوضحت تلك الدراسة أيضاً افتقار النساء العاملات للفرص المهنية والترقي وذلك لكثير من النساء خاصة وان غالبيتهن يعملن في مهن معدومة الحراك ووظائف محدودة المدى[٤٧].

وإذا قلنا ان مدخل تحقيق المكانة يركز اهتماماته على الخصائص والسمات الشخصية وأثرها على السلوك التنظيمي وبالتالي على قضية التمييز، فإن ذلك لايعني - كما ذكرنا من قبل - عدم اهتمام علماء هذا المدخل بدراسة البناءات التنظيمية وأنماط الحراك بداخلها سواء على مستوى التنظيمات المركبة أو سوق العمل الرسمي[٤٨]. فهناك العديد من الدراسات الحديثة مثل التي قام بها سبلرمان Splerman (١٩٧٧) وهوايت White (١٩٧٠) وغيرهما، قد تناولت بالتحليل أنماط الحراك والمكانة المهنية في التنظيمات المركبة وسوق العمل المزدوج. فتكشف لنا دراسة سبلرمان ان رأس المال الذاتي للفرد (بكل مصادره الأساسية) وكذلك بعض المتغيرات الأخرى مثل الخلفية الأسرية والتعليم لها تأثيرات متباينة على سيرة العمل للأفراد. ومن الدراسات الحديثة أيضاً تلك التي تركز على المصادر الاجتماعية (التي تضم الثروة)، المكانة الاجتماعية، القوة والروابط الاجتماعية بالأشخاص الذين يربطهم بالفرد روابط مباشرة أو غير مباشرة) وعلاقتها بتحقيق المكانة المهنية[٤٩].

نخلص مما سبق ان مدخل تحقيق المكانة قد تطور خلال السنوات القليلة الماضية لينتقل من مجرد التركيز على السمات والمصادر الذاتية للفرد وعلاقتها بطموحاته وسلوكه الرسمي في سوق العمل إلى مستوى تحليلي آخر أكثر اتساعاً حين اتجهت الاهتمامات نحو دراسة علاقة الفرد بالتنظيم ومن ثم أصبح هذا المدخل يهتم بثلاثة

متغيرات هي المصادر الاجتماعية والروابط الاجتماعية وأيضاً العوامل البنائية وتأثير تلك المتغيرات الثلاثة على عملية تحقيق المكانة[٥٠].

المدخل الفردي عند علماء الاقتصاد

يشابه المدخل الفردي عند علماء الاقتصاد نظيره عند علماء الإجتماع من خلال الفكرة الأساسية للمدخل وهي ان النساء أنفسهن يتحملن مسؤولية اشتغالهن بوظائف منخفضة أو معدومة الحراك وذات أجور متدنية عن اقرانهن من الرجال. ويعتبر مدخل رأس المال البشري Human Capital Approach أفضل المداخل تمثيلاً للمدخل الفردي. ويشير مفهوم رأس المال البشري إلى الأبعاد التي تؤثر على قدرة الفرد لكي ينتج في العمل، ومن تلك الأبعاد المستوى التعليمي الذي حصل عليه الفرد وعدد سنوات اشتغاله بالعمل، التدريب على العمل. ويقوم هذا المدخل على الفرضيات التالية:

(١) ان الرجال والنساء لايستثمرون بشكل متكافئ مايمتلكونه من رأس مال بشري، وبالتالي يحصلون على مهارات إنتاجية غير متكافئة أيضاً. والنتيجة المتوقعة هي حدوث فروق في نوعية المهن ومستوى الأجور بين الرجال والنساء في قوة العمل[٥١].

(٢) ان تركز العمالة النسائية في مهن ووظائف قليلة الحراك إنما يرجع إلى ان المرأة ليست لديها المؤهلات المطلوبة لشغل مناصب ووظائف ذات حراك رأسي تتصف بالمسؤولية العالية والانتمائية والهيبة. فالمرأة في نظر علماء هذا المدخل أقل كفاية من الرجل لأنها لاتمتلك نفس الأصول لرأس المال البشري عند أقرانها من الرجال. ومن تلك الأصول التعليم، والتدريب على العمل، فضلاً عن السمات الشخصية التي تولد عند المرأة الخوف من الفشل في العمل[٥٢].

(٣) ان اساليب التنشئة الاجتماعية التي اكتسبت منها المرأة سماتها الشخصية تحد من مجال اختيارها للوظائف، بل وتدفعها لاختيار وظائف ومهن تتصف بالمرونة العالية التي تسمح لها أن تؤدي في الوقت نفسه دورها الاجتماعي داخل محيط الأسرة.

(٤) ان التباينات بين المرأة والرجل في درجة الاستمرارية في العمل تؤدي إلى حدوث تمييز بينهما في الحصول على العائد المادي للعمل[٥٣].

نخلص مما سبق ان تفسيرات علماء الاقتصاد على مستوى الأفراد تظهر ان الأوضاع المهنية المتواضعة للمرأة في سوق العمل تعتبر عوائد لاختيار المرأة وافتقارها إلى الكفاءات التي تؤهلها لشغل وظائف مرموقة ذات دخل مرتفع ومكانة عالية.

المـداخل البنائية

شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً جاداً ومكثفاً للتفسيرات البنائية في تناولها لقضية التمييز على أساس تباين النوع سواء على مستوى تنظيمات العمل (سوق العمل الداخلي) أو على مستوى سوق العمل الرسمي (سوق العمل الخارجي). ومن شواهد هذا التطور الجاد في المداخل البنائية:

(١) تجاوز الاقتصار على الفرد كوحدة تحليل إلى الأخذ بالمحتوى الكلي للتنظيم الرسمي ومايضمه من تفاعلات وعلاقات.

(٢) عدم الاقتصار على دراسة العمالة النسائية وسماتها وأوجه النقص في السمات الشخصية للمرأة في تفسير قضية التحيز ضدها، بل امتد الاهتمام إلى دراسة سلوك الأفراد ذكوراً واناثاً وكيف ان هذا السلوك بأنماطه المختلفة يتشكل ويتباين وفقاً للأوضاع الوظيفية داخل الهرم المتدرج للسلطة ومشكلة العلاقات الرسمية التي تميزه.

(٣) إن المداخل البنائية الحديثة قد تخطت النظرة المحدودة من الاعتماد على التباينات في الأدوار والسلوك الاجتماعي في تفسير وملاحظة سلوك النساء داخل تنظيمات العمل الرسمية إلى رؤية أكثر شمولاً بالاعتماد على البنية الاجتماعية في تفسير وتفهم الفروق في التفاعلات والضبط وقيم العمل والولاء داخل تلك التنظيمات(٥٤).

وتنطلق المداخل البنائية الحديثة في تفسيراتها لقضية التمييز النوعي للعمالة داخل سوق العمل الرسمي (بنوعيه الداخلي والخارجي) من ثلاثة إتجاهات نظرية هي مدرسة علم النفس الاجتماعي، نظريات البنائية الاجتماعية وأيضاً النظريات الراديكالية الحديثة لاسيما النظريات النسائية(٥٥).

فمن خلال إسهامات مدرسة علم النفس الاجتماعي، تستلهم المداخل البنائية الحديثة ماأسفرت عنه الدراسات الرائدة من نتائج واستخلاصات ومن أهم تلك الإسهامات ماقام به ارجريس Argyris (١٩٥٧) في دراسته للعلاقة بين الفرد والتنظيم بوصفه أحد علماء علم النفس الصناعي. ولقد تركزت اهتمامات علماء علم النفس الصناعي حول أدوار الملاحظين والإداريين وذلك من خلال دراسة سلوك الجماعات. ولقد تطورت تلك الإسهامات بعد ذلك لتضيف أبعاداً جديدة عندما أشارت إلى ان دراسة سلوك الأفراد في المجموعات لايمكن الحكم عليها بشكل كامل إذا تركزت الدراسات على الأفراد فقط. ومن ثم نجد العديد من المداخل التي تعنى بسلوك المدير

في أوضاع وظيفية مختلفة ومن خلال تباين العلاقات التي تبدو في موقع العمل. ومن خلال دراسة أوجه التباين في سلوك الأفراد في تلك الأوضاع الوظيفية يمكن دراسة سبل تحسين وظيفية الأفراد داخل التنظيمات وكذلك تطوير نوعية حياة العمل(٥٦). فإذا قلنا ان تنظيمات العمل تمتص معظم ساعات اليوم من الفرد وخاصة بالنسبة للنساء، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على شعور هؤلاء الأفراد وكذلك على اتجاهاتهم. ومن ثم فإن توقع الفشل في أدوار العمل داخل التنظيمات الرسمية قد يرجع إلى عدم توافق تلك الأدوار مع توقعات الأفراد وطموحاتهم. ومن ثم نجد العديد من نماذج الأدوار التي تعنى بذلك. أيضاً نجد في المدرسة التقليدية، اتجاهاً آخر يرى ان المرأة لاتندمج بشكل كلي في أداء أدوارها الاقتصادية داخل التنظيمات الرسمية ومن ثم فإنها تتصف بانتمائية أقل من الرجل.

أما الإتجاه الثاني والذي انطلقت منه البنائية الحديثة، فلم يركز على العلاقة بين الفرد والتنظيم، بل على الجماعة وعلى العوامل التي تحدد شبكة العلاقات بين الأفراد. فنمط القيادة وأشكال العضوية والمعايير والثقافة التي تعكس العلاقات المباشرة داخل الجماعة هي التي تؤثر على السلوك التنظيمي والتطلعات والتوجهات عند الأفراد كما تؤثر على الفعالية التنظيمية. ولقد انطلقت تلك الإسهامات التي تتناول اتجاهات السلوك التنظيمي من دراسات التون مايو وزملائه وكذلك دراسات كيرت ليون Kurt Le-win على ديناميات الجماعة. ولقد كشفت تلك الإسهامات ان السلوك التنظيمي يتشكل من جانب الفرد تبعاً لتغير شكل العلاقات الإنسانية بين الأفراد وكذلك تبعاً لتباين درجة العضوية في جماعات معينة.

كذلك انطلقت النظرية البنائية الحديثة في معالجتها لقضية التمييز في ظروف العمالة الرسمية على أساس النوع من اسهامات روبرت ميرتون Robert Merton وغيره لدراسة العلاقة بين الفرص المتاحة والتطلعات المحدودة للمرأة. فمن خلال استخدامه لمفهومي المحلية Local والعالمية Cosmopolitan، يرى ان المرأة تفوق الرجل في ميلها للمحلية والعلاقات السريعة والولاء للجماعة المحلية أكثر من ولائها للفئة المهنية التي تنتمي إليها أو المجتمع الأكبر سواء كان هذا المجتمع هو التنظيم الرسمي أو البيئة المحيطة. ومن ثم فإن المرأة تكون محدودة الطموحات في حين تلقى اهتماماً زائداً بالجماعة المحلية التي تنتمي إليها في موضع العمل داخل التنظيم الرسمي(٥٧).

ولقد أكدت نتائج بعض الدراسات منها ماقام به بينس Bennis وزملائه (١٩٥٨) وأيضاً كوستانتينى وكريك Costantini and Craik (١٩٧٢) ان المرأة تركز جهودها

للجماعة المحلية بينما الرجل يولي اهتمامه إلى المناصب والوظائف العليا ومن ثم فميله للعالمية أكبر(٥٨).

ومن ثم نجد أن روبرت ميرتون استخلص من خلال مناقشاته ان التمييز على أساس تباين الإتجاهات بين الرجال والنساء وفق المحلية والعالمية، يصنف المهن وفقاً لتباين النوع حيث توجد مهن ووظائف نسائية نتيجة لكثرة عدد النساء فيها، وعندما يحدث هذا التركز في مهن معينة لجنس واحد فإن المكانة المهنية للجنس الثاني سوف تكون محط الأنظار نظراً لقلة العدد(٥٩).

كذلك من إسهامات النظريات البنائية، تلك التي تهتم بمفاهيم القوة Power والفرص Opportunities، وفي ظل ظروف معينة تناولت تلك الإسهامات العلاقات بين هذين المتغيرين. وإن هذه المتغيرين يضفيان مزيداً من الوضوح حول انساق المشاركة في صنع القرار. ويرجع إلى دراسات هوثورن الفضل في الكشف عن العلاقة بين القوة والمشاركة وذلك من خلال دراسة ديناميات جماعة العمل التي تؤدي وظائفها في غرفة التجميع في دراسات هوثورن حيث تشير نتائج الدراسة إلى ان المرأة التي تتزعم جماعة العمل، تحاول ان تنتهز الفرصة لتحسين وضعها الوظيفي(٦٠).

وفي مجال العلاقة بين المشاركة وبناءات الفرص داخل تنظيمات العمل، يرى فريق من الباحثين ان المشاركة لاتزيد بالضرورة من قوة المشاركين ولقد واجه هذا الإتجاه انتقادات بعض العلماء مثل فيليب سلزنيك Selznick حيث انتقد نماذج المشاركة السابقة مبرراً رفضه لها من منطلق رؤيته للجوانب الإنسانية، فيرى ان نجاح المشاركة يرتهن بان نجعل المشارك يشعر بحاجة التنظيم إلى جهوده في المشاركة كما يشعر بالتقدير من جانب التنظيم الرسمي ممثلاً في إدارته وصناع القرار بداخله(٦١).

وقد أسهمت المداخل البنائية السابقة في إثراء المدخل البنائي الحديث في معالجته لقضية التمييز النوعي في سوق العمل. وذلك عندما اتفق معظمها حول استخلاص هام مفاده ان التنظيمات المركبة والتي تتضمن بناءات فرص وقوة ذات تأثير سلبي على بعض الأفراد (ذكوراً واناثاً). كذلك فإن القوة بمفردها لاتؤدي إلى النتائج المرجوة، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنسانية للتنظيم الرسمي أو الجوانب الإنسانية في حياة الأفراد(٦٢).

والتيار الفكري الثالث الذي اعتمدت عليه البنائية الحديثة في دراسة قضية التمييز النوعي في سوق العمل الرسمي هو التيار الليبرالي أو الماركسي المتطور والذي تناول بدوره العلاقة بين الفرد والتنظيم من خلال تحليل عملية تقسيم العمل في ظل

التنظيمات الرأسمالية. ولقد ركز علماء المدخل الليبرالي من أمثال هاري برافرمان Har-ry Braverman على الاختلافات القائمة بين الواجبات التنظيمية وانخفاض المهارة واتصاف العمالة بالبلوريتاريا، كعملية تؤثر بشكل متزايد على المهن والمشتغلين من الشخصيات الفنية ومن هم في المستويات الإدارية الدنية. وتحدد النظرية الماركسية ثلاث سمات للرأسمالية. هي:

(١) التحكم الإداري وهي خاصية تنجم عن التقسيم الدقيق للأعمال والأنشطة التنظيمية بالكيفية التي تجعل العمال معتمدين على المديرين لاسيما فيما يتعلق بتحديد ظروف العمل وتكامل إنتاجية العمال وجعل القوى العاملة داخل التنظيم تحت السيطرة الإدارية.

(٢) شرعية المدير والرأسمالي فمن خلال عمليات تقسيم العمل، يكون لكل من المديرين والرأسماليين أدوار أساسية في عملية الإنتاج، ويتولون وضع ضوابط للمكافآت والحوافز للرؤساء في العمل.

(٣) الميزة الاقتصادية وتعني التخطيط المركزي والتحكم بوصفهما آلية لتحقيق التراكم اللازم لرأس المال وتقسيم الواجبات التنظيمية إلى أجزاء روتينية بهدف إيجاد الوسائل المختلفة لتخفيض أجور العمال.

ولقد أفادت تلك النظريات الليبرالية المداخل البنائية الحديثة فيما أعطته من تفسيرات لروتينية وتبسيط العمل التنظيمي داخل بيروقراطية تنظيمات العمل. وبالرغم من قصور الإتجاهات الليبرالية في تناول التباينات في بنية الفرص كمحدد للعلاقات بين الفرد والتنظيم، إلا أنها قد تناولت تطور سلم الوظائف كسمة تلازم البناءات الجديدة للعمل. وكذلك لم تعط النظرية الليبرالية المتطورة اهتماماً كافياً لبناءات القوة الرسمية وغير الرسمية داخل التنظيم الرسمي(٦٣).

من خلال المنطلقات الثلاثة الأساسية السابقة استمد المدخل البنائي الحديث عند علماء الاجتماع افتراضاته الأساسية في دراسته لقضية التمييز النوعي في سوق العمل الرسمي. ولقد حاولت الإسهامات الحديثة ان تتناول بالتفسير والتحليل عدداً من الجوانب التي أغفلتها المنطلقات الثلاثة حتى يمكن القول ان علماء الإجتماع المعاصرين في المدرسة الأمريكية في سبيلهم حالياً للتوصل إلى نظرية متكاملة لدراسة المرأة في سوق العمل. ويكفي ان نأخذ مثالاً هاماً لتطبيق المداخل البنائية الحديثة من خلال الدراسة الميدانية القيمة التي قامت بها روزابيث كانتر R. Kanter (١٩٧٧) في مؤسسة صناعية ضخمة تضم العديد من الشركات أطلقت عليها اسم Indsco . فلقد أسهمت

تلك الدراسة في ابراز مدخل بنائي قوي نجحت فيه الباحثة إلى حد كبير في معالجة الكثير من جوانب القصور في الإسهامات البنائية السابقة التي تناولناها.

المدخل البنائي الحديث عند روزابيث كانتر[٦٤]

يقوم النموذج البنائي عند كانتر على اقتراح نوع مختلف من السياسة الاجتماعية والاستراتيجية المتداخلة في دراسة التفرقة في العمل وفقاً للنوع. فبدلاً من اعتبار بؤرة الاهتمام من حيث سلوكه واتجاهاته ودوافعه الذاتية، أو اقتراح نماذج متعددة ومتباينة للتنشئة الاجتماعية فإن الاستراتيجية المقترحة في المدخل البنائي الحديث تركز على بنية التنظيم بوصفه نسقاً كلياً. فالتنظيمات المركبة بخصائصها المختلفة تشكل بوضوح مختلف جوانب حياة العمل للأفراد، ومن ثم كان تركيز هذا المدخل على فحص وتفهم البيئة التنظيمية والتي تعتبر أكثر تعقيداً فيما تختص ببناءات القوة والفرص المتاحة عن الأسرة والمدرسة التي اهتمت بها الإتجاهات السابقة. ويقوم المدخل البنائي عند كانتر على خمسة افتراضات أساسية قامت باختبارها في دراستها السابقة. تلك الافتراضات هي:

(١) لايعتبر العمل علاقة منعزلة بين الفاعل والنشاط، وإنما يفهم العمل في ضوء الأنساق التنظيمية التي تتضمن عمليات تقسيم العمل بأنماطها الحديثة. وان تفهم التنظيمات يعتبر مجرد زاوية لدراسة كيفية قيام الأفراد باستثمار خبراتهم في إدارة شؤون أعمالهم. ومن ثم، فإن دراسة وتحليل العمل وحده لايكفي دون الأخذ في الاعتبار تفهم استراتيجية التوزيع التنظيمي للفرص والقوة عبر التدرج الهرمي للسلطة التنظيمية.

(٢) يعكس السلوك التنظيمي مايحمله الأفراد من مشاعر ومايمكن ان يتصفوا به من مكانة في مواقع العمل. ففي داخل النسق الرسمي يحظى بعض الأفراد بالحصول على مكانة رفيعة تخولها لهم الأعمال المتميزة التي تسند إليهم إدراتها. وهذا ماأشار إليه مايكل كروزير Michel Crozier عندما تحدث عن الرشادة والإحتكار داخل التنظيمات الرسمية. فالذي يحصل على الرفعة في المكانة الوظيفية يتصف بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ويكون من ضمن بناءات القوة. ومن ثم يكون الفرد ممتلكاً للقوة ويناقش مشكلاته الخاصة ويشارك في بناءات القوة. ومثل هؤلاء الأفراد في الوظائف الإدارية المهيمنة يتمتعون بنوع من الاستقلال الذاتي المتكيف وليس المحكوم بقيود الرشادة المفروضة على المرؤوسين. ومن هنا تكون فرص الإختيار لهؤلاء استراتيجية في أساليبها لإدارة أوضاع رسمية محدودة.

(٣) إن البناءات التنظيمية لاتمتلك قدرة التحكم في سلوك الأفراد بقدر قدرتها على تحديد الاختبارات المسموح بها رسمياً لمواجهة متطلبات التنظيم. من هذا المنطلق، فإن مدخل البنائية ينظر إلى السلوك التنظيمي كنتيجة لعملية خلق شعور متضمناً للخبرات المكتسبة والاستراتيجية المستقبلية وليس كسباً للظروف السيكولوجية وعوامل التنشئة الاجتماعية كما هو الحال في المداخل السابقة.

(٤) يتصل السلوك التنظيمي مباشرة بالواجبات الرسمية ضمن عملية تقسيم العمل التنظيمي. وكما يذكر ولبرت مور W. Moore فإن بيئة العمل التي يتعرض لها الفرد تعتبر من أفضل المؤشرات المحدودة لسلوك هذا الفرد ذكراً كان أم أنثى. كذلك فإن العمل الرسمي وتدرج السلطة التنظيمية يعتمد على عملية توازن القوة في العلاقات بينها. ومن ثم، فإن فرص الترقي والحراك من خلال ممارسة وظائف دينامية تعكس إلى حد ما كيفية أداء الأفراد للأعمال الرسمية وكذلك تصنيفاتهم حسب أولويات تلك الأعمال في مجال القوة الرسمية.

(٥) من خلال افتراض العلاقة بين الواجب/ الوظيفة الرسمية والوضع الرسمي والاستجابات السلوكية، فإن ذلك قد يقودنا إلى الاهتمام بالكفاءات وان ارتباط الفرصة بالكفاءة يعكس عدم التساوي بين الوظائف المختلفة داخل التنظيم – بمعنى آخر ان الفرصة لاتكون متاحة لكل الوظائف بالتساوي. فبعض الأعمال الروتينية قد لاتسمح للفرد باستغلال كفاءته. من جهة أخرى ان الوظائف التي تتيح فرص الترقي والحراك تعكس كفاءة شاغليها كما تحقق النجاح في فرص الترقي[٦٥].

يتضح من الإفتراضات الخمسة التي قام عليها المدخل البنائي عند كانتر أنها تركزت على بعض الخصائص البنائية التي تؤثر على سلوك ودوافع الأفراد داخل البنية التنظيمية. وقد تضمن هذا المدخل ثلاث خصائص أساسية هي بناء الفرصة، القوة، وأيضاً النسبة النوعية للعمالة التنظيمية على أساس تباين النوع (ذكوراً واناثاً). وتشكل هذه المتغيرات سلوك المرأة والرجل داخل التنظيم. فلو كانت النساء العاملات يتصفن في بعض الأحيان بطموحات أقل وإنخفاض الإنتمائية للتنظيم وازدياد اهتمامهن بالعلاقات مع أقرانهن في جماعة العمل، فإن الرجال في الأعمال المماثلة للنساء يتصفون بنفس تلك الخصائص. وعادة ماتكون تلك الوظائف معدومة أو منخفضة في تحقيق الحراك لشاغليها[٦٦].

وفيما يمكن ان نحدد القضايا الرئيسية التي ناقشها المدخل البنائي عند كانتر وذلك من خلال دراستها للمتغيرات الثلاثة التي ذكرناها وكيف ان تلك المتغيرات تفسر أوضاع المرأة داخل التنظيمات الرسمية وكذلك أوضاع نظائرها من الرجال. وأهم تلك القضايا التي يطرحها المدخل هي:

(١) ان المدى المتاح للفرص أمام الفرد داخل التنظيم تحدده عوامل بنائية مثل معدلات الحراك التي تفرزها وظائف معينة، سيرة الحياة التنظيمية، التعاقب في المراكز التنظيمية المختلفة، المهارات، الاستعداد للتحدي والمنافسة وأيضاً الحوافز المادية والمعنوية. وفي هذا الصدد فإن دراسة كانتر أظهرت ان المرأة تفوق الرجل في شغلها للوظائف محدودة الفرص وبسبب تلك الحالة، فإن المرأة تواجه صعوبات للحراك داخل التنظيم في الوصول إلى المناصب الإدارية ذات السلطة، ويرجع سبب الإنخفاض النسبي لطموحات المرأة بالنسبة لنظائرها من الرجال داخل تنظيمات العمل الرسمية إلى اشتغالها بالوظائف قليلة الحراك والتي لاتخول لها السلطة والسيطرة والمكانة التنظيمية المرموقة.

(٢) ان التنظيمات المركبة هي بناءات للفرص والقوة معاً. ولان للقوة مفاهيم كثيرة في علم الاجتماع، فإن كانتر استعملت مفهوم القوة الذي يعني الاستعداد والقدرة على إنجاز الأفعال والواجبات وتحريك المصادر والحصول على مايلزم الفرد بما يحقق إنجاز الأهداف. ولقد ركزت كانتر على تناولها لمفهوم القوة من منظور التنظيم ككل أكثر من كونها قوة على مستوى الأفراد. وأيضاً الفرصة التي يتيحها العمل للأنشطة المتميزة والرفيعة. ومن هذا المفهوم فإن كانتر تصنف الوظائف إلى مجموعتين: الأولى تضم وظائف عديمة القوة Pow-erlessness أي لاتحقق لشاغلها قوة تنظيمية. وهذا الصنف من الوظائف لايقدم سوى فرص قليلة جداً. وتضم المجموعة الثانية الوظائف التي تضفي القوة على شاغلها وتتصف تلك الوظائف بالفرص العديدة للترقي والحراك.

وانطلاقاً من مفهوم القوة عند كانتر، فإنها ترى ان المرأة تتجه نحو التركز في وظائف المجموعة الأولى. ولان تلك الوظائف لاتخول لها فرص تحقيق الحراك والحصول على الحوافز المادية المتميزة، فإن المرأة لاتمتلك القوة حتى من خلال اقرانها ومرؤوسيها في بعض الأحيان.

(٣) بالرغم من ازدياد أعداد النساء المشتغلات في التنظيمات المركبة إلا ان

أعدادهن تقل بدرجة كبيرة في المستويات الإدارية إذا ماقورنت نسبتهن في العمالة الكلية بالنسبة للعمالة الذكرية.

وترجع أسباب ذلك في تفسيرات المدخل البنائي إلى القيود التنظيمية المحددة للسلوك. فالمرأة أمام اختيارين، إما ان تقلل من العلاقات مع الأقران داخل جماعات العمل أو تبحث عن طرق تحسين أوضاعها الوظيفية داخل التنظيم. وكلا الاختيارين يتطلب بالضرورة استعداداً غير عادي من جانب المرأة لتحقيق الفعالية التنظيمية المطلوبة. هذا بالإضافة إلى مسببات أخرى تفرضها استراتيجيات التعيين. فالرجل عند التحاقه بالعمل يجد نفسه في بيئة يغلب عليها الرجال حيث يشارك في اللقاءات والندوات الرسمية وغير الرسمية ومن ثم يكون له وضع متميز عن المرأة التي تجد نفسها ضمن أعداد قليلة من بنات جنسها داخل أعداد كبيرة نسبياً من الرجال والذين تسيطر جماعة معينة منهم على المناصب الرئاسية ذات السلطة والقوة واتخاذ القرار[٦٧].

تعقيب على المدخل البنائي عند روزابيث كانتر

يعتبر النموذج البنائي الذي اقترحته كانتر محاولة علمية جادة إذ استطاعت من خلال اختبارها لخمسة افتراضات ان تكشف بوضوح عن مدى تأثير الأبعاد البنائية للتنظيمات الصناعية المركبة على السلوك التنظيمي والتحيز ضد المرأة في فرص الترقي وفرص الحراك ونوعية المهن والوظائف داخل التنظيم. ومن خلال مناقشتها البناءة للإسهامات النظرية السابقة في العلوم الاجتماعية والمتعلقة ببناء ات القوة والحراك والسلوك التنظيمي استطاعت ان تقدم نموذجاً متكاملاً لبناء ات القوة في التنظيمات، ولقد أثرت نظرية السلوك التنظيمي. ويعتبر هذا المدخل منطلقاً لدراسة الأدوار النوعية داخل التنظيمات[٦٨].

من جهة أخرى، عندما أوضحت كانتر ان سلوكيات الأفراد (ذكوراً واناثاً) داخل التنظيم تتكيف وفقاً لخصائص الهيراركية للقوة وتوزيع الفرص للحراك والترقي فإنها لم تضف جديداً فيما يتعلق بسلوك الأفراد. وجاءت تفسيراتها في هذا الصدد، متطابقة إلى حد كبير مع تفسيرات بعض العلماء من أمثال بورن Bourne، وويلكر Wilker حول أوضاع المرأة في التنظيمات الطبية[٦٩].

كذلك فإن روزابيث كانتر لم تهتم بأساليب وطرق اتخاذ القرار من جانب المديرين في المستويات الإدارية العليا. وإلى أي حد تؤثر نوعية الأسلوب على فرص الحراك والترقية للمرأة داخل التنظيمات الصناعية المركبة.

أيضاً، عندما تناولت كانتر بالتحليل والمناقشة بناءات القوة في بحثها القيم على تنظيم صناعي أسمته (Indesco)، أشارت إلى وجود تباينات في تلك البناءات ترجع إلى اختلافات النوع، ولكنها ربطت بين تلك التباينات ونسبة الاناث إلى الذكور في العمالة داخل التنظيم الرسمي ومن ثم لم تحاول كانتر أن تدرس التباين في بناءات القوة كظاهرة مستقلة كما أنها لم تحاول ان تتعمق في دراسة ومناقشة العلاقة بين تلك التباينات والمصالح المشتركة والتي يتنافس عليها كل من الذكور والاناث داخل التنظيمات المركبة.

المداخل البنائية الحديثة عند علماء الاقتصاد

يمكن ان نصنف المداخل البنائية الحديثة عند علماء الاقتصاد إلى مجموعتين تبعاً لمستويات التحليل لكل مجموعة. وجدير بالذكر ان هذا التصنيف من جانبنا بغرض التبسيط ويسر المناقشة. حيث يصعب القول بوجود فواصل أو محددات بين مداخل البنائية الحديثة، تقف تفسيرات كل مدخل عندها.

(١) مداخل بنائية على مستوى التنظيمات المركبة

تهتم تلك المداخل بتأثير الخصائص البنائية للتنظيمات المركبة على بناء ات الفرصة للتعيين والترقي للمرأة داخل تلك التنظيمات فالخصائص البنائية للتنظيمات المركبة ذات تأثير واضح على السلوك التنظيمي ومستويات الأجور والعائد المادي للأفراد العاملين في تلك التنظيمات الرسمية. كما ان لتلك الخصائص تأثيراً فعالاً على التركيز في مهن ووظائف تنظيمية على أساس تباين النوع.

وتتناول تلك المداخل النظرية بالتحليل والتفسير مختلف أنماط الاستراتيجيات والسياسات التنظيمية المتعلقة بالاختيار وفرص الترقي والتعيين للأفراد خاصة في المستويات الإدارية العليا. ومن أمثلة تلك الإسهامات النظرية، أعمال كل من سبيلرمان Spilerman (١٩٧٧)، روزينباوم Rosenbaum (١٩٧٩) وأيضاً كاليبرج Kalleberg (١٩٨٣)[٧٠]. وكذلك الاسهامات الهامة لبارون Baron (١٩٨٤).

ويرى بعض الباحثين ان اسهامات بارون تماثل إلى حد كبير اسهامات روزابيث كانتر (١٩٧٧) في دراستها المتميزة على تنظيم صناعي مركب (Indesco). ولقد استطاع بارون من خلال تفحصه وتحليلاته لتراث علم التنظيم، ان يستخلص الفرضيات التالية ثم ينطلق منها في دراسته لسوق العمل الداخلي (البيئة التنظيمية).

(أ) ان عملية تقسيم العمل داخل بنية التنظيم الرسمي، قد ضمنت تقسيم المهن والأدوار التنظيمية، تقسيماً مخططاً لبنية الفرص للترقي والحراك والحوافز

والعوائد المادية. وان هذا التقسيم قد تم اتخاذه قبل تعيين الأفراد والتحاقهم بتلك الأدوار والمهن وفق شروط معينة.

(ب) ان السياسات التنظيمية المتعلقة بالتعيين في الوظائف، سواء كانت تلك السياسات مفروضة على التنظيم الرسمي من البيئة الخارجية أو نابعة من داخل هذا التنظيم، لاتتضمن غالباً من البنود ماينص صراحة على التحيز ضد عمالة المرأة، أو ضد العرقية أو العنصرية. إلا ان السياسات المنفذة قد تتصف ببعض أو كل صور هذا التحيز ومن أمثلة حدوث هذا التحيز، ماتكشف عنه نتائج بعض الدراسات التي أجريت في كثير من بلدان العالم ومن بينها بعض الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية حيث ان تلك الشركات لاتفضل تعيين بائعات مفوضات من قبلها(٧١).

(ج) ان العوامل الديموجرافية ذات تأثير واضح على ديناميات وانجاز عمليات الحراك الرأسي وفرص الترقي للمستويات العليا في التنظيمات المركبة.

(د) توجد علاقة طردية بين الحجم وبنية الأجور في التنظيمات المركبة. فلكما صغر حجم التنظيم، انخفضت معدلات الأجور كما يقل الحراك الرأسي لأعلى أيضاً. وبالنسبة للعمالة النسائية في التنظيمات المركبة، فكلما ازداد حجم التنظيم الرسمي، ازدادت فرص الحراك للنساء، وجدير بالذكر ان ننوه هنا إلى ان نتائج بعض الدراسات الأمبريقية مثل التي قام بها روزنباوم Rosen-baum (١٩٧٩)، وكذلك كل من بيلبي وبارون Beilby and Baron (١٩٨٣) تدعم هذا الافتراض حول علاقة الحجم بمعدلات الأجور(٧٢).

(هـ) كلما كانت التكنولوجيا المستخدمة داخل التنظيمات المركبة، تتصف بالرتابة والروتينية، كلما تقل فرص الترقية للأفراد داخل تلك التنظيمات(٧٣).

(٢) مجموعة المداخل البنائية على مستوى سوق العمل

وتضم عدداً من الإسهامات النظرية عند علماء الاقتصاد والتي تهتم بالقضايا التالية المتعلقة بالعمالة النسائية في سوق العمل الرسمي:

(١) تأثير خطط العمالة وخصائص سوق العمل الرسمي على العمالة النسائية من حيث التركيز في مهن معينة والتحيز ضد تلك العمالة في الأجور والحوافز المادية. ومن أمثلة الاسهامات والدراسات الأمبريقية التي تناولت تلك القضية أعمال كل من بولاشيك Polacheck (١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٥) وبنزا Bonza ودونكان Duncan (١٩٨٤)، انجلاند England (١٩٨٢، ١٩٨٤)، بيور Piore (١٩٧٥)، وأيضاً أعمال بيور مع دوير نج Doering (١٩٧١)(٧٤).

(٢) رفض افتراضية مدخل دراسة الفرد بوجود شكل واحد لسوق العمل، والقول بازدواجية الأنشطة الاقتصادية في هذا السوق. فيذهب القائلون من علماء الاقتصاد إلى ان سوق العمل يضم قطاعين من النشاط يتصف كل منهما بخصائص معينة تتعلق ببنية الأجور، والمكانة وظروف العمل، وفرص الترقي والحراك، وان العلاقة بين القطاعين تفصح عن انخفاض فرص حركة الأفراد من القطاع الأدنى إلى القطاع الأعلى. كما يضم كل قطاع هيراركية وظيفية متدرجة للمهن وكذلك يشترط في الانتساب لأي قطاع منهما، ان تتوافر في الأفراد المرشحين شروط خاصة.

ويضم القطاع الأول جميع الأنشطة الإدارية والتخصصية العالية ذات الأجور والرواتب العالية والمكانة الوظيفية الرفيعة. كما يتصف هذا القطاع بأفضل ظروف للعمل قياساً بالقطاع الثاني، كما يتيح للأفراد فرصاً أكبر للترقي وتحقيق المساواة. كما ان لشاغلي وظائفه من الأفراد الدور المؤثر في تخطيط وإدارة الأعمال المختلفة وصياغة قوانين العمل واستقرار العمالة في سوق العمل بنوعيه الخارجي والداخلي. ويعتبر المؤهل العلمي متطلباً أساسياً للدخول ضمن عمالة القطاع الأول. كما ان طبيعة الأعمال في هذا القطاع تتصف بالابداع وتوافر الكفاية والسمات الشخصية فيمن يشغل تلك الأعمال. ويتضمن القطاع الأول عدداً من المستويات تبدأ من المستوى الأدنى فالمتوسط ثم المستوى الأعلى. حيث تكون المساواة في الرواتب والأجور والحوافز المادية بين الأفراد في المستوى الأعلى. بينما لاتتحقق تلك المساواة في المستويات الأخرى، ويبدو التحيز ضد المرأة في عمليات الترقي والحراك وأحياناً في الأجور ونوعية المهن التي تشتغل بها. ويضم المستوى الأدنى الكتبة والقائمين بأعمال السكرتارية. وبرغم ان المرأة العاملة تحاول زيادة قدراتها الذاتية الإدارية والفنية، فإن بنية سوق العمل الداخلي بما تتصف به من سياسات متحيزة ضد المرأة في مجالات الترقي والتعيين قد تحدد مكانة المرأة لتكون أقل نسبياً من قرينها الرجل في مجال العمل(٧٥).

أما القطاع الثاني فيضم جميع الأنشطة الاقتصادية الثانوية التي تقوم بها عمالة شبه ماهرة، وعمال تشغيل الآلات والعمالة الخدمية. وتتصف تلك الأنشطة بانخفاض الأجور وسوء ظروف العمل نسبياً بالقطاع الأول، كما تقل فرص الحراك والترقي، وأيضاً عدم استقرار العمالة في كثرتها العددية(٧٦).

وتأسيساً على الرؤية الازدواجية لسوق العمل عند علماء الاقتصاد، فإنهم يرجعون تركز غالبية العمالة النسائية في المستويات الأدنى من القطاع الأول إلى التحيز ضد المرأة في سياسات العمالة. وان ذلك الاتجاه يمثل حافزاً سياسياً وهاماً في تحديد وتحجيم الأوضاع الوظيفية للمرأة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الهامشية والأساسية(٧٧).

كذلك من المداخل البنائية الحديثة تلك التي تهتم باتجاهات أصحاب العمل نحو العمالة النسائية. وتقوم تلك المداخل على ثلاثة أبعاد أساسية هي التعميم الإحصائي Statistical Generalization، احتكارات الجماعة وأيضاً خطأ التذوق Taste error والافتراضات الثلاثة بأصحاب العمل. والتذوق عند علماء الاقتصاد يقابل الاتجاه والميل عند علماء الاجتماع(٧٨) وعند بيكر Becker (١٩٥٧) نجد أنه قد استخدم مصطلح المذاق ليشير به إلى اتجاهات أصحاب العمل. وكيف أنهم يحجمون عن تعيين بعض الأفراد أو جماعات معينة في تنظيمات العمل التي يديرونها. وقد يلجأون للتعبير عن تحيزهم ضد جماعة معينة بان يزيدوا من أجور الجماعات الأخرى بشكل ملحوظ عن تلك الجماعة. وفي بعض الأحيان، قد يستجيب صاحب العمل لطلب بعض معاونيه من الذكور بأن يقلل من أجور النساء أقرانهم في العمل، ومن ثم يقع مايسميه بيكر بخطأ المذاق من جانب صاحب العمل.

أيضاً قد يتوقف تعيين صاحب العمل للنساء في الوظائف والمهن المختلفة على ماتقدمه الإحصائيات من بيانات حول الإنتاجية الكلية للتنظيم حسب النوع. فإذا كان متوسط انتاجية النساء منخفضاً عن إنتاجية الرجال فقد يحجم صاحب العمل عن تعيينهن أو قد يقبل الحاقهن بأعمال ذات اجور منخفضة. وفي هذا الصدد يرى علماء الاقتصاد ان الفروق الإحصائية لاتستطيع وحدها ان تفسر أسباب التفاوت القائم في الأجور بين الذكور والاناث.

وفيما يتعلق بالبعد الثالث وهو «احتكارات الجماعة» فقد تناوله عدد من الباحثين من بينهم هارتمان Hartmann (١٩٧٦)، ستروبر Strober (١٩٨٤) ويقصد باحتكار الجماعة هو تعصب أو تحيز جماعة ما ضد جماعة اخرى. فعندما يميل أصحاب العمل نحو تفضيل عمالة على أساس عرقي أو عنصري أو نوعي فإن ذلك قد يؤدي إلى محاولة الجماعة المحتكرة ان تحقق مكاسب كثيرة. كما تسعى إلى ابعاد أعضاء الجماعات الأخرى غير المرغوب فيها. ومن هذا المفهوم، فإن الرجال يمثلون الجماعة المحتكرة في أسواق العمل بنوعيها وتسعى لتحقيق مكاسب لأفرادها في نفس الوقت الذي تتحيز فيه ضد عمالة المرأة في سوق العمل(٧٩).

نحو نموذج مقترح لدراسة المرأة الخليجية في سوق العمل الرسمي

لكي نصمم نموذجاً نظرياً لدراسة العمالة النسائية في سوق العمل مدفوع الأجر في المجتمعات الخليجية، يجب ان نعرض أولاً لعدد من القضايا التالية المرتبطة بتلك المجتمعات والتي تشكل في الوقت ذاته الاطار التصوري للنموذج المقترح:

(١) التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية والثقافية للحقبة النفطية. وأثر تلك الخصائص على تطلعات وتوجهات المرأة الخليجية نحو اشتغالها خارج البيت وقيمة العمل عندها وأيضاً قيمة عمل المرأة في المجتمع الخليجي. كذلك التعرف على تأثير تلك الخصائص على مدى قبول أو رفض المجتمع الخليجي لعمالة المرأة.

(٢) التعرف على الاختلافات بين مجتمع وآخر من دول الخليج في القبول لعمالة المرأة الخليجية. مع دراسة العلاقة بين تلك الاستجابة وماقد تحققه المرأة الخليجية من اشباعات مختلفة نتيجة خروجها للعمل. كذلك التعرف على طبيعة العلاقة بين تلك الاشباعات والدوافع الأساسية وراء اشتغال المرأة الخليجية.

ويجدر ان ننوه إلى ان المرأة الخليجية شأنها شان سائر النساء في باقي الدول العربية تعيش في ظل محتوى اجتماعي ثقافي يستمد حيويته من الثقافة الدينية والثقافة التقليدية السائدة في كل مجتمع عربي، فبعض الدول العربية تجيز الاختلاط بين الذكور والاناث في مجال التعليم والعمل بينما لاتجيز ذلك دول عربية أخرى مثل المجتمعات الخليجية. حتى بين المجتمعات الخليجية ذاتها نجد تفاوتاً واضحاً فيما بينها في النظرة المقيدة للمرأة الخليجية. ففي الكويت والبحرين[٨٠] نجد ان الاتجاه إزاء اشتغال المرأة صار أقل تشدداً عن باقي دول الخليج الأخرى كما هو الحال في المملكة العربية السعودية حيث الاتجاه التقليدي المحافظ والمتشدد، وحتى اليوم، يمتنع القطاع العام وكثير من الشركات الخاصة السعودية عن توظيف النساء المتزوجات بسبب التزاماتهن العائلية[٨١].

(٣) ان اشتغال المرأة الخليجية في سوق العمل الرسمي، يعتمد على تهيئة الظروف الملائمة لها للاقبال على العمل مع عدم الاخلال بالارتباطات العائلية. وهذه قضية شائكة نظراً للخصائص التالية والتي تم استخلاصها من بعض الاتجاهات النظرية ومن نتائج عدد من الدراسات الامبريقية التي أجريت على بعض دول الخليج العربي:

أ - خلال الحقبة النفطية، تشهد دول الخليج العربي تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية يصاحبها اتجاه معظم تلك الدول لمشاركة النساء في قوة العمل الرسمي. وبرغم ذلك فإن قيمة عمل المرأة خارج البيت تعتبر مرفوضة بشكل عام. ولعل مايدعم هذا الاتجاه القيمي، الوفرة المادية التي تقلل من أهمية الدور الاقتصادي للمرأة في رفع أو تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة الخليجية. هذا بالإضافة إلى سهولة استجلاب الأيدي العاملة الرخيصة والاتجاه السائد نحو منح مخصصات مالية دون عمل لكثير من الواطنين في إطار توزيع عوائد النفط(٨٢).

ب - بالرغم من اتاحة بعض فرص العمل أمام المرأة الخليجية بعد الستينات، لاتزال الظروف الاجتماعية غير مستقرة تجاه المرأة حيث تشهد مجتمعات الخليج انتقادات من الخليجيين التقليديين الجدد حول اشتغال المرأة والمطالبة بعودتها إلى البيت والالتزام بالحجاب(٨٣).

جـ - صاحب الاعتماد على أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، اتساع نطاق التفاعل بين الأفراد في مجتمعات الخليج. ولقد أدى هذا التفاعل إلى وضع عراقيل أمام اشتغال المرأة في سوق العمل الرسمي. وكلما اتسع نطاق التفاعل بين الأفراد ازداد الاتجاه الاجتماعي تحيزاً ضد عمالة المرأة الخليجية(٨٤).

د - لاتزال كثرة الإنجاب وتعدد الأبناء وتفضيل الأبناء الذكور على الاناث قيمة سائدة في مجتمعات الخليج. كما ان الوضع الاجتماعي والنفسي للمرأة الخليجية يتوقف على انجابها للذكور(٨٥).

هـ - ان المحددات الاجتماعية التي تفرضها المكانة الاجتماعية للقبيلة في ظل التغيرات المادية خلال الحقبة النفطية قد أدت إلى المغالاة في المهور وتبع ذلك ارتفاع نسبة العنوسة بين الاناث. وقد ساعد على ظهور تلك الظاهرة أيضاً، رفض الآباء تزويج بناتهن من خارج القبيلة لمن هم في مكانة اجتماعية أقل نسبياً من البنات(٨٦).

(٤) قضية العلاقة بين ميكانيزمات سوق العمل واتجاهات المرأة الخليجية نحو العمل. وتلك قضية تتطلب في دراستها وتحليل أبعادها قدراً من الحذر نظراً للاعتبارات التالية:

أ - برغم استمرار عملية تعليم المرأة الخليجية، فإن اتجاهات سوق العمل الرسمي تسعى لاستغلال تلك العملية في انتقاء مهن معينة يتم الحاق المرأة المتعلمة للاشتغال بها. وهذه السياسة تتم في الوقت الذي يعاني فيه سوق العمالة في دول الخليج النفطية من عجز واضح في العمالة المواطنة مع توفير الفائض المعطل(٨٧).

ب - انخفاض عدد الاناث الخليجيات العاملات في سوق العمل الرسمي، كما تقل نسبة النساء المتعلمات في المجتمعات الخليجية إذا ماقيست بالنسبة الإجمالية للنساء في تعداد السكان.

جـ - بسبب اعتماد الأسر الخليجية على عمالة خدمية في تولي شؤون البيت وتربية الأطفال، فإن المرأة الخليجية يتوفر لها وقت فراغ كبير. وإذا ماأضفنا إلى ذلك الوفرة المادية، فإن اشتغال المرأة في سوق العمل الرسمي قد لايرجع إلى الدافع الاقتصادي بالدرجة الأولى بل إلى دوافع أخرى منها شغل أوقات الفراغ والثقة بالنفس والاحساس بالقدرة على العطاء والانتاج. وذلك على النقيض مما كشفت عنه نتائج بعض الدراسات الامبريقية التي أجريت على بعض الدول العربية مثل المغرب. حيث كان الدافع الاقتصادي عاملاً هاماً وأساسياً وراء خروج المرأة المغربية للعمل(٨٨).

مما سبق يمكن ان نخلص إلى افتراضين أساسيين يستند عليهما النموذج المقترح، كما يمكن ان يستفاد بهما في توجيه الدراسات الامبريقية المستقبلية.

الافتراض الأول:

ان اتجاهات المرأة الخليجية نحو نوعية معينة من الأعمال تحدد مدى مشاركتها في قوة العمل الرسمية. ويرتبط بهذا الافتراض عدد من الأسئلة تتعلق بنوعية الأدوار الملائمة للمرأة من وجهة نظرها. وهل تفضل المرأة الخليجية ان تشتغل بأعمال رسمية تتصف بانخفاض نسبي في الجهد المبذول وفي الوقت نفسه تحقق تلك الأعمال للمرأة الهيبة والمكانة الاجتماعية المرموقة؟

الافتراض الثاني:

ان اتجاهات أصحاب العمل والمديرين في مختلف الأنشطة الاقتصادية وفي التعيين والترقية والتدريب، ذات دور فعال في تحديد أنسب قطاعات تلك الأنشطة ملاءمة لعمالة المرأة الخليجية.

ويرتبط بالافتراضين السابقين، ضرورة توافر بيانات دقيقة وشاملة حول:

(أ) مستويـات واتجاهـات التعليـم للـذكور والانـاث الخليجيين من خـلال الاحصائيات الرسمية المتاحة. وأهمية تلك الاحصائيات ترجع إلى وجود علاقة بين الانجاز العلمي والتطلعات الخاصة للفرد. فالانجاز العلمي للاناث مثلاً قد يحدد نوعية المهن التي يرغبن الاشتغال بها. كما يحدد أيضاً تطلعاتهن نحو سوق العمل الرسمي.

(ب) مستويات واتجاهات توزيع العمالة حسب النوع والأجور وساعات العمل. بهدف التعرف على مقدار التغير الحادث في متوسط حجم العمالة النسائية قياساً بالتغير المناظر في الحجم الكلي للعمالة. كذلك معرفة مدى التأثير الذي تحدثه العمالة النسائية في بنية المهن داخل المجتمع الخليجي.

(جـ) تقدير التكلفة الاجتماعية والنفسية لعمالة المرأة في سوق العمل. فمن تأثيرات الثقافة السائدة في البلدان الخليجية، قد توجد أعمال محددة يجب على المرأة القيام بها بينما لايجب عليها ان تقوم بأعمال أخرى.

من خلال تناولنا السابق للقضايا الأساسية التي تحدد الإطار التصوري للنموذج المقترح لدراسة المرأة الخليجية في سوق العمل، يمكن أيضاً اختبار مدى إمكانية استخدام بعض المداخل النظرية التي عرضنا لها في هذا المقال مع اجراء تعديلات على ضوء الاطار التصوري حتى يتلاءم مع خصائص سوق العمالة في الدول الخليجية.

(١) لمـا كانت المـرأة الخليجية تحـدد طموحاتها وأدوارها وفـق المعطيات الثقافية القائمة، فالمدخل النظري الذي يهتم بالعلاقة بين عمالة المرأة والخصوبة لانتوقع ان يقدم التفسيرات الكاملة لتلك العلاقة في مجتمعات الخليج العربي إذا حاولنا تطبيقه. لان المرأة العربية بشكل عام مهما بدا في ظاهر سلوكها من تحرر نسبي، إلا ان تنشئتها الاجتماعية والأعراف والتقاليد الدينية والمجتمعية تجعلها تقدس حياتها الأسرية. وفي الوقت نفسه تنخفض معدلات مشاركتها في الإنتاج القومي وعمليات التنمية الاقتصادية.

(٢) لما كان البعد الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في توجه المرأة للعمل في بعض المجتمعات العربية، فإن هذا البعد يتراجع أمام عوامل أخرى في دول الخليج على النحو الذي عرضنا له من قبل. ومن ثم يمكن القول ان النموذج النظري الذي يقوم على تفسير عمالة المرأة على أساس العامل الاقتصادي تتناقص فرص نجاح تطبيقه في دراسة تلك الظاهرة.

(٣) لو حاولنا ان نستخدم المدخل الاقتصادي والذي يهتم باتجاهات صاحب العمل في مناقشة عمالة المرأة نجد أنه قد يصلح في تفسير هذا الجانب فقط ومن ثم لايعطي تفسيراً أكثر شمولاً وصلاحية للتطبيق في الدول الخليجية. نظراً لان هذا المدخل لم يهتم كثيراً بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيراتها على سلوك واتجاهات الأفراد بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية في الأسرة ومن خلال المؤسسات التعليمية.

ومن ثم نقترح ان يكون النموذج اجتماعياً - اقتصادياً بحيث يجمع بين مدخل اتجاه أصحاب العمل ومداخل التنشئة الاجتماعية شريطة ان يكون الإطار الأساسي لهذا النموذج المقترح المقولات الأساسية التالية:

(١) المحتوى الثقافي الاجتماعي لدول الخليج.

(٢) المتغيرات النوعية لسوق العمالة.

(٣) اتجاهات أصحاب العمل ومن في مستواهم نحو العمالة النسائية.

(٤) اتجاه المرأة الخليجية نحو العمل مدفوع الأجر.

المراجع والهوامش

١ - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: ١٩٩٠ ص ص ٧٧ - ٨٣.

٢ - المصدر السابق، ص ٨٦.

٣ - المصدر السابق، ص ٨٩.

4 - Epstein, C.F. Woman's Place: Option and Limits in Professional Careers, University of California Press, Los Angeles, 1971, p. 49.

٥ - جلال عبدالله معوض، «التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية والخليجية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الحادي والخمسون، يوليو ١٩٨٧، ص ٢٠٦.

6 - Pleck, J.H., "The Work-Family Role System" in Rachel Kahn-Hut, Arlene K. Daniels and Richard Colvard (eds.) Women and Work: Problems and Perspectives, oxford University Press, New York, 1982, p. 105.

7 - Ibid, P. 104.

8 - Kanter, R.M., Men and Women of the Corporation, Basic Books, Inc. Pubishers, New York, 1977, pp. 18-22

9 - Fox, M. and Hesse-Biber, S., Women at Work, Mayfield Publishing Company, 1984, p. 24.

10 - Kanter, R.M., Op. Cit., p. 23.

11 - Levinson, R.M., Sex Discrimination and Employment Practices: An Experiment With Unconventional Job Inquiries" in Rachel Kahn-Hut, Arlene Daniels and Richard Colvard (eds.) Women and Work, Op. Cit., p. 60.

12 - Pleck, J.H., Op. Cit., p. 105.
13 - Fox, M. and Hesse-Biber, S., Op. Cit., p. 27.
14 - Pleck, J.H., Op. Cit., pp. 105-107.
15 - Feldberg, R. and Glenn, E., "Male and Female: Job Versus Gender Models in the Sociology of Work" in Rachel Kahn-Hut, Arlene K. Daniels and Richard Colvard (eds.) Women and Work, Op. Cit., p. 67.
16 - Pleck, J.H., Op. Cit., p. 104.

١٧ - نادية يوسف، «العلاقات المتبادلة بين تقسيم العمل في وحدة المعيشة وادوار المرأة وتاثير ذلك على الخصوبة» في ريتشارد أنكر وزملائه (محررون)، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة علياء شكري وزملائها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥ ص ص ٢٧٠ - ٢٨٠.

18 - Fox, M. and Hesse-Biber, Op. Cit., p. 73.
19 - Kanter, R., 1977.
20 - Hartnett, O., "Sex-Role Stereotyping at Work" in J. Chetwynd and O. Hartnett (eds.), The Sex Role System, Routledge and Kegan Paul, London, 1978, p. 76.,
21 - Ibid., p. 77, 78.
22 - Fox, M. and Hesse-Biber, Op. Cit., p. 46.
23 - Ibid., p. 67.
24 - Epstein, C.F., Woman's Place, Op. Cit., p. 53.
25 - Richardson, L., The Dynamics of Sex and Gender, 2nd ed. Houghton Mifflin, Boston, 1981: 179.
26 - Fox, M. and Hesse-Biber, Op. Cit., p. 46, 47.
27 - Ibid.
28 - Ibid., p. 48.

٢٩ - وقد اعتمدنا في مناقشة تاثير العملية التعليمية على تشكيل الأدوار النوعية للجنسين والتوجيهات المهنية لهما على المصدر التالي.

Ibid., p. 45, 56. 67 and 68. .

30 - Huber, Joan, "Toward a Sociotechnological Theory of the Women Movement" in R. Kahn-Hut, A. Daniels and R. Colvard (eds.), Women and Work, Op. Cit., p. 35.
31 - Weinreich, Helem, "Sex-Role Socialization", in J. Chetwynd and O. Hartnell (eds.), The Sex Role System, Op. Cit., p. 24.
32 - Ibid., p. 25.
33 - Feldberg, R. and Glenn, E., Op. Cit., p. 76.
34 - Ibid.
35 - Ibid., p. 67, 68.
36 - Ibid., p. 69.
37 - Ibid., pp. 75 - 80
38 - Kanter, R., Men and Women of the Corporations, Op. Cit., pp. 262 - 264.
39 - Patterson, M. and Loseke, D. "A Satisfying Intellectual Feast Versus a Snack of Empty Calories", Contemporary Sociology, 7 (May), 1987, pp. 256 - 259.
40 - Fox, M. and Hesse-Biber, Women at Work, Op. Cit., p. 143 - 144.
41 - Hall, Richard, Dimensions of Work, Sage Publications, London, 1986, p. 173, 178.

Ibid., p. 178; Wagner, D., Ford, R. and Ford, T., "Can gender Inqualities Be Reduced". American Sociological Review, 51 (February), 1986, pp. 47 - 49.

43 - Strober, Myra, "Toward General Theory of Occupational Sex Segregation: The Case of Public School Teaching" in Barbara Reskin (ed.), Sex Segregation in the Workplace: Trends, Explainations, Remadies. National Academ Press, Wasfington D.C., 1984, p. 145.

44 - Ibid.

45 - Hall, Op. Cit., p. 177.

46 - Ibid., p. 210, 211.

47 - Ibid., p. 211.

48 - Lin, N., Ensel, W. and Vaughn, "Social Resources and Strength of Ties: Structural Factors in Occupational Status Attainment". American Sociological Review, 46 (August), 1981, p. 394.

49 - Ibid., p. 359; Hall, R. Op. Cit., p. 179.

50 - Lin, N., Ensel, W. and Vaughn, Op. Cit., p. 405.

51 - Fox, M. and Hesse-Biber, Women at Work, Op. Cit., p 72, 73,

52 - England, P. and McCreary, L., "Integrating Sociology and Economic to Study Gender and Work" in Ann H. Stromberg, L. Larwood and B. Gutek (eds.), Women and Work: An Annual Review, Vo1.2, Sage Publications, Inc., 1987, p. 150.

53 - Ibid., pp. 150 - 153.

54 - Kanter, R.M., "The Impact of Hierarchical Structures on the Work Behaviour of Women and Men" in R. Kahn-Hut, A. Daniels and R. Colvard (eds.), Women and Work, 1982, Op. Cit., p. 246, 247.

55 - Kanter, 1977, Op. Cit., pp. 254 - 260.

56 - Ibid., p. 254.

57 - Kanter, 1982, Op. Cit., p. 236.

58 - Ibid., p. 236, 237.

59 - Epstein, C., Woman's Place, Op. cit., p. 152.

60 - Kanter, 1977, Op. Cit., p. 257.

61 - Ibid., p. 258

62 - Kanter, 1982, Op. Cit., p. 247.

63 - Kanter, 1977, Op. Cit., p. 259, 260.

٦٤ - ونعتمد في صياغة ومناقشة قضايا المدخل البنائي الحديث عند كانتر وتطبيقاته على المصدرين التاليين:
Kanter, R., 1977, Op. Cit.
Kanter, 1982, Op. Cit.

65 - Kanter, 1977, Op. Cit., pp. 250 - 253.

66 - Kanter, 1982, pp. 238 - 240.

67 - Fox, M. and Hesse-Biber, S., Op. Cit., p. 145, 146.

68 - Patterson, Op. Cit. p. 258, 259.

69 - R. Kahn-Hut, A.K. Daniels, and R. Colvard (eds.),Women and Work, Op.Cit., p. 200.

70 - Hall, Op. Cit., p. 179.

71 - Ibid., P. 274, 275.

72 - Ibid., p. 276.

73 - Ibid., p. 278.

74 - England, P. and McCreary, L., Op. Cit., p. 152, 153.

75 - Fox. M. and Hesse-Biber, S., Op. Cit., p. 79.

76 - Ibid.

77 - Ibid.

78 - England, P. and McCreary, L., Op. Cit., p. 152, 154.

79 - Ibid., pp. 154 - 157.

٨٠ - هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في التنمية» في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٧٠.

٨١ - المصدر السابق، ص ٢٧٢.

٨٢ - شهيدة الباز، «المرأة العربية ونظام القيم في الحقبة النفطية» المستقبل العربي، العدد ١٣٠، ١٩٨٩، ص ١٠٥.

٨٣ - محمد الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج» في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

٨٤ - شيخه عبدالله المسند، «التغير في وضع المرأة القطرية» ورقة مقدمة إلى ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ٢٥ - ٢٨ فبراير ١٩٨٩، ص ٤٠.

٨٥ - محمد الرميحي، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

٨٦ - المصدر السابق، ونفس الصفحة.

٨٧ - المصدر السابق، ص ٢٤٨.

٨٨ - عبدالرؤف عبدالعزيز الجرداوي، مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها، هالي للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٨٤.

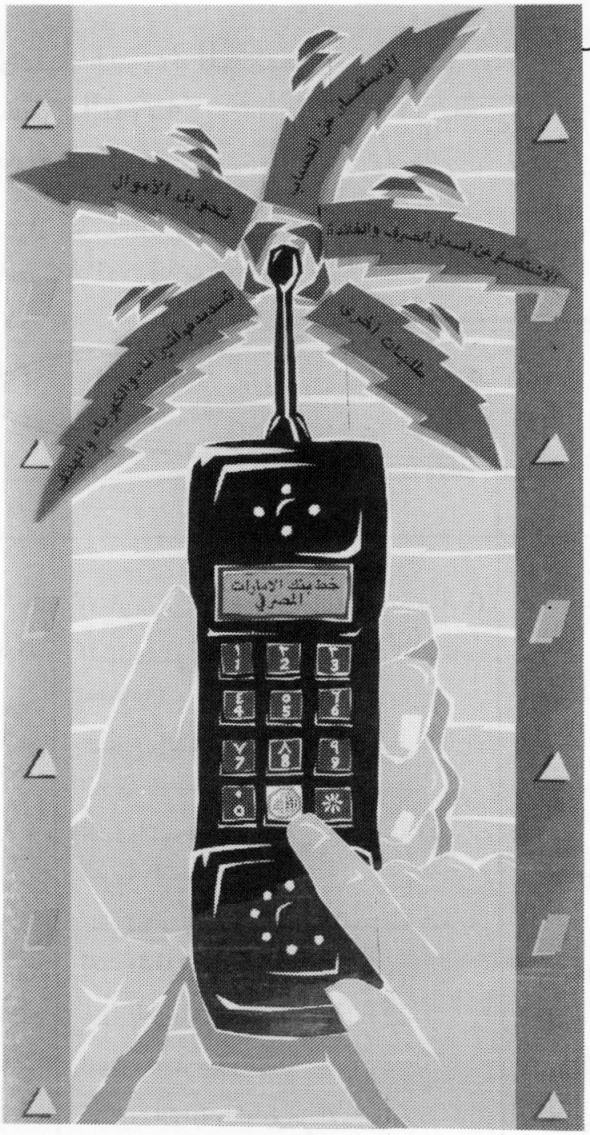

كن على اتصال مع نقودك عبر خط بنك الامارات المصرفي

تصور، كافة المعلومات المالية التي تحتاجها ... متوفرة بين يديك ... في مكتبك أو في منزلك ... في أي مكان من العالم ... على مدار ٢٤ ساعة يوميا.

هنا تكمن قوة خدمتنا المصرفية الهاتفية .... خط بنك الامارات المصرفي.

نظامنا سهل الاستعمال وهو يتيح لك الوصول الفوري الى حساباتك ويوفر لك مجموعة واسعة من المعاملات المصرفية التي تشمل استفسارات الرصيد وأسعار تبديل العملة وتحويل الأموال بين حساباتك علاوة على طلب دفتر الشيكات وكشف الحساب.

بالاضافة الى ذلك، وبفضل خط بنك الامارات المصرفي، يصبح تسديد فواتير الماء والكهرباء والهاتف أسهل من أي وقت مضى حيث يمكنك تسديد تلك الفواتير بمجرد رفع سماعة هاتفك.

لهذا، اجعل الخدمات المصرفية أقرب اليك من أي وقت مضى مع خط بنك الامارات المصرفي.

احصل اليوم على التفاصيل الكاملة من فرع بنك الامارات الدولي الذي تتعامل معه.

بنك الإمارات الدولي المحدود
Emirates Bank International Limited
معًا نحو مستقبل مشرق

المكتب الرئيسي : ص. ب ٢٩٢٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة هاتف : ٢٢٦٩٠٠، فاكس : ٢٢١٠٠٥، تلكس : ٤٦٤٢٥ ابيدب إي. إم
الفروع : (الفرع الرئيسي) شارع بني ياس ٢٨١١٨١ • فرع السوق (بر دبي) ٥٣٣٥٤٥
• فرع شارع المكتوم ٢٢٠٢٦٦ • فرع بندر طالب ٢١٣٠١٣ • فرع الغاليريا ٢٣٦١٠٩ • فرع الكرامة ٢٧٣٤٩٨
• فرع القيادة (القيادة العامة لشرطة دبي) ٦٩٢٣٣٠ • فرع السطوة ٤٤٥٠٤٠ • فرع المنطقة الحرة لجبل علي ٥٥٥٥١ ـ ٠٨٤

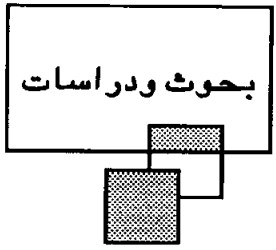

قياس أثـر بعض المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية على الأداء في مادة بحوث العمليات مع التطبيق على طلاب وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الامارات العربية المتحدة

د . درويش عبدالرحمن *

(١) مقـدمـة :

تحظى بحـوث العمليات والتي عرفتها الجمعيـة البريطانية لبحوث العمليات بأنها «تطبيق الوسائل العلمية على المشاكل المعقدة المتعلقة بتوجيه وإدارة النظم الكبرى التي تضم القوى البشرية والآلات والموارد والأموال في هيئـات الصناعة والأعمـال بالإضافـة إلى المؤسسات الحكومية والعسكرية وذلك عن طريق بناء نموذج علمي للنظام متضمناً المقاييس لعوامل مثل الفرصة والمخاطرة والتـي عـن طريقهـا يمـكن مقارنـة نتائـج القـرارات والاستراتيجيات البديلة وذلك بقصد مساعدة الإدارة في

* قسم إدارة الأعمال – جامعة الامارات.

تحديد قراراتها وسياساتها علمياً»[1] باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والكثير من الدول النامية نظراً لأهميتها كوسيلة من الوسائل التي تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية بطريقة أكثر فاعلية ولاسيما في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد. من مظاهر هذا الاهتمام ادخال مادة بحوث العمليات ضمن الخطط الدراسية في جامعات هذه الدول بل خصص في كثير من الجامعات الأمريكية والبريطانية وجامعات الدول الأوروبية الأخرى أقسام علمية تمنح درجات علمية في علم بحوث العمليات من البكالوريوس وحتى الدكتوراه.

ولقد أدرك المسؤولون في جامعة الإمارات العربية المتحدة أهمية هذا العلم فتم إدراج مادة بحوث العمليات ضمن الخطط الدراسية لكلية العلوم الاقتصادية والإدارية (٤٠٣٠٢) كما أن مادة بحوث العمليات تدرس لطلبة وطالبات كلية العلوم قسم الرياضيات بالجامعة. ونظراً للاعتقاد السائد عن بحوث العمليات بأنها مجموعة من الأساليب الرياضية المعقدة والذي نتج عنه تخوف الطلاب والطالبات من هذه المادة وبالتالي محاولة التهرب منها بتغيير التخصص مما دفع الباحث إلى القيام بدراسة عن العوامل التي تؤثر على الأداء في هذه المادة وبالتالي العمل على التفريق إحصائياً بين العوامل التي لها تأثير معنوي وتلك التي ليس لها تأثير وكذلك التفريق بين العوامل التي يمكن التحكم فيها وتلك التي لايمكن التحكم فيها وبمعرفة العوامل ذات التأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات يمكن العمل على رفع كفاءة أداء الطلاب والطالبات في هذه المادة وبالتالي كسر الحاجز النفسي القائم تجاه هذه المادة ومن ثم العمل على نشر استخدام هذا العلم في المجالات المختلفة بالدولة.

(٢) أهداف البحث :

أولاً : يهدف هذا البحث إلى قياس أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية على أداء الطلاب والطالبات في مادة بحوث العمليات وقد تم التركيز على المتغيرات التالية:

١ - السن.
٢ - الجنس.
٣ - الجنسية.
٤ - الإمارة التي ينتمي إليها الطالب/الطالبة. (مكان الإقامة الدائمة).
٥ - التخصص في الثانوية العامة (علمي/ أدبي).
٦ - التخصص في الجامعة (إدارة أعمال - محاسبة - اقتصاد - إدارة عامة - تأمين - علوم مصرفية).

٧ – المعدل في الثانوية العامة (النسبة المئوية).
٨ – المعدل التراكمي حتى نهاية الفصل الدراسي السابق لأخذ مادة بحوث العمليات.
٩ – أخذ المتطلب السابق لمادة بحوث العمليات (طرق كمية).
١٠ – التقدير في المتطلب السابق.
١١ – وقت طرح المساق (الفترة الصباحية/ الفترة المسائية).
١٢ – الفصل الدراسي الذي طرح فيه المساق (الأول/ الثاني).
١٣ – عدد الطلاب/ الطالبات في الشعبة (الفرقة).
١٤ – مدرس المساق.

ثانياً : إختبار بعض الفروض بخصوص أداء الطلاب والطالبات في مادة بحوث العمليات.

(٣) أهميـة البحـث :

١ – تنبع أهمية هذا البحث من كونه سوف يساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بتحديد عدد الطلاب والطالبات في الفرقة أو الشعبة، مواعيد طرح المساق، توزيع الطلاب والطالبات حسب التخصص في الثانوية والتخصص في الجامعة والتأكيد على ضرورة أخذ المتطلب السابق (طرق كمية) قبل التسجيل في مادة بحوث العمليات وغيرها من القرارات التي من شأنها النهوض بالمستوى الأكاديمي للطلاب والطالبات في هذا المساق.
٢ – بمعرفة المتغيرات التي لها تأثير معنوي على أداء الطلاب والطالبات في مادة بحوث العمليات يمكن العمل على رفع كفاء ة أداء الطلاب والطالبات في هذه المادة وذلك بالتحكم في، أو التأثير على المتغيرات، أو العوامل التي يمكن التحكم فيها.
٣ – في حالة إمكانية رفع كفاءة أداء الطلاب والطالبات في مادة بحوث العمليات فإن ذلك سوف يساعد حتماً على كسب الثقة في هذه المادة وبالتالي زيادة القناعة بأهميتها من قبل الطلاب والطالبات والذين سوف يتقلد البعض منهم مناصب إدارية وقيادية عليا في المستقبل وهذا سوف يؤدي حتماً إلى انتشار استخدام وتطبيق بحوث العمليات في المستقبل.
٤ – يتوقع أن يوجه هذا البحث أنظار الأكاديميين إلى الخصائص التي يجب

توافرها في الدارسين لمادة بحوث العمليات والعوامل التي تساعد على زيـادة كفـاء ة كل من أداء عضـو هيئـة التدريس. وتحصيل الطـلاب والطالبات.

(٤) فـرضيات البحـث :

الفـرضيـة الأولـى : لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشعب التي بها ٢٠ طالباً فأقل وبين الشعب التي يزيد فيها العدد عن ٢٠ طالباً من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات أي بمعنى آخر، ان عدد الطلاب في الشعبة ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفـرضيـة الثـانيـة : لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المواطنين وغير المواطنين من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات أي أن جنسية الطالب أو الطالبة ليس لها تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفـرضيـة الثـالثـة : لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التي درست المادة خلال الفترة الصباحية وتلك التي درست المادة خلال الفترة المسائية من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات أي بمعنى آخر ليس لوقت طرح (المادة) أي تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفـرضيـة الرابعـة : لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التي تتراوح أعمارها بين ١٨ وأقل من ٢٤ وبين المجموعة التي تصل أعمارها ٢٤ فأكثر من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أي أنه ليس لعمر الطالب أو الطالبة أثر على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفـرضيـة الخامسـة : لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التي تقـل معدلاتها في الثانوية العامـة عـن ٧٠٪ وبيـن المجموعة التي تزيد معدلاتها في الثانوية العامة عن ٧٠٪ من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أي أن معدل الثانوية العامـة ليس لـه تأثيـر على الأداء في مـادة بحـوث العمليات.

الفـرضيـة السادسـة : لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التي تقل تقديراتها عن نقطتين في المتطلب السابق (طرق كمية) وبين المجموعة التي تزيد تقديراتها عن نقطتين من حيث الأداء في مـادة بحوث العمليات. أي أن التقديـر في المتطلـب السابق ليس لـه تأثير على الأداء في مـادة بحـوث العمليات.

الفـرضيـة السابعـة : لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التي تقل معدلاتها التراكمية عن ١ر٢ نقطة من ٤ نقاط وبين المجموعة التي تزيد معدلاتها التراكمية عن ١ر٢ نقطة حتى نهاية الفصل السابق للفصل الذي أخذت فيه مادة بحوث العمليات من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أو بمعنى آخر: ليس للمعدل التراكمي أثر على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفـرضيـة الثـامنـة : لاتوجـد فروق ذات دلالـة احصائية بيـن المجموعـة التـي أخذت المتطلب السابق (طرق كمية) قبل أخذ مادة بحوث العمليات وبين المجموعة التي لم تأخذ المتطلب السابق قبل أخذ مادة بحوث العمليات. أي أن أخذ المتطلب السابق ليس لـه تأثير على الأداء في مـادة بحوث العمليات.

الفـرضيـة التـاسعـة : لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور (الطلاب) والأناث (الطالبات) من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أي أن الجنس ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفـرضيـة العاشـرة : لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب القسم العلمي وبين طلاب القسم الأدبي من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أي أن التخصص في الثانوية العامة ليس لـه تأثيـر على الأداء في مـادة بحـوث العمليات.

الفرضية الحادية عشرة: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الطلاب من تخصص المحاسبة والاقتصاد والعلوم المصرفية وبين مجموعة الطلاب من تخصص التأمين وإدارة الأعمال والإدارة العامة من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أي أن التخصص في الجامعة ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفرضية الثانية عشرة: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات الذين أخذوا المادة في الفصل الدراسي الأول وبين الطلاب والطالبات الذين أخذوا المادة في الفصل الدراسي الثاني من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أي أن الفصل الدراسي ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفرضية الثالثة عشرة: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التي أخذت المساق مع المدرس (أ) والمجموعة التي أخذت المساق مع المدرس (ب) والمجموعة التي أخذت المساق مع المدرس (جـ) من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات أي بمعنى آخر: ليس لمدرس المساق تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

الفرضية الرابعة عشرة: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التي تنتمي إلى إمارة أبوظبي أو دبي أو الشارقة والمجموعة التي تنتمي إلى إمارة رأس الخيمة أو عجمان أو أم القيوين أو الفجيرة من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات. أي بمعنى آخر أن الامارة التي ينتمي إليها الطالب/ الطالبة ليس لها تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

(٥) منهـج البحـث :

١/٥ مجتمع البحث والعينة :

يتكون مجتمع البحث من طلاب وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، المطلوب منهم دراسة مادة بحوث العمليات. وقد تم سحب عينة من هؤلاء الطلاب والطالبات وتتكون العينة من ٤٣٥ مفردة من الذين درسوا مادة بحوث العمليات. في الفصول

الأول والثاني من الأعوام الدراسية ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩. ويرجع السبب في اقتصار العينة على الثلاثة أعوام المذكورة إلى عدم توفر البيانات الكاملة عن السنوات السابقة لعام ١٩٨٧. وتختلف مفردات العينة من حيث السن والجنس والجنسية والتخصص في الثانوية العامة (علمي/ أدبي) ومعدل الثانوية العامة والتخصص في الجامعة (إدارة أعمال - محاسبة - اقتصاد - إدارة عامة - تأمين - علوم مصرفية) كذلك تختلف مفردات العينة من حيث المعدل التراكمي وأخذ المتطلب السابق (طرق كمية) أو عدم أخذه والتقدير في الطرق الكمية كمتطلب سابق لمادة بحوث العمليات وكذلك تختلف مفردات العينة من حيث الامارة التي ينتمي إليها الطالب أو الطالبة والفصل الدراسي الذي أخذ فيه المادة والوقت الذي أخذ فيه المادة والمدرس (عضو هيئة التدريس) الذي درس له المادة. وقد تم تجميع البيانات من واقع سجلات الطلاب والطالبات الموجودة لدى إدارتي القبول والتسجيل بكليتي الطلاب والطالبات كذلك تمت الاستعانة بوحدتي الإرشاد بكلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الإمارات - كليتي الطلاب والطالبات.

الجداول من (١) إلى (١٤) توضح مفردات العينة حسب المعايير المذكورة سابقاً.

الجدول (١)
توزيع مفردات العينة حسب التقدير
في مادة بحوث العمليات

التقدير	التكرار	٪
أ	٣٩	٩
ب	٦٩	١٥ر٩
جـ+	١	٢
جـ	١٠٥	٢٤ر١
د+	١	٢
د	١٧٠	٢٩ر١
ف	٥٠	١١ر٥
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (٢)
توزيع مفردات العينة
حسب التخصص في الثانوية

التخصص	التكرار	٪
علمي	٢٢٧	٥٢ر٢
أدبي	٢٠٨	٤٧ر٨
المجمـــوع	٤٣٥	٪١٠٠

الجدول (٣)
توزيع مفردات العينة حسب
معدل الثانوية العامة

المعدل	التكرار	٪
أقل من ٥٠٪	١٣	٣
٥٠ – ٦٠٪	٢٤	٥ر٥
٦١ – ٧٠٪	١٥٢	٣٤ر٩
٧١ – ٨٠٪	١٦٥	٣٧ر٩
٨١ – ٩٠٪	٦٥	١٤ر٩
٩١ – ١٠٠٪	١٦	٣ر٧
المجمـــوع	٤٣٥	٪١٠٠

الجدول (٤)
توزيع مفردات العينة حسب
التخصص في الجامعة

التخصص	التكرار	٪
محاسبة	١٢١	٢٧ر٨
اقتصاد	٥٣	١٢ر٢
علوم مصرفية	٥١	١١ر٧
التأمين	٣	٠ر٧
إدارة أعمال	٩٢	٢١ر١
الإدارة العامة	١١٥	٢٦ر٤
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (٥)
توزيع مفردات العينة حسب
الإمارة (المقر الدائم)

الإمارة	التكرار	٪
أبوظبي	١٧٧	٤٠ر٧
دبـي	١٢١	٢٧ر٨
الشارقة	٩٢	٢١ر١
رأس الخيمة	٢٢	٥ر١
عجمان	١٧	٣ر٩
أم القيوين	٤	٠ر٩
الفجيـرة	٢	٠ر٥
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (٦)
توزيع مفردات العينة
حســب الســن

السـن	التكرار	٪
١٨ – ٢٠	١٦٢	٣٧ر٢
٢١ – ٢٣	٢٠١	٤٦ر٢
٢٤ – ٢٦	٤٦	١٠ر٦
٢٧ – ٢٩	١٦	٣ر٧
٣٠ فأكثر	١٠	٢ر٣
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (٧)
توزيع مفردات العينة
حسب أخـذ المتطلب السابق

الموقف من المتطلب السابق	التكرار	٪
أخـذ المتطلب	٢٨٢	٦٤ر٨
لم يأخذ المتطلب	١٥٣	٣٥ر٢
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (٨)
توزيع مفردات العينة حسـب التقـدير
في المتطلب السابـق

التقدير في المتطلب السابق	التكرار	٪
أ	٣٣	١١ر٧
ب	٣٦	١٢ر٨
جـ	٧٦	٢٧ر٠
د	٨٧	٣٠ر٩
ف	٥٠	١٧ر٧
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (٩)
توزيع مفردات العينة حسب
المعدل التراكمي

المعدل التراكمي	التكرار	٪
أقل من ١ر٥	١٦	٣ر٧
١ر٥ - ٢	٢٠٤	٤٦ر٩
٢ر١ - ٣	١٧٢	٣٩ر٥
٣ر١ - ٤	٤٣	٩ر٩
المجموع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (١٠)
توزيع مفردات العينة
حســب عدد الطلبة في الشعبة

العدد في الشعبة	التكرار	٪
١ - ٢٠	٧٤	١٧
٢١ - ٤٠	١٣٧	٣١ر٥
٤١ - ٦٠	٢٢٤	٥١ر٥
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (١١)
توزيع مفردات العينة حسب
وقـت طـرح المساق

الـوقـت	التكرار	٪
الفتـرة الصباحية	٣٩٦	٩١
الفتـرة المسائيـة	٣٩	٩
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (١٢)
توزيع مفردات العينة
حسب الفصل الدراسي

الفصل الدراسي	التكرار	٪
الأول	٢٤٦	٥٦ر٦
الثاني	١٨٩	٤٣ر٤
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (١٣)
توزيع مفردات العينة
حسب الجنس

الجنـــس	التكرار	٪
ذكـور	٢١٧	٤٩ر٩
انـاث	٢١٨	٥٠ر١
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

الجدول (١٤)
توزيع مفردات العينة
حســب مدرس المساق

مدرس المساق	التكرار	٪
أ	٢٣	٥ر٣
ب	٣١٦	٧٢ر٦
جـ	٩٦	٢٢ر١
المجمـــوع	٤٣٥	١٠٠٪

٢/٥ أسلوب التحليل الإحصائي :

استخدم الباحث معامل بيرسون للإرتباط لاختبار درجة الارتباط بين بعض المتغيرات والأداء في مادة بحوث العمليات. كذلك استخدم أسلوب اختبار (ت) t- test وتحليل التباين ANOVA لاختبار فرضيات البحث وقد استخدم برنامج (SAS) للقيام بعملية التحليل الاحصائي وتمت عملية التحليل الاحصائي في مركز الحاسب الآلي بجامعة الامارات العربية المتحدة.

(٦) محـددات البحـث :

١ - عدم توفر بيانات عن الحالة الاجتماعية والحالة الوظيفية والحالة الاقتصادية عن الطلاب والطالبات أدى إلى عدم إمكانية دراسة أثر هذه المتغيرات على الأداء في مادة بحوث العمليات.

٢ - صغر حجم العينة نسبياً وذلك لعدم توفر بيانات كاملة عن الطلاب والطالبات عن سنوات ماقبل ١٩٨٧ مما تسبب في اقتصار الدراسة على السنوات من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩.

٣ - عدم توفر عدد كافٍ من الطلاب والطالبات عند كل عضو من أعضاء هيئة التدريس الثلاثة الذين قاموا بتدريس المادة جعل من الصعب تقسيم الطلاب والطالبات إلى ثلاث مجموعات حتى يمكن تلافي أثر الاختلاف في طريقة الامتحانات وطريقة التدريس وطريقة التقييم ومحتوى المساق على اختلاف الأداء في مادة بحوث العمليات. حيث كان بالامكان في حالة توفر العدد الكافي القيام بدراسة خاصة لكل مجموعة على حدة ومن ثم عمل مقارنة بين المجموعات المختلفة.

٤ - اعتمـد هـذا البحث على سجلات الطلاب والطالبات وكان الأفضل إعـداد استقصاء وعمل دراسة ميدانية ولكن نظراً لتخرج الطلاب والطالبات الذين سبق وأن درسوا مادة بحوث العمليات وصعوبة حصر المتبقين منهم فقد حال ذلك دون إمكانية القيام بمثل هذه الدراسة.

(٧) تحليـل النتائج :

١/٧ أثر بعض المتغيرات على الأداء في مادة بحوث العمليات :

فيما يتعلق ببيان أثر بعض المتغيرات على الأداء في مادة بحوث العمليات فقد تم حساب معامل الارتباط الخطي بين هذه المتغيرات والأداء في مادة بحوث العمليات.

الجدول رقم (١٥) يبين الارتباط بين الأداء في مادة بحوث العمليات وبعض المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية.

الجدول (١٥)
الارتباط بين الأداء في مادة بحوث العمليات وبعض المتغيرات

م	المتغيـر	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	التخصص في الثانوية	٠ر٣٢	٠ر٠٠٠١
٢	التخصص في الجامعة	٠ر٢٦	٠ر٠٠٠١
٣	أخـذ المتطلب السابق	٠ر١٩	٠ر٠٠٠١
٤	المعدل التراكمي	٠ر٥٣	٠ر٠٠٠١
٥	الجنس (ذكر/أنثى)	٠ر٠٥٣	٠ر٢٦٨
٦	التقدير في المتطلب السابق	٠ر٥٢	٠ر٠٠٠١
٧	عدد الطلاب في الشعبة	٠ر٠٠٨٣	٠ر٨٦٢٩
٨	الجنسية	٠ر٣١	٠ر٠٠٠١
٩	وقت طرح المساق	٠ر٠٤	٠ر٣٧٧
١٠	السـن	٠ر١٩	٠ر٠٠٠١
١١	معدل الثانوية العامة	٠ر٤٨	٠ر٠٠٠١
١٢	مدرس المساق	٠ر١٦	٠ر٠٠١٠
١٣	الفصل الدراسي	٠ر٠٣	٠ر٤٩٩
١٤	الإمـارة	٠ر٠١٥	٠ر٧٥٩٧

يتضح من الجدول (١٥) وجود ارتباط ذي دلالة احصائية بين التخصص في الثانوية العامة والتخصص في الجامعة وأخذ المتطلب السابق لمادة بحوث العمليات والمعدل التراكمي في المتطلب السابق والجنسية والسن ومعدل الثانوية العامة ومدرس المساق وبين الأداء في مادة بحوث العمليات عند مستوى دلالة ٠٥ر في حين لايوجد ارتباط بين الجنس وعدد الطلاب في الشعبة ووقت طرح المساق والفصل الدراسي والإمارة وبين الأداء في مادة بحوث العمليات.

يستنتج مما سبق أن العوامل التالية ذات تأثير مهم على الأداء في مادة بحوث العمليات:

١ – التخصص في الثانوية العامة (علمي أو أدبي).
٢ – التخصص في الجامعة.
٣ – أخذ المتطلب السابق (طرق كمية).
٤ – المعدل التراكمي.
٥ – التقدير في المتطلب السابق.
٦ – معدل الثانوية العامة.
٧ – السـن.
٨ – الجنسية (مواطن أو غير مواطن).
٩ – مـدرس المساق.

٢/٧ اختبار بعض الفرضيات بخصوص أداء الطلاب والطالبات في مادة بحوث العمليات:

نصت الفرضية الأولى على أنه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين عدد الطلاب في الشعبـة والأداء في مـادة بحـوث العمليـات وقـد تبيـن مـن التحليـل أن قيمـه ت = ٢٨٣٥ر١ و PROB>ITI = ٠٠٠٠ر٠، وهذا يؤدي إلى عدم رفض الفرضية.

وهذا يخالف نتائج إحدى الدراسات[٥] التي أجريت على تلاميذ الصف الأول الابتدائي في مادة الرياضيات في السودان حيث وجد أن هناك أثراً لعدد الطلاب في الصف على تحصيل الطلاب في مادة الرياضيات ويمكن القول ان هناك اختلافاً بين الدراسة في المدرسة والدراسة في الجامعة وبالتالي فإن عدد الطلاب في الصف في المدرسة كان له تأثير على التحصيل في حين لم يكن لعدد الطلاب في المحاضرة تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

نصت الفرضية الثانية على أنه ليس لجنسية الطالب/ الطالبة (مواطن أو غير مواطن) أثر على الأداء في مادة بحوث العمليات وقد تبين من التحليل أن قيمة ت = ١٩٠ر٦ و PROB>ITI = ٠٠٠٠ر١٠ وهذا يعني رفض هذه الفرضية وأن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين الطلاب والطالبات المواطنين وبين الطلاب والطالبات الغير مواطنين من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات.

تتفق نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة[٦] أجريت في السعودية على العوامل التي تؤثر على المعدل التراكمي لطلاب الجامعة. فقد وجد أن ٥٤ر٢٧٪ من الطلاب العرب من خارج السعودية والخليج حصلوا على ٣ – ٤ نقاط في حين أن ٩٨ر١٥٪ من طلاب السعودية ودول الخليج العربي حصلوا على ٣ – ٤ نقاط.

ويمكن تفسير ذلك بأن الطلاب من الدول العربية (الغير مواطنين) يبذلون مجهوداً

مضاعفاً عما يبذله الطلاب المواطنون وبالتالي يحصلون على تقديرات أفضل من الطلاب المواطنين نظراً لتفرغهم التام للدراسة.

نصت الفرضية الثالثة على أنه ليس لوقت طرح المادة (الفترة الصباحية أو الفترة المسائية) تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات وقد تبين من التحليل الاحصائي باستخدام إختبار (ت) أن قيمة ت = ٧٤٩١ر٠ وأن قيمة PROB>ITI = ٤٥٨٠ر٠ وهذا يعني عدم رفض هذه الفرضية.

باختبار الفرضية الرابعة التي نصت على أنه ليس للسن تأثير على الأداء في مادة بحـوث العمليات وذلك باستخدام اختبـار (ت) عنـد مستوى دلالة ٠٥ر تبين أن قيمة ت = ٣٤٥٠ر٣ وقيمة PROB>ITI = ٠٠٣٠ر٠ وهذا يعني أن الفرضية مرفوضة وأن للسن تأثيراً على الأداء في مادة بحوث العمليات.

إن نتائج هذه الفرضية لاتتفق مع دراسة[٧] أجريت لتحديد أثر السن على الدافعية للانجاز والتي توصلت إلى أن السن ليس له تأثير على الدافعية للانجاز.

نصت الفرضية الخامسة على أن معدل الثانوية العامة ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات وقد تبين من اختبار (ت) أن قيمة ت = ٣٤٩٩ر٦ وقيمة PROB>ITI = ٠٠٠١ر٠ وهذا يعني أن هذه الفرضية مرفوضة وأن معدل الثانوية العامة له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

تتفق نتائج هذه الفرضية مع الدراسة[٨] التي اجريت في السعودية لتحديد أثر معدل الثانوية العامة على المعدل التراكمي لطلاب الجامعة حيث وجد أن ٣٤ر٤٥٪ من الطلاب الذين كان معدلهم في الثانوية العامة جيد جداً/ ممتاز حققوا معدلاً تراكمياً بين ٥ر٢ - ٤ في حين أن ٠٧ر١٨٪ من الطلاب الذين كان معدلهم في الثانوية العامة جيداً فأقل حققوا معدلاً تراكمياً بين ٥ر٢ - ٤.

كذلك تتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة أخرى[٩] والتي أكدت وجود ارتباط بين التحصيل في الثانوية العامة والتحصيل في الجامعة.

نصت الفرضية السادسة على أن التقدير في المتطلب السابق ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات وبالرجوع إلى اختبار (ت) تبين أن قيمة ت = ٨٦١ر٥٧ وقيمة PROB>ITI = ٠٠٠١ر٠ وهذا يعني أن هذه الفرضية مرفوضة وأن للتقدير في المتطلب السابق (طرق كمية) تأثيراً على الأداء في مادة بحوث العمليات.

نصت الفرضية السابعة على أن المعدل التراكمي ليس له تأثير على أداء الطالب/ الطالبة في مادة بحوث العمليات وقد تبين من التحليل الإحصائي باستخدام اختبار

(ت) أن قيمة (ت) = ١٠٫٨٣٠٧ وقيمة PROB>ITI = ٠٫٠٠٠١ وهذا يعني أن هذه الفرضية مرفوضة وأن المعدل التراكمي له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

بالرجوع إلى الفرضية الثامنة والتي نصت على أن أخذ المتطلب السابق لمادة بحوث العمليات (طرق كمية) ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات. تبين من اختبار (ت) أن قيمة (ت) = ٤٫٠٨٩٥ وأن قيمة PROB>ITI = ٠٫٠٠٠١ وهذا يعني أن الفرضية الثامنة مرفوضة وأن أخذ المتطلب السابق له تأثير ذو دلالة احصائية على الأداء في مادة بحوث العمليات.

باختبار الفرضية التاسعة والتي نصت على أن الجنس (ذكر أو أنثى) ليس له تأثير ذو دلالة احصائية على الأداء في مادة بحوث العمليات وبالرجوع إلى قيمة (ت) وجد أنها = ١٫٠٩١ وأن قيمة PROB>ITI = ٠٫٢٦٨١ وهذا يعني أن هذه الفرضية غير مرفوضة وأن الجنس ليس له تأثير معنوي على الأداء في مادة بحوث العمليات.

تختلف نتائج هذه الفرضية مع دراسة أخرى[١٠] والتي أثبتت وجود تفوق للطالبات على الطلاب في مادة الرياضيات في المرحلتين الإعدادية والثانوية.

كذلك تختلف نتائج هذه الفرضية مع الدراسة[١١] التي أكدت وجود فروق بين الجنس والدافعية للانجاز ويمكن تفسير عدم وجود فروق بين الطلاب والطالبات من حيث الأداء في مادة بحوث العمليات إلى عدم تساوي طريقة الامتحانات وربما طريقة الشرح أيضاً.

لقد نصت الفرضية العاشرة على أن التخصص في الثانوية العامة (علمي أو أدبي) ليس ذا تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات. وقد تبين من اختبار (ت) عند مستوى دلالة (٠٫٠٥) أن قيمة ت = ٦٫٩٤٨٠ وأن قيمة PROB>ITI = ٠٫٠٠٠١ وهذا يعني رفض هذه الفرضية وأن التخصص في الثانوية العامة له تأثير ذو دلالة احصائية على الأداء في مادة بحوث العمليات.

باختبار الفرضية الحادية عشرة والقاضية بأن التخصص في الجامعة (محاسبة - اقتصاد - علوم مصرفية - التأمين - إدارة الأعمال - إدارة عامة) ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات تبين من التحليل الاحصائي أن قيمة ت = ٤٫١٦٢١ وأن قيمة PROB>ITI = ٠٫٠٠٠١ وهذا يؤدي إلى رفض هذه الفرضية وأن التخصص في الجامعة له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات ويمكن تبرير ذلك بأن بعض التخصصات تستخدم العمليات الرياضية بشكل أكثر من غيرها وهذا يكون لدى الطلاب والطالبات خبرة في التعامل مع الأرقام قبل أخذ مادة بحوث العمليات.

لقد نصت الفرضية الثانية عشرة على أن الفصل الدراسي (الأول) أو الثاني الذي تدرس فيه المادة ليس له تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات وتبين من اختبار (ت) أن قيمة (ت) = ٦٧٥٤ر وأن قيمة PROB>ITI = ٤٩٩٨ر وهذا يعني عدم رفض هذه الفرضية أي أن ليس للفصل الدراسي الذي تدرس فيه المادة تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات.

باختبار الفرضية الثالثة عشرة القاضية بأن ليس لمدرس المادة تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات تبين باستخدام اسلوب تحليل التباين وعند مستوى دلالة ٠٫٠٥ أن قيمة ف = ٥٫٥٧ وقيمة PR>F = ٠٤١٠ر وهذا يعني أن لمدرس المادة تأثيراً على الأداء في مادة بحوث العمليات وإن كان هذا التأثير بسيطاً ويرجع ذلك إلى اختلاف المقرر وطرق الامتحانات والتقييم وطريقة الشرح.

وباختبار الفرضية الرابعة عشرة القاضية بأن الإمارة (مكان الإقامة الدائمة) للطالب/ الطالبة ليس لها تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات. تبين أن قيمة ف = ٣٣٠ر وقيمة PR>F = ٩٢ر وهذا يعني عدم رفض الفرضية وأنه ليس للإمارة التي ينتمي إليها الطالب/ الطالبة تأثير على أدائه في مادة بحوث العمليات وقد أجري تحليل التباين على الفرضيات من (١) إلى (١٢) وقد أعطى التحليل نتائج تؤيد النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار (ت). الجدولان (١٦، ١٧) يلخصان نتائج اختبار (ت) وتحليل التباين على التوالي.

الجدول (١٦)
نتيجة اختبار (ت)

رقم الفرضية	قيمـــة (ت)	مستوى الدلالة
١	١ر٢٨٣٥	٠ر٢٠٠٠
٢	٦ر٠١٩٠	٠ر٠٠٠١
٣	٠ر٧٤١٩	٠ر٤٥٨٥
٤	٣ر٠٣٤٥	٠ر٠٠٣٠
٥	٦ر٣٤٩٩	٠ر٠٠٠١
٦	٧ر٥٨٦١	٠ر٠٠٠١
٧	١٠ر٨٣٠٧	٠ر٠٠٠١
٨	٤ر٠٨٩٥	٠ر٠٠٠١
٩	١ر٠٩١	٠ر٢٦٨١
١٠	٦ر٩٤٨٠	٠ر٠٠٠١
١١	٤ر١٦٢١	٠ر٠٠٠١
١٢	٠ر٦٧٥٤	٠ر٤٩٩٨

الجدول (١٧)
نتيجة اختبار (ف)

رقم الفرضية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
قيمة (ف)	١٫٩١	٤٦٫٨٧	٨٠٫	٤٣٫٥	٢٠٫٧٣	٣٠٫١٢	٣٦٫٦٥	١٦٫١٦	١٫٣٣	٤٩٫٢٢	١٠٫٦٧	٠٫٤٦	٧٫٥	٠٫٢٣
مستوى الدلالة	١٤٨٨٫	٠٠٠١٫	٧٠٠٦٫	٠٠٠٣٫	٠٠٠١٫	٠٠٠١٫	٠٠٠١٫	٠٠٠١٫	٣٦٨١٫	٠٠٠١٫	٠٠٠١٫	٤٩٩٨٫	٠٠٤١٫	٩٢٢٩٫

نستنتج مما سبق أن بعض المتغيرات ذو تأثير على الأداء في مادة بحوث العمليات في حين أن البعض الآخر ليس له تأثير يذكر وهذا يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها عند استخدام معامل بيرسون للارتباط.

(٨) الخلاصـة والتوصيات :

تناولت هذه الدراسة أثر بعض المتغيرات على أداء الطالب/ الطالبة في مادة بحوث العمليات وخلصت إلى وجود تأثير لبعض هذه المتغيرات على الأداء في مادة بحوث العمليات في حين لايؤثر البعض الآخر عليه والباحث يقدم التوصيات التالية والتي من شأنها أن تساعد على زيادة كفاءة الأداء في مادة بحوث العمليات:

أولاً : وجـد من خـلال الدراسة وجـود ارتبـاط بيـن التخصص في الثانوية العامـة وكذلك معدل الثانوية من جهة وبين الأداء في مادة بحوث العمليات وحيث أنه لايمكن تغيير سياسة الجامعة من حيث عدم قبول الطلاب والطالبات الذين تقل معدلاتهم في الثانوية عن مستوى معين في كلية العلوم الاقتصادية والإدارية أو قصر القبول في الكلية على طلاب القسم العلمي لذا نوصي بضرورة استحداث مساق الرياضيات في الادارة ويتوقع أن يرفع هذا المساق من مستوى طلاب الأدبي ومن مستوى طلاب العلمي أصحاب المعدلات المتدنية ويؤدي كذلك إلى كسر الحاجز النفسي للطلاب تجاه المواد الرياضية.

ثـانيـاً: تبين كذلك وجود علاقة بين الأداء في مادة بحوث العمليات وأخذ المتطلب السابق (طرق كمية) والتقدير في المتطلب السابق. لذا نوصي بضرورة عدم تسجيل الطالب/ الطالبة في مادة بحوث العمليات قبل إتمام المتطلب السابق، كذلك نوصي بضرورة إعادة النظر في مفردات المتطلب السابق بما يخدم الموضوعات التي تدرس في مادة بحوث العمليات.

ثـالثـاً: تبين من الدراسة أيضاً وجود علاقة بين الأداء في مادة بحوث العمليات ومدرس المساق. لذا نوصي بضرورة الالتزام بمادة علمية واحدة وطريقة تقييم واحدة في حالة تعدد القائمين على تدريس هذه المادة حتى يمكن تلافي أثر الاختلاف في مدرس المساق على التقدير فيها.

رابعـاً: نظراً لوجود ارتباط بين التخصص في الجامعة والأداء في مادة بحوث العمليات نوصي بضرورة تقسيم الطلاب والطالبات إلى شعب حسب التخصص كأن يوضع طلاب قسم المحاسبة والاقتصاد في شعبة والتخصصات الأخرى في شعبة أخرى. أو كأن يُقسم مقرر مادة بحوث العمليات إلى قسمين، القسم الأول يكون بمثابة مدخل للقسم الثاني الأكثر تطوراً ويطلب من طلاب الأقسام الأخرى (غير المحاسبة والاقتصاد) التسجيل في القسمين الأول والثاني في حين يقتصر تسجيل طلاب المحاسبة والاقتصاد على القسم الثاني أو كأن يطلب من جميع الطلاب بغض النظر عن تخصصاتهم إذا كانت معدلاتهم في الثانوية تقل عن حد معين أو من طلاب القسم الأدبي إذا كانت تقديراتهم في المتطلب السابق متدنية التسجيل في القسمين الأول والثاني.

خامساً: نوصي كذلك بعدم التركيز على النواحي الرياضية المعقدة عند تدريس مادة بحوث العمليات حيث أن معظم أساليب بحوث العمليات يمكن حلها باستخدام الحاسب الآلي وبالتالي فليس هناك ضرورة للتوجه نحو الشرح التفصيلي للحل اليدوي ALGORITHM بل يجب التركيز على كيفية صياغة المشاكل وذلك لأن العنصر البشري هو الوحيد الذي يستطيع صياغة المشاكل وكذلك تفسير النتائج أما حل المشكلة فإنه يمكن للحاسب الآلي أن يقوم بهذه المهمة شريطة أن تتم صياغة المشكلة صياغة صحيحة وهذا قد يؤدي إلى عدم تخوف الطلاب والطالبات من هذه المادة.

الهـوامـش

١ – عبدالغني الإمام، بحوث العمليات علم حديث أم منهج جديد؟ عالم الفكر، المجلد (٢٠)، العدد (١)، ابريل – مايو يونيو ١٩٨٩، وزارة الإعلام، الكويت ص ١٤٣.

٢ – جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية العلوم السياسية والإدارية، دليل الكلية، ١٣٩٩/١٤٠٠هـ – ١٩٧٩/١٩٨٠ ص ٣٧.

٣ – جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية العلوم السياسية والإدارية، دليل الكلية، ١٤٠٢/١٤٠٥هـ – ١٩٨٢/ ١٩٨٥م، ص ٩٤.

٤ – جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية العلوم السياسية والإدارية، دليل الكلية، ١٤٠٧/١٤١١هـ – ١٩٨٦/ ١٩٩٠، ص ١٣٣.

٥ – المركز القومي للأبحاث التربوية – السودان، أثر عدد التلاميذ في الصف الدراسي على تحصيلهم العلمي، المجلة العربية للبحوث التربوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (١) السنة (٢)، يناير ١٩٨٢ ص ١٨١.

٦ – د. صبحي عبدالحفيظ قاضي، العوامل المؤثرة على المعدل التراكمي كما يراها الطلاب والجامعيون، رسالة الخليج العربي، العدد (٢) السنة (٧)، ١٩٨٧، ص ٧٤.

٧ – د. عبدالرحمن سليمان الطويري، العلاقة بين الدافع للانجاز وبعض المتغيرات الأكاديمية والديموغرافية، حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد (٦) السنة (٦)، ١٩٨٨، ص ٥٥٩.

٨ – د. صبحي عبدالحفيظ قاضي، مرجع سابق ذكره، ص ٧٥.

٩ – د. عبدالجبار توفيق وآخرون، أثر تحصيل الطلبة في الدراسة الثانوية على تحصيلهم في الدراسة الجامعية – دراسة ميدانية، المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد (٣)، العدد (١)، يناير ١٩٨٣، ص ٥٨.

١٠ – د. ماهر محمد أبوهلال، د. صلاح عبدالحميد مصطفى، دراسة مقارنة لتحصيل الطلاب والطالبات في الشهادة الإعدادية والثانوية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٢٣) السنة (٦)، خريف ١٩٨٩، ص ١٤٠.

١١ – د. عبدالرحمن سليمان الطريري، مرجع سابق ذكره، ص ٥٦٧.

المـراجـع

١ – جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية العلوم الإدارية والسياسية دليل الكلية، ١٣٩٩/١٤٠٠هـ – ١٩٧٩/ ١٩٨٠م، ٣٢ – ٥٤.

٢ – جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية العلوم الإدارية والسياسية، دليل الكلية، ١٤٠٢/١٤٠٥هـ – ١٩٨٢/ ١٩٨٥م، ٩٢ – ١٠٣.

٣ – جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية العلوم الإدارية والسياسية، دليل الكلية، ١٤٠٧/١٤١١هـ – ١٩٨٦/ ١٩٩٠م، ١٢٥ – ١٦٢.

٤ – د. عبدالجبار توفيق وآخرون، أثر تحصيل الطلبة في الدراسة الثانوية على تحصيلهم في الدراسة الجامعية – دراسة ميدانية، المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد (٣)، العدد (١)، يناير ١٩٨٣، ٤٩ – ٦٣.

٥ – المركز القومي للأبحاث التربوية – السودان، أثر عدد التلاميذ في الصف الدراسي على تحصيلهم العلمي، المجلة العربية للبحوث التربوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (١)، السنة (٢) يناير ١٩٨٢، ١٨١ – ١٨٣.

٦ – د. عبدالرحمن سليمان الطريري، العلاقة بين الدافع للإنجاز وبعض المتغيرات الأكاديمية والديموغرافية، حولية كلية التربية، العدد (٦)، السنة (٦) جامعة قطر، ١٩٨٨، ٥٥٣ – ٥٦٩.

٧ – د. ماهر محمد أبوهلال، د. صلاح عبدالحميد مصطفى، دراسة مقارنة لتحصيل الطلاب والطالبات في الشهادة الإعدادية والثانوية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية العدد (٢٣)، السنة (٦) خريف ١٩٨٩، ١١٩ – ١٥٠.

٨ – د. صبحي عبدالحفيظ قاضي، العوامل المؤثرة في المعدل التراكمي كما يراها الطلاب والجامعيون، رسالة الخليج العربي، العدد (٢٢) السنة (٧) لسنة ١٩٨٧، ٦٩ – ١٠٩.

٩ – عبدالغني الإمام، بحوث العمليات علم حديث أم منهج جديد؟ عالم الفكر، المجلد (٢٠)، العدد (١)، ابريل – مايو يونيو ١٩٨٩، وزارة الإعلام، الكويت، ١٢٩ – ١٦٨.

١٠ – Ronald P. Cody and Jeffrey K.Smith, Applied Statistics and the SAS Programming language, North-Holland, New York,1985.

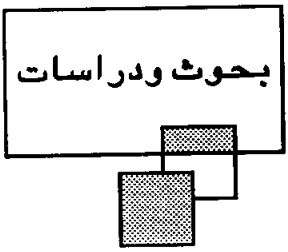

نزوح الرأسمال الخاص الخليجي إلى الخارج
الأسباب وإمكانية العلاج

عيسى شاهين الغانم *

يمكن اعتبار قضية نزوح الرأسمال الخاص إلى الخارج من المسائل المعقدة بعض الشيء، فهي إلى جانب قلة الكتابات والتنظير فيها فإن الخلاف حولها يتدرج من اعتقاد البعض[1] بعدم وجود مشكلة أصلاً (من وجهة النظر الاقتصادية) إلى قناعة البعض بأن هناك أزمة حقيقية يجب أن تكون في سلم أولويات السياسة الاقتصادية، لذا فقد يكون تناول هذا التباين في الرأي نقطة جيدة للانطلاق في البحث.

أولاً : مقدمة

تنطلق نظرية الاستثمار في شكلها الكلاسيكي من فرضية مؤداها ان اندفاع الأفراد والمؤسسات للاستثمار في مجال أو مكان معين تحكمه شروط واضحة هي رغبة هؤلاء في تعظيم منافعهم من جانب وتقليل خسائرهم من الجانب الآخر. أي باختصار فهم يبحثون عن أفضل عائد بعد تعديل معدل هذا العائد بعامل المخاطر (Maximum

* باحث اقتصادي من قطر.

Risk Adjusted Return). من هنا يمكن أن يقوم المستثمر بتنويع استثماراته سواء في الشكل (سندات، اسهم، عقارات... الخ) أو في منطقة الاستثمار (في الوطن وخارجه) لتحقيق أفضل العوائد بأقل المخاصر. لذا فالنظرية الاقتصادية لاتتعامل مع شيء اسمه «رأسمال هارب» أو «رأسمال مهاجر» أو حتى «رأسمال نازح».انها تنظر إلى المسألة على انها تصرف طبيعي يقوم به المستثمرون انطلاقاً من رؤيتهم لمصالحهم الخاصة - التي هي بالضرورة تقود إلى تعظيم العائد الاقتصادي على المستوى الشامل للاقتصاد - هذه المصالح يعرفها المستثمر الخاص بحسه الاقتصادي المرهف فتخرج منه على شكل قرار بعد أن يكون قد أخذ في الاعتبار جميع الظروف المحيطة. من هذا المنطلق يكون هذا القرار هو الأسلم اقتصادياً للفرد وللمجتمع. إن النظرية الاقتصادية في أساسها الفلسفي لاتقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى القول بأن تلك التصرفات الاستثمارية هي حق أصيل من حقوق الإنسان التي يجب أن تصان وتحميه الدساتير والقوانين المعمول بها.

وبعيداً عن الخوض في نقاش ماإذا كان ترحيل الرساميل خارج الحدود، وخاصة في ظروف الدول النامية، يعتبر حقاً من حقوق الإنسان أم لا، الأمر الذي قد يضفي على الموضوع طابعاً عاطفياً، فإن من الأفضل تناول المسألة من جانبها التنموي البحت. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن التمييز بين رأس المال المتحرك حركة «عادية» وبين رأس المال المتحرك حركة «غير عادية» أو رأس المال النازح؟ أي ماالذي يدعو للنظر بإيجابية إلى المستثمر الياباني عندما يضع أمواله في الولايات المتحدة، أو الأمريكي عندما يضع أمواله في بريطانيا والنظر بغير استحسان إلى المستثمر الكويتي أو القطري عندما يقوم بنفس التصرف؟

هذا في الواقع سؤال مشروع، ومحاولة الإجابة عليه تقع في جوهر هذه الدراسة.

ثانياً: حركة عادية أم نزوح... بعض المقاييس

قد يكون من المفيد عند تناول الرد على ذلك السؤال الجوهري البدء بوضع بعض المقاييس الكمية والنوعية للتوصل إلى بعض الاجابات، فبدون المقاييس يبقى الحديث اسيراً للذاتية. أما المقاييس فيمكن أن تكون كالتالي:

١ - المقياس الأول : مـدى ارتبـاط الرأسمال الخـاص بالمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

بما أن أحد المنطلقات الأولية لنظرية الاستثمار، هو تعظيم العائد على الاستثمار بعد تعديل هذا العائد بعامل المخاطرة، فقد تم التوسع في دراسة

هذا الجانب من خلال بناء نماذج اقتصادية - رياضية لكل دولة خليجية على حده للتوصل إلى المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تلعب دوراً في حركة الرأسمال الخاص الخليجي إلى الخارج. وقد اتضح انه باستثناء الكويت، ولظروف عابرة، فإن جميع النتائج الاخرى تدل على عدم ارتباط حركة الرأسمال الخاص الخليجي إلى الخارج بالحوافز المقدمة في دول الملجأ (أي الدول التي يلجأ إليها ذلك الرأسمال)، مما يقود إلى استنتاج نوعي مؤداه أن الرأسمال الخاص الخليجي ينزح إلى الخارج، وباستمرار، لاطمعاً في عائد أفضل في تلك الديار - مع انه لن يمانع في ذلك إن حصل - بقدر مايكون هارباً من مخاطرة يعتقد بأنها كامنة في الوطن، هذا المقياس قد يكون الأهم بين كل المقاييس وخاصة عند الأخذ في الاعتبار بأن احساس القطاع الخاص بمخاطر الاقتصاد المحلي يزداد مع مرور الوقت.

٢ - المقياس الثاني: حجم (رأس المال النازح)

من المفهوم، بل وقد يكون من المستحسن في أي نظام مفتوح (كالانظمة الاقتصادية في الخليج) وجود تعاملات مع العالم الخارجي على شكل حركة للرأسمال طالما ظلت هذه المداولات في حجم معقول مقارنة بحجم الاقتصاد ككل وذات أثر جانبي ولاتشكل الهم الأول للمستثمر. لكن البيانات الخليجية تشير إلى غير ذلك وتنذر بالخطر. فالجدول والشكل رقم (١) يوضح أن نسبة الرأسمال الخليجي الخاص النازح في كثير من السنين المدروسة وصلت إلى مايقارب نصف الدخل القومي، بل تعدت هذا لتصل في احدى الدول إلى ٦٥٪!. اما حين مقارنتها بحجم الادخار[٢] فالأمر يصل إلى حد الصدمة حيث تصل في معظم الأقطار الخليجية، وفي معظم السنين، إلى أكثر من ١٠٠٪ بل انها قد فاقت ذلك بكثير في السنين الأخيرة لتصل في أحد الأقطار إلى ٢٦٧٪ من حجم الادخار!! (جدول رقم ٢). أما كيف يمكن أن يفوق الرأسمال النازح حجم الادخار في المجتمع فهو بحاجة إلى دراسة من قبل المهتمين بهذه المسألة، ولكن احد التفسيرات الأولية حول هذا الموضوع قد يكون انتقال الرأسمال النازح مباشرة من الحسابات الجارية في المصارف المحلية بدون المرور في بند الإيداعات لأجل، خاصة عند الأخذ في الاعتبار ضعف التقاليد الاستثمارية عن طريق مكاتب الاستثمار الخاصة في المنطقة. هذا الاجتهاد الأولي إن كان له أي نصيب من الصحة فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماهو دور القطاع المالي المحلي في التنمية؟.

جدول رقم (١)

نسبة الرأسمال النازح إلى الناتج الاجمالي المحلي

السنة	الامارات	قطر	السعودية	الكويت	البحرين	عمان
١٩٧٠	n.a	١٦	٣	٤٣	n.a	n.a
١٩٧١	n.a	١٥	٣	٣٥	n.a	n.a
١٩٧٢	n.a	١٥	٥	٣٥	n.a	١٦
١٩٧٣	١٤	١٢	٣	٣٠	n.a	٩
١٩٧٤	١٤	n.a	٢	١٥	n.a	٤
١٩٧٥	١٨	١١	٣	١٨	٣٤	٣
١٩٧٦	٢٠	١٢	٥	١٨	٣٢	٢
١٩٧٧	١٣	١٣	٦	٢٠	٢٩	٤
١٩٧٨	١٦	١٤	٥	٢٩	٢٧	٤
١٩٧٩	١٧	١٢	٧	٢١	٢٣	٥
١٩٨٠	١٨	٩	٨	٢٤	٢٢	٧
١٩٨١	٢٤	١٤	١٠	٣٣	٢١	٦
١٩٨٢	٣١	١٧	١٢	٣٧	٢٥	٧
١٩٨٣	٣٤	١٦	١٥	٣٧	٣٢	١٠
١٩٨٤	٤٤	٢٦	١٨	٣٩	٣٠	١٠
١٩٨٥	٤٥	٣١	٢١	٣٨	٤٣	٧
١٩٨٦	٦٢	٤٠	٣٠	٤٣	٥٨	٨
١٩٨٧	٥٦	٤٨	٣٨	٣٩	٦١	٨
١٩٨٨	٦٥	٤٧	٤٤	٤٤	n.a	٩
المعدل	٣١	٢٠	١٢	٣١	٣٤	٧

نسبة الرأسمال الخاص الخليجي النازح إلى اجمالي الناتج المحلي ١٩٨٨ - البحرين ١٩٨٧

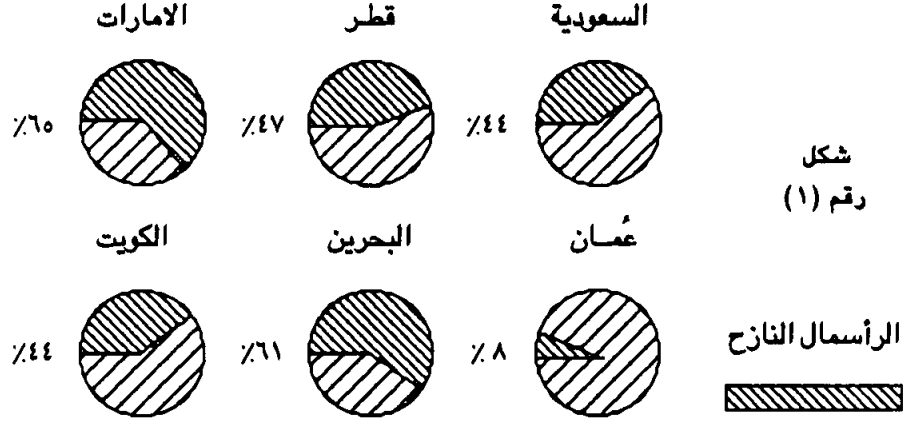

شكل رقم (١)

جدول رقم (٢)

نسبة الرأسمال النازح إلى الادخار

السنة	الامارات	قطر	السعودية	الكويت	البحرين	عمان
١٩٧٠	n.a	١١٤	٦٤	١٦٥	١٥١	n.a
١٩٧١	n.a	١٢٤	٧١	١٥٤	١٥٣	n.a
١٩٧٢	n.a	١٠٠	١٠٩	١٤٦	١٤٢	٨٦
١٩٧٣	١٢٣	٨٩	٩٦	١٣٢	١١٣	٦٧
١٩٧٤	١٠٥	١١٦	٨٤	١١٥	١١٦	٦١
١٩٧٥	١١٦	١٤٩	١١٥	١٠٢	١٥١	٥٠
١٩٧٦	٨٥	١٣٤	١٩٢	٨٢	١٠٧	٢٤
١٩٧٧	٧٩	١٢٢	١٩٣	٧٦	١٠٨	٣٥
١٩٧٨	٨٤	١٢٢	١٥١	٩٢	١٠٦	٣٢
١٩٧٩	١١٢	١٢٥	١٩٤	٨٨	١٠٥	٥٥
١٩٨٠	١٢٠	٨٩	٢٣٣	٨٨	٩٦	٨٢
١٩٨١	١٤٤	١٠٨	٢٤٣	٨٧	٧١	٦٨
١٩٨٢	١٤٧	٩٧	٢٠٦	٧٧	٧٠	٦٠
١٩٨٣	١٢٩	٧٩	١٨٣	٧٢	٧٩	٧٠
١٩٨٤	١١٧	١٠١	١٦١	٧١	٧٤	٦٤
١٩٨٥	١١٠	٩٦	١٦٠	٦٤	٨٩	٤٤
١٩٨٦	١١٥	٨٩	١٩٣	٦١	١٠٧	٤٤
١٩٨٧	١٠٨	١٠٣	٢٢٦	٦١	٩٦	٤٠
١٩٨٨	١٢٠	n.a	٢٦٠	٦٠	١١١	٤٢
١٩٨٩	١١٩	n.a	٢٦٧	٦٩	١٦٥	٤٥
المعدل	١١٤	١٠٩	١٧٠	٩٣	١١٠	٥٤

اضافة إلى ماتقدم هناك مؤشران آخران لهما دلالتهما المهمة في دراسة حجم رأس المال الخاص الخليجي النازح ألا وهما حجمه المطلق من ناحية ومقارنته بعدد السكان المواطنين من ناحية اخرى. بالنسبة لحجمه المطلق فالجدول رقم (٣) يوضح أنه بلغ حوالي ٥٠٠ مليار دولار في نهاية ١٩٨٨، أما الجدول رقم (٤) فيوضح أن نصيب الفرد المواطن من ذلك الرأسمال قد بلغ أرقاماً كبيرة وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من مائتي الف دولار للفرد الأمر الذي يضع الأقطار الخليجية في وضع فريد مقارنة بباقي دول العالم.

لقد رأينا الاكتفاء بهذه المتغيرات لقياس حجم الرأسمال النازح ولكن يمكن لمن يرغب مقارنتها بأي من المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالانفاق الحكومي أو الاستهلاك الخاص.... الخ ليجد بأن الرأسمال النازح يبلغ من الضخامة مايفوق كثيراً من التصورات. ان الأرقام الواردة في هذا الجزء من الدراسة لاتعبر عن التقديرات القصوى التي سيرد ذكرها في الحديث اللاحق عن تقديرات الرأسمال النازح ولكنها الأرقام التي يعتبرها البعض[٣] الأقرب إلى القبول في ظل وجود شك حول غيرها من التقديرات.

الجدول رقم (٣)

الرأسمال النازح من دول مجلس التعاون على أساس الأرصدة الخارجية للمصارف المحلية

(مليون دولار)

الامارات	قطر	السعودية	الكويت	البحرين	عمان
١٢٨ر٩٢٣	٢٠ر٩٣٢	٢٢١ر١٠٤	١٠٢ر٠٥٦	١٩ر٣٠٦	٦ر٧٤٧
المجموع العام					٤٩٩ر٠٦٨

الجدول رقم (٤)

نصيب الفرد المواطن من الرأسمال النازح في ١٩٨٩

(دولار أمريكي)

الامارات	قطر	السعودية	الكويت	البحرين	عمان
٢٣٧ر٤٢٧	١٠٠ر١٥٣	٢٢ر٧٩٤	١٣٠ر١٧٣	٨٤ر٦٧٥	٦ر٥٠٦

٣ – المقياس الثالث: في اتجاه واحد أم في اتجاهين؟

أحد المؤشرات المهمة التي يمكن الاهتداء بها حول إن كانت حركة الرأسمال عادية أم نازحة هو معاينة ماإذا كانت تلك الحركة سائرة في اتجاهين أو هي في اتجاه واحد فقط. أي هل انها تعود من بلد الملجأ إلى البلد المصدر أم انها تتجه من البلد المصدر فقط بدون عودة. في الحقيقة يصعب تحديد ذلك بدقة كبيرة وذلك لعدم التفصيل في البيانات المتحصلة من

ميزان المدفوعات. فالرقم المذكور (انظر الجداول ٥، ٦، ٧، ٨، بند الرأسمال الخاص اللامصرفي قصير الأجل) شامل لأمور اخرى غير الرأسمال الخاص للبلد المصدر، ولكن البيانات المتوفرة (احصائيات ميزان المدفوعات غير متوفرة لقطر والامارات) تبين عموماً عدم عودة الرأسمال الخاص بعد خروجه من الوطن. هذا الاستنتاج يعززه أيضاً الشواهد في الحالات المشابهة وخاصة في الدراسات التي تناولت أوضاع دول أمريكا اللاتينية حيث تبين التجارب التاريخية أن الرأسمال النازح من الدول النامية إلى الدول الصناعية لايعود أبداً.

٤ - المقياس الرابع: مدة البقاء في الخارج

هل رحيل الرأسمال الخليجي إلى الخارج عملية مؤقتة أم انها دائمة؟ هل هي استثمارات قصيرة أم طويلة الأجل؟ الاجابة هنا تميل إلى الحكم النوعي أكثر من كونها افادة كمية. لذا فإنه من المنطقي الافتراض هنا بأنه في الفترات الأولى من نزوح الرأسمال الخاص والتي تتميز بقلة الخبرة لدى المستثمرين فإنه من المتوقع أن يركز هؤلاء على الاستثمارات المالية قصيرة الأجل كالايداعات في المصارف الأجنبية أو سوق الأوراق المالية أو حتى شراء العقارات أحياناً وذلك إما خوفاً من المخاطرة أو رغبة في تسييل هذه الاستثمارات عند الحاجة. في هذه الفترة، ونتيجة للظروف السابقة، قد تكون عودة الرأسمال المالي واردة في أي وقت. ولكن مع مرور الوقت وتراكم الخبرة لدى المستثمرين من جانب، مع تزاكم الأموال من جانب آخر فإنه يمكن الافتراض، استناداً إلى التجربة التاريخية لسلوك المستثمرين، بأن المستثمر يتجه أكثر فأكثر إلى الاستثمار الرأسمالي كتملك الأسهم أو الملكية الواسعة للعقار والشركات. هنا تصبح عودة الرأسمال أصعب بكثير من الحالة الأولى. هذا من الناحية النوعية أما من الجانب الكمي فإنه من الصعب اطلاق حكم نهائي بدون توفر تفاصيل عن أوجه هذه الاستثمارات ولكن يمكن الاسترشاد بما ذكر في المقياس الثالث للحصول على بعض المؤشرات الكمية.

قبل الانتقال من هذا الجزء ينبغي التذكير بأن المقاييس الأربعة السابقة قد كان الهدف من ذكرها هو التعرف على ماإذ كانت حركة رأس المال الخاص الخليجي هي حركة عادية يقوم بها المستثمرون للتنويع وتعظيم العوائد أم أنها نزوح منظم للرأسمال يقل احتمال عودته مع مرور الوقت.

ثالثاً: بعض النتائج السلبية المترتبة على نزوح الرأسمال الخاص الخليجي

إن الإيجابية الوحيدة التي يمكن التفكير بها عند تبرير نزوح الرأسمال الخاص هي جلب هذا الرأسمال لعوائد تفوق ماهو متوفر في الوطن حالياً وبالتالي توفير استثمارات مستقبلية بالداخل. ولكن الدلائل المتوفرة هنا لاتشير إلى قوة هذا الاحتمال وخاصة في دول مجلس التعاون. أما سلبيات النزوح فهي كثيرة جداً ولاتقتصر آثارها على الجوانب الاقتصادية فحسب بل تشمل حتى الأوجه الاجتماعية، وفيما يلي بعض منها:

١ - قد يكون أوضح هذه الآثار هو فقدان الاقتصاد المحلي للمدخرات الوطنية وبالتالي تدني مستوى الاستثمار والنمو الحالي والمستقبلي. أما إن كان الاقتصاد المحلي مهيئاً لاستقبال هذه الاستثمارات أم لا فهو أمر ستتم مناقشته لاحقاً.

٢ - فقدان الاقتصاد لكم من العملات الأجنبية الصعبة يساوي كم الرأسمال النازح. أما كون الاقتصاد المحلي لايعاني من نقص في العملة الصعبة لأسباب معروفة منها سعر وكمية النفط المصدّر لايعني بأي حال من الأحوال عدم وجود مشكلة في هذا المجال، خاصة إذا اخذ بالاعتبار استمرار الاعتماد الكبير لدول مجلس التعاون مجتمعة ومنفردة على الاستيراد من الخارج.

٣ - استمرار وتعميق سوء توزيع الدخل في المجتمع، خاصة وأنه من المنطقي الاعتقاد بأن أهم المتعاملين في عملية النزوح لن يكونوا من صغار الملاك أو المواطنين العاديين بل هم أصحاب الرساميل الضخمة والثروات الهائلة. إن مايدعو إلى الاستغراب في هذا المجال أن الرأسمال الخاص النازح يتم دعمه من المال العام!. أما كيف تتم هذه العملية فهو عن طريق الدعم الذي تقدمه الحكومات للابقاء على سعر التبادل منخفضاً[٤] مما يخفض بدوره سعر الأصول الخارجية ويرفع من طلب القطاع الخاص الخليجي على امتلاكها مقارنة بالاصول المحلية. هذا الدعم يمكن بالطبع الاستمرار في تقديمه طالما توفرت الامكانيات للحكومات (أي باستمرار وضع نفطي جيد). ولكن في حالة التدهور الاقتصادي أو المالي فلاخيار أمام الحكومات إلا الاستدانة من الخارج للاستمرار في تقديم هذا الدعم، الأمر الذي سيفاقم من المشكلة، أو

اللجوء إلى تخفيض سعر العملة المحلية وهو الخيار الذي سيطبق في النهاية. في هذا الظرف ستبرز وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل في أوضح صورها حين يطلب من المواطن العادي وذوي الدخل المحدود تمويل الميزانية العامة اما عن طريق التخفيض في الإنفاق العام أو بواسطة فرض ضرائب أو التخفيض المباشر للأجور. أما الرأسمال النازح الذي توفر له الدعم من المال العام طيلة سنوات الوفرة فيبات قرير العين خارج الحدود غير مساهم حتى في الضرائب إن وجدت.

٤ - الأثر السلبي الذي يتركه نزوح الرأسمال الخاص على السلوك الادخاري والاستثماري عموماً. فطريق التنمية الرأسمالي يفترض أن يقوم القطاع الخاص بدور رائد في عملية التصنيع والتنمية عموماً، وأن يرتبط مصيره بنجاح أو فشل استثماراته المحلية أساساً، أما حين تكون تلك الاستثمارات، بشكل أساسي، موجودة في الخارج فإن ارتباط القطاع الخاص بقضايا وهموم التنمية المحلية يتضاءل كثيراً - إن لم ينعدم - مقارنة باهتماماته العالمية. فالرأسمال الخاص أصبح في هذه الحالة دولياً أكثر منه محلياً.

٥ - هناك أيضاً الأثر السلبي الذي يتركه نزوح الرأسمال الخاص على القطاع المالي والمصرفي. فإذا افترض ان لهذا القطاع دوراً حيوياً يلعبه في عملية التنمية كبوتقة لجمع المدخرات الوطنية وتوزيعها على قنوات الاستثمار المجدي. فإن نزوح الرأسمال بالكثافة الراهنة في الخليج يقوض هذا الدور إلى حد كبير وذلك من خلال حرف دور هذا القطاع واختزال مهمته في ترحيل رأس المال خارج الحدود.

إن استمرار هذه الحال يولد الاحساس لدى القطاع المالي بأن ذلك هو الوضع الطبيعي بل انه الوضع المجدي حتى بالنسبة له، فيضعف ارتباطه، ان لم يتلاشَ، بمسألة التنمية المحلية. في ظل هذه المعطيات قد يكون أحد مجالات البحث المستقبلي هو دراسة الانتشار الكبير لشركات توظيف الأموال وبعض المصارف التي سادت المنطقة الخليجية بل العربية والاسلامية عموماً في السنوات الأخيرة.

رابعاً: بعض التعريفات

درجت الدراسات على تقديم التعريف بالموضوع في بداية البحث ثم الإنطلاق في الوصف والتحليل، بيد أن هذه الدراسة قد ارتأت تأجيل التعريفات حتى هذا القسم من

الدراسة وذلك لاتاحة الفرصة للتعرف على الموضوع واهميته وتشعباته قبل الدخول في التعريفات المجردة.

لاشك بأن قصور النظرية الاقتصادية في التوصل إلى تعريف محدد لقضية نزوح رأس المال قد فتح الباب واسعاً للاجتهاد في هذا الموضوع. فالتعريفات تتعدد هنا بتعدد الباحثين ومنطلقاتهم الفكرية. وقد يكون تشبيه البعض لمسألة الرأسمال النازح بالفيل الاسطوري الذي تضرب به الأمثال حيث التعرف عليه أسهل من تعريفه[٥] معبرة، على طرافتها، عن هذا الوضع. فهناك أولاً المحاولة القائمة للتمييز بين الرأسمال النازح وغيره على أساس قانوني (Cumby & Levich,1987)، هنا يقول التعريف بأن الرأسمال النازح هو الذي يخرق بنزوحه القوانين المعمول بها في البلد، اما إن كان القانون السائد لايحرمها فلا يمكن اعتبارها رأسمالاً نازحاً. هذا التعريف المبسط يستعصي الدفاع عنه في ضوء تجارب الدول النامية ودول المنطقة، إذ من الصعوبة تصور ان كل عمل مشروع مفيد بالضرورة للاقتصاد الوطني. أما حسب رأي آخر فإن أفضل الطرق للتعرف على الرأسمال النازح هو اعتبار الدوافع المؤدية إليه بدلاً من النتائج المترتبة عليه[٦]. هذا التعريف على مساهمته الايجابية تسوده بعض الهلامية، فمن ناحية تبقى مسألة الدوافع مسألة واسعة للأخذ والرد ومن ناحية اخرى لايمكن النظر إلى الدوافع بمعزل عن القوانين المسرّعة لحركة رأس المال، أي عودة إلى مسألة الشرعية في التعريف الأول. فقد يكون الدافع مثلاً الاستفادة من سعر العملة الأجنبية المنخفض مقارنة بالعملة المحلية أو ارتفاع اسعار الفائدة بالخارج مقارنة بالداخل وهي دوافع لاغبار عليها لامن وجهة نظر المستثمر ولامن وجهة نظر القانون السائد، ولكنها قد لاتكون في صالح الاقتصاد المحلي.

هناك اتفاق بين أكثر من باحث على أن الرأسمال النازح يمكن تعريفه بأنه «تلك الأرصدة الخارجية المملوكة للقطاع الخاص ولكنها لاتدر دخلاً مدوناً في سجل ميزان المدفوعات للبلد المعني»[٧]، وهو تعريف معقول تمت الاستفادة منه في وضع التقديرات للرأسمال الخاص الخليجي النازح في الجزء التالي من الدراسة.

خامساً: تقديرات كمية لرأس المال الخاص الخليجي النازح

غني عن القول بأن تقديرات رأس المال الخاص الخليجي النازح ستتغير بتغير التعريف المعتمد، فبقدر ماتكون هناك تعريفات مختلفة بقدر ماتكون هناك تقديرات مختلفة، لذا فإنه من المفيد حصر هذه التعريفات بقدر الإمكان في الحدود الدنيا. أما المعايير التي يتم اعتمادها في هذا الجانب فهناك معياران أساسيان. الأول هو أن

يراعى فيها استيعاب وجهات النظر المختلفة، والثاني هو التمكن من تقديم الحدود الدنيا والحدود العليا لحجم رؤوس الأموال النازحة. أما مصادر البيانات فقد روعي أن تكون رسمية صادرة عن الأقطار الخليجية ذاتها أو المصارف العاملة بها أو مزودة رسمياً من تلك الأقطار لمؤسسات رسمية عالمية كالبنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي وذلك تجنباً لاستخدام مصادر خارجية قد توصف بالتحامل أو عدم الدقة.

إن الاسلوب الذي تم اتباعه للوصول إلى هذه التقديرات هو دراسة المتبقي «Residual» بعد اجراء العمليات الحسابية اللازمة على جداول ميزان المدفوعات. هذه الطريقة لايمكن بالطبع اعتبارها الطريقة المثالية ولكنها إحدى الطرق التي تفيد للتوصل إلى تقديرات في هذا الموضوع في غياب المعلومات المباشرة. أما الدول التي تم التوصل إلى معلومات حولها بهذا الاسلوب فهي الاقطار التي توفرت عنها معلومات مفصلة لميزان المدفوعات وهي السعودية والكويت وعمان والبحرين، أما قطر والامارات فقد تم اعتبار بيانات الأرصدة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق المصارف المحلية بأنها المعبرة عن حجم الرأسمال الخاص النازح. هذه المعلومات متوفرة أيضاً للاقطار الاخرى ويمكن اعتبارها الحد الأدنى المؤكد في ظل غياب أو وجود شك حول غيرها من البيانات (جدول رقم ٩). سنوات الدراسة للمجموعة المعتمدة على ميزان المدفوعات تمتد على مدى ١٣ عاماً من ١٩٧٥ - ١٩٨٧ ماعدا الكويت التي تمتد لمدة ١٤ عاماً (١٩٧٥ - ١٩٨٨). أما المجموعة الأخرى فتمتد لمدة ٢٠ عاماً (١٩٧٠ - ١٩٨٩) وذلك في حالات السعودية والكويت وقطر والبحرين، أما عمان فتمتد ١٨ عاماً والامارات ١٧ عاماً.

المجموعة الخاصة بالأرصدة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق المصارف المحلية تتولى شرح نفسها بنفسها أما اسلوب المتبقي من ميزان المدفوعات فينطلق في شكله الأولي المبسط من ان اي ميزان مدفوعات لأي بلد ما في أي سنة محددة يتضمن رؤوس أموال خارجة ورؤوس أموال داخلة والفرق بين هذه وتلك يعتبر المحصلة النهائية لحركة رأس المال، فإن كانت بالايجاب فذلك يعني دخول الرأسمال النازح وغيره فهو ينظر إلى أن أي فائض في الحساب الجاري في أي سنة محدده لايمكن له أن ينتهي إلا نهايات محددة. فإما أن يذهب كزيادة لاحتياطي الدولة أو لدفع ديون سابقة أو انه ينتهي كرأسمال نازح. إن وجود عجز في الحساب الجاري لايعني بانه لاوجود للرأسمال النازح، وذلك لأن النزوح قد يمول عن طرق اخرى كالاستدانة من الخارج أو السحب من الاحتياطي لذلك تم تضمين جميع هذه البنود. أما وجود رقم سلبي

للرأسمال النازح فقد يكون لزيادة الاستثمارات الخارجية الداخلة للبلد أو زيادة في الاستدانة من الخارج أو نقصاً في الاحتياطي... إلخ. هذه التفسيرات يوجد تفصيل لها في الجداول (٥، ٦، ٧، ٨) وذلك بعد أن تم التوصل إلى تقديرات رأس المال النازح لكل بلد من البلدان المعنية بناءً على أربع طرق تعتمد على التعريفات المنطلقة من مبدأ المتبقي في ميزان المدفوعات.

١ - الطريقة الأولى:

وهي طريقة يعتمدها البنك الدولي[٨] في تقدير الرأسمال الخاص النازح. هذه الطريقة تعتبر الرأسمال الداخل هو الزيادة في المديونية الخارجية اضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تخصم من ذلك العجز في الحساب الجاري والزيادة في المخزون الاحتياطي وتعتبر المتبقي مقياساً للرأسمال النازح.

٢ - الطريقة الثانية:

وهي المبتكرة من قبل مورجن جارانتي (Morgan Guaranty)، فبالاضافة إلى خصم العجز في الحساب الجاري والزيادة في المخزون فهو يخصم الزيادة في الأرصدة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق المصارف المحلية من الرأسمال الداخل.

٣ - الطريقة الثالثة:

وهي المتبعة من قبل كلاين (Cline)، وتتطابق مع الطريقة الثانية ولكنه يخصم من الرأسمال النازح ثلاثة بنود أولها الدخل المتحصل من السياحة وتنقل المسافرين (كدخل الشركات المحلية، شركات الطيران مثلاً، من مبيعاتها للأجانب) وذلك لأنها لاتخضع احياناً لتحكم السلطات المحلية، وثانيها الدخل المتحصل في الخارج وثالثها الاستثمار في الخارج الذي تم من عوائد نتجت في الخارج والتبرير في هذين البندين هو انهما لايخضعان للسلطات الرسمية ثم بما ان الدخل قد تحّصل في الخارج فهو لايعتبر رأسمالاً نازحاً.

الجدول رقم (٥)

تقديرات الرأسمال الخاص السعودي النازح
مليار بالعملة المحلية

م	البنـــد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	
١	فائض الحساب الجاري	٥٠ر٦	٥٠ر٧	٤٢ر٢	-٥ر٧	٣٧ر٥	١٤٢ر٢	١٣٩ر١	٢٥ر٩	-٥٨ر٦	-٦٤ر٨	-٤٦ر٨	-٤٤	-٣٥ر٩	
٢	أ : تنقل المسافرين (دائن)	٢	٢ر٤	٢ر٩	٣ر٥	٤	٤ر٥	٣ر٥	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
٣	ب: الدخل المعاد استثماره من الاستثمارات في الخارج	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٤	ج: دخول استثمارية اخرى (دائن)	٦ر٤	١	١٤	١٤ر٦	١٦ر٥	٢٥ر٨	٣٧	٤٨ر٢	٥٤ر٨	٤٧	٤٥	٤١ر٧	٣٩ر٥	
٥	صافي الاستثمار المباشر في الخارج	٥ر٦	-١ر٤	٢ر٨	١ر٩	-٤ر٥	-١	٢٢	٣٨	١٧	٤ر٧	١ر٨	٣ر٦	-٤ر٤	
٦	رأسمال لا مصرفي قصير الأجل	٢ر٥	-٥ر٠	-٤ر٥	-٥ر٠	-٣٦ر٦٠	-٣٢ر٢	٥ر٣	-٢ر٩	١٦ر٦	٢	٢٥	١٦ر٥	٣٢ر٧	
٧	أ : أرصدة اخرى	٢ر٥	-٥ر٠	-٤ر٥	-٥ر٠	-٣٦ر٦٠	-٣٢ر٢	٥ر٣	-١٢ر٩	١٦ر٦	٢	٢٥	١٦ر٥	٣٢ر٧	
٨	ب: القروض المقدمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٩	ج: القروض المستلمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١٠	د : التزامات اخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١١	استثمار مالي: سندات وحصص في شركات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١٢	الأرصدة الخارجية للمصارف المحلية	٧ر٤	٢ر٩٨	٣٢ر٠	٦ر٥	١٣ر٩	٢١	٨	٤ر١	٤ر٨	٣ر٥	١٦	١٥٥	n.a	
١٣	التغيير في الاحتياطي	-٣٢	-١٣ر١	-٩ر٥	٢٢ر٧	-٧٩ر٠	-١٣ر١	-١٣ر١	-٢٣ر٥	٨	٣ر٥	٣ر٥	٢ر٥	٢٨	
١٤	صافي الاخطاء والأرقام المغفلة	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
١٥	التغيير في الدين	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
	تقديرات الرأسمال النازح														**المجموع**
	الطريقة الأولى (١ + ٥ + ١٣ + ١٥)	١ر٢٥	٢ر٣٦	٥ر٣٥	١ر١٧	٢١ر٣٢	١٢٨ر١	١٤٨	٤ر٣١	٦ر٣٣	-٤ر٨٥	-٣٩ر٧	٩ر٣٧	-٢ر٣	٣١ر٢٧٥
	الطريقة الثانية (١ + ٥ + ١٢ + ١٣ + ١٥)	٨ر٢٩	١٨ر٣٩	٨٢ر٣٥	٦ر٢٣	١١ر٤٦	١٤٩ر١	١٥٦	٣٢ر٨	٢٨ر٨	-٥١ر٣	-٢٣ر٧	٢٢ر٤	-١٢ر٣	٩١ر٣٧٣
	الطريقة الثالثة (الطريقة الثانية - ١ إلى ج في البند ١)	٤ر٢١	٧٨ر٣٥	٩٢ر١٨	٥ر٥	٦١ر٢٥	١١٨ر٨	١١٣ر٧	-١٥ر٤	٨٣ر٦	-٩٨ر٣	-٦٨ر٧	٦٤ر١	-٥١ر٨	-١٩ر٤٢
	الطريقة الرابعة (- ١٤ - ٦)	-٢ر٥	٥ر٠	٤ر٥	٥ر٠	٦ر٢٦	٣٢ر٢	-٣ر٥	١٢ر٩	١٦ر٦	-٢	-٢٥	١٦ر٥	-٣٢ر٧	-٣٠ر٢٤

الجدول رقم (٦)

تقديرات الرأسمال الخاص الكويتي النازح

مليون بالعملة المحلية

م	البنـــد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	
١	فائض الحساب الجاري	١٧١٩	٢٠٢٦	١٣٠٦	١٦٨٦	٣٨٧٨	٤١٣٦	٣٨٤١	١٤٠٣	١٥٤١	١٨٨٧	١٤٤٨	١٥٦٣	١٣٠٣	١٣١٥	
٢	أ : تنقل المسافرين (دائن)	٢٤	٣٠	٤١	٤٤	٩٧	١٠٢	١٢٦	٢٩	٢٣	١٦	٣١	٢٥	٢٣	٣٣	
٣	ب: الدخل المعاد استثماره من الاستثمارات في الخارج	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
٤	ج: دخول استثمارية اخرى (دائن)	١٧٣	٢٥٥	٢٨٤	٤٢٩	٤٨٥	٧٩٦	١٤٦٥	١٠٦٠	٨٩٦	٨٤٣	٨٦٤	١٧٤٩	١٠٢٥	١٤٢٥	
٥	صافي الاستثمار المباشر في الخارج	-٢٧	-٣٢	-١٥	-٢٦	٥٢	-١٠١	٤٢	٣١	٧٩	-٢٨	-٢١	-٧٢	-٣٢	-٧٣	
٦	رأسمال لا مصرفي قصير الأجل	-٧٠	-٦٧	-٢	٨٦	-٤٤	-٢٠٣	-١٨٦	-٩٠	-٧٢	-١٢	٥	١٧١	-٨٣	-١٥١	
٧	أ : أرصدة اخرى	٠	٠	٥٥	١٢٨	-١٩	٧	-٣٫٩	١٢	٦١	٤٢	٦٣	١٩٩	٤٦	٥٧	
٨	ب: القروض المقدمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٩	ج: القروض المستلمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١٠	د : التزامات اخرى	-٧٠	-٦٧	-٥٧	-٤٢	-٢٥	-٢١٠	-١٨٢	-١٠٢	-١٣٣	-٤٥	-٥٨	-٢٨	-١٢٩	-٢٠٨	
١١	استثمار مالي: سندات وحصص في شركات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١٢	الأرصدة الخارجية للمصارف المحلية	٦٠	١٤٨	٣٩٢	١٩٤	٤٧٢	٣٦٦	٥	٥٠	٢٠٧	-٢٧٨	-٥١	١٠٣	١٩٤	n.a	
١٣	التغيير في الاحتياطي	-٩٢	-٧١	-٢٧٢	١٢١	-١٠١	-٢٤٨	-٨١	-٥٧٠	٢٨٩	١٠	-١٦٤	٢٤	٥١٤	٥٥٧	
١٤	صافي الاخطاء والأرقام المغفلة	٣٠١	٦٠٤	١٢١	-٣٩١	-١٠٣٣	-٧٩٧	-١٤٤٦	٣٨	١٨٦٦	٣٠٩	-٥٨٢	٥٩٤	-٤٧٧	-٤١٨	
١٥	التغيير في الدين	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
	تقديرات الرأسمال النازح															المجموع
	الطريقة الأولى (١ + ٥ + ١٣ + ١٥)	١٦٠٠	١٩٢٣	١٠١٩	١٧٨١	٣٨٢٩	٣٧٧٨	٣٨٠٢	٨٦٤	١٩٠٩	١٨٦٩	١٢٦٣	١٥١٥	١٧٨٥	١٧٩٩	٢٨٧٣٦
	الطريقة الثانية (١ + ٥ + ١٢ + ١٣ + ١٥)	١٦٦٠	٢٠٧١	١٤١١	١٩٧٥	٤٣٠١	٤١٤٤	٣٨٠٧	٩١٤	٢١١٦	١٥٩١	١٢١٢	١٦١٨	١٩٧٩	١٧٩٩	٣٠٥٩٨
	الطريقة الثالثة (الطريقة الثانية - ١ إلى ج في البند ١)	١٤٦٣	١٧٨٦	١٠٨٦	١٥٠٢	٣٧١٩	٣٢٤٦	٢٢١٦	-١٧٥	١١٩٧	٧٣٢	٣١٧	-١٥٦	٩٣١	٣٤١	١٨٢٠٥
	الطريقة الرابعة (- ١٤ - ٦)	-٢٣١	-٥٣٧	-١١٩	٣٠٥	١٠٧٧	١٠٠٠	١٦٣٢	٥٢	١٩٣٨	-٢٩٧	٥٧٧	-٧٦٥	٥٦٠	٥٦٩	٥٧٦١

الجدول رقم (٧)

تقديرات الرأسمال الخاص العماني النازح

مليون بالعملة المحلية

م	البنـــد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	
١	فائض الحساب الجاري	١٩	١٣	٩٦	-١٧	١٩٠	٤١٧	٤٠٦	١٢٤	١٧٠	١٠٣	٩١	-٣٩٠	٣١٦	
٢	أ : تنقل المسافرين (دائن)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	-١٥	-١٧	-١٨	-١٨	-١٨	
٣	ب: الدخل المعاد استثماره من الاستثمارات في الخارج	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
٤	ج: دخول استثمارية اخرى (دائن)	٠	٢	-٢	٢	-٨	٢٢	٧٩	١٣٣	٩١	٩٦	١١٤	٢٢٢	١٩٣	
٥	صافي الاستثمار المباشر في الخارج	٣٧	٢٨	١٧	٣٠	٤١	٤٠	٣٣	٤٦	٥٤	٥٤	٥٦	٥٤	١٣	
٦	رأسمال لا مصرفي قصير الأجل	-٣٦	٢٤	٦	٦	-١٧	-٣	-١٦	-٤	٢٤	-١٨	-٢١	٥٩	-٧	
٧	أ : أرصدة اخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٨	ب: القروض المقدمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٩	ج: القروض المستلمة	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
١٠	د : التزامات اخرى	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
١١	استثمار مالي: سندات وحصص في شركات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١٢	الأرصدة الخارجية للمصارف المحلية	٨-	١٨	٤	٣١	٧١	٢٢	٣١	٩٤	٣٦	-٧٧	-٦	٦	n.a	
١٣	التغيير في الاحتياطي	-١٥	-٣٠	-٣٤	٨	-٦٦	-٢٦٩	-٤٢٢	-٢٥٦	-١٢٢	-١٠٩	-٤٢	٢٣٩	-٤٢	
١٤	صافي الاخطاء والأرقام المغفلة	٥٦	٥٢	٣١	-٨	-١٢	٥	٥٢	٧٠	١٨٣	٥٠	٢٤٨	٢٤٢	n.a	
١٥	التغيير في الدين	٥٦	٥٢	٣١	-٨	-١٢	٥	٥٢	٧٠	١٨٣	٥٠	٢٤٨	٢٤٢	n.a	
	تقديرات الرأسمال النازح														المجموع
	الطريقة الأولى (١ + ٥ + ١٣ + ١٥)	٩٧	٦٣	١١٠	١٣	١٥٣	١٩٣	٦٩	-١٦	٢٨٥	٩٨	٣٥٣	١٤٥	٢٨٧	١٨٥٠
	الطريقة الثانية (١ + ٥ + ١٢ + ١٣ + ١٥)	٨٩	٨١	١١٤	٤٤	٢٢٤	٢١٥	١٠٠	٧٨	٣١١	٢١	٣٤٧	١٥١	٢٨٧	٢٠٦٢
	الطريقة الثالثة (الطريقة الثانية - ١ إلى ج في البند ١)	٨٩	٧٩	١١٦	٤٢	٢٣٢	١٩٣	٢١	-٥٥	٢٢٠	-٧٥	٢٣٣	-٧١	٩٤	١١١٨
	الطريقة الرابعة (- ١٤ - ٦)	-٢٠	-٧٦	-٣٧	٢	٢٩	-٢	-٣٦	-٦٦	-٢٠٧	-٣٢	-٢٢٧	-٣٠١	٧	-٩٦٦

١٠٣ - شؤون اجتماعية العدد الواحد والثلاثون

الجدول رقم (٨)

تقديرات الرأسمال الخاص البحريني النازح
مليون بالعملة المحلية

م	البنـــد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	
١	فائض الحساب الجاري	-٧٦	-١٣٧	-١٢١	-١٣١	-٢٠	٦٩	١٦٢	١٦٠	٣٩	٧٧	١٩	-٢٥	٥٨	
٢	أ : تنقل المسافرين (دائن)	١٨	٢٤	٢٦	٥٠	٥٣	٤٠	٤٤	٤٨	٣٨	٥١	٦٦	٣١	٦٦	
٣	ب: الدخل المعاد استثماره من الاستثمارات في الخارج	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
٤	ج: دخول استثمارية اخرى (دائن)	٧	١٥	١٦	١٨	٢٠	٣٣	٨٣	٩٣	٦٠	٦٧	٦٣	٥٥	٤٨	
٥	صافي الاستثمار المباشر في الخارج	n.a	n.a	n.a	n.a	-٢	-١٥٨	n.a	١١	٢٤	٥٣	٣٩	-١٢	١٥	
٦	رأسمال لا مصرفي قصير الأجل	١١	-١٠	٨ر٠	-٨	-٦٨	-٤٦	-٣٢	٢٢	٩	-٦٠	٣	٤١	١٧	
٧	أ : أرصدة اخرى	n.a	-٤	-٥	-٨	٦	-١١	-٩	-١٤	-٣	-٣٨	٢٦	٠	٠	
٨	ب: القروض المقدمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٩	ج: القروض المستلمة	١١	-٤	٦	-١٩ر	-٦٢	-٣٥	-٢٣	٣٥	١٣	-٢١	٢٣	٣٧	-٢١	
١٠	د : التزامات اخرى	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	-٤	٣	
١١	استثمار مالي: سندات وحصص في شركات	٣٨	٥٥	٧٧	٤٣	١٦	٤٦	٣٦	١١	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	
١٢	الأرصدة الخارجية للمصارف المحلية	٢٩	٣٤	٢٠	-٨	٨٤	٢٣	-٨٥	١٦٢	١٥	١٥١	١٠٩	١	n.a	
١٣	التغيير في الاحتياطي	-٦٧	-٥٨	-٤٨	١٩	-٨٥	-١٢٩	٢٢٢	٢	٤١	٤	-١٠٢	٤٨	١٢١	
١٤	صافي الاخطاء والأرقام المغفلة	٨٤	٥٥	-٣٤	١٣٢	١٠٥	١٤٩	٢٤٩	-١٣٥	-١٧٠	-٦٨	١٩٤	٥٢	-١٦	
١٥	التغيير في الدين	٢	١٠	٣	٣٠	١٠	١٣	٤	١٠	-٤	٧	-٢٣	n.a	n.a	
	تقديرات الرأسمال النازح														المجموع
	الطريقة الأولى (١ + ٥ + ١٣ + ١٥)	-١٤١	١٨٥	-١٧٦	-٨٢	-٩٧	-٢٠٥	-٥٦	١٨٣	١٠٠	١٤١	-٦٧	١١	١٩٤	-٣٨٠
	الطريقة الثانية (١ + ٥ + ١٢ + ١٣ + ١٥)	-١١٢	١٥١	-١٥٦	-٩٠	-١٣	-١٨٢	-١٤١	٣٤٥	١١٥	٢٩٢	٤٢	١٠	١٩٤	١٥٣
	الطريقة الثالثة (الطريقة الثانية - ١ إلى ج في البند ١)	-١٣٧	١٩٠	-١٩٨	-١٥٨	-٨٦	-٢٥٥	-٢٦٨	٢٠٤	١٧	١٧٤	٨٧	-٧٦	٨٠	-٩٨٠
	الطريقة الرابعة (- ١٤ - ٦)	-٩٥	٤٥	-٣٣ر٢	-١٢٤	-٣٧	-١٠٣	-٢١٧	١١٣	١٦١	١٢٨	-١٩٧	-٩٣	٣٣	٤٤٣

الجدول رقم (٩) **الرأسمال النازح على أساس الأرصدة الخارجية للمصارف المحلية**

مليون بالعملة المحلية

السنة	الامارات	قطر	السعودية	الكويت	البحرين	عمان
١٩٧٠	n.a	٢١٤	٤٤٧	٤٤٠	٢٧	n.a
١٩٧١	n.a	٢٨١	٦٤٠	٤٧٨	٣٨	n.a
١٩٧٢	n.a	٣٢٠	١٣٢٠	٥١٣	٤٧	٢٢
١٩٧٣	١٥٨٨	٣٢٦	١٣٦٠	٤٧٩	٤٥	١٥
١٩٧٤	٤٤٠٤	٥٦٥	١٦٢٠	٥٦١	٩٩	٢٣
١٩٧٥	٧١٧٢	١١٠٩	٣٦١٠	٦١٤	١٦١	٢٣
١٩٧٦	١٠٢٤٠	١٥١١	٨٢٩٠	٦٧٥	١٩٠	١٥
١٩٧٧	٨٠٩٨	١٨٠٩	١١٢٨٠	٨٢٢	٢٢٤	٣٣
١٩٧٨	٩٩١٨	٢٢١٣	١١٥٥٠	١٢١٤	٢٤٤	٣٧
١٩٧٩	١٣٣٩٥	٢٥٢٤	١٨١٩٠	١٤٠٨	٢٣٧	٦٨
١٩٨٠	١٩٤٠٦	٢٦٦٧	٣٢٢٣٠	١٨٨٠	٣٢٠	١٣٩
١٩٨١	٢٩٠٥٤	٤٣٨٤	٥٣٣٦٠	٢٢٤٦	٣٤٣	١٦١
١٩٨٢	٣٥٠٥٢	٤٦٢٦	٦١٠٠٠	٢٢٥١	٣٥٨	١٩٢
١٩٨٣	٣٥٠١٤	٣٨٥٥	٦٢٣٨٠	٢٣٠١	٤٧٠	٢٨٦
١٩٨٤	٤٤٤٢١	٦٢٨٣	٦٧٢٤٠	٢٥٠٨	٤٣٦	٣١٢
١٩٨٥	٤٤٣٠٩	٦٩٨٤	٧٠٦٥٠	٢٢٣٠	٥٨٧	٢٣٥
١٩٨٦	٤٩٤٧٠	٧٢١٧	٨٦٦٩٠	٢١٧٩	٦٩٥	٢٢٩
١٩٨٧	٤٨٤١٦	٩٠٩٧	١٠٢٢٢٠	٢٢٨٢	٦٩٤	٢٣٥
١٩٨٨	٥٦٩٢٢	٩٨٣٤	١١٤٧٨٠	٢٤٧٦	٨٥٦	٢٧٩
١٩٨٩	٥٦٤٠٨	١٠٣٧٥	١١٩٠١٠	٣٠٠٨	١١٨٩	٢٩٠

عام ١٩٨٩ – عمان حتى ديسمبر، الكويت حتى اكتوبر، السعودية والامارات حتى نوفمبر، قطر الربع الأول.

٤ - الطريقة الرابعة:-

وهي طريقة كادنجتون (Cuddington)، التي تعتبر ان الرأسمال النازح هو اضافة صافي الاخطاء والأرقام المغفلة من الحساب الجاري إلى بعض الرساميل اللامصرفية المحدودة وقصيرة الأجل فهي في رأيه أن الرأسمال النازح يكمن في حركة الرأسمال قصير الأجل.

لقد تم اعتماد جميع هذه الطرق للتوصل إلى مختلف التقديرات للرأسمال الخليجي الخاص النازح ويمكن الاطلاع على النتائج في الجداول السابقة. أي من هذه الطرق هي الأقرب للصحة؟ هذا السؤال لايمكن تقديم اجابة قاطعة عليه وذلك لأن المسألة هنا تخضع للاجتهاد الشخصي البحت. فاضافة أو خصم بنود من الحساب الجاري واعتبار المتبقي رأسمالاً نازحاً يبقى موضوعاً مثيراً للجدل طالما لم تتوصل النظرية الاقتصادية إلى تعريف محدود للرأسمال النازح، ولكن بعد احتساب هذه المعطيات يمكن تقديم الملاحظات التالية:

١ - تختلف التقديرات باختلاف الطريقة المعتمدة، لكن من الواضح أن استخدام الطريقة الثانية ينتج عنه أكبر التقديرات لجميع الأقطار الخليجية المدروسة. أما أقل التقديرات فينتج باستعمال الطريقة الثالثة بالنسبة للسعودية والبحرين، والطريقة الرابعة بالنسبة للكويت وعمان.

٢ - بعض الطرق المستعملة ينتج عنها دخول اجمالي للرأسمال (أي اشارة سلبية أمام الرقم) أكثر من الخروج وذلك مما يضفي عليها بعض التساؤلات مقارنة بغيرها من الطرق خاصة بالنسبة للأقطار ذات الفائض المالي في معظم السنين المعتمدة.

٣ - في حالتي الكويت وعمان تقترب تقديرات الطريقة الثانية إلى حد التشابه مع التقديرات التي تم اعتبارها الحد الأدنى المؤكد في الجدول رقم ٩ (وذلك بعد اجراء عملية الجمع).

٤ - بما أن هذه التقديرات تعتمد على أرقام ميزان المدفوعات فإن أي تلاعب في فواتير الصادرات أو الواردات سيترك اثراً بالغاً عليها.

٥ - جميع هذه التقديرات، بما فيها التقديرات في الجدول رقم ٩ لاتأخذ في الاعتبار الفوائد المتراكمة على الاستثمارات الخارجية الخاصة عبر السنين، هذه الفوائد ان اضيفت سينتج عنها ارقام أكبر للرأسمال النازح.

سادساً: نماذج اقتصادية - رياضية لتحديد أسباب النزوح

طرح في الجزء الأول من الدراسة سؤال حول كيف يمكن التفريق بين حركة رأس المال «العادي» والحركة النازحة، وضرب حينها مثل عن مقارنة المستثمر الياباني بالمستثمر الخليجي وكان الجواب المختصر هناك هو أن الأول يستثمر في الخارج مجنوباً بالفائدة المرتفعة في أسواق الخارج بينما يهرب الثاني، عموماً، خوفاً من مخاطرة بالداخل، والفرق بين الحالتين له دلالات مهمة سنأتي على ذكرها. ولكن لنبدأ أولاً بتنفيذ الاستنتاج السابق من خلال نماذج الاقتصاد الرياضي.

نظراً لتكامل الأرقام من جانب واعتبارها الحد الأدنى المؤكد من جانب آخر فقد تم اعتماد الأرصدة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق المصارف المحلية كمقياس للرأسمال الخاص النازح. أما القائمة التالية فهي المتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها كعوامل شارحة لحركة رأس المال النازح والحرف الذي يلي أي علامة (=) دليل على اعتماد ذلك المتغير في أحد النماذج:

١ - الرأسمال النازح = ر.
٢ - معدل الفائدة على الاستثمار المالي داخل الأقطار الخليجية (يمكن اعتباره مقياساً للعائد على الاستثمار بالداخل) = ف.
٣ - معدل العائد على الاستثمار في سندات الحكومة الأمريكية = ك.
٤ - معدل العائد على الاستثمار في السندات التجارية الأمريكية.
٥ - معدل العائد على الاستثمار في سندات الحكومة البريطانية.
٦ - معدل العائد على الاستثمار في اسواق المال البريطانية = ب.
٧ - معدل العائد على الاستثمار في الايداعات بأجل في بريطانيا.
٨ - معدل العائد على الاستثمار في اسواق المال السويسرية.
٩ - معدل العائد على الاستثمار في سندات الحكومة السويسرية.
١٠ - معدل العائد على الاستثمار في اسواق المال اليابانية.
١١ - معدل العائد على الاستثمار في سندات الحكومة اليابانية.
١٢ - معدل تبادل العملة المحلية مقابل الدولار الإمريكي.
١٣ - اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية.
١٤ - الاستهلاك الحكومي = ح.
١٥ - الانفاق الحكومي = ق.
١٦ - نسبة التضخم المحلية.

١٧ - الاستهلاك الخاص = س.

١٨ - قيمة الصادرات البترولية = ص.

١٩ - الادخار الخاص على شكل ايداعات بأجل = د.

تعريفات فنية خاصة بالنماذج :-

- معامل التقرير أو معامل التقرير المعدل حسب عدد المتغيرات = R^2.
- الرقم بين القوسين () يمثل فحص ت.
- فحص ف = F.
- فحص دوربن واتسون Durban Watson = D.W.
- AR = Autoregressive Correction Term.

كان من الأفضل بطبيعة الحال استخدام بيانات أكثر تفصيلاً من البيانات السنوية من حيث أن البيانات الفصلية ستأخذ في الاعتبار الفصلية (Seasonality) في حركة رأس المال النازح، ولكن في غياب ذلك ستبقى البيانات السنوية مفيدة للغاية هنا خاصة في الحالات التي تمتد فيها الدراسة لسنوات طويلة تغطي فيها أهم الظروف الاقتصادية التي مر بها القطر المعني. أما عدد السنوات المدروسة فسوف يعتمد على أمرين، الأول هو توفر البيانات الاحصائية للمتغيرات المدروسة للبلد المحدد والأمر الثاني دخول أو عدم اجراء (AR) في المعادلة الأمر الذي سيقلل من عدد السنوات بعدد (AR) المعتمدة.

في كثير من هده النماذج وردت مشكلة التسامت المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات الشارحة مما يعني صعوبة الفصل بين الدور المحدد الذي يلعبه كل متغير شارح وغيره من المتغيرات الواردة في المعادلة، لكن يبدو أن لكل من العوامل المعتمدة دوراً شارحاً يؤديه لأن تجربة اسقاط أي منها كانت تؤدي دائماً إلى نتائج ذات جودة أقل.

نموذج البحرين

الفترة المدروسة ١٣ سنة (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

ر = ١٩ر١٠١ + ق ٦٢ر٠ + ر <١-> ٧٦ر٠ + س ٤٨ر٠-

(١ر٨٢) (٢ر٣٣) (٥ر٠٩) (- ٢ر١٤)

R^2 = ٩٣ر٠ D.W = ٢ر٣٣ F = ٥٤ر٢٦.

في حالة البحرين ٩٣٪ من التغيير الحاصل في نزوح الرأسمال الخاص ناتج عن

ثلاثة عوامل هي الانفاق الحكومي، الاستهلاك الخاص والرأسمال النازح. إن وجود علامة سالبة <-> أمام المتغير الشارح في أي معادلة يعني بأن فعل ذلك المتغير المحدد يعود إلى فترة سابقة (Time Lag)، أو بما معناه ان تأثيره لايظهر في السنة الحالية بل في فترات مستقبلية. في هذا النموذج يتضح ان ٦٢٪ من كل دينار تصرفه الحكومة يخرج على شكل رأسمال نازح، ولكن الزيادة في الاستهلاك الخاص لها دور معاكس فكل دينار يصرف من قبل المستهلكين يخفض نزوح الرأسمال الخاص النازح بمقدار ٤٨٪، أما الرأسمال النازح لكل عام فله أثر في شرح نزوح الرأسمال في العام الذي يليه، حيث أن كل دينار نازح في سنة معينة يساعد على نزوح أكثر في العام الذي يليه بنسبة ٧٦٪. هناك ملاحظة احصائية مهمة في حالة وجود المتغير المشروح - وهو هنا الرأسمال الخاص النازح - كعامل شارح لفترات سابقة في المعادلة كما هو حادث هنا وهو عدم مشروعية فحص D.W في هذه النوعية الاحصائية للنموذج، وهي مايبدو انها جيدة من خلال باقي الفحوص الاحصائية الواردة هنا.

نموذج الكويت

الفترة المدروسة ٨ سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٨).

قصر المدة في هذا النموذج يرجع إلى دخول معلومات أسعار الفائدة الكويتية في المعادلة والتي لم تكن متوفرة لدينا الا عن هذه الفترة.

ر = ٦ر٥٦٦ + ق - ١٤ر٠ + س٠٧٥ر٠ +ر <- ١> ٧٤ر٠ + ف٦ر٨٧- + ك٠ر٤٨+

(٧ر٤) (- ٩ر٢) (١٢ر١) (١١ر٠) (- ٧ر٧) (٧ر٤)

ب ١٩ر٠٥٠

(١٤ر٣)

R^2 = ٩٩ر٠ D.W = ٢ر٣١ F = ٤٠٧

وهو النموذج الوحيد الذي أبدت فيه حركة الرأسمال الخاص تأثراً باسعار الفائدة المحلية والعالمية. فارتفاع سعر الفائدة المحلية بنسبة ١٪ يؤدي إلى انخفاض الرأسمال الخاص النازح بمقدار ٨٧ مليون دينار، أما ارتفاعه بنفس النسبة على سندات الحكومة الأمريكية فيزيد النزوح بمقدار ٨٤ مليون دينار وفي سوق المال البريطانية بمقدار ١٩ر٠٥٠ مليون دينار. باقي المتغيرات موضحة في النموذج.

بعد تقديم هذه الشروحات في النموذجين السابقين يمكن للعمدلات القادمة أن تتولى شرح نفسها من خلال الحروف الرمزية والفحوص الاحصائية تلافياً للاطالة في الشرح وذلك توفيراً للوقت والمساحة.

نموذج عمان

الفترة المدروسة ١٦ سنة (١٩٧٤ - ١٩٨٩).

ر = - ٥٩,٤ + ق ٢١ر٠

(- ٢٤٧ر٢) (١٨ر١١)

R^2 = ٨٩ر٠ D.W = ١ر٥ F = ١٢٥

نموذج السعودية

الفترة المدروسة ١٤ سنة (١٩٧٤ - ١٩٨٧) والأرقام هنا بالمليار ريال.

ر = - ٢ر١ + ح ١٩ر٠ + د ٦٥ر١ + <- ١> - ٠٣ر٠ + - ٦٤ر١ (٣) R^2

(٢ر٢) (٥,٣) (٣٤,٣) (- ٨ر٢) (- ٩ر٤)

R^2 = ٩٩ر٠ D.W = ٢ر٣١ F = ٤٠٧

نموذج قطـــر

الفترة المدروسة ١٦ سنة (١٩١٧ - ١٩٨٧)

ر = ق ٣٦ر٠ + د ٩١ر٠ + م <- ١> ١٦ر٠

(٤ر٥) (٢٨ر٨٣) (- ١٧ر٥)

R^2 = ٩٩ر٠ D.W = ٢ر١٤ F = ٧٩ر٩

نموذج الامارات

الفترة المدروسة ٨ سنوات (١٩٨١ - ١٩٨٨)

ر = س ٦٢ر٠ + د ٧٠ر٠ + ٢٩ر٠ AR (B)

(٢ر٦) (٢ر٧) (٠ر٣٨)

R^2 = ٩٥ر٠ D.W = ٣ر١٩ F = ٧٩ر٩

هذا النموذج ضعيف لسببين. أولهما انخفاض قيمة ت في AR وثانياً كبر حجم الخطأ المعياري (غير مبين هنا) لاجمالي المعادلة الأمر الذي يحد كثيراً من فاعليته كأداة لعمل التنبؤات.

سابعاً: امكانية العلاج

كان الهدف من تشييد النماذج السابقة هو الوقوف على الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى نزوح الرأسمال الخاص الخليجي إلى الخارج، لذا فالوقت قد حان لنقاش الوسائل التي يمكن أن تقترح وتلاقي قبولاً في دول المنطقة كمخرج من هذه المشكلة.

أهم هذه الوسائل هي الوصفة العلاجية التقليدية التي تقترحها النظريات الكلاسيكية المندرجة تحت لواء السوق الحر ممثلة في مفكريها ومؤسساتها العالمية

كالبنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي وغيرها. هذه الوصفة العلاجية الجاهزة لاتقدم كحل لمشكلة نزوح الرأسمال الخاص فحسب ولكنها تتعدى ذلك لتقدم كحل لمشكلة التنمية الاقتصادية ككل في الدول النامية، فما هو موقع هذه الوصفة في ظل التجربة الخليجية المدروسة هنا؟

تنطلق هذه الاطروحة من أن أي مشكلة يواجهها أي اقتصاد ماهي إلا نتيجة لتشوه أصاب ذلك الاقتصاد من جراء تدخل خارجي لحرف قوى السوق عن مسارها الصحيح، ثم تسترسل هذه النظرية في التحليل لتصل إلى منطلقها الأساسي وهو أن الخلل الرئيسي يكمن في التشوه الذي اصاب الأسعار. هذه الأسعار قد تكون اسعار عناصر الانتاج، اسعار المنتجات، اسعار الفائدة والعائد على رأس المال... إلخ. هذا التشوه يقود إلى العديد من المشاكل ونزوح الرأسمال ماهو الاّ واحدة منها، حيث يكون العائد على الاستثمار لايعبر عن واقع السوق الحقيقي (في أغلب الأحيان يقصد بهذا ان العائد أقل مما يجب)، الحل إذاً... «صحح اسعارك»، وتصحيحها يكون بتقليل الضرائب على الدخل، التصحيح المالي (و المقصود في الغالب رفع أسعار الفائدة على الاستثمار المالي بحيث يعبر عن تكاليف الفرصة البديلة)، تحرير التجارة الخارجية بتقليل الرسوم الجمركية أو تخفيف الحماية، تعديل قيمة العملة (والمعنى في أغلب حالات الدول النامية تخفيضها) لتطابق واقع السوق، التحكم في التضخم، ورفع الدعم عن السلع والخدمات. لقد قمنا بدراسة هذه العوامل في ظل واقع نزوح الرأسمال الخاص الخليجي وفيما يلي الاستنتاجات الخاصة بهذا الجانب:

١ - فيما يتعلق بالضرائب فهي أمر لم يكن وارداً في التجربة الخليجية، لذلك فإن الطلب بتعديلها أو تخفيضها لتشجيع الاستثمار الخاص بالداخل لايكون بالتالي وارداً.

٢ - بالنسبة لأسعار الفائدة، سواء المحلية منها أو العالمية، فإن نتائجنا تشير إلى انها لم تكن عاملاً في نزوح رأس المال الخاص الخليجي إلا في حالة الكويت. لقد كان الرأسمال الخاص الخليجي يرحل خارج الحدود طوال السنوات السابقة بغض النظر عن مستوى أسعار الفائدة بالداخل أو الخارج وذلك يعزز رأينا القائل بأن ذلك الرأسمال ينزح ليس انجذاباً لفائدة عالية بالخارج بقدر مايكون هروباً من مخاطر بالداخل. أما بخصوص المطالبة برفع اسعار الفائدة المحلية تشجيعاً لبقاء الرأسمال الخاص فبالاضافة إلى عدم تأثيره كما رأينا، فإنه لايمكن رفعه اعتباطاً إذا لم يكن لدى الاقتصاد المحلي الحقيقي القدرة

على دعم تلك المعدلات المرتفعة خاصة في ظل اقتصاد مفتوح قد تأتيه الأموال من الخارج في محاولة للاستفادة من ذلك الارتفاع. يضاف إلى كل ذلك بالطبع الأثر السلبي الذي يتركه ارتفاع معدل الفائدة على الاستثمار.

٣ - فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية فإنه غني عن القول بأن الاقطار الخليجية هي السباقة في هذا المجال، فخلال الفترة المدروسة لنزوح رأس المال الخاص لم تكن هناك أية عوائق حكومية تستحق الذكر أمام ذلك القطاع سواء في الاستيراد أو التصدير لذلك لايمكن تبرير النزوح بوجود عقبات من ذلك النوع.

٤ - على الرغم من عدم ادخال الدعم الحكومي في النماذج السابقة، إلا أن الاستدلال المنطقي يقود إلى الاعتقاد بأن التقليل من الدعم لن يقود إلى التخفيف من حدة نزوح الرأسمال الخاص، بل الأرجح هو العكس، خاصة وأن أحد المستفيدين الرئيسيين من الدعم هو القطاع الخاص والشركات وذلك إما لكونه مستهلكاً مباشراً لتلك السلع أو انه مسوق لها، الأمر الذي يقلل من العائد على استثمارات ذلك القطاع بالداخل ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع ميله إلى ترحيل أمواله خارج الحدود.

٥ - من المرجح أن يكون سعر تبادل العملة أحد المتغيرات الأساسية في تفسير النزوح، أما عدم وروده كعامل شارح في نماذجنا فيرجع إلى تثبيته (بتغير طفيف) من قبل السلطات المالية الخليجية (انظر جدول ١٠). فالنماذج هنا تدرس علاقة المتغيرات ببعضها البعض، أما إن كان أحد تلك المتغيرات يكاد يكون ثابتاً فمن الصعب معرفة أثره من خلال النموذج. كما شرحنا في بداية هذا البحث فإن القطاع الخاص النازع إلى ترحيل أمواله خارج الحدود يعتبر من أوائل المستفيدين من الدعم الحكومي لسعر العملة المحلية، وذلك من خلال حصوله على عملات صعبة منخفضة السعر مقابل العملة المحلية القوية (هناك بالطبع آثار ايجابية للعملة المحلية القوية لسنا بصدد بحثها هنا). إلى أي درجة يمكن التقليل من نزوح الرأسمال الخاص عن طريق تخفيض العملة المحلية؟ هذا السؤال لايمكن الاجابة عليه هنا ولكن المؤكد ان الاجابة ستعتمد على أمور منها كيف يحصل القطاع الخاص على ثروته. فإن كانت الثروة قد تحصلت عن طريق «المال السهل» كما قد حدث في المنطقة فما المانع من شراء دولار بأربعة ريالات مثلاً بدلاً من ثلاثة؟ هناك أيضاً جوانب اخرى كثيرة كالاثر على الاسعار المحلية واثرها اللاحق في زيادة النزوح وصولاً إلى اثرها

في سوء توزيع الدخل حيث يصبح من امتلك أصولاً اجنبية في زمن ارتفاع العملة في وضع أفضل بكثير من المواطن الذي ظل على اصوله المحلية وانخفضت قيمتها بعد خفض سعر العملة. يبقى القول ان مسألة تخفيض العملة لايمكن التعامل معها كعامل منفرد بعيداً عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

٦ - فيما يتعلق بالتضخم فإن التركيز عليه من النظرية المذكورة ينطلق من أن الارتفاع الشديد في الأسعار يقلل من ثقة المستثمر في الاقتصاد المحلي حيث يؤدي إلى انخفاض قيمة اصوله الاستثمارية مما يدفعه إلى الرحيل للخارج. هذه الدراسة للواقع الخليجي تنفي أن يكون للتضخم دور في هذا (انظر المعادلات).

إن المفارقة المثيرة للدهشة في الطرح السابق هي أنه بالرغم من كونه مقدماً كدعم نظري للسوق الحر وتشجيع القطاع الخاص، إلا أننا نعتقد بأنه لو كتب له محاولة التطبيق في البيئة الخليجية قد يواجه مقاومة شديدة من القطاع الخاص نفسه!. لماذا؟ ماعليك ألا تأمل ماذا سيحدث لأرباح القطاع الخاص ان كانت هناك محاولة لازاحة الدعم عن السلع أو الخدمات أو فرض ضرائب تعبر عن الواقع الاقتصادي أو رفع أسعار الفائدة المنخفضة التي يستفيد منها ذلك القطاع أو رفعنا من التعرفة الجمركية لتقارب واقع الاقتصاد العالمي أو ناهيك لو طالبنا بربط انتاج النفط بجدواه الاقتصادية بدلاً من الجدوى المالية... إلخ. أما ماهي دلالة ذلك فلذلك حديث في خلاصة هذ البحث.

قبل الخروج من هذا الجزء المخصص لمناقشة وسائل العلاج التي يمكن ان تقترح تجدر الإشارة إلى أن أحد الحلول التطبيقية التي لجأت إليها حكومات المنطقة مؤخراً هو تقديم الحوافز للقطاع الخاص لحمله على استثمار بعض رساميله النازحة أو الداخلية في بعض المشاريع المحلية مما نتج عنه قيام بعض المشاريع الكبيرة التي يمتلكها أو يساهم فيها القطاع الخاص. وعلى الرغم مما يبدو من ايجابية في ظاهر هذه الخطوة إلا أنها تحمل في جوانبها سلبيات تكاد تلغي كل ايجابية فيها وذلك لأن كثيراً من تلك المشاريع قد شيدت في الواقع بحوافز حكومية وصلت إلى حد ضمان الحكومة للعائد على استثمار القطاع الخاص، اما من خلال شراء الحكومة المباشر لانتاج هذه المشاريع باسعار تنافي واقع السوق أو دعمها لمدخلات عناصر الانتاج في هذه المشاريع، (وقد يكون مثلنا الشعبي القائل بانه قد أخذه من هذا الجيب ليصبه في الجيب الآخر أفضل مايعبر عن هذا الواقع). ان هذه الخطوة ماهي إلا أحد الاوجه

الأخرى لاستنزاف المال العام واساءة اخرى تضاف إلى قائمة سوء توزيع الدخل. أما السيناريو الأسوأ الذي يمكن تصوره فهو ادراك القطاع الخاص بعد قليل من الممارسة أن هناك مكافأة تمنحها الحكومات للرأسمال الخاص النازح تكون على شكل حوافز في مشاريع جديدة لحثه على العودة للوطن فيقوم بزيادة ذلك النزوح أكثر فأكثر على أمل الاستفادة مستقبلاً من تلك الحوافز المقدمة. في ظل كل المعطيات السابقة يأتي سؤال مالعمل؟.

أ - هناك في البدء حقيقة يجب تثبيتها وهي أنه حتى هذه اللحظة لم تعطَ مسألة الرأسمال الخاص النازح ماتستحقه من اهتمام من قبل السلطات الرسمية، بل إن الحكومات لم تبذل أي جهد في التعرف لا على كم ولا على الأسباب المؤدية لهذا النزوح، أما الأغرب من ذلك فإنه في طور الاعداد لهذه الدراسة تولد لدينا شعور، نرجو أن يكون خاطئاً، بأن هناك جهداً يبذل لاخفاء هذه الأرقام، وهذا الوضع بدوره لايساعد على التوصل إلى حل للمشكلة. فمحاولة الحل إذاً تبدأ بالاعتراف بالمشكلة.

ب - جميع نماذج الاقتصاد الرياضي المقدمة هنا تشير بوضوح إلى الدور المركزي الذي يلعبه الانفاق الحكومي، سواء كان انفاقاً عاماً أم استهلاكياً، في حركة نزوح الرأسمال الخليجي الخاص سلباً أو ايجاباً. هناك بالطبع عوامل اخرى وجميعها موضحة في النماذج مثل الادخار أو الاستهلاك الخاص أو الدخل في سنوات سابقة ولكن جميع المعادلات تشترك في ابراز الدور الحاسم للانفاق الحكومي في تلك النماذج. فالواضح هنا أن الانفاق الحكومي كان يؤدي دائماً إلى الزيادة في نزوح الرأسمال الخاص. قد يكون ذلك لضيق الاستيعاب في الاقتصاد المحلي، ولكن تبقى مسألة الاستيعاب موضوعاً نسبياً في ارتباطه بحجم الانفاق الحكومي. مما يقلل من مشروعية مبرر ضيق الاستيعاب أيضاً هو نزوح الرأسمال الخاص حتى عند توفر عائد أقل في الخارج. فيما يخص الكويت نلاحظ أن الوضع على العكس من ذلك بحيث يقل نزوح الرأسمال الخاص مع زيادة الانفاق الحكومي. أما النتيجة فمثيرة للقلق في كلا الحالتين. ففي حالة الكويت يطلب القطاع الخاص استمرار الحكومة في زيادة الانفاق كشرط لعودته (مع أنه لايرجع إلا ١٤٪ لكل دينار تقدمه الحكومة كزيادة في الانفاق، انظر المعادلة). أما في باقي الدول الخليجية فالرأسمال الخاص ينزح سواء زاد أم قل الانفاق الحكومي، بل ان الشواهد

تشير الى ان النزوح سيزيد مع خفض الانفاق الحكومي وذلك للانكماش الذي يصيب الاقتصاد المحلي عند هبوط الانفاق.

هل نطالب بخفض أو رفع الانفاق؟ إن كان هذا السؤال هو اقصى مايمكن أن نسأله فلا اعتقد بأن الاجابة عليه ستكون شافية وذلك لأن اعتماد الانفاق كموجه للتنمية قد تم تجربته ولفترة طويلة في الاقتصاديات الخليجية اما من خلال ميزانيتها العامة أو من خلال خططها التنموية وما المليارات من الرأسمال النازح إلا احدى نتائجها. المسألة هنا لاتقتصر على الانفاق ولكنها يجب أن تمتد لتعيد تقييم المنطلقات الاقتصادية الأساسية التي حكمت المسيرة الاقتصادية للمجتمعات الخليجية في الفترة السابقة وما ان كانت تلك المنطلقات تقودنا إلى آفاق التنمية الاقتصادية.

ج - غني عن القول بأن الاقطار الخليجية هي كما يقال في سباق مع الوقت ولايوجد أمامها مجال واسع لتكرار أو ارتكاب الأخطاء الفادحة، لذا فقد آن الاوان لوضع الجدوى الاقتصادية في مكانها المناسب مقارنة بالجدوى المالية، فكثير من المشاريع المجدية مالياً للمستثمر الخاص قد لاتكون ذات جدوى اقتصادية بالنسبة للمجتمع.

د - مهما قيل في سلبيات المشروع العام فهناك حقيقة لابد من ابرازها وهي إن الرأسمال الحقيقي (مصانع، طرق، مستشفيات... الخ) له افضلية في كثير من الحالات على الرأسمال المالي إن لم يكن لأي سبب آخر فعلى الأقل لأنه من الصعب أن ينزح.

خلاصه :

١ - اعتماداً على أربعة مقاييس اضافة إلى نتائج نماذج الاقتصاد الرياضي يتضح أن حركة الرأسمال الخاص الخليجي - على الرغم من جميع ماتوفر لها محلياً من تسهيلات مطلقة لاتتوفر في أي بلد من بلدان العالم - هي حركة نزوح هائل للخارج وليست بالحركة العادية للرأسمال. هذا النزوح يغلب عليه الخوف من المخاطر التي يحملها الاقتصاد المحلي بدلاً من اغراء الفائدة المتحصل في الخارج حيث يرحل هذا الرأسمال بغض النظر عن العائد في الدول الأجنبية، الأمر الذي يترك شكوكاً كبيرة على مدى ارتباط القطاع الخاص الخليجي بقضية التنمية الاقتصادية المحلية.

٢ - حجم الرساميل النازحة ضخم بكل المقاييس حيث يقارب في كثير من دول المنطقة نصف أو أكثر من نصف الدخل القومي ويزيد في معظم السنين على ١٠٠٪ من حجم الادخار.

٣ - بناءً على النتائج المستخلصة من هذه الدراسة تم تقييم إمكانية العلاج التي يمكن اقتراحها انطلاقاً من مبدأ التخصيص والسوق الحر - وهو الطريق الذي يبدو أن دول المنطقة سائرة فيه - وكان الاستنتاج أن تلك الحلول لاتلائم الوضع الحقيقي لأقطار دول مجلس التعاون وذلك لكونها تبتعد عن الأسباب الحقيقية للنزوح، بل انها قد تزيد منه. كذلك كانت هناك مناقشة للجوانب السلبية في استخدام الانفاق الحكومي كموجه ولتجربة التخصيص التي قامت بها حكومات المنطقة.

٤ - قد تكون إحدى سلبيات هذه الدراسة هي عدم تقديمها حلولاً تفصيلية بديلة (على الرغم من ان الهدف لم يكن تقديم الحلول البديلة بقدر ماكان تقييم الحلول المقترحة) ولكن من الواضح أن البحث يشير إلى ضرورة اعطاء وزن للمقاييس الاقتصادية مقارنة بالمقاييس المالية المتبعة. أما نفي الدراسة لامكانية العلاج عن طريق التخصيص وأدوات السوق الحر التقليدية فإنه يشير إلى ضرورة التركيز على المشاريع العامة في دول المنطقة ولكن مع الأخذ في الاعتبار السلبيات المعروفة لتلك المشاريع، هذه السلبيات التي ليست، كما يعتقد البعض، ملازمة بالوراثة للمشروع العام ولكنها تحدث نتيجة لأسباب اجتماعية وسياسية يجب أن تعالج أولاً كمقدمة لنجاح المشاريع.

٥ - جميع ماذكر من سلبيات القطاع الخاص في الدراسة لايعني بأن القطاع الخاص الخليجي سيئ بطبيعته، ولكنه قطاع يتعامل بعقلانية مع الأوضاع السائدة في المنطقة، ولاشك بأن هناك دوراً ايجابياً يمكن أن يلعبه ذلك القطاع تحت ظروف مختلفة عن الأوضاع السائدة حالياً في منطقتنا الخليجية.

الهوامش

١ - المفكرون من مدرسة الاقتصاد الحر عموماً.

٢ - الادخار هنا يعني الايداعات بأجل عن طريق المصارف المحلية حيث يمكن اعتباره مقياساً للادخار العام نظراً

٣ - لضعف الأسواق المالية في منطقة الخليج.

3 - Williamson, J. Capital Flight: The Problem and Policy Responce Washington, DC, I nstitute for International Economics, 1987.

4 - Rodriguez, F. Concequeces of Capital Flight for Latin American Contries.

٥ – المصدر رقم ٣.

٦ – المصدر السابق.

7 - Dooley (1986); Khan and Ui Haqu (1987).

8 - The World Bank. World Devlobment Report, 1985.

المراجع

1 - Conesa, Eduado R. The Causes of Capital Flight from Latin America. Washington, DC, Inter - American Devlopment Bank, 1987.

2 - Cook, Paul. Privatization in Less Developed Countries. New York, St. Martin's Press, 1988.

3 - Cuddington, John T. Capital Flight: Estimates, Issues, and explanations. Princeton, N.J. International Finance Section, Princeton University, 1986.

4 - MacAvoy, Paul W. Privatization and State Owned Enterpises: Lessons from the United States, Great Britain, and Canada. Boston. Kluwer Publishers, 1989.

5 - Williamson, J. Capital Flight: The problem and Policy Responce. Washington, DC, Institute for Internatonal Economics, 1987.

دوريات:

1 - Anonymous. "U.A.E. Investmant Rules (There Aren't Many)." Middle East Executive Reports (Dec, 1988) pp. 9, 17 - 18.

2 - Diaz Alejandro, Carlos. "Latin American Debt, I Don't Think We Are in Kansas Any More." Brookings Papers on Economic Activity no. 2, 1984.

3 - Glynn, Lenny and Koening, Peter. "The Capital Flight Crises." Institutional Investor (Nov, 1984) pp. 302 - 307.

4 - Holden Dennis W. "Internationl Capital Flight." United States Bannker (Apr, 1986) p.56.

5 - Khan, Mohsin S. and Haque, Nadeem UI. "Capital Flight from Developing Countries." Finance and Develobment (Mar, 1987) pp. 2 - 5.

6 - Lake, David. "Arab Investors in the U.S. Get More Daring." Asian Finance (Dec, 1987) pp. 94 - 98.

7 - Morgan Guaranty. "LDC Capital Flight." World Financial Markes (Mar, 1986).

8 - Prideaux, Terence; Babington, Charels And Rashed Ahmed Ahmed. "the therat to kuwait's wealu tu rnig Dinars to Dollrs. "Euromoney (Aug, 1984) pp. 160 - 166.

9 - Rashed Ahmed. "KFH is Banking on Islam." Euromoney (Aug, 1984) pp. 170, 172.

10 - Seznec, Jean - Francois. "Commercial Banking in the Arabian Gulf." Middle East Executive Reports (Mar, 1988) pp. 8, 10 - 15.

بنك ابوظبى الوطنى

البَنك الرّائد

الذي يمكنك الإعتماد عليه

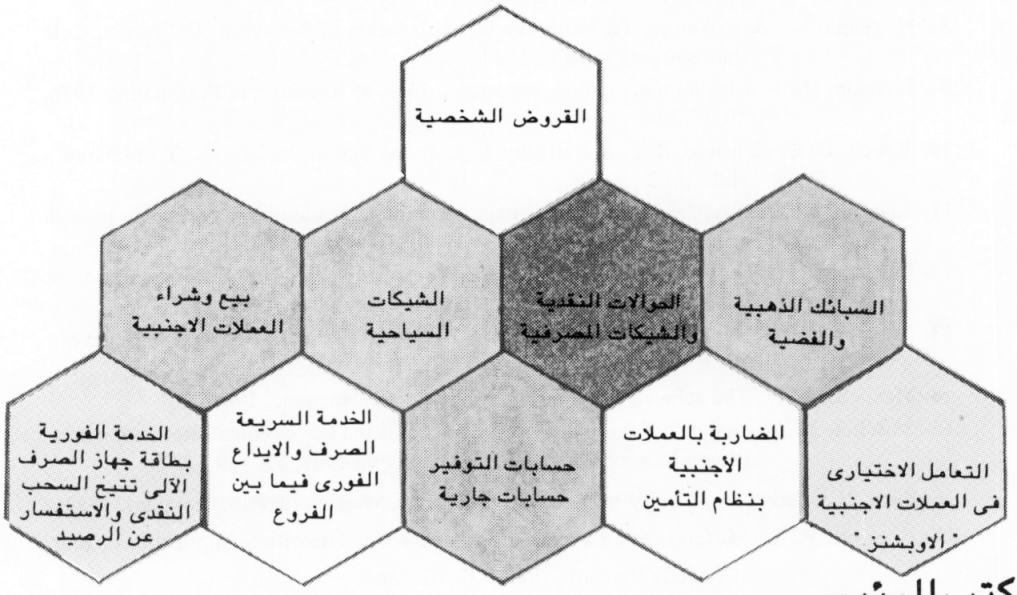

المكتب الرئيسى

شارع الشيخ خليفة - هاتف ٣٣٥٢٦٢ - تلكس ٢٢٢٦٦/٧ MASRIP EM

فاكس ٣٣٦٠٧٨ ص.ب ٤ أبوظبى - الامارات العربية المتحدة

الفروع	هاتف
العين	
برج الساعة العين	٦٤٢٤٠٠
مصنع اسمنت العين*	٨٢٨٦٠٠
جامعة العين	
كلية البنات *	٦٧٧٧٠٠
كلية البنين	٦٤٣٣٠٠
القوات المسلحة/ العين *	٨٢٥٥٠٠
الامارات الشمالية	
دبـــي	
ديـــرة	٢٢٦١٤١/٤
بر دبي	٥٣١١٩٠
الشارقة	
شارع البرج	٣٧٧٨٩٠
معسكر الفلاح*	٥٨٢١١١
خورفكـــان	٣٨٥٢٥٠
رأس الخيمة	
النخيـل	٢٢١٧٥٣
رأس الخيمة	٣٣٣٦٤٣
عجمـــان	
عجمـــان	٤٢٢٩٩٦
الفجيـرة	
الفجيرة	٢٢٢٦٣٣/٤/٥
ديبـا (المهلب)	٤٤٢٢٣

* مكاتب صرف

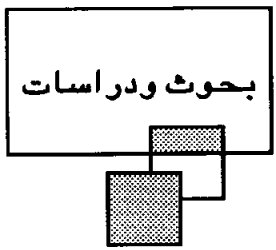

التحديث في العلوم الاجتماعية المعاصرة

محمد السعيد إدريس *

شهدت المنطقة العربية، كغيرها من مناطق ومجتمعات العالم الثالث، بـروز ظـاهـرة الاهتمام بالتحديث Moderni zation وبشكل ملحوظ مرتين، الأولى في اعقاب فورة الحصول على الاستقلال الوطني في الربع الأخير من الخمسينات والنصف الأول من الستينات، والثانية في النصف الثاني من الثمانينات. في المرة الأولى كان الهدف من الاهتمام بالتحديث هو البحث عن أفضل الخيارات والبدائل لصياغة وبلورة برامج اعادة البناء الوطني بعد زوال الاستعمار. وفي المرة الثانية كان الهدف هو مراجعة الاختيارات الوطنية والبحث عن البديل الأفضل بسبب تعثر وفشل برامج التنمية، وبسبب تراكم المشاكل وعجز النظم السياسية عن الفكاك من قيود التبعية والتخلف، وتراجع الطموحات الوطنية، وتعرض الكثير من النظم للعديد من مظاهر عدم الاستقرار السياسي ابتداء من المظاهرات مروراً بأعمال العنف العديدة وانتهاء بالانقلابات والثورات.

* كاتب سياسي بصحيفة «الخليج» – باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – سابقاً.

لقد تعرضت العديد من التجارب الوطنية، مع اختلاف توجهاتها السياسية من رأسمالية واشتراكية، إلى انتكاسات خطيرة، ولذلك اكتسبت عملية اعادة البحث في التحديث قدراً كبيراً من التحرر الايديولوجي، واستعداداً أكبر للمرونة وتطويع النظريات الجامدة لتتلاء م مع متطلبات وخصوصيات الواقع المحلي. لذلك لم يعد الاهتمام بالديمقراطية والمشاركة السياسية انتهاكاً للالتزام الوطني بالخيار الاشتراكي في الدول التي أخذت بهذا الاختيار، أيضاً لم يعد الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والحد من اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء واتساع دائرة الضمانات والرعاية الاجتماعية اخلالاً بالخيار الرأسمالي في الدول التي أخذت به.

هذه الظاهرة الايجابية الجديدة هي أهم دروس ونتائج انتكاسة تجربة التنمية والتحديث الأولى التي اعقبت ثورة الاستقلال الوطني. ومايحدث الآن في الاتحاد السوفيتي في ظل البيروسترويكا (اعادة البناء) وفي معظم دول أوروبا الشرقية ليس إلا امتداداً لهذه الظاهرة. فالاتحاد السوفيتي لم يتخل عن الاشتراكية ولكنه يسعى للاستفادة من الرأسمالية لتقوية الاشتراكية تماماً كما استفادت الرأسمالية من الاشتراكية لتقوية نفسها. وأهم مظاهر الاستفادة الجديدة للاشتراكية من الرأسمالية هي اعادة النظر في مسألتي الملكية الخاصة (غير المستغِلة) والحافز المادي للعاملين بسبب تراجع اهمية الحافز المعنوي كدافع للاجادة والتجويد في العمل.

وفق هذا التطور أضحى ضرورياً أن تعي الدول العربية خصوصيتها القومية والمتطلبات الأساسية للجماهير وهي تقوم بمراجعة برامجها الوطنية في التحديث والتنمية. وسوف نحاول في هذه الدراسة تقديم رؤية متكاملة - قدر الامكان - لمفهوم التحديث، واتجاهاته وأبعاده المختلفة، وفق تحليل مقارن لهذه الاتجاهات، ووفق التزام أكثر موضوعية بأوضاعنا العربية الخاصة.

أولاً : نظرة تاريخية لمفهوم التحديث :

أثارت عملية التحديث اهتماماً عالمياً واسعاً وصل إلى درجة وصفها البعض بأنها عملية «ثورية». فقد أكد «ويلش» C.E. Welch على أننا نعيش حالياً «ثورة جديدة هي ثورة التحديث، لاتقل عن الثورة الصناعية تأثيراً وعمقاً، حيث تمارس تأثيراتها في معظم انحاء الكرة الأرضية، وينتظر لها أن تترك أثاراً على قدر عظيم من الأهمية»[1].

ويرجع البعض بداية التساؤل عن مفهوم التحديث إلى عصر اليونان القديمة، حيث كان يتم التمييز بين ماهو عصري Modern وماهو غير ذلك على أساس عدد من الأفكار أهمها فترة السعي من أجل الوعي الذاتي بأهداف الانسان. ويرجع «بلاك» C.E. Black

بداية تلك العملية، عملية التحديث، إلى نمو «ظاهرة المعرفة» التي جاء ت نتيجة لاحياء العلوم الاغريقية في غرب أوروبا في القرن الثاني عشر. فقد استطاع الانسان أن يزيد من فهمه لأسرار الطبيعة واستخدام تلك المعرفة في الشؤون الانسانية، وذلك من خلال التقدم العلمي الذي حدث في أعقاب القرن الخامس عشر، حيث أصبح هذا التقدم شديد السرعة في القرن العشرين(٢).

أما ديفيد أبتر David E. Apter فيرى أن عملية التحديث بدأت عندما بدأ الأفراد يدركون اقتصادياتهم، واستطاعوا - من خلال الاستعانة بوحدات قياسية هي النقود - أن يحددوا أفضلياتهم والتحكم فيها عن طريق مجموعة من التغيرات التكنولوجية السريعة. ويرى أبتر أن التحديث، كعملية غير اقتصادية، تبدأ عندما تجد ثقافة ما اتجاهاً للتساؤل عن الكيفية التي يتم وفقاً لها تحديد اختيارات الأفراد الاخلاقية والاجتماعية والسلوكية. ولذلك فإن «مشكلة الاختيار» هي محور تحضر الانسان. ولعل هذا هو مادفع علماء السياسة إلى اعتبار مكيا فيللي أول كُتّاب التحديث السياسي، وهو الذي أدى أيضاً إلى اعتبار الحضارات الكلاسيكية والقديمة غير عصرية، بغض النظر عما حملته من مفاهيم نبيلة(٣).

ويمكننا أن نلحظ اتجاهين يختلفان حول طبيعة عملية التحديث هما:

الاتجاه الأول :

يرى أن عملية التحديث عملية تاريخية عالمية تعبر عن تراث حضاري عالمي. فيؤكد أبتر على أن التحديث هو «نوع محدد من الآمال تجسدها كل الثورات التاريخية، وكل الآمال الإنسانية العظيمة، ذلك لأن الثورة التحديثية ذات أبعاد ملحمية وذات مغزى أخلاقي»(٤). أما «بلاك» فيرى أنه «لابد من النظر إلى التحديث ليس باعتباره عملية الانتقال البسيطة من التقليدية إلى الحداثة، ولكن باعتباره جزء اً من المسار التاريخي منذ بدايته إلى مستقبله غير المحدود. كما أن الانتقال من المرحلة الأقل حداثة إلى الأكثر حداثة عملية متواصلة، ولايوجد فاصل واضح بين المرحلتين». ويؤكد كلنجهوفر A. Klinghoffer نفس المعنى بقوله إن عملية التحديث «عملية غير ارتدادية عند النظر إليها بمفهومها الواسع»(٥).

الاتجاه الثاني :

يُعطي للمفهوم نوعاً من الخصوصية عندما يجعله امتداداً لحضارة بعينها هي الحضارة الأوروبية الغربية، وتعبيراً عن تراث حضاري بعينه هو تراث غرب أوروبا أساساً، حيث كان الحديث يتركز فيما سبق حول مفهوم «الاوروبية» Europnization،

وفيما بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية بدأ الحديث عن التغريب West-erpnization ليعطي للمفهوم مساحة أوسع وفق الخصوصية نفسها، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور عدد كبير من الدول حديثة الاستقلال ظهر التحديث Mod-ernizastion كمفهوم أكثر حيادية وليعكس بعض الخصائص المشتركة للمجتمعات العصرية وليتحرر من ارتباطه التاريخي بحضارة الغرب الاستعمارية، ومن أهم هذه الخصائص[٦]:

١ - وجود درجة عالية من النمو الاقتصادي تكفي لزيادة الانتاج والاستهلاك بشكل منظم.

٢ - وجود درجة من المشاركة الجماهيرية في القضايا السياسية، أو على الأقل، وجود درجة من التمثيل الديمقراطي تسمح بالمشاركة في تحديد واختيار البدائل والاختيارات السياسية.

٣ - وجود درجة من السلوك العلماني والرشيد في الفهم الثقافي.

٤ - وجود الحراك الاجتماعي .

٥ - وجود تحول متوافق في الانماط الشخصية يمكن أن يزود الفرد بوظائف فعالة.

وعلى الرغم من أن الدراسة العلمية المنظمة للتحديث قد واكبت ظاهرة الاستقلال والتحرر الوطني بهدف مساعدة، إن لم يكن دفع، الدول حديثة الاستقلال في اتباع مفاهيم التحديث الغربية ضمن اختياراتها الوطنية، فإن قدراً ضئيلاً من الجهد هو الذي ركز على اجراء دراسات مقارنة تأخذ في اعتبارها خصوصية مجتمعات تلك الدول، وأولوية الاختيارات المطلوبة، وكان هذا في حد ذاته سبباً من أسباب فشل العديد من العمليات والتجارب التحديثية في أكثر من مجتمع، وكانت في ذات الوقت سبباً من أسباب تشويه مفهوم التحديث ذاته.

لذلك سنحاول في هذه الدراسة التعامل مع التحديث كمفهوم واسع وشامل أولاً، وكمفهوم ديناميكي ثانياً. واسع بمعنى تحريره من صفته «الغربية» وشامل بمعنى النظر إليه من كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتعرض للرؤى المختلفة لعلماء السياسة وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع لظاهرة التحديث بغية الوصول إلى مفهوم متكامل للتحديث، ولن نكتفي بالدراسة الوصفية للمفهوم بل سنحاول النظر إليه كمفهوم متحرك غير استاتيكي. ولتحقيق هذه الأغراض سوف نتعرض أولاً لمعرفة الاتجاهات المختلفة في دراسة التحديث للتمييز بين المفهوم وغيره

من المفاهيم والإلمام بالشروط اللازمة لاجراء العملية التحديثية. كما سنتعرض للأبعاد المختلفة لعملية التحديث للتعرف على جوانبها كافة.

ثانياً: الاتجاهات المختلفة لدراسة التحديث:

بينما يتفق معظم الباحثين على أن المجتمعات التي تواجه مشاكل وقضايا التحديث تعيش في مرحلة «انتقال» Transistion فإن هدف مرحلة الانتقال هذه، أو الانتقال إلى لماذا كانت المشكلة مثار الخلاف[٧]. وقد لخص موريس جنسبرج Ginsberg الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية بثلاثة اتجاهات هي[٨]:

- **الاتجاه الأول** : وهو الذي أخذ به كارل ماركس في تفسيره للنمو الاجتماعي وفقاً لفلسفة المادية الجدلية.
- **الاتجاه الثاني**: وهو الذي ظهر كرد فعل للنظرية الماركسية وغيرها من النظريات التي شاعت في القرن التاسع عشر، على وجه الخصوص، والتي كانت تنظر إلى التغيير بمعنى التقدم، ويتمثل هذا الاتجاه في نظريات «الدورات الثقافية» التي ترى أن التغير يحدث في شكل دورات يمر بها المجتمع. ومن انصار هذه النظرية أوزوالد شبنجلر، وارنولد توينبي، وبيرينم سوروكن وغيرهم. كما يتمثل هذا الاتجاه في كتابات المفكرين الذين يتشككون في وجود خط عام يحكم عملية النمو بالنسبة لكافة الحضارات، ويتمثل أيضاً في كتابات الكثير من الانثربولوجيين المعاصرين الذين يرفضون الأخذ بمبدأ التطور.
- **الاتجاه الثالث**: يتمثل في النظريات المعاصرة التي أخذت من جديد بفكرة الانماء. وقد أدى إلى ظهور هذا الاتجاه حصول الكثير من الدول في آسيا وأفريقيا على استقلالها السياسي ورغبتها في تحقيق التقدم الاجتماعي في وقت سريع، وكذلك حدوث كثير من التحولات الاجتماعية نتيجة للثورة التكنولوجية المعاصرة. ويرى جنسبرج أن المفكرين الاجتماعيين في الوقت الحاضر يجدون أنفسهم مدفوعين إلى دراسة الظروف والأوضاع الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة والنامية لاعطاء تفسيرات موضوعية لعملية التنمية ومايرتبط بها من متغيرات.

وهناك اتجاه آخر يرى أنه مع تقدم تعريفات التحديث فإنه يمكن التمييز بينها على أساس ثلاثة معايير[٩]:

أ - **من حيث طبيعتها**، فهي إما وصفية تسرد وتعدد الأوصاف والسمات التي ترتبط بالمجتمع الحديث، أو تحليلية تسعى لتحديد أهم العمليات التي

ترافق التطور التحديثي وكيف أنها ترتبط ببعضها البعض في إطار عملية أكبر.

ب - **من حيث مصدرها**، فإن أغلب المناهج المعاصرة يمكن التأصيل لها فكرياً وردها إما إلى كارل ماركس وإما إلى ماكس فيبر، أو أنها تحاول الجمع والتوليف بين هاتين المدرستين بشكل أو بآخر.

جـ - **من حيث مجال الاهتمام ونطاقه**، فيمكن التمييز بين منهج البحث الاجتماعي الذي يحصر دراسته لعملية التحديث في نطاق أحد العلوم الاجتماعية، ومن ثم يركز على بعض جوانب التحديث. فيركز على التحديث السياسي أو التحديث الاقتصادي أو التحديث الاجتماعي ضمن دراسة علم السياسة أو علم الاقتصاد أو علم الاجتماع. وهناك منهج آخر كلي أو شمولي يضع أنصاره تصوراً كلياً وشاملاً لعملية التحديث ويقدمون مفهوماً موحداً للتحديث يشمل كافة جوانبه كظاهرة اجتماعية متخطيا الحواجز الأكاديمية الدقيقة.

ويمكننا من خلال التحليل المقارن للاتجاهات المختلفة في دراسة التحديث أن نميز بين مدرستين أساسيتين تجمع بين هذه الاتجاهات لكنها تختلف فيما بينها في فهمها، لطبيعة وأسباب عملية التخلف التي تعيشها المجتمعات النامية أولاً، وفي فهمها للشروط الضرورية لتحديث تلك المجتمعات ثانياً، وفي فهمها للأساليب المختلفة لعملية التحديث ثالثاً. وهاتان المدرستان هما: المدرسة التطورية المحافظة، والمدرسة التاريخية البنائية الشاملة.

١ - المدرسة التطورية المحافظة :

تمتد الاتجاهات التي تعبر عن هذه المدرسة إلى فلسفة التنوير، ويهتم أصحابها أساساً بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر نتيجة لانهيار الاقطاع ونمو التجارة وانتشار البروتستانتينية، وأخيراً ظهور الصناعة. ولقد اهتم كثير من أصحاب هذه الاتجاهات باقامة نماذج مثالية تعكس خصائص المجتمع العصري (الأوروبي) ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي (غير الأوروبي)[١٠].

وتعتبر الاتجاهات المعاصرة في هذه المدرسة انعكاساً مباشراً لفلسفة ماكس فيبر، سواء من خلال الاستعانة بفكرة النموذج المثالي التي طورها فيبر، أو من خلال التأثر بمفاهيمه، وآرائه عن دور القيم الدينية في الحياة الاجتماعية[١١].

وتستند وجهات نظر أصحاب هذه المدرسة في كيفية تحديث المجتمعات المتخلفة على أساس اعتبار أن التخلف يعني ببساطة مرحلة في الطريق، الطويل نسبياً، إلى التنمية، وانه في نهاية هذه الطريق يقع مجتمع الوفرة الذي تشبع فيه أكثر الحاجات الحاحاً. ويكون العمل المطلوب لذلك هو تدبير وتنمية التأييد السياسي لسلسلة من الخطوات التي سوف تنتج عنها حركة نشطة للمجتمع في الاتجاه المرغوب، معنى ذلك أن عملية التحديث المطلوبة في المجتمعات المتخلفة يمكن أن تحدث إذا ماأجريت الاصلاحات الضرورية داخلياً[١٢].

هذا الفهم يعني أن التخلف يكمن أساساً في الواقع المحلي لتلك المجتمعات، وأنه نتاج لذلك الواقع، وأنه بمجرد اجراء مجموعة معينة من الاصلاحات والتغييرات يمكن أن تتخلص هذه المجتمعات من التخلف وتنطلق في اتجاه التحديث. هذا الفهم يرتب نتيجتين في غاية الخطورة والأهمية هما:

الأولى : إن التخلف مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، وإن المجتمعات المتخلفة عليها أن تسعى للوصول إلى مرحلة أكثر رقياً مما هي عليه الآن.

الثانية: إن المجتمعات المتخلفة هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن هذا التخلف لأنه تعبير عن واقعها المحلي، ومن ثم عليها أن تبدأ في تغيير ذلك الواقع وتحديثه.

وفي هذا الفهم تتعدد أسباب التخلف كما يراها أصحاب هذه الاتجاهات التي تنتمي إلى المدرسة التطورية المحافظة. فهناك اتجاه يرجع التخلف إلى ثلاثة أسباب هي:

١ - **إن المجتمعات المتخلفة تنمو بتكنولوجيا محدودة**، وتركز أنشطتها الاقتصادية في جانب واحد هو الزراعة، حيث تمثل ملكية الأرض وادارتها عاملاً مهماً في اكتساب المكانة الاجتماعية والنفوذ السياسي.

٢ - **تخلف نمط العلاقات الاجتماعية**، حيث يقوم على أساس الروابط العائلية والعشائرية، وحيث تسود روح القدرية والتواكلية والسلبية.

٣ - **الطبيعة المتخلفة لتكوين تلك المجتمعات**، فهي تتكون عادة من قبائل بدائية في مناطق محدودة، قائمة على أساس الاكتفاء الذاتي[١٣].

ويرجع صموئيل هنتجتون أسباب التخلف إلى طبيعة نظرة انسان تلك المجتمعات لذاته ولعلاقته ببيئته المحيطة. ففي تلك المجتمعات تكون الطبيعة والبيئة معطاة «A S A Given» بالنسبة للإنسان. ويكون الحديث عن ماسيكون أمراً الهياً، وتكون محاولة

تغييره كفراً واستحالة. ويعتقد هنتجتون أن عملية التغيير غير ممكنة في المجتمع التقليدي نظراً لأن الانسان لايفكر في وجوده. ويتحقق التحديث عندما يستطيع الانسان أن ينمي من كفاءته الذاتية، وعندما يبدأ في معرفة امكانية دراسة الطبيعة والمجتمع، والتحكم في عملية تغييرها بما يفيد مصالحه. ويؤكد هنتجتون، وفق هذه الرؤية، على أن التحديث يعني تحرر الانسان من كل تحكم للمصير أو للقدر(١٤).

ويتطلب التحديث بناءً على ذلك عدة أمور ضرورية أهمها: التكوين الرأسمالي، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والتعليم الكافي، وكفاية الانتاج، ووفرة المواد الخام اللازمة للصناعة، ويؤكد «سبنجلر» على أن التحديث سيستمر طالما كانت هذه العوامل في حالة نمو دائم ومستمر يفوق في معدله سرعة النمو السكاني، كما يتطلب أيضاً التخلص من المعوقات التقليدية، وبخاصة الحكومات الضعيفة، والافتقار إلى وسائل الاتصال والمواصلات ونظام التفكير والبيروقراطية المعادية للتغيير(١٥).

أما بالنسبة لكيفية تحديث تلك المجتمعات فيشير مارون وينر Myron Weiner إلى وجود أسلوبين أساسيين لتحقيق ذلك هما:

الأول : يركز على تحديث قيم واتجاهات الأفراد كضرورة للتحديث عن طريق التخلص من القيم التقليدية السائدة مثل الخصوصية العائلية، والقدرية، والتكاسل، وارجاء العمل... وغيرها... أي تحديث سلوك واتجاهات الأفراد.

الثاني: يركز على تحديث المجتمعات حيث يرى أن تحديث القيم والاتجاهات، كشرط لخلق مجتمع عصري اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ليس كافياً. وأبرز أصحاب هذا الاسلوب من الاقتصاديين الذين يرجعون حالة التخلف إلى وجود المؤسسات المعوقة للأنشطة الانتاجية في العديد من الدول النامية، ويرى العديد من الاقتصاديين أن الاطار المؤسسي هو الذي يمد المجتمع بالفرص والبواعث التي تجعل عملية التحديث ممكنة. لذلك يهتم كل من ستالي Staly وسبنجلرSpengler ، وميليكان Millikan، وروزنشتاين رودانRosenstain Roden كاقتصاديين بالبيئة التي تتم فيها عملية التحديث. فعلى سبيل المثال يجذب ويلز Wellisg الانتباه إلى العديد من العوائق المؤسسية لعملية التحديث في كثير من الدول النامية. ويناقش ستالي دور الدولة ويؤكد على الحاجة إلى الحكومة القوية من أجل استخدام مزيد من ميكانيزمات وحوافز السوق(١٦).

هذا الاتجاه يجد تأييداً لدى بعض علماء السياسة لتفسير التغيرات في السلوك السياسي. ويتحدى بعض هؤلاء العلماء مايروجه السيكولوجيون فإن خلق وإنشاء نظام

ديمقراطي فعال يفترض مقدماً وجود نظام من القيم الديمقراطية. علماء السياسة هؤلاء يرون عكس ذلك ويقولون إنه من الممكن إقامة نظام ديمقراطي دون وجود مسبق للقيم الديمقراطية. إذ إن هذا الاطار المؤسسي سوق يخلق القيم الديمقراطية ويشيعها في المجتمع بما يتيحه من فرص واسعة للمناقشات الرشيدة، وبما يتيحه من فرص لاقامة الاحزاب والنقابات والصحافة الحرة وكافة أشكال التأثير في صنع القرار السياسي وفي تغيير صانعي هذا القرار.

ويرى «وينر» أنه نظراً إلى أننا نتعامل مع ظاهرة معقدة بها العديد من المتغيرات المترابطة والمتزامنة فمن الصعب التفضيل بين أي من الاتجاهين المذكورين للأسراع بعملية التحديث، وذلك لأن كلاً من الاتجاهين مرتبط بالآخر تمام الارتباط ضمن عملية تغيير واحدة وواسعة. أي أنه يرى ضرورة الأخذ بالاتجاهين التحديث السلوكي للأفراد، أي تحديث القيم والاتجاهات، والتحديث المؤسسي المجتمعي الواسع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

ويؤيد هذه الرؤية عدد كبير من الباحثين في كافة العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال يناقش. نورتون جنسبرج Norton Ginsburg الترابط بين التحضر والتصنيع، ويعتبر بريلانتي R. Brailanti أن صعوبة خلق نظام مؤسسي عصري ترجع إلى عدم كون الثقافة والنظام السياسي غير عصريين بشكل كاف. ويرجع ادوارد شيلز Edward Shils تواجد المؤسسات العصرية إلى المستوى العالي من المعرفة بالثقافة. لذلك فإن سملسر يؤكد على أن سياسة التحديث يجب أن تكون متوازنة بحيث تأخذ في اعتبارها العديد من العوامل قدر الامكان(١٧).

ويمكن فهم عملية التحديث طبقاً لاتجاهات هذه المدرسية التطورية المحافظة بأنه «التحرك نحو مجتمع عصري يتصف بقدرة فائقة على التحكم والتأثير في الظروف الصعبة». فالتحديث إذن عملية Pross تقوم على الاستخدام الرشيد للموارد وتهدف إلى بناء مجتمع عصري Modern. والمجتمع العصري يتصف باستخدام التكنولوجيا (كما تتمثل في التحكم بالبيئة واستغلال الطاقات المعطلة)، وبالتواصل الاجتماعي والتحضر ومحو الأمية والحراك الاجتماعي والعديد من الأمور الأخرى وبخاصة ضرورة احساس الشعب بهوية قومية تعطيه انتماء ه بتاريخه وأرضه وتراثه، وبالتكامل الاجتماعي بأن تصبح الوحدات الاجتماعية القديمة (القبيلة والطبقة والقرية) تابعة للمجتمع القومي. فليس من الضروري أن يؤدي قيام المجتمع القومي إلى تدمير هذه الوحدات الاجتماعية التقليدية، ولكنها يجب أن تفقد الكثير من وظائفها. بعبارة أخرى فإن عملية

التحديث تعني تحطيم المجتمع التقليدي باعتبار ذلك خطوة حتمية من خطوات التغيير[١٨].

معنى ذلك أن التحديث كعملية تغيير ذات اتجاه محدد تختلف عن العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل النمو، والتغير، والتصنيع، فالنمو Growth هو عملية طبيعية اختيارية تلقائية، والتغير Change يشير إلى حدوث تحولات في الظاهرة موضع الدراسة أو البحث دون أن يكون له اتجاه محدد. أما التصنيع فيفترض سلسلة من الاختراعات والابتكارات التكنولوجية فيما يتعلق بالعملية الانتاجية والتي تطرح آثارها على المجتمع، وهو بذلك أحد جوانب عملية التحديث.

أما عن العلاقة بين التحديث والتنمية السياسية فيرى ديفيد ابتر أن التحديث حالة خاصة من التنمية ترتبط بثلاثة شروط هي[١٩]:

أ - نظام اجتماعي قادر على الابتكار.

ب - تمايز وتنوع ومرونة الهياكل الاجتماعية.

جـ - اطار اجتماعي يوفر المهارات والمعلومات الضرورية للحياة في عالم متقدم تكنولوجياً.

ويرى هنتنجتون أنه مع تعدد تصريفات التحديث والتنمية السياسية فإنه من الممكن تقسيم تلك التعريفات إلى نوعين:

الأول : يرى أن مفهوم التحديث أوسع من مفهوم التنمية السياسية. فالتحديث يؤثر في كل جزئيات المجتمع ويشمل في بعده السياسي التنمية السياسية.

الثاني: يرى أن هناك ارتباطاً بين التحديث والتنمية السياسية، ويؤيد هنتنجتون هذا الاتجاه الثاني، ويرى ضرورة ملازمة عمليات التحديث لعمليات التنمية السياسية، وذلك لأن الزيادة السريعة في بعض عمليات التحديث مثل التعبئة والمشاركة على حساب العمليات المؤسسية لاتؤدي إلا إلى الاخلال بالتنمية السياسية وانهيارها، وتفشي الاضطراب والفساد السياسي.

ويفترض هنتنجتون أيضاً أن عملية التنمية احادية الاتجاه وهي ترتبط بعملية التحديث، حيث إن أحد أبعاد التنمية. من وجهة نظره - هو زيادة المشاركة السياسية، وأن المصدر الأساسي لتحقيق ذلك - أي التوسع في المشاركة السياسية - هو العمليات الاقتصادية والاجتماعية غير السياسية ويسميها «التحديث»[٢٠].

وهنا نجد أن التحديث لدى هنتنجتون - عملية محايدة غير سياسية الطابع أساساً -

ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد هو «الحداثة» وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية[٢١]:

أ - عملية ثورية بمعنى أنها تتضمن تغييراً جذرياً من التقليدي إلى الحديث.

ب - عملية معقدة بمعنى شمولها التغييرات في كل النظم الاجتماعية، فهي تتضمن - على الأقل - التصنيع والتحضر والحراك الاجتماعي والتمييز والتنوع والعلمانية وانتشار الوسائل التقنية، وارتفاع معدلات التعليم واتساع المشاركة السياسية، أي كل ماهو مرتبط بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

جـ - عملية نسقية، فالتغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى في النسق السياسي - الاجتماعي، فعناصر التحديث مرتبطة ببعضها البعض.

د - عملية علمانية Global فهو ظاهرة دولية شهدتها أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وتشهدها دول أخرى حالياً.

هـ - عملية طويلة المدى وتتم على مراحل متعددة، بمعنى أنها ليست انتقالاً فجائياً من التقليدي إلى الحديث ولكنها عملية تدريجية تتم على مراحل.

و - عملية تقدمية لايمكن تحاشيها، وهي أيضاً عملية مرغوب فيها، وليست بعملية ارتدادية بل هي عملية تطويرية رغم احتمال حدوث انتكاسات مرحلية.

أما كارل دويتش فقد ربط بين التحديث والتنمية السياسية بالربط مابين التعبئة والمشاركة السياسية. فقد أكد دويتش على أن التحديث يتضمن التعبئة الاجتماعية وأن هذه العمليات المعقدة للتعبير الاجتماعي (التعبئة) ترتبط بغالبية التغيرات السياسية. ويؤكد دويتش على أن التحديث يعني التعبئة الجماهيرية. والتعبئة الجماهيرية تعني زيادة المشاركة السياسية، وزيادة المشاركة السياسية هي العنصر الأساسي في التنمية السياسية فالمشاركة هي معيار التمييز بين السياسة العصرية والسياسة التقليدية. لذلك يقول دانيال Daniel Lerner إن المجتمع التقليدي مجتمع غير مشارك Non Participate. فالأفراد في المجتمع التقليدي يعيشون في وحدات كل منها منعزلة عن الأخرى وعن المركز بعكس المجتمع العصري فهو مجتمع مشارك[٢٢]. وليرنر يعتبر من رواد المنهج السلوكي في دراسة التحديث الذي يعتبر الأساس الذي قامت عليه المدرسة التطورية المحافظة حيث التركيز على تحديث سلوكيات وقيم واتجاهات الأفراد وتطوير أداء المؤسسات. ويؤكد ليرنر على وجود علاقة ارتباطية وتبادلية بين الجوانب المختلفة للمجتمع أوضحها فيما قدمه من تصور للتسلسل التحديثي حيث تكون البداية

هي زيادة التحضر الذي يقود بدوره إلى زيادة مستوى التعليم، وتنمية الاتصالات، وزيادة المشاركة، ومن ثم التحديث والتنمية.

٢ - المدرسة التاريخية البنائية الشاملة:

تختلف هذه المدرسة مع الفرضيات والمقولات الأساسية والواردة في مجمل الاتجاهات المعبرة عن المدرسة التطورية المحافظة[٢٣]. فهي ترى أن قضية التخلف لاترجع أساساً لأسباب داخلية ذاتية فقط، ولكنها ترتبط أيضاً بالظروف الدولية التي عاشتها هذه المجتمعات في ظل الحقبة الاستعمارية حيث تعرضت إلى عمليات نهب مستمرة لتراثها، وحيث خضعت لعلاقات هيمنة وسيطرة شاملة أدت إلى تشويه البنية الداخلية على كافة المستويات[٢٤].

ويشكك أصحاب هذه المدرسة في أهم فرضيات المدرسة التطورية المحافظة وبالذات فرضية النظر إلى التحديث كعملية تطورية، وإلى الطابع الانتشاري للعملية التحديثية المتمثل في تصوير عملية التحديث على أنها تكمن في انتشار ونقل المفاهيم والقيم المادية والتنظيمية والثقافية المعبرة عن التقدم الأوروبي الغربي إلى المجتمعات المتخلفة.

فأصحاب المدرسة التاريخية البنائية الشاملة يعتبرون أن الأخذ بفرضية التطور التحديثي يعني التسليم بتأكيد الطابع التقليدي للمجتمعات المتخلفة، والتسليم بفرضية تحميل هذه المجتمعات - وحدها - مسؤولية تخلفها، وتجاهل الدور التاريخي الذي قامت الدول الغربية الاستعمارية من تخريب ونهب لهذه المجتمعات، فضلاً عن أنه يتضمن استبعاد، بل وإنكار، دور وأهمية الثورة.

فإذا كان التحديث عملية تطورية، وإذا كانت النظم الاستعمارية المتقدمة، هي نفسها نتاج لتراكم مراحل متعاقبة من التطور التحديثي، فإن المستعمرات سوف تصل - حتماً وفي يوم ما - إلى الحداثة بحكم عامل التطور الطبيعي، خصوصاً إذا سلكت نفس الطريق الذي سلكته الدول الاستعمارية، ومن ثم - وفي مثل هذه الحالة - ليست هناك حاجة إلى الثورة وإلى التغيير الثوري طالما أن التحديث سوف يحدث بحكم التطور السلمي.

وينكر أصحاب هذه المدرسة امكانية نجاح انتشار قيم واتجاهات ونظم وثقافة الغرب في تحديث المجتمعات المتخلفة، بل العكس هو الصحيح، فالأخذ بهذه القيم والنظم والثقافات هو الذي يؤدي إلى تكريس التخلف. فهذه الأشياء لم تؤد وحدها إلى تقدم الدول الغربية، فضلاً عن أن هذه الدول لم تعش حالة تخلف تاريخية كتلك الحالة التي تعيشها الدول المتخلفة في العالم الثالث. فقد تحقق التقدم الغربي نتيجة للنهب

الذي تعرضت له دول العالم الثالث في الحقبة الاستعمارية، ونظراً لانتهاء الظاهرة الاستعمارية واستحالة تكرارها تاريخياً فإن مقولات المدرسة التطورية المحافظة لاتكفي للقضاء على التخلف وانجاز عملية التحديث المطلوبة.

ويشرح سيلفا ميشلينا في دراسته عن الدولة وبناء الأمة في أمريكا اللاتينية أسباب رفض مقولات أصحاب النظرية التطورية المحافظة في التحديث، فيذكر أن المرض المتوطن في أمريكا اللاتينية نشأ من حقيقة أنها منذ أيامها الاستعمارية الأولى نمت نحو الخارج، لأن اقتصادها كان قائماً على الصادرات الأولية، ولم يمنع هذا الوضع عملية التحديث المرجوة فحسب، بل ضمن كذلك أن تظل مراكز صنع القرار الاقتصادي لهذه البلدان موجودة خارجها. وفي ظل هذا الوضع المختل من توجه النظام برمته نحو الخارج لم يحدث أي نمو في أي موقع من المواقع الداخلية، ولم تتح الفرصة لقيام دول حقيقية بل نمت نظم منعزلة كل منها عن الأخرى ومرتبطة مباشرة بحاجة الدولة الاستعمارية حيث مركز صنع القرار الاقتصادي والسياسي، وحال هذا الوضع دون بلورة شعور بالتماثل بين سكان كل أقليم[٢٥].

لقد كانت الانتكاسة الأولى للتجارب التنموية في عدد غير قليل من دول العالم الثالث سبباً في تطور هذه المدرسة في الفكر التحديثي والتنموي كمحاولة للرد على مقولات التحديث الغربية كما جسدتها المدرسة التطورية المحافظة. ولقد أخذت في السابق شكل عدد من الاجتهادات الفردية لمجموعة من كتاب أمريكا اللاتينية ممن أطلق عليهم اسم «الماركسيين المحدثين». ثم تطورت فيما بعد وتمحورت حول ماسمي بنظرية التبعية Dependency Theory مستفيدة أولاً من نظرية الامبريالية وأعمال لينين الأخرى، ومستفيدة بتجربة ثورة التحرر الوطني في عدد من دول العالم الثالث ونضالها ضد الضغوط الاقتصادية الاستعمارية ومحاولات الاحتواء.

ولقد استطاعت مدرسة التبعية تقديم اجابات مميزة لعدد من التساؤلات الأساسية في التخلف، وطبيعة القوى الداخلية المسؤولة عن استمرار الأوضاع الاجتماعية الداخلية المتخلفة، وكيفية مواجهة التخلف وانجاح عملية التحديث والتنمية.

والفرضية الأساسية في نظرية التبعية هي الاقرار بوجود نظام عالمي واحد يتميز بانقسامه البنيوي إلى صنفين من التشكيلات الاجتماعية. تتكون التشكيلات الاجتماعية الأولى من الدول الصناعية الرأسمالية المتطورة والتي تسمى بدول المركز Center للنظام الدولي الموحد أما الصنف الثاني فهو التشكيلات الاجتماعية التابعة التي تعرف باسم دول الهامش Peripheral أو التشكيلات الطرفية في النظام العالمي. ويسمى النظام

العالمي الموحد بالنظام الرأسمالي الدولي، وهذا يعني وجود ربط عضوي وبنيوي بين دول المركز ودول الأطراف[٢٦].

وفق هذا الافتراض تجيب نظرية التبعية عن التساؤل الخاص بأسباب التخلف، فهي ترى أن تخلف دول الأطراف مرتبط جوهرياً بانتشار الرأسمالية الغربية على النظام العالمي، وأن واقع التخلف هو بالتالي محصلة طبيعية للتوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة. فالتقدم والتخلف وجهان لعملة واحدة. فقد أصبح التطور الصناعي في دول المركز ممكناً فقط نتيجة لافتقار واستغلال ونهب الدول الاستعمارية لاقتصاديات دول الأطراف.

الدول المتخلفة ليست إذن – وفق هذه الرؤية – المسؤول الأساسي عن التخلف الذي تعيش فيه، ولكن التخلف، على حد قول أندريه فرانك. «يمثل – في جانب كبير منه – نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة. والدول المتقدمة، بما تضمنته من نهب لموارد وثروات الدول المتخلفة، وبما خلفته من أوضاع ساعدت على استمرار هذا التخلف. وكانت هذه الحالة نفسها هي المسؤولة عن تقدم الدول الاستعمارية. فالتخلف هو الوجه الآخر للتقدم الذي تعيشه الآن الدول الغربية الاستعمارية[٢٧].

أما شارل بيتلهايم فيقدم تفسيراً أكثر شمولية للتخلف باعتباره واحداً من رواد المدرسة التاريخية البنائية الشاملة، فيحدد ثلاثة أسباب أساسية للتخلف هي[٢٨]:

أ – **التبعية**: وتظهر على مستويين سياسي واقتصادي. فعلى المستوى السياسي مارست الدول الرأسمالية تأثيرات قوية على الدول المتخلفة لضمان خلق نظام سياسي موالٍ لها. أما على المستوى الاقتصادي فقد سيطرت على التجارة الخارجية ووجهت الاقتصاد كله نحو الخارج الانتاج والتصدير دون مراعاة لمصالح شعوب هذه الدولة وبما يضمن هيمنة وسيطرة الدول الرأسمالية.

ب – **الاستغلال**: حيث مارست الدول الرأسمالية الاستعمارية أقصى أنواع النهب لثروات الدول المتخلفة، وأخذ هذا الاستغلال عدة صور مختلفة مثل الاستغلال المالي، والاستغلال التجاري.

جـ – **التجميد**: فقد عملت الدول الاستعمارية على أن يظل النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة في حالة ركود وتعثر دائم بفعل عدة عوامل منها عوامل خارجية (كالاقتطاعات المفروضة على البلاد المتخلفة، والجهد المنظم الذي يبذله رأس المال الكبير الأجنبي للوقوف في وجه نمو القوى الانتاجية في

البلاد المتخلفة)، وعوامل أخرى داخلية (بعضها له طبيعة اقتصادية، والآخر له طبيعة تكنولوجية).

ولقد ترتب على هذه الرؤية الخاصة في تفسير أسباب التخلف رفض للمقولة الأساسية الثانية للمدرسة التطورية البنائية الخاصة بالتعويل على أهمية انتشار المفاهيم والنظم الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة لانجاح عملية التحديث المطلوبة. كما ترتب عليها أيضاً رفض النظرية التطورية للتحديث وبالذات مجمل تحليلات والت روستو بهذا الخصوص[٢٩]. فقد رفض انصار المدرسة التاريخية البنائية الشاملة الفرضية القائلة بأن تحديث المجتمعات المتخلفة، أو على الأقل انتقالها من مرحلة التقليدية إلى المرحلة الانتقالية سابقة التحديث يرجع إلى اتصالها بالمجتمعات المتقدمة، ذلك الاتصال الذي أخذ ثلاثة أشكال هي: ١ - التدخل المباشر (ويشمل الغزو العسكري وفرض الحكم الاستعماري، ٢ - تقديم النموذج الاقتصادي الأمثل للنمو، ٣ - انتقال المهارات والأفكار والقيم والتوجهات[٣٠].

فالاتجاه السائد لدى أغلب كتاب المدرسة التاريخية البنائية وبالذات كتاب التبعية هو رفض الاتجاه التدريجي في تحديث المجتمعات المتخلفة، والميل إلى تأييد الاتجاهات الثورية. فقد رفض «بول باران» النزعة التدريجية كوسيلة مقالة لأحداث التنمية والتحديث الاقتصادي في الدول المتخلفة لسببين، الأول هو أن الزيادة الضئيلة في الدخل القومي سرعان ماتختفي بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان، والثاني تبديد الجماعات المسيطرة على مقاليد القوة في تلك البلاد للمصادر والثروات المختلفة، واستئثارهم بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية، وفضلاً عن ذلك يرى بول باران أن الدول المتقدمة قد تتبنى استراتيجية لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة تقوم على تأييد ودعم الجماعات المحافظة والرجعية في الدول الأخيرة بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية[٣١].

ضمن هذا الفهم يقدم «شارك بيتلهايم» تصوراً للطريق الذي يجب أن تسلكه الدول المتخلفة للتخلص من التبعية أولاً، ولبناء اقتصادياتها ومؤسساتها السياسية ثانياً. ويتلخص تصور بيتلهايم في الشروط الثلاثة التالية:

أ - **تحقيق الاستقلال السياسي**، واقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالامبريالية والتي تقبل التعاون معها.

ب - **تحقيق الاستقلال الاقتصادي** بنزع ملكية رأس المال الأجنبي وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة للقوى الاحتكارية.

جـ - التحول الاجتماعي العميق الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار.

وتتحقق هذه الشروط الثلاثة - من وجهة نظره - بنجاح الثورات الوطنية الديمقراطية. فبدون تلك الثورات لايمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية(٣٢).

رغم أهمية هذه المقولات، ورغم رجاحة الانتقادات التي وجهها أنصار هذه المدرسة لافتراضات ومقولات المدرسة التطورية المحافظة فإن الرؤية الاجمالية للمدرسة التاريخية البنائية الشاملة تضمنت قصوراً في فهم أسباب التخلف ومن ثم في تحديد الأسلوب الأمثل لتحقيق التحديث(٣٣).

فقد افترضت هذه المدرسة وبالذات كتاب التبعية أن دول العالم الثالث كان بإمكانها التطور بصورة موازية للتطور الذي حدث في أوروبا الغربية - لولا اختراقها وادماجها في النظام الرأسمالي العالمي - ويشك كثير من الباحثين في أن مجتمعات العالم الثالث كان بامكانها التحول إلى الرأسمالية تلقائياً حتى في حالة عدم وجود استعمار أوروبي. فلقد شهدت هذه المجتمعات ارهاصات نمو سلعي أو بدايات للتصنيع أكثر من مرة، ولكن سرعان ما أجهضت، ذلك لأن طبيعة العلاقات في هذه المجتمعات وقفت عقبة في سبيل التطور الرأسمالي. وهناك كثير من الأمثلة التاريخية على انبثاق مثل هذه الارهاصات وتداعيها دون تحول حقيقي في التشكيلة الاجتماعية. ولايعني ذلك ركود تلك المجتمعات بصورة مطلقة، على العكس من ذلك كان هناك تغير دائم ولكن لم ينتج عن هذا التغير تحولات كيفية في طبيعة النظم الاجتماعية السائدة، ومن ثم لابد من اعطاء هذه المسألة قدراً كبيراً من الاهتمام لتفسير ظاهرة عدم حدوث تحولات كيفية في طبيعة النظم الاجتماعية بتلك المجتمعات، وللوصول إلى أفضل السبل لتحقيق هذه التحولات الكيفية والتي بدونها يصعب الانتقال بهذه المجتمعات عن التقليدية إلى الحداثة(٣٤).

ويميل انصار التبعية إلى التركيز على العوامل والأسباب الخارجية للتخلف والتقليل من أهمية العوامل الداخلية. صحيح أن كثيراً من كتاب التبعية قد سعوا إلى استدراك هذا الخطأ، ولكن مساعيهم لم تثمر عن الكثير نتيجة لطبيعته الثنائية الجامدة بين التوابع والمراكز، التي تجعل الأوضاع الداخلية، مهما عُزِيَ لها من أهمية، مجرد انعكاس لتطور أشكال التبعية الخارجية. وقد ترتب على هذا القصور في الرؤية اعفاء التكوين الاجتماعي الداخلي من مسؤولية التخلف. الأمر الذي استتبع حدوث تقديرات

خاطئة للمواقف السياسية والاقتصادية التي تتبناها القوى الاجتماعية الداخلية وأدى هذا الفهم في نفس الوقت إلى وقوع دول العالم الثالث في مزيد من السلبية إزاء التطورات التي طرأت عليها، إذ كادت التبعية أن تكون بمثابة مصير لا فكاك منه دون حدوث تغير راديكالي في مراكز النظام(٣٥).

التخلف اذن ليس نتيجة للتبعية فقط بل هو يتم في الحقيقة عن عجز القوى الاجتماعية داخل تشكيلات العالم الثالث عن مقاومة الاختراق الرأسمالي دون التمسك بجمود العلاقات الاجتماعية التقليدية وماقبل الرأسمالية، وهو أيضاً نتيجة موضوعية لكون هذا الاختراق قد اتسم في أكثر الحالات بسمات تحوير - لاتحلل - الهياكل والأنماط ماقبل الرأسمالية، بل واستخدامها لمصلحة الرأسمالية كوسيلة لدعم هذه الرأسمالية عن طريق تحمل البناء الاجتماعي التقليدي لجزء من كلفة اعادة انتاج قوة العمل(٣٦).

لهذه الأسباب كان ظهور نظرية «نمط الانتاج» أو «التشكيلات الاجتماعية» كبديل لنظرية التبعية في تفسير التخلف وتحديد الطريق الأمثل للتغيير الانمائي المطلوب أمراً منطقياً، فهي رد الفعل المباشر لتجاهل نظرية التبعية لأهمية ودور وطبيعة القوى الاجتماعية الداخلية وعلاقات الانتاج القائمة في الدول المتخلفة كعامل من عوامل وجود التخلف واستمراره، وافشال التجارب التحديثية، والانمائية التي حاول العديد من الدول النامية انجاحها في عقدي الستينات والسبعينات.

ويعتقد انصار مدرسة نمط الانتاج أنهم الأكثر التزاماً من أنصار مدرسة التبعية بالنظرية الماركسية وبخاصة المادية الجدلية فهم يؤكدون على أن العوامل الداخلية هي العوامل الحاسمة التي ولدت التخلف، ويعتقدون أن نمط الاستغلال الطبقي هو الذي يميز بين دولة ودولة أخرى فيما حققته من مراحل النمو(٣٧).

من هذا التحليل يمكن الخروج باستنتاج مهم وهو أن أياً من هذه المدارس الفكرية وحده - عاجز عن تقديم تفسير كامل لظاهرة التخلف، ومن ثم فهو عاجز بالتالي عن تقديم رؤية متكاملة للعملية التحديثية. لكنها مجتمعة يمكن أن تؤدي إلى ذلك التفسير المنطقي للتخلف.

فالتخلف الذي عاشته وتعيشه مجتمعات دول العالم الثالث يرجع إلى نوعين من الأسباب هما(٣٨):

النوع الأول : أسباب خارجية ترتبط بالنظام الأمبريالي العالمي الذي ضمن للدول الصناعية المتقدمة احتكاراتها عن طريق استغلال الدول المتخلفة، والابقاء على

أوضاعها الراهنة، أي أن تظل مورداً أساسياً للمواد الخام والمواد الأولية، وأن تظل السوق الرئيسية لمنتجات الدول الاستعمارية، وأن تظل أخيراً موطناً أساسياً لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك كله وفق قانون ظالم لتقسيم العمل الدولي.

النوع الثاني: أسباب داخلية ترتبط بطبيعة تلك المجتمعات وخصوصية تكويناتها الطبقية، وأنماط علاقات الانتاج، وحدود الاستغلال الطبقي الداخلي، ونوع القوى الحاكمة ومصالحها وارتباطاتها الخارجية، وماهو موروث من قيم وعادات وتوجهات تقليدية، وافتقارها لمقومات الدولة العصرية.

لذلك يمكن القول أن الدول المتخلفة وهي تسعى إلى التحديث تواجه بثلاث قضايا أساسية هي:

أ - **التحرر من الاستعمار أو مايسمى** Decolonization، بمعنى نزع جذور الاستعمار وآثاره في المجتمع سياسياً واقتصادياً ونفسياً، بمعنى الآثار التي يتركها في نفسية الشعوب وتكوينهم وقيمهم الاجتماعية والشخصية إلى جانب مواجهة الأشكال المستخدمة من الاستعمار والتغلغل والحفاظ على السيادة الوطنية.

ب - **مشكلة مواجهة آثار تغيير اجتماعي مركز**، بمعنى أن هذه المجتمعات تتعرض لعملية تغيير اجتماعي حاد وسريع تحت نوعين من الضغوط داخلية وخارجية. فمن الناحية الداخلية عرفت هذه المجتمعات في الفترة التي اعقبت الاستقلال السياسي مباشرة مايسمى بثورة التوقعات المتزايدة Revolution of Rising Expectation، فشعوب هذه البلاد كانت تتوقع أن يكون للاستقلال الوطني معان ونتائج اقتصادية ملموسة وتغير اجتماعي وحضاري وحياة أفضل الأمر الذي لم يحدث بالدرجة التي كانت تتوقعها. في نفس الوقت فإن العالم يشهد ثورة علمية وتكنولوجية متسارعة تدفع باستمرار إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في نصف الكرة الشمالي وجنوبها. وفي ظل ثورة الاتصالات فإن الاحساس بهذه الفجوة لدى الدول الفقيرة في الجنوب يزداد بعنف، ويزيد من الضغوط التي تعيشها شعوب هذه الدول.

جـ - **بناء مؤسسات الدولة القومية** بما يتطلبه ذلك من تنظيم إداري وسياسي ونظام اجتماعي يضمن توفير الحاجات الأساسية للمواطنين ويضمن، قدراً أكبر من العدالة التوزيعية، وحياة أكثر ديمقراطية تضمن

للجماهير حق المشاركة في صنع القرار وتحول دون احتكار جماعات بعينها طبقية أو بيروقراطية أو عشائرية للثروة والسلطة معاً دون غيرها من الجماعات الاخرى.

ومع تعدد القضايا التي تواجه المجتمعات المتخلفة الناتجة من كون عملية التخلف عملية كلية شاملة تحيط بكافة جوانب البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع المتخلف فإن عملية التحديث هي الأخرى يجب أن تكون شاملة بنفس القدر، وممتدة في نفس الوقت، أي غير محدودة الزمان، فهي عملية تاريخية غير قاصرة على نمط حضاري محدد، أياً كانت قيمة هذا النمط تاريخياً ودوره في تطوير الحضارة البشرية. كما أنها عملية شاملة يجب أن تشمل كافة جوانب المجتمع، والا تقتصر على جانب دون غيره، وذلك للترابط الشديد بين كافة أبعاد ظاهرة التخلف. فالتحديث يجب أن يعالج أولاً الأسباب الحقيقية للتخلف سواء كانت حالة التبعية الشاملة، السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والتكنولوجية، وسواء كانت تخلف البنى والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، متمثلة في تسلط قوى طبقية أو عشائرية معينة على مقاليد الثروة والسلطة، وتبعية هذه القوى ومؤسسات الدولة السلطوية لمراكز النظام الرأسمالي العالمي في الخارج، أو كانت تقليدية القيم والاتجاهات والعلاقات داخل المجتمع، وافتقاده للهوية وللتكامل القومي المطلوب. ويجب أن يضع التحديث أيضاً أسس ومقومات مجتمع عصري جديد أكثر استقلالية وأكثر قدرة على التقدم الحضاري المستمر، فثورة التحديث كما يعرفها هالبرن Manfred Halpern تشمل جميع النظم التي يرتب الانسان حياته وفقاً لها، سواء كانت نظماً سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية... إلخ[٣٩]. التحديث إذن توجه نحو التطور المستمر للمجتمعات، واستجابة للحاجات والمطالب الجديدة للأفراد والجماعات.

ثالثاً: الأبعاد الأربعة لعملية التحديث:

بهذا المفهوم التاريخي الشامل لعملية التحديث نكون قد تجاوزنا المفاهيم القاصرة التي تطرحها المدرسة التطورية المحافظة التي تسلب عملية التحديث ثوريتها وتجعلها قاصرة في ذات الوقت على حدود التجربة الحضارية الغربية. ونكون أيضاً قد تجاوزنا المفاهيم القاصرة للمدرسة التاريخية البنائية سواء كانت مفاهيم مدرسة التبعية أو مفاهيم أصحاب نظرية التشكيلات الاجتماعية، وذلك لأن كلاً من هذه المدارس نظرت إلى التحديث من منظور واحد ضيق وفقاً لنظرته الضيقة والمحدودة أيضاً لعملية التخلف.

التحديث عملية ديناميكية مستمرة غير محدودة الأفق الزمني، وهي عملية تغيير إرادي له غايته وأهدافه وليست مجرد عملية تطورية تلقائية، وهو عملية شاملة لكافة جوانب المجتمع وكافة أبعاده.

فالتحديث ينظر إليه على أنه عملية تحررية ثورية في المقام الأول تهدف إلى الغاء كافة أشكال التبعية التي تخضع لها المجتمعات المتخلفة، سواء كانت التبعية السياسية بمعناها العلمي الواسع[٤٠]، أو كانت التبعية الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية والعلمية والثقافية. فهي ترمي إلى جعل المجتمع حراً، حراً في ادارته وفي سيادته، وفي اختياراته وفي سياساته وفي تخصيص موارده واستثماراته. التحديث بهذا المعنى ليس مجرد التخلص من الظاهرة الاستعمارية، ولكن التخلص من كل الروابط والعلاقات والتشكيلات الاجتماعية والمؤسسات السياسية التبعوية الناتجة عن هذه الظاهرة.

كما ينظر إلى التحديث باعتباره ظاهرة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية المستقلة، واحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني تحد من تبعيته للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتضع حداً لتخصصه في انتاج سلع أولية معينة، وفقاً لآليات تقسيم العمل الدولي.

وينظر إلى التحديث أيضاً باعتباره سلسلة من التغييرات الاجتماعية والنفسية المتداخلة. هذه التغييرات ضرورية للحد من هيمنة تشكيلات اجتماعية معينةعلى التكوين الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في المجتمع، وهي التشكيلات المسؤولة عن استمرار الاستقلال وسيطرة وهيمنة هذه التشكيلات على مقاليد الثروة والسلطة، وربط المصالح الوطنية بمصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس تبعية المجتمع للخارج، كما تهدف في ذات الوقت إلى تغيير النماذج التقليدية للسلوك وللمفاهيم الفردية والجماعية، واحلال نماذج سلوكية وقيم واتجاهات جديدة أكثر عصرية تتيح للمجتمع امتلاك آلية التقدم.

وينظر كذلك إلى التحديث باعتباره مجموعة من التغييرات السياسية في القيم والاتجاهات والمؤسسات تكفي لتغيير المجتمع من التقليدية إلى الحداثة، باستبدال أسس ومقومات المجتمع التقليدي بأسس ومقومات أخرى بديلة تتيح قدراً أكبر من المشاركة السياسية، والمساواة، وسيادة القانون، واكساب النظام السياسي الفعالية والقدرة المطلوبة لأداء وظائفه الأساسية على نحو أكثر كفاءة ورشادة.

بهذا المفهوم التاريخي الشامل للتحديث تكون كل المجتمعات، مهما كانت درجة

تقدمها وتطورها، في حاجة مستمرة إلى عمليات تحديثية متواصلة، طالما أنه ليس هناك أفق محدد للعملية التحديثية. وبهذا المعنى يمكن وصف مايجري في الاتحاد السوفيتي الآن وفي دول أوروبا الشرقية على أنه عملية تحديثية، ويمكن وصف التغييرات التي سوف تشهدها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٩٢م على أنه عملية تحديثية حيث سيفرض قرار التوحيد السياسي بين دول هذه المجموعة اجراء عدة تعديلات وتغييرات في بنية وهياكل تلك المجتمعات لتتلاءم مع المتغير الجديد المتمثل في الوحدة السياسية.

التحديث ليس قاصراً اذاً على المجتمعات المتخلفة، وإذا كان قد ارتبط بهذه المجتمعات فلأنها أكثر حاجة من غيرها للعمليات التحديثية، بعد أن تكشفت حالة تخلفها الشديدة، مقارنة بغيرها من أعضاء الأسرة الدولية عقب حصولها على الاستقلال وانضمامها إلى المجتمع الدولي.

كما أن التحديث بهذا المعنى يقدم مجالاً واسعاً لاجتهادات كافة فروع العلوم الاجتماعية نظراً لابعاده الواسعة وشمولية أهدافه. ولقد ظهرت اجتهادات عملية عديدة في هذا المجال قدمت اسهامات مرموقة في التأصيل لمفهوم التحديث. فقدم علماء الاقتصاد مايسمى بالتحديث الاقتصادي وقدم علماء الاجتماع ماسمي بالتحديث الاجتماعي، كما قدم علماء السياسة ماسمي بالتحديث السياسي. وكانت هذه المساهمات العلمية تعبيراً عن إدراك واعٍ بشمولية عملية التحديث وتعدد أبعادها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. فهذه الطبيعة المجتمعية للعملية التحديثية هي التي دفعت علماء كافة فروع العلوم الاجتماعية لدراسة التحديث كل فيما يخصه بحيث تشكل مجمل هذه الدراسات رؤية شاملة متكاملة للتحديث - وقد فرضت خصوصية مجتمعات دول العالم الثالث وارتباطها بالظاهرة الاستعمارية بعداً آخر رابعاً للتحديث هو البعد التحرري الذي يُعنى بتخليص مجتمعات هذه الدول من كل رواسب الظاهرة الاستعمارية.

هذه الأبعاد الأربعة للتحديث: البعد التحرري والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي متكاملة ومتداخلة فيما بينها، والفصل بينها، أو اهمال أي منها يكون تأثيره السلبي شاملاً على كافة الأبعاد الأخرى. فاهمال أو تجاهل البعد التحرري - مثلاً - في عدد من مجتمعات دول العالم الثالث وابقاء التشكيلات الاجتماعية والمؤسسات والتوجهات التبعوية على ماهي عليه دون تغيير أدى إلى فشل واجهاض التجارب التحديثية في تلك الدول. كما أن التغير أو التقدم في أي من جوانب وأبعاد

عملية التحديث تكون له انعكاسات مباشرة على الجوانب الأخرى تفرض جهوداً ضخمة لمواء مة وتكييف البنى والهياكل في الأبعاد الأخرى مع هذا التغير. فخلق صناعة جديدة مثلاً ضمن عملية التحديث الاقتصادي تكون له تأثيرات اجتماعية قد لاتقل أهميتها عن تأثيراتها الاقتصادية. وهذه التأثيرات الاجتماعية تخلق بدورها تأثيرات سياسية ومطالب جديدة وهكذا تترابط كل الأبعاد ضمن عملية واحدة هي عملية التحديث، وهذا مايجعلنا نفضل أخذ هذه الأبعاد ضمن مفهومها الشامل دون فصلها عن بعضها البعض. فمن الأفضل أن يكون الحديث عن البعد السياسي للتحديث بدلاً من الحديث عن التحديث الاقتصادي، وهكذا. لأن الحديث عن تحديث سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يتضمن فصلاً غير موجود بين هذه الجوانب المختلفة للعملية التحديثية، في حين أن الحديث عنها كمجرد أبعاد ضمن عملية واحدة هي عملية التحديث يعطي للمفهوم مكانته وخصوصيته ومدلولاته الحقيقية ويميزه بشكل واضح عن التنمية التي تكون في هذه الحالة أكثر محدودية، بل ويمكن اعتبارها أحد جوانب التحديث كما أوضح ذلك صموئيل هنتنجتون[٤١].

١ - البعد التحرري:

يعتقد البعض، عن خطأ، أن هذا البعد قد فقد أهميته باختفاء الظاهرة الاستعمارية على أساس أن دافعية التحرر الوطني قد انتهت بحصول المستعمرات على استقلالها. هؤلاء من أنصار المدرسة التطورية المحافظة ممن يسمون خطأ بأنصار أو أصحاب مدرسة التحديث وهي تسمية خاطئة تجعل التحديث وجهاً آخر للتغريب West-ernizatiox. فالبعد التحرري هو النقيض المباشر لمقولات هذه المدرسة التطورية التي تحاول تفريغ التحديث من مضمونه الثوري وتفرض على الدول المتخلفة وجهة نظرها الداعية إلى الأخذ بسياسة المراحل من منطلق الزعم بأن التخلف مرحلة تاريخية يفصل بينها وبين التحديث مراحل متعددة ينبغي أن تقطعها هذه الدول واحدة تلو الأخرى لتصل إلى غرضها النهائي باتباع نفس النهج الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة، ومحاولة جعل مجتمعاتها نسخة أخرى من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

والحصول على الاستقلال السياسي لم يلغ مكانة وأهمية البعد التحرري ذلك لأن اختفاء الظاهرة الاستعمارية لم يؤد إلى اختفاء مجمل الظواهر الأخرى المرتبطة بها وأهمها بالطبع استمرار حالة التبعية الشاملة التي تعيشها الدول حديثة الاستقلال، واستمرار التشكيلات الاجتماعية وليدة هذه الظاهرة على ماهي عليه، واستمرار

المؤسسات والتوجهات الاقتصادية والسياسية التبعوية بأفرادها وبكل مالديهم من قيم وسلوكيات تبعوية. وبالتالي لازالت هناك حاجة شديدة إلى الوعي بأهمية هذا البعد التحرري لتحرير الارادة الوطنية والسيادة الوطنية والثروات الوطنية من أي ارتباط بمراكز النظام الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية وشركاته الاحتكارية متعددة الجنسية، فأي تحديث كان يمكن أن تحققه دولة مثل ليبريا، مثلاً، خلال عقدي الستينات والسبعينات، إذا عرفنا أن شركة «مايرستون» حصلت منها على مطاط، خلال تلك الفترة، قيمته حوالي ١٦ ألف مليون جنيه استرليني، حصلت مقابلها ليبريا على ثمانية ملايين جنيه استرليني فقط، والأرقام متشابهة لو نظرنا إلى شركة مناجم النحاس في تشيلي[٤٢].

هذا النهب كان يتم في عهد الاستعمار دون أي حساب، لكن أن يتم في عهد مابعد الاستقلال فتلك هي المصيبة الكبرى التي تحاول كافة الدوائر السياسية والعلمية الغربية التقليل من شأنها، بل وتجاهلها تماماً بالترويج لمقولات المدرسة التطورية المحافظة في التحديث. فقد كشف هذا النهب أن الدول المتخلفة لم تتحرر بعد، وأن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه ليس إلا واجهة شكلية. وقد لاحظ كوامي نكروما زعيم غانا العظيم تلك الظاهرة منذ بدايتها. فقد ادرك أنه على الرغم من أن النفوذ الاستعاري القديم يسرع نحو الهزيمة فإن الاستعمار الجديد يأخذ مكانه[٤٣].

لقد استخدم تعبير «الاستعمار الجديد» في بداية عقد الستينات للتعبير عن مجمل السياسات والعلاقات والمؤسسات التي اقامتها السلطات الاستعمارية في مستعمراتها قبيل رحيلها لفرض التبعية الدائمة كي تواصل سيطرتها ونهبها لهذه الدول بطريق غير مباشر لايتعارض مع حالة التعبئة الواسعة التي عاشها الرأي العام العالمي ضد الظاهرة الاستعمارية[٤٤]، وبمرور الوقت استطاعت الدول الرأسمالية أن تفرض سيطرتها مجدداً على مستعمراتها السابقة بما فرضته عليها من علاقات تبعية وبما أقامته من أدوات اجتماعية ساعدت على تكريس هذه التبعية سواء كانت هذه الأدوات مؤسسات وهياكل اقتصادية وسياسية أو كانت قوى طبقية ارتبطت مصلحياً بمراكز النظام الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية وشركاته الاحتكارية متعددة الجنسية. هذه الأدوات هي التي سهلت استمرار عملية النهب، وهي التي مكنت عواصم الدول الرأسمالية الغربية من اعادة سيطرتها وهيمنتها على دول العالم الثالث[٤٥].

لذلك فإن هذه الدول مازالت في حاجة شديدة إلى ثورة تحريرية ربما أكثر من الماضي، لأنها بدون هذه الثورة التحريرية يستحيل أن تقدر على القيام بأي دور

تحديثي حقيقي يخرج عن نطاق استمرار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي. فبدون وضع حد نهائي للتبعية وتحرير الإرادة الوطنية يستحيل أن يكون هناك أي أمل في التحديث بمعناه الحقيقي الشامل، وليس بمعناه الضيق الذي تطرحه المدرسة التطورية المحافظة الغربية.

٢ - البعد الاقتصادي:

اهتم انصار المدرسة التطورية المحافظة برصد عدد من المؤشرات التي يجمعون على أن وجودها يكفي لتحديث المجتمع اقتصادياً مثل: التغير من الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد النقدي، وانخفاض نسبة المشتغلين بالزراعة، والتوسع في عدد وحجم المصانع والمؤسسات والأسواق، وزيادة درجة التخصص في القوى العاملة باحلال الآلات والميكنة محل العمل اليدوي، وزيادة نسبة الاستثمار، وارتفاع متوسط الدخل الفردي(٤٦).

ويربط سملسر Neil Smelser بين أربعة عمليات أساسية يرى ضرورة تزامنها لتحقيق التحديث الاقتصادي. فهو يرى أولاً ضرورة أن يتحول المجتمع من استخدام الوسائل الفنية البدائية والتقليدية ويتجه إلى استخدام المعرفة الفنية الحديثة. ويرى ثانياً في المجال الصناعي الانتقال إلى الميكنة الصناعية واستخدام الآلات الحديثة والتخلي عن استخدام الانسان أو الحيوان كقوة محركة، والاتجاه إلى الانتاج الكبير. ويرى ثالثاً أن يتم في المجال الزراعي ضرورة الانتقال من نمط زراعة الاكتفاء المعيشي (الكفاف) إلى الانتاج التجاري. ويرى رابعاً من الناحية البيئية أن يكون الاتجاه البشري نحو التركز في المدن والتجمعات الحضرية بدلاً من المعيشة في القرى(٤٧).

ضمن هذا الفهم للتحديث الاقتصادي ساد الكتابات الغربية تعريف لهذه العملية بأنها تعني دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ، وهي المرحلة التي يكتسب فيها الاقتصاد الوطني مقومات النمو الذاتي، وذلك عن طريق الارتفاع بمعدل الاستثمار الوطني إلى ١٠٪ من الدخل الوطني(٤٨).

ورغم أهمية هذه المؤشرات للتعبير عن التحديث الاقتصادي فإنها غير كافية - في حالة وجودها - للدلالة على تحديث المجتمع من عدمه. فقد تتواجد هذه المؤشرات، ورغم ذلك فإن المجتمع يظل متخلفاً، فهي لاتتضمن معالجة حقيقية لجوهر عملية التخلف في جانبها الاقتصادي. فضلاً عن أنها - وفق هذا التعريف - تعد تكريساً لفكرة المراحل التي تروج لها المدرسة التطورية المحافظة التي ترى أن التخلف ليس إلا مرحلة تاريخية يمر بها كل مجتمع يعقبها مرحلة الانطلاق والنمو الذاتي. كما أن

الارتفاع بمعدل الاستثمار الوطني كشرط ضروري لعملية التحديث أمر ضروري لكنه ليس كافياً إذ إن هذه العملية في حاجة إلى شروط أخرى لاتقل أهمية عن عملية ارتفاع معدل التراكم الاستثماري.

هذه الشروط هي العوامل الضرورية اللازمة لاعادة تشكيل هياكل الاقتصاد الوطني وفقاً لحاجات غالبية المواطنين وليس وفقاً لما تحتاج إليه البلدان الرأسمالية الصناعية أساساً. فبدلاً من أن يظل تخصصها في انتاج المواد الأولية بقصد التصدير إلى البلدان الصناعية فإنها يجب أن تكتسب هياكل اقتصادية متكاملة داخلياً وذات قدرة على النمو الذاتي، وبذلك يتمكن المجتمع من تحقيق التنمية المستقلة بأن يخرج من حالة التبعية Dependency في إطار الاقتصاد العالمي إلى الاعتماد المتبادل Interde-pendence† مع غيره من الاقتصاديات.

وأول هذه الشروط أن يتم تحقيق السيطرة الوطنية على عدد من القطاعات الاقتصادية كان خضوعها للسيطرة الأجنبية في الماضي أو تشكيلها من جانب القوى الاستعمارية هو واحد من أسباب توليد التخلف والتبعية. ثاني هذه الشروط هو الاعتماد على الذات في تمويل عملية التنمية المستقلة. وذلك يقتضي تعبئة الموارد الوطنية المتاحة والمحتملة وراء هذه العملية، بما يستلزمه ذلك من تملك المجتمع لعدد من المشروعات الكبرى التي يتحقق فيها فائض اقتصادي كبير، واعادة توزيع الثروات والدخول بما يضمن مساهمة أصحاب الثروات الكبرى والدخول العالية في تمويل التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني. ويوفر اسلوب التخطيط الاقتصادي إمكانية توجيه هذه الموارد وفقاً للأولويات المتسقة مع هذه التحولات والدافعة لها. ثالث هذه الشروط هو توجيه عملية التنمية نفسها بحيث تخدم الحاجات الأساسية لأغلبية مواطني البلد الساعي إليها. ويعني ذلك اعادة النظر في نمط التخصص الدولي القائم، بحيث يعكس نمط تخصيص الموارد واستخدامها الحاجات الأساسية لأغلبية مواطني البلد النامي. والشرط الرابع هو اعادة توجيه عمليات التجارة الخارجية بحيث يتم تنويع اسواق كل من الصادرات والواردات، وكذلك مصادر التدفقات الخارجية الأخرى، فلا تتركز أي منها في منطقة جغرافية محدودة وخصوصاً مع الدول الصناعية، حتى يتيسر الخروج من مناطق النفوذ الاستعمارية التقليدية وتقليل امكانات الوقوع في مناطق نفوذ أخرى. وإذا كان تحقيق التنمية وفق هذه الشروط في حدود امكانيات وقدرات بلد واحد من البلدان النامية فإن الشرط الخامس هو اهتمام هذه البلدان بتنمية قدر أكبر من اشكال التعاون والتكامل فيما بينها، وهنا يبدو التكامل

الاقتصادي العربي إن لم تكن الوحدة الاقتصادية شرطاً أساسياً لنجاح التنمية المستقلة، وتحقيق شروط نجاح عملية التحديث المأمولة، كما يستلزم تضافر جهود دول الجنوب الفقيرة لتغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية القائم لضمان أسعار مجزية وأكثر استقراراً لصادراتها من المواد الأولية، ولتسهيل حصولها على بعض أنماط التكنولوجيا المتقدمة، وازالة العقبات أمام زيادة صادراتها من الموارد المصنوعة، ولتحقيق ادارة أكثر ديمقراطية في المؤسسات المالية الدولية[٤٩].

ضمن هذه الشروط الخمسة يكون التوجه نحو تحديث الاقتصاد الوطني في بيئة أكثر ملاء مة، وظروف أكثر مواتاة، وتأخذ هذه العملية ثلاثة توجهات أساسية هي:

أ - **التوجه الأول هو تحديث الصناعة**: فالصناعة هي حجر الزاوية في عملية التحديث الاقتصادي، وهي الأسلوب الأساسي في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. ففضلاً عن أن التصنيع يؤدي إلى توفير الحاجات الأساسية للمواطنين والحد من الاعتماد على الخارج، فإن المجال الأكثر اتساعاً لتوفير فرص العمالة أمام عدد أكبر من المواطنين، وبالتالي الحد من البطالة والارتفاع بمستوى المعيشة، وجذب الاستثمارات الوطنية وتشغيلها في مجال اكثر ربحية، بما يزيد التراكم الرأسمالي، ويزيد الدخل الوطني، ويرفع من كفاءة الاقتصاد، ويعدل من تخصص الدولة في انتاج المواد الأولية ضمن سوق العمل الدولي[٥٠]. ويرتبط بالتوجه نحو الصناعة اعطاء مزيد من الاهتمام للتكنولوجيا والمعرفة العلمية، لتطوير كفاء ة أساليب وأدوات الانتاج، وتسهيل إمكانية التوجه نحو الانتاج الكبير Mass Prodac-tion لما يتيحه هذا من وفورات داخلية في الانتاج تؤدي إلى تخفيض النفقات، وزيادة نسبة الأرباح، فزيادة التراكم الرأسمالي فمزيد من التصنيع والتوظيف والانتاج، وزيادة الدخل الوطني[٥١].

ب - **التوجه الثاني هو تحديث الزراعة**. لأن عملية تحديث الصناعة تستلزم أن يتم في نفس الوقت اجراء عملية تحديثية واسعة في المجال الزراعي. فالقطاع الزراعي فضلاً عن توفيره الغذاء لضمان الاكتفاء الذاتي والحد من الاعتماد على الخارج، فإنه يلعب دوراً أساسياً في تمويل القطاع الصناعي سواء بما يحتاج من مواد أولية، أو باستخدام الفائض الناتج من القطاع الزراعي في تمويل الصناعة، كما أن تحديث الزراعة يؤدي إلى توفير عدد كبير من العاملين في هذا القطاع لاعادة تشغيلهم في القطاع

الصناعي. فضلاً عما يؤديه تحديث الزراعة من رفع القدرة الشرائية للعاملين في هذا القطاع أي بتأهيلهم لاستيعاب القدر الأكبر من انتاج القطاع الصناعي، وبذلك تتوفر السوق الواسعة الضرورية لانجاح الصناعة الوطنية، ويستلزم تحديث الزراعة تغيير علاقات الملكية الزراعية بما يقضي على الاستغلال دون تأثير على مستويات الانتاج، وتحديث أدوات الانتاج بالتوسع في الميكنة الزراعية، وبابتكار نوعيات جديدة من البذور وتوفير الأسمدة والمبيدات الزراعية لضمان النمو الرأسي في الزراعة، إلى جانب التوسع في استصلاح الأراضي لضمان النمو الافقي كذلك وزيادة الانتاجية(٥٢).

جـ - التوجه نحو إيجاد قاعدة عريضة من رأس المال الاجتماعي، أو مايسمى بمشروعات البنية الأساسية من شبكات للطرق والكهرباء والمياه والجسور، والقناطر والسدود والخزانات. ويعتبر رأس المال الاجتماعي ضرورياً لتحديث كل من الصناعة والزراعة لرفع الكفاءة الانتاجية وتخفيض نفقات الانتاج. فمثل هذه المشروعات توفر مايسمى بالوفورات الخارجيةExternal Economis للانتاج إذ يترتب على هذه الوفورات دفع عملية الاستثمار في الصناعة، ورفع معدل الأرباح، فضلاً عن أن الخدمات التي يقدمها رأس المال الاجتماعي تعتبر مستلزمات رئيسية لعملية الانتاج الزراعي والصناعي(٥٣).

٣ - البعـد الاجتماعي:

اهتم انصار المدرسة التطورية المحافظة بالبحث عن مجموعة من المؤشرات يعني توافرها وجود التحديث الاجتماعي تماماً كما هي الحال بالنسبة للتحديث الاقتصادي دون اهتمام بالعوامل الأساسية التي خلقت وعمقت التخلف الاجتماعي. فقد اهتم كلنجهوفر بضرورة وجود قدر كبير من الحراك الطبيعي والاجتماعي Natural and Social Mobility، وفقدان السلطات التقليدية لقوتها، وحصول النساء على مساواة أكثر، واحتلال معيار الانجاز محل المعايير التقليدية مثل القرابة، والعزوة والنسب، وانهيار نظام العائلة الممتدة ونمو حجم الجماعات والوحدات الاقتصادية بما يقلل من الاعتماد على العلاقات الشخصية(٥٤).

ونكاد نجد اجماعاً لدى عدد من الباحثين وبالتحديد من أنصار المدرسة السلوكية على ضرورة مسايرة نمط القيم والعلاقات والنظم الاجتماعية لما يحدث في المجتمع من

تطور في وسائل الانتاج، ذلك لأن النمط التقليدي للقيم والعلاقات الاجتماعية الذي يسود معظم المجتمعات المتخلفة يلعب دوراً سلبياً واضحاً ويحول دون دفع تلك المجتمعات نحو التحديث الحقيقي(٥٥). فهي تؤثر على النمو الاقتصادي من عدة نواحٍ بحيث تؤدي إلى ترسيخ العلاقات العائلية والقبلية بحيث يكون الولاء الأول لها. وبالتالي تقاس مكانة الفرد بانتمائه العائلي والقلبي، ويؤثر ذلك على طرق اختيار الأفراد للوظائف، كما تؤثر في سلوكيات واتجاهات الأفراد. ولعل خير مثال على ذلك تأثير الدين الهندوسي على أنماط السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد فهو يدفعهم إلى تقديس البقر وأنواع اخرى من الحيوانات، ويمنعهم من ذبحها أو الانتفاع بها. كما تؤثر القيم التقليدية في أنماط الاستهلاك والاستثمار السائدة، مثال ذلك الانفاق على الطقوس الدينية والأفراح والمآتم والاعياد، والاستهلاك التفاخري البذخي للاعتقاد بأن ذلك سوف يرفع من المكانة الاجتماعية، كما تؤثر هذه القيم التقليدية في كيفية نظر الفرد وتقييمه لمباشرة النشاط الاقتصادي ونوعية هذا النشاط، كما تؤدي إلى شيوع التواكلية والسلبية والتسليم بالواقع المادي المحيط بالانسان كقدر محتوم لايستطيع الانسان تغييره، ومن ثم ينشأ ضعف الحافز إلى تغيير هذا الواقع بل وتقديسه أحياناً. ويترتب على هذا كله انخفاض مستوى التعليم واعدام العقلانية في مباشرة المهام والسلوكيات وتقييم المواقف، وانعدام الرشادة في ممارسة النشاط الاقتصادي بما يؤثر بدوره على مستوى الانتاجية وانتشار الفساد الاداري لضعف الولاء تجاه المجتمع ككل، وانحساره في نطاق القبيلة أو الاسرة.

لذلك ركز السلوكيون على ضرورة اجراء عمليات تحديث واسعة سواء في اطار القيم والمعتقدات التقليدية أو في اطار العلاقات الاجتماعية السائدة، وذلك لمسايرة عمليات التحديث الاخرى وذلك عن طريق ثلاثة توجهات:

أ - **تحديث القيم والمعتقدات والنظم الاجتماعية التقليدية**. وتتعدد اتجاهات تحديث تلك القيم والمعتقدات والنظم بتعدد الباحثين في هذا المجال. فبينما نجد «ماكيلاند» يتحدث عن مجتمع «الانجاز» نجد «ليرنر» يتحدث عن مجتمع «المشاركة». وتتلخص رؤية ماكيلاند في أن هناك ارتباطاً جوهرياً بين الدرجة التي وصلت إليها الدافعية للانجاز في الثقافة ومستوى النمو الاقتصادي في فترة تاريخية محدودة. أما ليرنر فيرى في مؤلفه «تحول المجتمع التقليدي» أن هناك مجموعة من القيم العلمانية تؤدي إلى التحديث وهي قيم «الاستغراق» و«الاندماج» و«المشاركة» في العمليات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتغير من حالة القيم التي تؤكد القبول السلبي لمكانة الفرد في المجتمع إلى تلك القيم التي تدعو إلى الطموح في المشاركة الايجابية في العملية الاجتماعية[٥٦].

أما «بارسونز» فيقدم خمسة أزواج من البدائل يعتبرها شاملة على مستوى معين من التعميم، ويرى ضرورة أن يكون التغيير من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري على أساس تبديل كل من هذه القيم، وهي أن تسود العمومية بدلاً من الخصوصية، والانجاز بدلاً من العزوة والنسب، والتخصيص بدلاً من الانتشار، والمصلحة الجمعية بدلاً من المصلحة الذاتية، والحياد الوجداني بدلاً من الوجدانية. فالأفراد في المجتمع العصري – من وجهة نظره – محايدون وجدانياً أكثر من كونهم وجدانيين، فهم موجهون نحو مصالحهم الخاصة أكثر منهم خصوصية، يرتبطون بالآخرين بالنظر إلى ادوارهم الاجتماعية أكثر مما يرتبطون بهم في ضوء خصائصهم المميزة (صديق، أخ، صهر)، وهم موجهون نحو الآداء أكثر مما هم موجهون نحو النوعية (الاهتمام بالانجاز أكثر من الاهتمام بالقرابة)، وهم ذووا أدوار متخصصة أكثر مما هم ذووا أدوار منتشرة[٥٧].

وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر حول نسق القيم الذي يجب أن يوجد في المجتمع التقليدي ليصبح مجتمعاً عصرياً فإن معظمها يعتبر امتداداً لفلسفة «ماكس فيبر» التي تعطي للقيم دوراً تحديثياً فعالاً، إلا أنها لاتفسر كيفية تحديث نسق القيم نفسه وهو الأمر الأكثر أهمية، وذلك لأن الدول المتخلفة في حاجة إلى معرفة كيفية تحديث أنماط القيم والعادَاتْ التقليدية أكثر من حاجتها إلى معرفة أنماط متعددة من القيم تشير إلى العصرية من وجهة نظر أصحابها وانتمائهم الحضاري الغربي.

ولقد أوضح «كارل ماركس» أن نمط القيم يتغير بتغير البناء التحتي للمجتمع نظراً لما يحدث من تطوير تكنولوجي في وسائل الانتاج، إلا أنه قد لاحظ أن البناء الفوقي بما يحتويه من انظمة سياسية وقانونية يتغير بخطوات بطيئة لحرص الطبقات المسيطرة على ثبات العلاقات الاجتماعية التي تحافظ على مصلحتها. ولذلك أكد ماركس على ضرورة تغيير القيم حتى يتمكن التنظيم الاجتماعي للانتاج من أن يعيد تشكيل بنائه على نحو يتوافق مع الاقتصاد المتغير وأسلوب الانتاج الجديد[٥٨].

ب – **تحديث الانسان بوصفه العنصر الأساسي في المجتمع**. وبنفس الرؤية التى طرحتها المدرسة السلوكية لتحديث القيم طرحت مواصفات مماثلة لتحديث الانسان. لذلك نجد مواصفات عديدة للانسان العصري أشار انكلس Alex Inkeles إلى كثير منها مثل السعي إلى كسب أفكار وطرق علمية جديدة، والشعور بقيمة الوقت، والاهتمام بالحاضر والمستقبل أكثر من الارتباط بالماضي والايمان بالعلم والتكنولوجيا والعدالة التوزيعية، والمساواة بين الأفراد واحترام حرية وكرامة الآخرين. لكنه لم يوضح أساليب وطرق تحديث الانسان وإن كان قد اكتفى بالتأكيد على أهمية التعليم والتنشئة الاجتماعية، ووسائل الاعلام الجماهيرية، والتنظميات السياسية والادارية التي تزيد من اندماج الفرد وخلق الولاء القومي كبديل للولاء العائلي والقبلي(٥٩).

جـ – **تحديث العلاقات الاجتماعية من منطلق ضرورة توافق العلاقات الاجتماعية مع مجمل مايحدث في المجتمع من عمليات تحديثية**. ونجد ضمن هذا الاهتمام بتحديث العلاقات الاجتماعية تركيزاً على ضرورة توفير معدلات عالية من الحراك الاجتماعي. وهنا يحرص علماء الاجتماع على التمييز بين نوعين من الحراك لابد من توفرهما، النوع الأول هو مايسمى بالحراك الطبيعي ويقصد به تحرك العناصر السكانية من مكان إلى آخر على سطح الأرض، والثاني هو الحراك الاجتماعي ويقصد به تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر، وتحرك الثقافات سواء في ذلك المادية أو المعنوية منها كالعقائد والمعايير الاجتماعية وغيرها من مجتمع لآخر(٦٠).

هذه التوجهات الثلاث: تحديث القيم والسلوكيات، وتحديث الانسان، وتحديث العلاقات الاجتماعية كما تعبر عنها المدرسة السلوكية، وكما استخدمتها فيما بعد المدرسة التطورية المحافظة تهتم بنتائج أو مخرجات عملية التحديث أكثر من اهتمامها بعملية التحديث ذاتها ومدخلاتها، فهي ترجع التخلف الاجتماعي إلى عوامل موروثة فقط وهذا غير صحيح، وقد يكون ذلك صحيحاً جزئياً فقط، لكن الموروث التقليدي ليس وحده المسؤول عن هذا التخلف الذي يعد مجرد أحد أبعاد ظاهرة التخلف المجتمعية التي تعيشها الدول المتخلفة. وهنا تبرز قيمة تحليلات أنصار مدرسة التشكيلات الاجتماعية، وتحليلات علماء التخلف السياسي، إذ إن هذه التحليلات تقدم تصوراً

متكاملاً لأسباب التخلف الاجتماعي وتقدم الطريق الأمثل للتحديث وهو إزالة هذه الأسباب(٦١).

وتعتبر كتابات كل من نيقولا بولانتزاس Nicholas Poulantzas وجون تيلور John G. taylor التي استطاعت التوفيق بين مقولات نظرية التبعية ومقولات التشكيلات الاجتماعية من أفضل تفسيرات أسباب التخلف الاجتماعي والاقتصادي. فقد قسم بولانتزاس المرحلة الرأسمالية إلى مراحل وحاول تتبع شكل العلاقة بين النمط الرأسمالي السائد في المركز وأشكال الاختراق التي تعرضت لها دول العالم الثالث. وعرض تيلور بالتفصيل لمراحل هذا الاختراق وآثاره على الأنماط الانتاجية ماقبل الرأسمالية السائدة في مختلف مناطق العالم الثالث. وأوضح تيلور أن الاختراق الأوروبي للعالم الثالث في ظل هيمنة رأس المال التجاري قد أدى إلى توطيد الأشكال فوق - اقتصادية - Extra Economic لاستغلال العمل سواء عن طريق ادخال بعض أنماط الملكية الخاصة المماثلة لعلاقات الانتاج الأوروبية الاقطاعية ومن خلال تقوية علاقات الانتاج ماقبل الرأسمالية السائدة في بعض مجتمعات العالم الثالث التي تم الحاقها بالنظام الأوروبي من خلال الاستعمار(٦٢).

فمن هذا النوع من العلاقات أمكن احتواء فئات اجتماعية معينة في دول العالم الثالث ارتبطت بالانشطة التصديرية، وكانت الادارة الأساسية التي أدت إلى تكريس التبعية من خلال سيطرتها على جهاز الدولة ومؤسساتها ومن خلال توجيهها للنشاط الاقتصادي بما يتمشى مع مصالح مراكز الرأسمالية العالمية والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية. وتتصف هذه الفئات الاجتماعية بسلوكيات تجعلها غريبة عن أوطانها، وهي أكثر قدرة على الانسجام والألفة مع الطبقات الاجتماعية الميسورة في الغرب. وتقوم هذه الفئات بالدور الأساسي في ربط اقتصاديات بلادها بنظام تقسيم العمل الدولي. ان التبعية هي المحصلة الطبيعية للسياسات التي تخطط لها وتنفذها هذه الشرائح الحاكمة في الدول التابعة، وبالتالي لايمكن إزالة التبعية دون القضاء على هيمنة هذه الشرائح على المناصب الاقتصادية والسياسية القيادية في دول العالم الثالث(٦٣).

وبالتالي فإن المسألة ليست مسألة تحديث قيم أو تحديث الانسان بانتقاء مجموعة من القيم والسلوكيات التي تعكس حالة متقدمة من التحديث وليست مجرد الاكتفاء بالأثر البطيء للحراك الاجتماعي الذي يمكن أن يتوفر عن ذلك القدر الضئيل جداً من السيولة الاجتماعية الذي يتيحه النظام الاجتماعي وفق شروط ومصالح الفئات المهيمنة

على الاقتصاد وعلى المناصب السياسية وعلى المؤسسات السياسية ومؤسسات الرأي العام ولكن المسألة مسألة تغيير جذري لعلاقات الانتاج، بحيث يتوقف نجاح التحديث الاجتماعي على احداث تغيير جذري في البناء التحتي باقصاء الطبقات البرجوازية والطفيلية المهيمنة والتابعة، وباحداث تغيرات جذرية في تركيبة السلطة والمؤسسات الاقتصادية. أما القيم والسلوكيات والقوانين وغيرها من تركيبة البناء الفوقي فسوف تتغير حتماً نحو الأفضل بقدر التغيير الحادث في البناء التحتي. فبإقصاء هذه الفئات التي يصفها فرانك بالأدوات الاجتماعية للتبعية يكون المجتمع أكثر تهيؤاً للتحديث، ولعل في مثل ذلك مايؤكد الصفة الثورية للتحديث كعملية تغيير شامل وجذري وليس كمجرد مجموعة من التغيرات التلقائية أو الاصلاحية أو التطورية.

٤ - البعد السياسي:

اكتسب هذا البعد شهرة كبيرة لدى علماء السياسة وأخذ يعرف بالتحديث السياسي ويخلط كثيرون بينه وبين كل من التنمية السياسية، والسياسة العصرية ومانتطلبه من تطوير وتحديث في وظائف النظام السياسي. ولقد عدد أنصار المدرسة التطورية المحافظة الكثير من المؤشرات المعبرة عن التحديث السياسي. فقد لخص لوشيان باي ازمات النظام السياسي في المجتمعات المتخلفة بست ازمات وأكد أن التحديث السياسي معني بمعالجة هذه الازمات الست وهي: أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة الاختراق وأزمة المشاركة وأزمة التكامل وأزمة التوزيع[٦٤]. لكن باحثين آخرين ركزوا على أزمات بعينها دون غيرها كنتاج لحالة التخلف السياسي الموجودة في المجتمعات المتخلفة، وصاغوا مفهومهم للتحديث السياسي وفق متطلبات معالجة هذه الأزمات.

فقد ركز «مارون وينر» Myron Weiner على أزمة التكامل، واعتبر أنها جوهر عملية التخلف السياسي. وذكر أن المجتمعات المتخلفة تعاني من انعدام التكامل على خمسة مستويات هي: التكامل القومي والتكامل الاقليمي، وتكامل الصفوة والجماهير، والتكامل القيمي والتكامل السلوكي. ويرى بالتالي ان التحديث السياسي يجب أن يهدف إلى تحقيق كل هذه الأنواع الخمسة من أنواع التكامل[٦٥].

أما ايزنشتادت Eisenstadt فيرى أن التخلف السياسي يرجع إلى ضعف قدرة النظام السياسي. ويعتقد أن المجتمعات النامية وهي في حالة تغير واسع وشامل تفرض على نظمها السياسية أن تكون قادرة ليس فقط على تحقيق التوازن بين المطالب السياسية وبين قدرة مؤسسات النظام على الوفاء بتلك المطالب، ولكن أن تكون لهذه

المؤسسات القدرة المستمرة على استيعاب المزيد من المطالب المتجددة. وترتبط قدرة النظام السياسي العصري على استيعاب المطالب السياسية المتغيرة والمتجددة ارتباطاً وثيقاً بتحديث عدد من المؤسسات الأساسية بخاصة التنفيذية والتشريعية والاحزاب السياسية التي تعبر عن مطالب مختلف الجماعات والقوى السياسية، اضافة إلى ضرورة تحديث الادارة البيروقراطية(٦٦).

في الوقت نفسه نجد «رويرت وارد» Robert E. Ward يتحدث عن خصائص التحديث السياسي في حديثه عن مواصفات السياسة العصرية التي يعتقد أنها نتاج المجتمع العصري(٦٥)، ويمزج وارد بين التحديث السياسي وبين السياسة العصرية ويحددها فيما يلي، وجود درجة عالية من التمايز الوظيفي والتكامل في البنى والادوار السياسية، ورشادة وعلمية نظام اتخاذ القرارات السياسية، وتمتع السلطة السياسية بدرجة عالية من الولاء الجماهيري، المشاركة السياسية، واسناد الوظائف والأدوار للأفراد طبقاً لقدرته وكفاءتهم وانجازهم دون غيرها من الاعتبارات الأسرية أو العرقية أو غيرها، ووجود قانون وضعي وهيئات ومؤسسات إدارية قادرة على تنفيذ القانون وفرض الانضباط العام في المجتمع(٦٨).

ورغم أهمية كل هذه المفاهيم للتحديث السياسي فإنها لاتقدم رؤية متكاملة لما يعنيه هذا البعد المهم جداً للتحديث سواء بسبب الخلط بينه وبين غيره من المفاهيم السياسية أو بسبب القصور في تحديد أسباب ونتائج ظاهرة التخلف السياسي. فهناك تصور يرجع هذا التخلف إلى أربعة اسباب هي:

أ - **انعكاسات الظاهرة الاستعمارية**. وقد سبق أن أوضحنا في أكثر من موضع هذه الانعكاسات وآثارها سواء فيما يتعلق بخلق التشكيلة الاجتماعية المعنية بالاباقاء على علاقات التبعية أو نوعية المؤسسات السياسية التابعة، والايديولوجيات السياسية الرائجة التي تهتم أولاً بفرض هيمنة وسيطرة المؤسسات السياسية الحاكمة الموالية للخارج، كما تهتم ثانياً بتحويل هذا الارتباط بالخارج إلى قيم ومفاهيم مقبولة. ومن أهم هذه المؤسسات الأجهزة البيروقراطية، والجيش، وأجهزة الأمن وغيرها.

ب - **توطن ظاهرة عدم التكامل السياسي في غالبية تلك المجتمعات** بالمعنى الذي أشار إليه «مارون وينر»، ومايترتب على ذلك من ضعف في الولاء القومي ومن ضعف في قدرة المؤسسات السياسية وفعاليتها.

جـ - **قصور درجة الفعالية السياسية** سواء بمعنى القدرة على حل المشكلات أو بمعنى القدرة على مواجهة التغيير المستمر نظراً لما تعانيه من تناقض على العديد من المستويات. فهي تعاني من تناقض بين الجسد الاجتماعي وبين الهياكل السياسية نظراً لأن معظم النظم السياسية لم تنبع من الواقع الاجتماعي لهذه الدول بل هي تابعة وصنيعة قوى خارجية، والهدف الأساسي من قيامها هو المحافظة على العلاقات مع هذه القوى الخارجية. كما تعاني من وجود نقص خطير في تقاليد العمل السياسي، بحيث يختلط العمل السياسي أحياناً كثيرة بمجال العلاقات الاجتماعية، ومن ثم ينعدم الحوار السياسي الصحي، وتوصم المعارضة بالخيانة، وتنعدم المشاركة ويحدث نوع من التفرد بالسيطرة على مقاليد صنع واتخاذ القرار السياسي من جانب مجموعات معينة تمتلك القوة (الاقتصادية أو السياسية أو القبلية) القادرة على فرض السيطرة. كما تعاني أيضاً من تناقض مرتبط بطبيعة الوظيفة السياسية للأيديولوجية، وتناقض بين دوافع مركزية السلطة وبين دواعي تعدد مراكز القوة السياسية الحاكمة وغير الحاكمة.

د - **شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي** وكثرة الانقلابات العسكرية، واقترانها بدرجة أو بأخرى من درجات العنف السياسي، كمحصلة لتلك الظواهر السابقة.

أربع خصائص للتخلف السياسي الذي تعيشه الدول المتخلفة تتطلب معالجة شاملة وكلية، ذلك لأن أية معالجة جزئية لايمكن أن تؤدي إلى مجرد الحد من هذا التخلف. فتحقيق المشاركة السياسية على سبيل المثال في مثل هذا الواقع المتخلف حتى وإن كانت ضرورية لمعالجة ظاهرة العنف السياسي الناتجة عن عدم الاستقرار، وإن كانت تساعد على تحقيق التكامل في أكثر من جانب، إلا انها لاتؤدي الغرض المطلوب في ظل ضعف قدرة النظام السياسي وتخلف المؤسسات السياسية والادارية. كما أن تحديث المؤسسات وتحقيق التمايز بين الهياكل والأدوار السياسية لايمكن أن ينجح في ظل عدم وجود سلطة سياسية مركزية رشيدة تفوق كل ماعداها من سلطات أخرى محلية أو قبلية، أو في غيبة الولاء القومي ووجود هوية قومية واحدة وتكامل المجتمع سياسياً وتخلصه من أية علاقات أو ضغوط خارجية تؤثر على حرية ارادته الوطنية وتفرض استمرار التبعية وكافة

أشكال الهيمنة الخارجية وبقاء القوى التابعة في الخارج من فئات اجتماعية أو مؤسسات اقتصادية واجتماعية.

لذلك يمكننا القول إن التحديث السياسي يجب أن يركز على معالجة ثلاثة أمور أساسية يسعى إلى تحقيقها تعتبر أهم خصائص هذا البعد الرئيسي من ابعاد عملية التحديث. هذه الخصائص هي:

أ - ترشيد السلطة:

بمعنى احلال سلطة سياسية واحدة علمانية وقومية محل العديد من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية. وهذا يعني أن الحكومة يجب أن ينظر إليها كنتاج بشري. كما أن ايجاد مثل هذه السلطة يستلزم أولاً أن يكون الانسان هو المصدر الأساسي للسلطة العليا، ويستلزم ثانياً أن تكون الطاعة للقانون الذي ينبغي أن تكون له الأولوية في الالزام على غيره من أية مصادر الزامية اخرى[٦٩].

ترشيد السلطة يعني أيضاً تأكيد السيادة القومية للدولة في مواجهة أي نفوذ خارجي أي الغاء كل مظاهر وأسباب التبعية للخارج، وفي مواجهة أي قوى أو فئات داخلية لها علاقات أو ارتباطات بالخارج، وبالتحديد التي وصفها فرانك بأنها تعتبر بمثابة الأدوات الاجتماعية للتبعية[٧٠]. كما يعني كذلك تحقيق التكامل القومي بكافة ابعاده وتركيز السلطة في أيدي الهيئات والمؤسسات السياسية القومية دون غيرها من المؤسسات الفرعية التقليدية.

ب - فعالية النظام السياسي:

وتعني زيادة قدرة النظام السياسي على التأثير بفعالية وكفاءة في كافة أجزاء ونواحي المجتمع، ويعني التمايز بين الوظائف والبنى والهياكل والمؤسسات السياسية. فالنظام السياسي في المجتمعات المتخلفة يتميز بضعف قدرته على التعامل مع كافة التغيرات في المجتمع، كما يتسم على حد قول «ريجز» بانعدام التخصص في وظائفه فهي على حد تعبيره، «وظائف مندمجة أو منصهرة معاً»، على العكس من المجتمع العصري الذي يعرف التمايز Differentiation والتخصصSpecialization على النحو الذي يؤدي إلى وجود بنى ومؤسسات متخصصة وذات كفاءة عالية في أدائها[٧١].

ويعرف ايزنشتادت فعالية النظام السياسي بأنها القدرة على استيعاب الأنماط المتنوعة والمتغيرة للمطالب والتنظيمات السياسية[٧٢].

وعلى ذلك فإن هذه الفعالية تتوقف على قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه، وعلى مدى ودرجة تمايز وتخصص الوظائف والمؤسسات والأدوار. وهذا يستلزم ثلاثة شروط أوردها صمويل هنتنجتون فيما يلي[٧٣]:

(١) أن تكون مجالات التخصص المختلفة القانونية والادارية والعلمية والعسكرية منفصلة ومستقلة كل عن الأخرى وعن عالم النشاط السياسي، وأن تنشأ لها تنظيماتها الفرعية التي تتيح لها فرصة وإمكانية أداء وظائفها على النحو المطلوب.

(٢) أن يصبح التسلسل الاداري أكثر احكاماً وتعقيداً وتنظيماً.

(٣) أن يكون توزيع المناصب والسلطات على أساس الكفاءة والقدرة على الانجاز فقط دون علاقات النسب أو القرابة أو غيرها من معايير العلاقات التقليدية.

بذلك تكون للنظام السياسي الفرصة والقدرة على اكتساب الفعالية المطلوبة لأداء وظائفه.

جـ- المشاركة السياسية والمساواة:

يستلزم التحديث السياسي وجود درجة من المشاركة السياسية لكافة القوى والاتجاهات السياسية ووجود مؤسسات سياسية جديدة مثل الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط لتنظيم تلك المشاركة.

ويرى «مارون وينر» أن المشاركة السياسية التي تعني بوضوح تنظيم جهود المواطنين لاختيار قياداتهم والتأثير في صنع وترشيد السياسة العامة تختلف عن عملية «التعبئة» التي تقوم بها النخب الحاكمة في معظم دول العالم الثالث، ذلك لأن المشاركة السياسية مع أهميتها الشديدة تواجه بالعديد من العقبات التي تحول دون تحقيقها. فالقليل من هذه الدول هي التي تسمح بالمشاركة الفعلية (الهند مثلاً) أما غالبيتها فيفرض الكثير من القيود على ممارستها إن لم يكن يحول نهائياً دون وجودها. فليست هناك - في معظم الحالات - أحزاب أو نقابات أو جماعات للتعبير عن الرأي، وإن وجدت فإنها تكون تحت سيطرة وهيمنة الحكومات[٧٤].

وغياب المشاركة السياسية يفقد هذه الدول فرصة كبيرة لتوسيع وتأكيد الولاء

القومي واستيعاب المواطنين ضمن مؤسسات النظام السياسي وتحقيق الاستقرار، ويجعلها معرضة في كثير من الأحيان لبروز ولاءات اخرى فرعية قبلية أو عرقية أو دينية بما يؤثر سلبياً على الوحدة الوطنية ويزيد من احتمالات عدم الاستقرار السياسي(٧٥).

وترجع أهمية تعميق المشاركة الجماهيرية الفعالة في النشاط السياسي إلى أنها الوسيلة الأساسية لتحقيق المساواة كقيمة سياسية عليا في المجتمع. وتقتضي المساواة - كما يقول لوشيان باي Locian W. Pye أن تصبح القوانين عامة، وأن تطبق على الجميع على أساس من الكفاءة الشخصية لا على معايير المحاباة التقليدية(٧٦)، لذلك يتجه بعض الباحثين إلى القول بأن قيمة المساواة هي قيمة المدنية، وأن السعي من أجلها ومن أجل تحقيقها هو جوهر سياسات التحديث(٧٧).

هناك ثلاثة محاور إذن يجب أن يقوم عليها التحديث السياسي: ترشيد السلطة، وفعالية النظام السياسي بما تتضمن من زيادة قدرة النظام السياسي وتمايز وتخصص الهياكل والوظائف والأدوار، ثم تحقيق المشاركة السياسية للجماهير بما تتضمنه من تحقيق لقيمة المساواة في المجتمع، لكن هذه المحاور مع أهميتها ومع ضرورة تزامنها وترابطها فإنها تطرح العديد من المشكلات أمام الدول المتخلفة. عند محاولتها تحقيق الانسجام فيما بينها. فالمطالبة بالمساواة يمكن أن تأتي على حساب الفعالية بما تعنيه من ضرورة الالتزام بالتخصص والتمايز مما يتسبب في حدوث مؤثرات داخل النظام السياسي.

***

وأخيراً فإذا كانت عملية التحديث السياسي تطرح العديد من المشاكل أمام الدول المتخلفة فإن عملية التحديث الشاملة بمعناها الواسع الذي تحدثنا عنه تتطلب جهوداً ضخمة لتحقيقها، هذا مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مجموعة من الملاحظات الأساسية أهمها(٧٨):

(١ -) يجب أن تكون الجهات المسؤولة عن تنفيذ عملية التحديث على وعي بتعقد هذه العملية نظراً لأنها نتاج لعملية تحول جذرية اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية، كما أن طول المدى الزمني اللازم لانجاز هذه العملية يطرح دائماً متغيرات جديدة، ومن ثم فإن بعض الموضوعات والممارسات يجب أن تخضع للتحليل المقارن وعلى مدى فترات منتظمة.

(٢ -) ادراك أن التحديث عملية معرضة للاضطراب بل والانتكاس فإذا كان التحديث يتطلب اجراء تغيير في القدرة المؤسسية واحداث تبدلات مستمرة في المجتمع وفي النظام السياسي فليس هناك مايضمن - كما يقول هنتنجتون - أن تتواصل وتتوافق المراحل المتتالية في عملية التحديث، لذلك يجب أخذ احتمالات الانتكاس في الاعتبار.

(٣ -) صعوبة ضمان حدوث عمليات التغيير الواسعة والشاملة المطلوبة لانجاز التحديث دون عنف. فالثورة احتمال وارد، طالما أن التحديث في ذاته ثورة. فالتخلص من الفئات التبعوية العملية، والتخلص من العلاقات الاجتماعية التقليدية والولاءات التقليدية لايمكن أن يتم قبولها بسهولة من جانب الفئات والقوى الاجتماعية والقبلية المعنية، ومن ثم فليس هناك مبرر للاعتقاد بأن التحديث يمكن أن يضمن حدوث انتقال سلمي لأنماط جديدة من الحياة.

والحقيقة الأساسية التي نود الاشارة إليها في ختام هذه الدراسة هي أنه مع تماثل كافة المجتمعات المتخلفة في كثير من الظروف والمشاكل التي عاشتها والتي مازالت تعيشها فإنها غير مطالبة باتباع نمط واحد من أنماط التحديث، إذ إن عملية اختيار النمط أو الانموذج الأمثل يخضع لعدة عوامل واعتبارات أساسيةأهمها:

(أ) اختلاف الظروف السائدة في كل مجتمع قبل بدء عملية التحديث سواء كان هذا الاختلاف في نوعية منظومة القيم السائدة، ونمط العلاقات الاجتماعية، ودرجة التكامل القومي، ومستوى الثروة ونوعيتها، وكيفية توزيع الدخل، وعدد وتركيبة السكان... إلخ.

(ب) اختلاف القوة الدافعة لعملية التحديث، فقد تكون هذه القوة هي مجموعة من القيم الاجتماعية كما يعتقد ماكس فيبر، أو رغبة المجتمع في الحصول على المكانة الدولية، أو غيرها من الاعتبارات.

(ج) اختلاف مراحل النمو التي وصلتها تلك المجتمعات، واختلاف الطرق والأساليب التي تسلكها هذه الدول لتحقيق التحديث وفقا لظروفها الخاصة، الثورة، التدرج... إلخ.

(د) اختلاف مضمون وتوقيت الأحداث المفاجئة التي تواجه المجتمعات أثناء القيام بعملية التحديث (حروب، كوارث طبيعية أو بيئية)... إلخ.

لكل هذه الاعتبارات يصعب تحديد نموذج واحد تفصيلي لعملية التحديث، وليست هناك مشكلة في هذا طالما أن هناك وعياً وادراكاً علمياً وموضوعياً للمعنى الحقيقي للتحديث المطلوب.

الهوامش

١ – C.E. Welch Jr; Political Modernization. A Reader in Comarative Political Change, R1.

٢ – C.E. Black : Change ASA Condition of Modern life, In: Myron Weiner: ("Modernizaction"), Second Printing, U.S.A, 1966, pp:17-27.

٣ – David E. Apter : The Politics of Modernizeetion, The University of Chicage Press, 1965, p.9.

٤ – David E Apter, Ibid, p.10-4.

٥ – Arthur Jay Klinghoffer; Modernization and Politecal Developnent,In: Africa. "Journal of African Studies, Vol. 11, No. J-1973, p.1.

٦ – International Encyclopedia of Social Sciences, (U.S.A) 1968, Vol. 10,, pp.386-387.

٧ – د. على الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية (جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – ١٩٧٦/٧٥) ص ٤٧.

٨ – د. عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٤٣.

٩ – د. علي الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧ – ٤٨.

١٠ – د. السيد محمد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، (دار المعارف، القاهرة – ١٩٧٣م)، ص ١٤ – ١٥.

١١ – د. السيد محمد الحسيني، المرجع السابق ص ٢٤ – ١١٠. حيث يشرح الدكتور الحسيني في دراسة باسم «الاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية والتخلف» خمسة اتجاهات تعتبر امتداداً لفلسفة ماكس فيبر هي : ١ – اتجاه النماذج أو المؤشرات، ٢ – الاتجاه التطوري المحدث، ٣ – الاتجاه الانتشاري، ٤ – الاتجاه السيكولوجي، ٥ – اتجاه المكانة الدولية.

١٢ – جوزيه، أ. سليفا ميشلينا: «الدولة وبناء الأمة في امريكا اللاتينية»، ترجمة د. حامد ربيع، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، (اليونسكو)، العدد الثالث – ١٩٧١ – ص ٨٩.

١٣ – M.I.T.Study Group. The Transdional Process, In: C.E.Welch, op.cit pp.22-24

١٤ – Samuel P.huntington: Political Modernization, America Vs Europe, World Politics (Vol. X111.April 1966, P.363.

١٥ – Josef Spengler; Breakdowns In Modernization, In: MyronWeiner: Modernization, (U.S.A. Second Printing, 1966), p327.

١٦ – Myron Weiner; Ibid. pp.1-14.

يشرح وينر كيف يمكن تحديث القيم التقليدية فيستند إلى وجهة نظر ماكس فيبر في أن حركة الاصلاح البروتستانتينية هي التي وضعت أسس التحديث، كما يشير إلى بعض الوسائل التي يمكن بواسطتها تحديث قيم الأفراد واتجاهاتهم وهي: التعليم، ووسائل الاتصال، والعقيدة، والقومية، والقيادة الكارزمية، والسلطة الحكومية.

١٧ – Myron Weiner1 bid, p. 13.

١٨ – C.E. Welch, Op. Cit, p. 2.

١٩ – د. على الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية، مرجع سابق ص ٤٤ – ٤٦.

٢٠ – Samuel. A. Huntington, Political order in Changing Societes, (New Haven, Yale U. Press, 1979) Chapter 1.

٢١ – Samuel A. Huntington, The Change to Change. Modernization, Development and Politics; Comparative Politics, Vol. 3, No. 3, April 1971, pp. 282 - 325.

٢٢ – i nternational Encyeclopedia of Social science, op. cit - 1 pp. 386 - 387.

٢٣ – د. السيد محمد الحسيني، مرجع سابق، ص ١٦.

يعتبر أصحاب هذه المدرسة امتداداً لآراء كارل ماركس في تطوير المجتمعات المتخلفة والسعي إلى تطويرها بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرين وبما يتفق مع دراسة الواقع الذي تعيشه دول العالم الثالث. وتعتبر نظرية التبعية «هي التطوير الأحدث لمقولات هذه المدرسة. ومن أشهر الكتاب المنتمين إلى هذه المدرسة كل من:

ايرنست ماندیل، بول باران، بيبرجاليه، هيربرت ماركيوز، فرانتز فانون، اندريه فرانك وغيرهم.

٢٤ – فالكورسكي: وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث (مكتبة العالم الثالث – دار الحقيقة – بيروت، ١٩٧١)، المقدمة.

٢٥ – جوزيه سليفا ميشلينا، مرجع سابق، ص ٨٦ – ٩٨.
يوضح ميشلينا أن دول امريكا اللاتينية مرت بعدة مراحل استعمارية ابتداء من الاستعمار الاسباني فالبريطاني فالأمريكي أخيراً، ويشير إلى أن هذه المراحل شكلت البنية الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة فيها.

٢٦ – د. عبدالخالق عبدالله، التبعية والتبعية السياسية (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت – ١٩٨٦) ص ٤٩ – ٦٧.

٢٧ – Ader' Gunder Frank, "Development of Underdevelop. ment Monthy Reviеu, September, 1966. ----------, Development Accumulation and Underdevelopment, (New yock; 1979).

٢٨ – شارل بيتلهايم: التخطيط والتنمية. ترجمة د. اسماعيل حيدري عبدالله، (دار المعارف – القاهرة) ص ٣٧ – ٦٤.

٢٩ – Walt Whitman Rostow, The Stages of Economic Growth. A Non - communist Manifesto. (New Yirk. Cambridge Universtiy Press, 1960).

٣٠ – M. I. T. Study Group. The Transitional Process, Op. cit, pp. 25 - 29.

٣١ – د. السيد محمد الحسيني، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق ص ١١٨ – ١٢٢.

٣٢ – شارل بيتلهايم، التخطيط والتنمية، مرجع سابق، اقتباسات متفرقة.

٣٣ – انظر في تفاصيل هذه الانتقادات: Samuel Valenzuela and Arturo. valenzuela, "Modernization and Dependency; Alternative Persrectives The Study of latin American Underdevelopment" in, Meraldo Munzo, ed. From Dependence to development (Boulder. Colorado: Westviеu Press, 1981).

٣٤ – انظر د. ناديه رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية» المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – سبتمبر ١٩٨٦) ص ٤٣ – ٤٤.

٣٥ – د. محمد السيد سعيد «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ابريل ١٩٨٤) ص ٢٧ – ٥٢.

٣٦ – د. نادية رمسيس فرح. مرجع سابق.

٣٧ – د. عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص ٤٥ – ٤٧.

٣٨ – د. عطية مهدي سليمان، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، الجزء الثاني: استراتيجية التنمية. (معهد التخطيط القومي – مذكرة داخلية رقم ٢٩٧، القاهرة مارس ١٩٧٣).

٣٩ – C. E. Welch, Political Modernization, Op. Cit, pp 5 - 6.

٤٠ – انظر في تفاصيل التعريف بالتبعية السياسية: د. عبدالخالق عبدالله – التبعية والتبعية السياسية – مرجع سابق، ص ٨٩ – ١١٢.

٤١ – Samuel. A.Huntington, Political Order in Changing Societies, Op. Cit. Chapter 1. Samuel Huntington, The Change to Change, Modernization, Development and Politics, O.P. Cit, pp. 282 - 325.

٤٢ – د. سامي منصور. «انتكاسة الثورة في العالم الثالث» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢)، ص ١٦٠.

٤٣ – كرامي نكروما: «دليل الحرب الثورية»، ترجمة منير شفيق، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٩٧٢، ص ٣٠ – ٣٢.

٤٤ – من الأمور ذات الدلالة أن المؤتمر الثالث لكل الشعوب الأفريقية الذي انعقد في القاهرة في مارس ١٩٦١ اهتم بدراسة أسباب اخفاق التجارب التنموية في القارة الأفريقية، وأنماط العلاقات الاقتصادية الدولية وادرك أن هناك خطراً يهدد أفريقيا هو الاستعمار الجديد، واتخذ قراراً بهذا الخصوص، إضافة إلى قرار اخر عن «تصفية فلول الامبريالية» وتتضمن القرارات تفصيلات عن أشكال ومظاهر الاستعمار الجديد، وعن عملائه المتغلغلين في كافة أنحاء مجتمعات القارة الأفريقية، وعن سبل القضاء على هذا الاستعمار. انظر في ذلك :

جاك وورس. «أفريقيا على طريق المستقبل». ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (الدار القومية للطباعة والنشر)، (القاهرة). ص ٥٠ - ٦٠

٤٥ – انظر في تفاصيل ماحدث لهذه المجتمعات فيما بعد الاستقلال

د. محمد السيد سعيد: نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، مرجع سابق ص ٢٩ - ٣٦.

٤٦ – Arthur Jay Klinghoffer, Modernization and Development, in Africa, OP. Cit, p. 3.

٤٧ – Neil Smelser, The Modernization of Sacial Relation, in: Mgron Weinr: Modernizations, O.p. Cit, p. 110.

٤٨ – د. عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي. (دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٢). ص ٢٠٧ - ٢١٦.

= يرى أصحاب هذا الاتجاه أن دخول الاقتصاد الوطني للدولة مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي يشبه انطلاق الطائرة من على سطح الأرض. فإذا كانت الطائرة تحتاج لتنطلق في الفضاء إلى حد أدنى من السرعة الأرضية قبل الانطلاق، فإن عملية التحديث الاقتصادي تحتاج إلى حد أدنى من الموارد أو من الجهد الانمائي ليدخل الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق أو النمو السريع. ويتمثل هذا الشرط اللازم للانطلاق عند رستو بارتفاع معدل الاستثمار إلى ١٢٪ من الناتج الوطني، وعند أرثر لويس يتحول بادخار المجتمع من ٥٪ إلى ١٢٪، أما روزنشتاين رودان فيرى أن هذا الشرط يكمن في دفعة قوية تتلخص في ارتفاع معدل الاستثمار، وهذا المعدل عند ليبنشتين يجب أن يكون كافياً لتوليد معدل لنمو الدخل يفوق معدل نمو السكان.

٤٩ – د. مصطفى كامل السيد: الاستقلال الوطني وتوجه التنمية المستقلة في: الاستقلال الوطني، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢، (المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢) ص ٤٥ – ٥١.

٥٠ – د. عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

V.K. Ramaswami, The Promation of industrial development, i n: R. Robinson, ed., i ndustrialisation in developing Cuntries, (Cambridge University Ouerseas Studies, Cambridge, 1965), p122.

٥١ – Paul N. Rosenstein Rodan, The Modernization of industry, in: Myron Meiner, Modernization, op. Cit, pp. 270 - 280.

٥٢ – Clifton R. marton, JR. Modernization of Subsistence Agriculture, in: Myron Weiner. Modernization, i bid, pp. 258 269.

٥٣ – Rosenstein Rodan, A Note on The Theory of The Big Push, in: M. Ellis: (Conomic Developmet for latin America. London - 1967) P. 61.

د. عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ص ٢٣٥.

٥٤ – Arthur Joay Klenghoffer, Modernization and Political Development in Africa, Op, cit, p. 5.

٥٥ – د. عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق.

د. ملاك جرجس، سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية (روزاليوسف، القاهرة) ص ٢٠ – ٢١.

٥٦ – د. محمد على محسن وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي (دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٤) ص ٢٠٤.

٥٧ – نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع. ترجمة الدكتور/محمود عوده وزملاؤه (دار المعارف – القاهرة) ص ٣٦٩ – ٣٧٤.

٥٨ – د. محمد علي محسن، دراسات في التغير الاجتماعي، مرجع سابق ص ٢١٦ – ٢٤٥.

حاول ماكس فيبر في مؤلفه «الاخلاق البروتيتانتية وروح الرأسمالية اثبات أن الرأسمالية كنظام حديث قد نشأ من خلال شيوع العقيدة البروتيستانتينية واخلاقياتها الاقتصادية.

٥٩ – Alex 9nkles, The Modernization of Man, 9n:Myron Weiner, Modernization, Op. cit, pp 138 -150

٦٠ – د. أحمد النكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي – دراسة نظرية وميدانية (مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١٠٩ – ١١٠.

٦١ – Nicholas Poulantzas, Colasses in Cntemporary Capitalesm, 2 nd editon (London: Verso, 1979.

John G Taylor, From Modernization to Modes to Modes of Production (Macmillan: New yerk, 1979.

٦٢ – د. ناديه رمسيس فرح، مرجع سابق ص ٤٦ – ٤٧.

٦٣ – د. عبدالخالق عبدالله، التبعية والتبعية السياسية، مرجع سابق، ص ٨٩ – ١٠٩.

٦٤ – Lucian Pye, The Concept of Political Development, in: Harvey G. Kebschull. Politics in Transitional Societies, Op. cit, pp. 49 - 52.

٦٥ – Myron Weiner, Political integrationand Political Development, in L. Finkle S R. Gable, eds. Political Development and Social Schange, (John Wiley & Sons. i nc, New york) pp. 551 - 562.

٦٦ – S. N. Eisestadt, Modernization & Condition of Substained Growth, World Politics (Vol. Xv1, No. 4, July 1964) pp. 576 - 595.

٦٧ – S.N. Eisestadt, Break down of Moudernization, in: LFinkle S R. Gable, Political Development and Social Schange, Op, cit, pp. 491 - 573.

٦٨ – Robert E Ward, Political Modernization and Political Culture. in Japan, in: Claude E Welch JR., Political Modernization, Op. Cit, p89.

٦٩ – Samuel A. Huntington, Political Modernization, America Vs Europe, (World Politics, Vol. Xv 111, April 1966), p 378.

٧٠ – د. عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق ص ٩٧ – ١٠٤.

٧١ – Claude E Welch JR; Solider and State in Alrica, (Northwestern University Press, Evanston, 1970), P. 56.

٧٢ – S. N. Eisenstadt, Breekdown of Modernyation, Op. Cit, P. 579.

٧٣ – Political Modernlyation, Op. Cit, P. 378.† Samuel A,Huntengton,

٧٤ – Myron Weiner, Political Participation and Political Development, in: Myron Weiner: Modernization, Op. cit, pp. 205 - 217.

٧٥ – Claude E. Welch JR., Solider and State in Africa, Op. cit, p. 40.

٧٦ – Lucian W. Pye, The Concept of Political Development, Op. cit, pp. 83 - 91.

٧٧ – i nternational Ensyclopedia of Social, Vol. 10, pp. 395 - 400.

٧٨ – Claude E Welch, Political Modernizatio. Op. cit, P. 14.

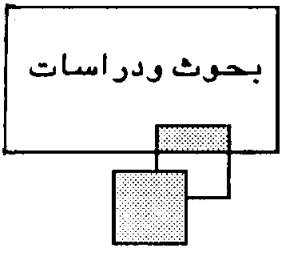

الوظيفة التنموية للجامعة في الوطن العربي

د. محمود أحمد موسى *

مـــدخـــل :

إن عالم اليوم يتميز باضطراب وهيجان شديدين في الاقتصاد والسياسة وفي العلاقات الثقافية والاجتماعية، فالقيم الأخلاقية في حالة تقلبات مستمرة والقيم السياسية في حالة ثورات متلاحقة ضد التخلف والظلم والاستعباد مما نتج عنه تطورات جديدة «بيروستوريكا PERRE TROIKA» في معاقل الأيديولوجيا والفكر السياسي.

إن الفجوة بين الرقي التقني للإنسان من ناحية، ورقيه الأخلاقي من ناحية أخرى أدت في واقع الأمر إلى ظهور تلك التناقضات ومن ثم إلى حدوث تلك الثورات العلمية والثقافية والتي تمثلت في بعض الأحيان في اختراقات تكنولوجية (Technological Breakthrougls) وفي أحيان أخرى في نزعات توفيقية تجاوزت تلك التناقضات والتنازعات الأساسية ومن ثم أدت إلى خمود ذلك الهيجان

* كلية التربية - جامعة الامارات.

والاضطراب. ولكن سرعان ماتثور تلك التناقضات مرة أخرى فلايزال هناك تنازع بين الفكر والوهم وبين المعرفة الطبيعية من جهة، والمعرفة الاجتماعية والمعرفة الإنسانية من جهة أخرى، كما أن هناك تنازعاً بين الفرد والمجتمع وآخر بين القومية والانسانية وغيرها من التنازعات التي يمكن أن تنظم في إطاري المطلق والنسبي والحرية والمسؤولية فماهو موقف الجامعة منهما؟ وماهو دورها بالنسبة لكل إطار منهما؟.

لقد انعكس هذا الاضطراب والهيجان على مقولة الثبات أو الخلاص من هذا الاجتياح - مقولة التنمية التي أصبحت أمل الأمم والشعوب على هذه الأرض الواسعة، فقد أصبح كل العالم، شماله وجنوبه، شرقه وغربه، يدّعي وصلاً بهذه المقولة السحرية التي رفعها البعض إلى درجة العبادة والتقديس وحط من قدرها البعض الأخر لدرجة التفاهة والتبخيس، فهي بالنسبة للغالبية العظمى حتمية المسار باتجاه تحقيق الرخاء الاقتصادي لجميع أفراد البشر، فهي الدواء الشافي لكل داء، وهي الأيديولوجية التي لابد من ترسّم خطاها على طول الطريق وبأدق التفاصيل، وهي بالنسبة للآخرين أيديولوجية المبتذلين، فهم لايرون فيها غير مرادف لمصطلح «تحديث الفقر» وعصرنته وتخطيطه، فقد رأى هؤلاء أن نظرية التنمية في القرن العشرين تلعب دوراً مماثلاً للدور الذي لعبته نظرية التبادل الحر Free Trade في القرن التاسع عشر وأن «السياسات الإنمائية لدول العالم الثالث ماهي إلا امتداد لسياسات القرن الماضي «التي تكون اطارها النظري من نظريات التبادل الحر والمنافع المقارنة Companativ[1] Advantaye.

لقد جأرت الأصوات بالاستغاثة والنداء مطالبة ببزوغ فجر جديد لنظام اقتصادي جديد ونظام اعلامي جديد، فقد اتضح أن التنمية المنشودة تقتضي التحرر من التبعية كما تقتضي الاعتماد على الذات أو بالأحرى الإعتماد الجماعي على النفس، كما تتوخى خدمة الحاجات الأساسية للإنسان. فالتنمية هي في الأساس حركة الإنسان ككل[2]، فهي عملية تغيير في اتجاه الحياة والسلوك وهي زيادة في الانتاج وفي إنسانية الإنسان.

التنمية :-

لقد تجذرت فكرة التنمية في عصر التنوير الأوروبي وفي التوسع الاستعماري الذي بسط سيطرة الغرب الأوروبي على دول العالم الثالث، وكان لفلسفة داروف وفلسفة هيجل أثراً كبيراً في ترسيخ الاعتقاد بالنماء البيولوجي المنظم والحتمي للبشرية وذلك من أجل إيجاد مجتمع الرخاء والوفرة، ومن ثم سيطرة فكرة التقدم وفكرة الإنماء اللذين لاتحدهما حدود، وأصبحت التنمية أيديولوجية دولية لها خصائص عقلانية غربية

ومنطلقة من مصالح قومية، وقد انتقلت الفكرة إلى الدول النامية وانتشرت في أعقاب استقلال تلك الدول من الاستعمار، ومن ثم حلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال السياسي لدى معظم الدول النامية[٣].

لقد ركزت أدبيات التنمية الدولية على التجربة الغربية المتمثلة في الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر من ناحية، وعلى إعادة الحياة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى، فالتجربة الأولى أصبحت هي الهدف أو المحتوى الذي يراد تحقيقه أو الوصول إليه - التحول من مجتمعات زراعية بدائية إلى مجتمعات صناعية متطورة. والتجربة الثانية عرفت باسم «مشروع مارشال» واستندت إلى رأس المال والتكنولوجيا اللتين أمدت بهما الولايات المتحدة الدول الأوروبية الغربية المنكوبة من ويلات الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أصبحت هي الوسيلة التي يتحقق عن طريقها ذلك الهدف - الانتقال من مجتمعات زراعية بدائية إلى مجتمعات صناعية متطورة.

ولكن بعض علماء الاقتصاد يرون أن النظرية التنموية المرتبطة بالتجربة الأولى - التصنيع القائم على التبادل الحر - هي نظرية استغلالية تحكم العلاقات الاقتصادية بين البلدان المصنعة والبلدان النامية لصالح البلدان المصنعه[٤]، ومن ثم فإن هذه النظرية وجدت امتدادها الطبيعي في التجربة الثانية التي أخذت تلعب نفس الدور الذي لعبته النظرية الأولى في القرن التاسع عشر، فهي تمثل أداة من أدوات دمج العالم الثالث بالعالم المصنع دمجاً اقتصادياً له طابع الاستعمار الجديد[٥]، فالسياسات الإنمائية لدول العالم الثالث تخضع لعمليات يسهل معها الحفاظ على مواقع البلدان المصنعة المتقدمة مع رضا النخبة القليلة في بلدان العالم الثالث، وذلك على حساب الأغلبية الساحقة في الدول النامية.

وفي عالم قائم على الفوارق الطبقية، وفي أنظمة اجتماعية جائرة لاتحقق العدالة، لايمكن للتعليم إلا أن يكون أميناً مع بنيته التحتية ويعكس نوع التنمية السائدة في تلك الأنظمة الاجتماعية. فالأبناء الذين ينتمون إلى الشرائح المحظوظة في بعض البلدان النامية ينجحون عامة في النظام التعليمي وينالون درجات جامعية وشهادات تفتح أمامهم باب الاستخدام في القطاع الاقتصادي الحديث[٦]، وهذا يعني أن التعليم الذي يعطى في المدارس والجامعات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف واحتياجات الأقلية المحظوظة، ولايتوافق مع الاحتياجات التعليمية الخاصة بالأغلبية الفقيرة من السكان أو المقيمة في المناطق الريفية[٧]. فهو تعليم يتبع نماذج تخطيطية تركز على تخريج المزيد

من الأعداد من نفس الأصول الاجتماعية وبنفس الوسائل والمناهج وطرق القياس والتقويم، فهو لايؤدي إلى توسيع حقيقي في تكافؤ الفرص وتوزيع ثمرات التنمية أو توزيع أعبائها(٨).

إن النظم التي تتبع مثل تلك النماذج التخطيطية، تصبح فيها ديمقراطية التعليم عملية متعثرة لأن ديمقراطية التعليم في جوهرها هي عملية سياسية تجسد حق الإنسان في التعليم والذي يمثل بدوره شرطاً ضرورياً لتنمية المجتمع وتقدمه. فديمقراطية التعليم لها بعدان أحدهما رأسي والثاني أفقي، فهي في بعدها الأفقي تعنى بالنواحي الكمية وفي بعدها الرأسي تعنى بالنواحي النوعية في التعليم، فالتوسع الخطي لنظم التعليم من حيث أعداد المعلمين والمتعلمين والمباني والفصول وغيرها يعتبر تعبيراً لديمقراطية التعليم في بعدها الأفقي، في حين أن الإصلاحات والتجديدات والبرامج الهادفة إلى تغيير طبيعة هذه النظم وتحسين نوعيتها تعتبر تعبيراً لديمقراطية التعليم في بعدها الرأسي(٩).

وديمقراطية التعليم لاتقف عند تحقيق تكافؤ الفرص في الدخول إلى التعليم وإنما تتعداه إلى ضمان فرص النجاح فيه. ولكن مضمون التعليم ليس محايداً اجتماعياً، فهناك علاقة قوية بين المنشأ الاجتماعي والنجاح المدرسي، فالمدرسة تفرض على الجميع لغة البعض وتأريخهم وعالمهم الاجتماعي بينما لاتترك الفرصة للآخرين ليفهموا واقعهم الاجتماعي فمعظم التلاميذ المنحدرين من فئات عليا يكادون يكملون دراساتهم الثانوية والعليا. وفي حين أننا نجدهم يختارون الدراسات الأعلى مردوداً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، نجد أن أبناء الفئات الفقيرة يتكدسون في كليات الآداب والعلوم الانسانية.

التعليم والتنمية :-

يدور الحديث اليوم حول مسؤولية النظام التعليمي في الوطن العربي ودوره في تكثيف جهود التنمية وتسريع معدلاتها، وهناك أهمية قصوى تعطى للتعليم العالي وبخاصة الجامعي من أجل إعداد الأطر والكفاءات اللازمة للقطاعات الاقتصادية، وضرورة مساهمة المتخصصين فيه واشراكهم في إعداد البرامج والخطط التنموية، ولكن الكثير من الدول توصلت إلى قناعات مفادها أن المؤسسات التقليدية للتربية لم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها وبأدوارها الجديدة وأن مؤسسات التعليم العالي على الأخص لم تعد قادرة على الاستجابة للتحديات التي تواجهها.

لقد أوضحت الكثير من الدول العربية أهدافها من التعليم العالي وأثبتت ذلك في

قوانينها التعليمية أو في دساتيرها، فأهداف الجمهورية العراقية مثلاً عنيت بالبحث العلمي ورعاية وتشجيع ودعم مواهب الإبداع والابتكار[١٠]، كما أن أهداف الجمهورية العربية السورية ركزت على البحث العلمي ورفع مستواه من أجل تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في فروع العلوم الإنسانية وفي ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والفنون والأداب وغيرها[١١]، كما ركزت على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات العلمية العربية والأجنبية والدولية والإسهام في تكوين المثقف العربي وبعث الحضارة العربية وإغناء التراث الإنساني. أما المملكة المغربية فقد حصرت أهداف التعليم العالي في ثلاث مهمات أساسية هي المهمة التقنية والمهمة العلمية والمهمة الروحية والحضارية[١٢]. فالمهمة الأولى تتمثل في تنمية الموارد البشرية واعداد الأطر العليا والمتوسطة بينما تتجلى المهمة الثانية في ابراز المعرفة وانتاجها واستخلاصها بالبحث العلمي. أما المهمة الثالثة فتتمثل في خلق جيل متعلم متمكن من المعارف العلمية ومتشبع بالقيم الروحية الإسلامية والروح الحضارية المغربية في مختلف مظاهرها[١٣].

لقد أجمعت معظم الدول على أهمية دور التعليم العالي في تخريج الكوادر العليا والوسيطة، الكوادر الناقدة والمنتجة، فقد ذكرنا من قبل أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها الأساسية، والإنسان العربي المنشود هو الإنسان المؤمن بثقافته وقيمه العربية الإسلامية الأصيلة، والقادر على الانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى التعامل معها من موقف الأصالة والمعاصرة وليس من موقف الانكسار والتبعية، لذلك فإن خطط التنمية في الوطن العربي لابد أن تُعطى أولوية مطلقة لتنمية الموارد البشرية وتحويل الزيادات السكانية الحالية والمتوقعة في الوطن العربي إلى قوى بشرية معدة إعداداً مناسباً، وقادرة على المساهمة الإيجابية في عمليات التنمية الشاملة.

ولما كانت مسؤولية التعليم العالي تتركز أساساً حول إعداد الكفاءات العالية والمتوسطة من القوى العاملة، فإن تحقيق مثل هذا الدور لايتم إلا عن طريق ربط التأهيل العلمي بالعمل المنتج والذي يقتضي بدوره وضع تصنيف موحد للوظائف ومواصفات للخريج حتى يتم الإعداد والاستخدام على أحسن وجه، وهذا يعني بدوره أيضاً ضرورة تنوع مؤسسات التعليم العالي من جامعات تقليدية وجامعات مفتوحة وكليات متوسطة وغيرها، والتنسيق فيما بينها حتى تستطيع المساهمة الإيجابية بأكبر قدر ممكن في الجهود التنموية.

إن التنمية في جوهرها تعني ريادة في إنسانية الإنسان وهي تتصف بخصائص أساسية من أهمها:-

١ - إنها مستقلة وغير تابعة.

٢ - إنها مركبة وشاملة.

٣ - إنها تستجيب للحاجات الأساسية للإنسان.

فالتنمية المستقلة تستقي جذورها من الحركة الفكرية الاقتصادية التي سادت دول أمريكا اللاتينية والتي نادت بضرورة التحرر من التبعية حتى يمكن للتنمية المطردة أن تحدث، فالتنمية المستقلة لابد أن تنطلق من خصوصية المجتمع الذي ينشدها، وبالتالي فلابد لها أن تستند إلى التراث والثقافة والبيئة المحلية. فالتنمية في الوطن العربي لابد لها أن تتأصل وتتجذر في المفاهيم الأيديولوجية والقيم التراثية الإسلامية التي يؤمن بها المجتمع، ولابد أن تتجلى في مجال التعليم - كما يقول البعض - في صناعات كلية أو صناعات ثقافية. ولكن النماذج التربوية المستوردة وبخاصة النموذج الإستعماري القديم الذي اقتلع الثقافة والوعي الوطنيين وأعد صفوة من المحظوظين التابعين[١٤] - لايزال هو النموذج الذي يدفع عجلة التقدم الاقتصادي في تلك البلدان، وإذا كان نظام التعليم في ظل نظام الاستغلال القديم - كما يقول جلال أمين - قد استهدف تخريج بعض المنتجين أو المساهمين الأكفاء في العملية الإنتاجية إلا أنه تحول الآن «أكثر فأكثر» إلى نظام وظيفته تخريج «المستهلك الكفء»، يتطلع إلى نفس مايتطلع إليه المجتمع بأسره، قد لايجيد العمل ولكنه يجيد الاستهلاك والتمتع بالحياة[١٥].

والتنمية المركبة الشاملة تعني أن السياسات القطاعية المنفردة والتي لاتتسق مع بعضها البعض لايمكن أن تؤدي إلى التنمية المنشودة، فالكثير من سياساتنا التربوية ترسم دون اتساق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التوظيف وغيرها، والتنمية المركبة الشاملة تعني أيضاً أنها موجهة لخدمة الإنسان في كل جوانبه المادية والروحية والعقلية والوجدانية، وبالتالي فهي تعني تكامل المناهج التربوية عبر المراحل التعليمية المختلفة وفي داخل كل مرحلة من هذه المراحل، كما تعني اعتماد المناهج المحورية والدراسات البينية وغيرها من الصيغ التكاملية، سواء كان ذلك في مجال الإدارة أو المناهج أو طرق التدريس.

والتنمية التي تستجيب للحاجات الأساسية للإنسان في الوطن العربي، لابد أن تأخذ في الاعتبار حاجات الإنسان المسلم والتي لاتقتصر على النواحي المادية وإنما تتعداها إلى الجوانب الروحية والعقلية والعاطفية. وتصورنا للإنسان المسلم هو الإنسان العابد الذي يخلص العبودية لله سبحانه وتعالى، فهو الإنسان المستخلف من قبل الخالق والمطالب بعمارة الأرض أو التنمية، وهو الإنسان الذي ننطلق في تصوره

في الأساس مما ورد في القرآن الكريم والسنة، فالإسلام كانت له مساهماته الإيجابية في تطوير التعليم في الوطن العربي ولاشك أنه يملك الروح والدافعية التي يمكن أن توقظ هذا التعليم من سباته العميق الذي خيم عليه في تلك المؤسسات التعليمية وذلك منذ سقوط الخلافة الإسلامية في العصر العباسي الثاني.

التعليم الجامعي :-

الجامعة هي تنظيم اجتماعي يكتسب خصائصه بفعل المتغيرات أو المؤثرات الخارجية، وهذا التنظيم يتبنى المستويات الرفيعة من الثقافة البشرية فيحافظ عليها أو يضيف إليها وذلك عن طريق نشرها بين طلاب العلم وأفراد المجتمع بعامة. والجامعة تعتبر جزءاً أساسياً من التعليم العالي الذي ظهر منذ أقدم العصور وبخاصة في الحضارات القديمة كالهندية والفارسية واليونانية، وكان ظهوره على شكل تجمع إرادي، ولم تكن له مناهج محدودة أو لوائح تنظيمية أو تشريعات مالية. فقد كانت السلطة الأكاديمية بيد المعلم الذي يدرس مايشاء وقتما يشاء وأينما يشاء وبالطريقة التي يختارها، فالمعلم هو الذي يمنح «الإجازة» أو التصريح للطالب أو «الحوار» الذي يريد أن يزاول مهنة التدريس. فالحرية الأكاديمية كانت مكفولة بالنسبة له بشكل تام.

وفي العصور الوسطى ظهرت الجامعة كمؤسسة تعليمية حديثة ذات تنظيمات إدارية محددة مثل استخدام النظام الدائم لأعضاء هيئة التدريس ودفع الرواتب والأجور، وقد ساعد على ذلك ظهور نظام الهبات والتبرعات في التمويل. وقد كانت لفظة «الجامعة» تعني الرابطة أو الإتحاد بين مجموعة من الأفراد ينظمون شؤون مهمتهم بأنفسهم كالتجار والصناع، ومن ثم انتقل المصطلح ليستخدم في إطار التعليم ليعني مكان التدريس والإعداد المهني الذي اعتبر الوظيفة الوحيدة التي تربط الجامعة بالمجتمع الذي تعيش فيه في ذلك الوقت. وقد ظهرت الجامعة في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي كاستجابة لحاجات طلاب المعرفة، أكثر منها استجابة لحاجات المجتمع[١٦]، فهي لم تكن أكثر من مكان عام يلتقي فيه طلاب العلم في إطار تنظيم رسمي مسؤول ذاتياً عن إدارة قضايا العلم والتدريس، وقد بدأت الجامعة في ذلك الوقت بالإعداد لمهن الطب والقانون وغيرها من المهن الأخرى، فهي لم تكن مؤسسة للبحث العلمي بقدر ماكانت مؤسسة للتدريس والتعليم المهني[١٧]. ومع ذلك استمرت الجامعة في استقلالها عن المجتمع وفي حريتها الأكاديمية، فلم تكن هناك قيود على مايقول المعلم أو يكتب أو ينشر.

وفي القرن التاسع عشر ظهرت الجامعات الحديثة التي استمرت في الإعداد للمهن القديمة بالإضافة إلى بعض المهن الجديدة مثل الهندسة والزراعة وغيرها، كما بدأت تعد المتخصصين في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وفي مجالات الإعلام والصحافة والإدارة وغيرها، وقد أرست هذه الجامعات أنماطاً مختلفة سرعان ماعممت وانتشرت في معظم بقاع العالم، فنمط الجامعات الألمانية قد ركز على البحث العلمي والتلمذة الأكاديمية Academic Apprenticeship بينما ركز نمط الجامعات الانجليزية على العملية التدريسية، وقد ركز الإثنان معاً على الحرية الأكاديمية وعلى العزلة النسبية للمؤسسة الجامعية عن المجتمع العام والمناداة بمقولة العلم من أجل العلم[١٨]. ومن ناحية أخرى شاع نمط الجامعات الأمريكية التي ساهمت في كسر الحواجز أو الجدران الجامعية[١٩] وجعل الجامعة مندمجة في مجتمعها المحلي أو متصلة به اتصالاً وثيقاً على أقل تقدير، فقد كان لقانون ميريل Morrill Act عام ١٨٦٢ الذي منح كل ولاية قطعة من الأرض لكي تقيم عليها جامعة كان لمثل هذا القانون أكبر الأثر في دفع الوظيفة الاجتماعية للجامعة خطوات كبيرة إلى الأمام. ومن ثم تبنت بعض الدول مقولة عدم انفصال الجامعة عن المجتمع الذي تعمل فيه لأن عليها بناء تقاليدها الخاصة بها بدلاً من تبني التقاليد المستوردة بدون تمييز[٢٠].

لقد تمخضت التجربة الجامعية عبر التاريخ عن عدة مفاهيم أساسية أهمها عالمية المعرفة والثقافة واستقلالية الجامعة أو الحرية الأكاديمية[٢١] وقد تمركزت هذه الأفكار في تيارين أساسيين أحدهما ينادي بأن الجامعة هي قلعة للمعرفة البحتة أو مكان لتعليم المعرفة العالمية، ومن ثم أصبحت الجامعة أشبه بالبرج العاجي، بعيدة عن أهداف واحتياجات المجتمع، والتيار الثاني ينظر إلى الجامعة على أنها مؤسسة وظيفية غير منفصلة عن باقي أجزاء النظام الاجتماعي، فهي لاتعمل في فراغ ثقافي أو اجتماعي وإنما تمثل جزءاً من البنيان الاجتماعي - الثقافي العام الذي يهتم بالجوانب المعرفية للمجتمع. فمن خلال قيامها بنقل المعارف تعمل الجامعة على حفظ القيم التاريخية للمجتمع ونقلها عبر الأجيال خالقة بذلك المواطن الواعي أو الشخصية العلمية القادرة على الفهم الانتقادي للقيم الاجتماعية[٢٢].

لقد انعكس التيار الأول على الجامعات البريطانية أمثال كمبردج Cambridge وأكسفورد Oxford، كما انعكس على الجامعات التي أنشئت في المستعمرات البريطانية في الدول النامية كالجامعات الهندية والجامعات الأفريقية وغيرها، وقد نقلت هذه الجامعات الفكر الأوروبي المحافظ الذي ينظر إلى المسائل الاجتماعية على أنها

مواضيع منفصلة وقضايا يمكن التعامل معها منفردة، وأن المعرفة هي قضية قائمة بذاتها دون جذورها الاجتماعية، وأن الجامعة هي مؤسسة وظيفية منفصلة عن باقي أجزاء النظام الاجتماعي.

وقد انعكس التيار الثاني على الجامعات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نظر هذا التيار إلى الجامعات على أنها مراكز للتقدم والحركة قبل أن تكون مراكز للمعرفة، وأنها تخدم في الأساس رغبة المجتمع في التقدم، وقد عمقت من انتشار هذا التيار خبرات الحرب العالمية الثانية ورغبة الكثير من البلدان في النهوض من ويلات الحرب، كما عمقت من انتشاره أيضاً حركة التحرر العالمية واستقلال الشعوب في العالم الثالث ورغبة دوله في اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي، والإسراع من عملية التنمية التي وجدت سنداً كبيراً من بعض دول العالم المتقدم والمنظمات العالمية وبخاصة المنظمات المتخصصة في اطار هيئة الأمم المتحدة كاليونسكو واليونسيف واليونيدو والفاو ومنظمة الصحة العالمية وغيرها.

الجامعة في الوطن العربي :-

لقد نشأت أول جامعة حديثة في الوطن العربي في مصر (الجامعة الأهلية المصرية) في عام ١٩٠٨، وقد ظهرت الجامعات الحديثة في الوطن العربي في وقت تصارعت فيه التيارات الفكرية طوال نهضة الوطن العربي وتحقيق تقدمه وتماسكه أمام التحدي الغربي الحضاري[٢٣]. أما الجامعات التقليدية والتي سبقت في ظهورها الجامعات الحديثة مثل الأزهر في مصر والزيتونة في تونس والقرويين في المغرب فقد قادت لواء التيار الذي ينادي بأن النهضة تكمن في التمسك بالماضي والعودة إلى الأصول أو الجذور. أما الجامعات الحديثة فقد تبنى معظمها تياراً تجديدياً علمانياً يرى الخلاص في نبذ الماضي وبناء المجتمع على نمط الأسس التي قامت عليها حضارة الغرب. فهي قد نشأت بمبادرة من الشرائح الاجتماعية المثقفة وفق أيديولوجية اجتماعية سياسية ترى في ظهور الجامعات الحديثة جزء اً من العمل الاجتماعي الاصلاحي، ومعلماً من عالم تحديث المجتمع على أسس علمانية عقلية وعلمية إنسانية.

لقد كانت أيديولوجية الجامعة أيديولوجية تنويرية عنيت بنشر المعرفة الحديثة التي تساهم في تنوير العقول وتنشيطها لرفض الواقع المتخلف. فقد عنيت في الوطن العربي بنشر المعرفة النظرية وبترويج الفكر الأوروبي الليبرالي لاتساقه مع ايديولوجية الجامعة، ونشأ عن اهمال الجامعة للتراث زيادة في غربتها عن واقعها وثقافة أمتها مما أفقدها الذاتية المتميزة وجعلها تابعة للفكر والثقافة الأوروبية الحديثة. ولذا فإن

الجامعة لم تنجح في تكوين إنسان عربي ملتزم بأيديولوجية قوميةأو وطنية وإنما زادت في تغريبه عن الواقع الذي يعيش فيه[٢٤]، وساعدت في تفريغ هذا الإنسان العربي من أية عقيدة تلزمه بخدمة مجتمعه.

أهداف الجامعة ورسالتها :-

لقد جاء في قانون تنظيم الجامعات لعام ١٩٧٥ في الجمهورية العربية السورية أن الجامعات تهدف إلى تحيقي التقدم في مجالات العلم والتقنية والفكر والفن، وفي مجال العمل وتوسيع آفاق المعرفة البشرية، كما أنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٥]، وقد تصور القانون تحقيق تلك الأهداف عن طريق إعداد المختصين في مختلف فروع العلم والانتاج والخدمات وتزويدهم بمستوى عال من المعرفة والمهارات، وعن طريق المشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني وبخاصة البحوث والدراسات التي تتناول القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي كما تتحقق الأهداف عن طريق تطوير وسائل وأساليب البحث والتعليم وأصول التدريس.

إن رسالة الجامعة اليوم تتلخص في خدمة المجتمع وحفظ التراث وتطويره، كما تتلخص في تنمية الموارد البشرية ورفع كفايتها. ولتحقيق هذه الرسالة فإن الجامعة تعنى بالثقافة والمعرفة المتخصصة وتنميتها وللعمل على نشرها محلياً وعالمياً، كما تعنى بإعداد المتخصصين في فروع العلوم المختلفة وفي تكوين الشخصية السوية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، كما تعنى بنشر الأخلاق الفاضلة وترسيخها، وتنمية شعور المواطنين بالإنتماء للوطن، وخدمته وتطويره وتحقيق أهدافه المجتمعية.

الجامعة هي مركز للإشعاع العلمي والثقافي[٢٦] طالما كانت تمثل نموذجاً حياً داخل المجتمع الكبير، فهي نموذج حي لمجتمع صغير يضم نخبة من قادة العلم والفكر الذين يمثلون بدورهم عاملاً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الجامعة لايمكن أن تصبح مركزاً للإشعاع العلمي والثقافي مالم تهيأ لها الإمكانات المادية والمعنوية اللازمة للعملية التعليمية، ومالم يشع فيها الحوار الديمقراطي السليم الذي يعتمد الأساليب العلمية الحديثة في أعمالها الأكاديمية والإدارية[٢٧].

والجامعة أيضاً هي مجتمع للريادة في السلوك الإنساني القويم، فهي تثري المعرفة وتنميها وتعد الكوادر المتخصصة وتنمي المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتنهض بالشباب فكرياً وسياسياً، كما تنشر السلام ومبادئ التكافل والتضامن الإنسانيين[٢٨].

إن عدد الجامعات العربية في ازدياد مضطرد ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى ثلاثماية جامعة بحلول عام ٢٠٠٠. وبالرغم من أن الجامعة لاتعبر في الأساس عن مصالح فرد أو فئة معينة وإنما تمثل كل الفئات والقوى الاجتماعية تقريباً لأنها تضطلع بنقل المعارف عبر الأجيال لخلق المواطن القادر على الفهم العلمي والحافظ للقيم التأريخية للمجتمع، فتصبح بذلك أداة من أدوات الاستثمار في طريق التنمية - بالرغم من كل ذلك فإن الجامعة في الوطن العربي بقيت بصورة عامة مقلدة لجامعات الغرب، فالتعليم الجامعي في البلاد العربية يعبر في معظمه عن القضايا المطروحة في الفكر العلمي الغربي، كما أنه يدور في إطار المفاهيم النظرية والأطر الفكرية للثقافة الغربية، مفتقداً بذلك الصلة بين التقاليد الجامعية العربية الراهنة والتقاليد العربية الإسلامية وكما يقول الدكتور عمر الشيخ. فإن الجامعة لاتستطيع أن تتمثل التغير الاجتماعي لأنها «تصر على تقدم المعرفة لقيمتها التنويرية أو العقلية أو الأكاديمية، وليس لقيمتها الاجتماعية، وتلح على إعلاء شأن الفكر دون التطبيق والممارسة، وتسرب إلى الطلبة ثقافة وقيماً تزيد من اضطراب فكرهم ووجدانهم وتبعدهم عن التراث الفكري لأمتهم وواقعهم الاجتماعي وترسخ فيهم النزوع إلى الاستسلام والخضوع واليأس، وتبعد نفسها عن الواقع الاجتماعي، فلا تتصدى لظواهره ولاتعنى به موضوع درس وبحث وتطوير»[٢٩].

إن الكثير من مشاكل الوطن العربي ترجع إلى عوامل كثيرة أهمها زيادة السكان والعجز في الموارد الغذائية وزيادة الرقعة الأرضية التي أصيبت بالجفاف والتصحر، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج بشكل عام، والتحديات التي فرضت نفسها على الساحة العربية في خلال العقود الثلاثة الماضية. فالنظام الاقتصادي العالمي يمثل تحدياً كبيراً متمثلاً في احتكار الصناعة والتكنولوجيا وترسيخ أشكال التبعية المختلفة، ومن هنا تأتي أهمية الربط بين وظائف مؤسسات التعليم العالي - وبخاصة الجامعات - ومخططات التنمية الشاملة. فقد سجل قطاع التعليم العالي في الوطن العربي نمواً مضطرداً من الناحية الكمية في العقود الثلاثة الماضية في حين أن هذا النمو كان بطيئاً للغاية من الناحية النوعية.

لقد تضاعف الإنفاق على التعليم العالي في الوطن العربي أربع مرات في الفترة مابين ١٩٧٠ - ١٩٨٠[٣٠]، ووصلت تكلفة الطالب في الدول النفطية ١١٥٠ دولاراً. بينما بلغت التكلفة ٤٠٠ دولار فقط في الدول غير النفطية، كما أن القسم الأكبر من هذه النفقات هو عبارة عن مصاريف جارية أو متكررة، ويزيد من حجم الإنفاق ومن

استخدام الموارد المتاحة في التعليم العالي ارتفاع المخصصات الإدارية والمكافآت الطلابية والصرف على إقامتهم وعلى المرافق التعليمية المختلفة. كما أن الزيادة في كلفة التعليم بعامة تأتي عن طريق التوسع الكمي في اعداد المتعلمين، والذي أتى في معظمه عن طريق زيادة الجامعات أكثر من زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة الواحدة. وبالرغم من أن اعداد المتخرجين في ازدياد مضطرد إلا أن معظمهم من خريجي الكليات النظرية، فلاتزال سياسات القبول بعيدة عن احتياجات خطط التنمية، وتستجيب إلى الطلب الاجتماعي الذي يُفضِّل الدراسات الأدبية والإنسانية على الدراسات الطبيعية والتطبيقية، هذا بالإضافة إلى أن تحديد العرض والطلب على التعليم العالي يتم دائماً قطرياً وليس قومياً، مما يؤدي إلى الكثير من الهدر الإقتصادي في مجال التعليم العالي. فغياب التنسيق بين الجامعات والمؤسسات التعليمية في الوطن العربي ككل وبالنسبة لكل منطقة إقليمية على حدة قد لعب دوراً كبيراً في زيادة الهدر الإقتصادي كما زاد من محدودية القدرة على الإنفاق على التعليم بالنسبة للعديد من الحكومات في الوطن العربي.

لقد تبنت نظم التعليم العالي في الوطن العربي كثيراً من المبادئ الحديثة مثل ديمقراطية التعليم واستقلال المؤسسات الجامعية والحرية الأكاديمية، فقد استوردت النظم التعليمية الإنجليزية والأمريكية والفرنسية ومن ثم أصبح التعليم العالي محافظاً على تلك الأنماط التقليدية من حيث الفلسفة والأهداف والبناء التنظيمي، ومن حيث المناهج وطرق التدريس ونظم القبول والتسجيل، ولذا اقتصرت ديمقراطية التعليم على الانتشار وتوسيع فرص الانخراط في التعليم العالي، ولم تتناول هيكلية هذا التعليم وبنيته وأهدافه ومحتواه كما أنها لم تتناول موضوع توسيع فرص العمل الملائمة للعمل مع مؤهلات المتخرجين.

إن الضغوط التي يمارسها الشباب على الجامعات في الدول العربية للالتحاق بكلياتها المختلفة وبخاصة النظرية منها أدت بالجامعات إلى قبول أعداد كبيرة من الطلبة لاطاقة لها بأيوائها في حدود امكانياتها، كما أدت بأعضاء هيئة التدريس إلى اللجوء إلى طرق تدريس ضعيفة للغاية تعتمد على الإلقاء والإملاء دون الحوار أو النقاش، وقد فتح هذا الباب أمام العناصر الضعيفة علمياً للولوج إلى الحرم الجامعي، ومن ثم ضعف تيار التقاليد الجامعية العريقة واهتز، بل كاد أن يتلاشى ويختفي، وتواضع معه مستوى العمل ومستوى الخريج على السواء. فالأعداد الضخمة ترهق الجامعات وتجعلها غير قادرة على تقديم الخدمات التعليمية بأكبر قدر من الكفاء ة دون

تقصير، فهي تفوق طاقاتها التعليمية وترهق الدولة بعد التخرج نتيجة الالتزام بتشغيل مايفوق احتياجاتها من الخريجين وبرواتب مرتفعة وفي غير تخصصاتهم[٣١].

ويستشهد بعض التربويين بأحوال الجامعات المصرية حتى منتصف الخمسينات حيث كان الاساتذة يقومون بأدوار هامة في نشر المستويات الرفيعة من الثقافة، وكانت لهم بحوثهم ونظرياتهم ومؤلفاتهم التي نشرت وترجمت في بعض البلدان الأجنبية. ولكن اختيار الأكاديميين والقادة الإداريين في الجامعات العربية - بعد منتصف الخمسينات - لم يعد يستند إلى نظام الجدارة أو معايير التميز الأكاديمي Academic Excellence وإنما بدأت الجامعات تلجأ في كثير من الأحيان إلى الاعتبارات الحزبية السياسية والاعتبارات الشخصية. وبالتالي فإن الجو العام لم يعد يسمح بنمو الروح الجامعية ونمو الفكر المنطلق. فقد كان هذا الجو يتصف بالجدل العلمي في كل مجال وفي كل موضوع، فقد كان أساتذة الجامعة في مصر يمارسون حريتهم الأكاديمية وهم بمأمن من بطش ذوي السلطان، وكانوا يعلنون مايعتقدونه، أو مايرونه انتصاراً للحق والمعرفة، وفوق ذلك طورت هيئة التدريس بالجامعة نفسها على أساس من الديمقراطية، فأقسام الكليات تقرر ماتشاء باعتبارها مسؤولة عن المواد التي يشرف القسم على تدريسها وعلى إجراء الأبحاث فيها[٣٢]. فهيئة التدريس هي التي تحدد مجالات التخصص ومواد الدراسة والمؤهلات التي يجب توفرها عند أعضاء هيئة التدريس، ونوعية المعامل والمختبرات ومحتوى المكتبات، وكل مايتصل بالأنشطة وسير العملية التدريسية[٣٣].

أما اليوم ففي كثير من جامعات الوطن العربي نجد أنها مقيدة تقيداً تاماً بالنظام السياسي[٣٤]، وأن السلطة السياسية تتدخل في أعمال أعضاء هيئة التدريس وأبحاثهم، كما تتدخل في تعيينهم وفي فصلهم عن عملهم دون أن يكون قد صدر عنهم مايتنافى مع أصول التدريس أو البحث العلمي أو أخلاقيات المهنة والحياة الجامعية، وأصبحت الترقيات والتميز والعرفان مرهونة بالرجوع إلى الروابط السياسية أكثر من الاعتبارات العلمية. ولذا فإن بعض التربويين ينادون اليوم بضرورة تحصين الجامعة من الدعاية السياسية ومن فرض أي لون سياسي عليها. كما أن على عضو هيئة التدريس أن يكون موضوعياً حين يصدر رأياً أو تعليقاً على أي اجراء سياسي، فالإلتزام العلمي يملي عليه ضرورة توضيح أدلة الحكم أو الحيثيات التي يبني عليها تقويمه[٣٥]. فالحرية الأكاديمية لايمكن أن تتحقق إلا في جو ديمقراطي يتحرر فيه الساسة من الحرص على التدخل في كل جوانب الحياة، كما لايمكن أن تتحقق إلا في

جو يتحرر فيه الشخص الأكاديمي من كل أنواع الضغوط، وبخاصة الضغوط الاقتصادية، وبالتالي لابد من امتداد عضو هيئة التدريس بكل مايكفل له ولأسرته الحياة الحرة الكريمة حتى يستطيع أن يتفرغ للحياة الجامعية ويكرس كل وقته لها.

والحرية الأكاديمية يجب ألا تقتصر على أعضاء هيئة التدريس ولابد أن تمتد إلى المحيط الطلابي بحيث لايجوز أن يحرم الطالب من متابعة دراسته بسبب انتماءات سياسية أو مذهبية معينة، كما لايجوز أن يحجر على فكره داخل قاعة الدرس أو في إطار الحرم الجامعي، طالما كان متقيداً بالأعراف والتقاليد الاجتماعية والدينية وبالثوابت الفكرية والثقافية.

إن الجامعات اليوم تدفع إلى سوق العمل بأعداد كبيرة من التخصصات من خريجي الكليات النظرية في الوطن العربي، وذلك بأكثر مما يحتاجه سوق العمل، بينما يوجد عجز كبير في بعض التخصصات العلمية والفنية الأخرى[٣٦]، ويرجع ذلك لعدم ربط سياسة التعليم الجامعي بخطط التنمية، كما أن ضخامة الأعداد وعدم تناسبها مع أعداد أعضاء هيئة التدريس والإمكانات العلمية المتاحة، أدت بدورها إلى انخفاض المستوى التعليمي الجامعي[٣٧].

الجامعة والوظيفة التنموية :-

إن المشكلة الأساسية التي تعاني منها الجامعة اليوم لاترجع إلى نزعة المحافظة أو الجمود التي تتسم بها المؤسسات الاجتماعية بعامة والتربوية بخاصة، وإنما تتجذر كلية في فلسفة الجامعة وأيديولوجيتها فالجامعة تعيد انتاج العلاقات الاجتماعية الداخلية مع بيئتها وتكرس بذلك أيديولوجيتها وفق منظومة من التصورات والمعتقدات تحول دون تمثلها للتغير الاجتماعي، والجامعة في الوطن العربي تذهب أبعد من ذلك بنشرها المعرفة المستوردة دون إنتاجها أو تطبيقها أو تطويعها بما يتناسب وظروف التنمية التي يطمح إليها المجتمع، فهي ماتزال تعد الطلبة دون اعتبار لحاجات التنمية الحقيقية من المعرفة والمهارات، مما أدى - في كثير من الأحيان - إلى غربة هؤلاء الطلاب عنها وإلى عقم المعرفة التي يكتسبونها[٣٨]. فهي لاتزال مقصرة في دورها المتمثل في تكوين الوعي السياسي والشخصية الاجتماعية المنتمية والفاعلة في الحياة العامة، كما لاتزال تضع نفسها في شبه عزلة عن المجتمع وعن حاجاته بفضل هذه الأيديولوجية، فهي لم تنتج بعد معرفة خاصة بها أو فكراً مميزاً لها رغم تمسكها باستقلالها، وهي مافتئت تقدم معرفة مستوردة وفكراً غريباً عن واقعها وتراث مجتمعها. فالجامعة - باختصار - لاتزال تقصر عن الوفاء بحاجات التنمية الشاملة ولاتزال صلتها بهذه التنمية صلة محدودة ضعيفة.

إن المتتبع لمسيرة الجامعة الحديثة في الوطن العربي في نصف القرن الماضي يجد أنها واجهت بعض التوترات والتنازعات والتي سوف تستمر تتحدى وجودها في نصف القرن القادم أيضاً، على أقل تقدير، فالجامعة بطبعها هي موئل للتوتر، فهي من المجتمع ومنفصلة عنه، وهي تنصاع له وتنتقده، وتجري وراءه وتتقدمه في مسيرة التنمية والتحديث. وعندما تعي الجامعة هذه التوترات وتعي خبراتها[٣٩] فإنها تكون قد أدت أهم وظيفة من وظائفها وواجب من واجباتها الاجتماعية والإنسانية فالجامعة هي حرم العقل والضمير، فهي تبحث عن الحقيقة وتدين بالولاء للقيم والأخلاق الاجتماعية والإنسانية.

إن أول هذه التوترات هو توتر الاستقلال والتبعية. فهل تستقل الجامعة عن السلطة السياسية وتستمر في العمل وفق أيديولوجيتها الإستقلالية أم تخضع للسلطة وتصبح مجرد أداة لها، ولادخل لها في المشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

لقد ساعدت الإستقلالية الجامعية في عملية وضع المعايير الانتقالية القائمة على مبدأ الجدارة الأكاديمية والتي دعمت بها نخبويتها ونوعية مخرجاتها، كما استعانت بها في نشر الأفكار التحديثية، ولكنها في نفس الوقت قد كرست نوعاً من المثالية دفعت بها إلى تجاوز الواقع والقفز على معطياته الموضوعية. وهذا في حد ذاته أدخل الجامعة في نوع آخر من التبعية أعظم وأخطر من تبعيتها للسلطة السياسية، وهي التبعية الفكرية، فالكثير من التربويين يؤمنون بأن الجامعة في الوطن العربي هي أوروبية المظهر والمحتوى إذ إن نظمها ومناهجها قد استجلبت من وراء البحار وغرست في أرض غير ملائمة مما أحدث نوعاً من الشكلية Formalism في التعليم العالي في الوطن العربي. ولكن الجامعة لاتستطيع أن تتجاهل طويلاً البيئة التي تعمل فيها كما أنها لاتستطيع أن تتعامى كثيراً عن الواقع الاجتماعي، فلابد أن تجد صيغة جديدة تربطها بالواقع وتمكنها من العمل فيه أو إنجاز العمل الاجتماعي الذي وضعت نفسها من أجل خدمته، من إشباع لحاجات المجتمع وتحقيق لتقدمه. فالجامعة لابد أن تصبح مؤسسة اجتماعية استثمارية تعمل على زيادة رصيد المعرفة وتنمية الثروة البشرية ورفع الكفاء ة الإنتاجية والمستوى الحضاري لبني الإنسان.

إن توتر الاستقلال والتبعية يأخذ عدة أشكال كما يحدث في عدة مستويات، فهناك تبعية الطالب للأستاذ الجامعي التي تحدثها طرق التدريس الضعيفة فالكثير من أعضاء الهيئة التدريسية يملون على الطلاب أجزاء اعدوها أو نقلوها من كتب أخرى في المجال الذي يدرسونه[٤٠] فبالرغم من أن الوظيفة الأساسية التي تمارسها الجامعة

في الوطن العربي هي الوظيفة التدريسية مع تهميش شديد للوظيفتين الأخريين - البحث العلمي والخدمة المجتمعية - إلا أن الوظيفة التدريسية نفسها لاتمارس حسب القواعد والأصول أو بشيء من الابداع والابتكار.

وهناك أيضاً تبعية الأستاذ الجامعي لكبار الأساتذة، فإذا كان تحرر عضو هيئة التدريس من تبعية السلطة العامة أو السياسة يمثل مطلباً من مطالب الحرية الأكاديمية فإن تحرير الأستاذ الجامعي من تبعية الانقياد لكبار الأساتذة يمثل مطلباً مماثلاً لايقل أهمية في مجال الحرية الأكاديمية.

وهناك ظاهرة تبعية الوظيفة العلمية للجامعة العربية للوظيفة العلمية للجامعة الأجنبية تتضح جلياً في مسائل النظام الدراسي والدرجات العلمية وإقامة العلاقات العلمية، ولغة التدريس ونظام الانتعاش وغيرها.

والتبعية الفكرية للجامعة العربية نتجت عن توتر التغريب والتأصيل - التغريب الفكري والتأصيل الثقافي - فالجامعة لاتزال تقف موقفاً سلبياً من تراث الأمة الفكري، فهي تقدم معرفة منبتة عن هذا التراث وبلغة أجنبية في معظم الأحيان، كما أنها لم تبذل حتى الآن جهداً كبيراً لاحياء هذا التراث وشرحه ونشره. وقد ولد من هذا الاتجاه في التعامل مع التراث مواقف سلبية من قبل الطلاب فصرفهم عن التراث وكون لديهم شعوراً بفراغ حضارتهم من كل نافع ومفيد، كما أسهم تقديم المعرفة باللغات الأجنبية في تكريس هذه المواقف السلبية وأدى إلى تهديد الشخصية الحضارية التي ميزت الأمة العربية عبر مسيرتها التأريخية[٤١].

ويتصل بهذا التوتر الأخير توتر الانفتاح والانغلاق الذي يأخذ عدة صور ممكنة، كما يأتي في عدة مستويات العمل الجامعي. فانفتاح الجامعة أو انغلاقها هو نتيجة لمدى حرصها على مد جسورها البحثية مع المجتمع وتقديم خدماتها المجتمعية له، كما يعتمد على مناهجها التعليمية ومدى ماتتضمنه هذه المناهج من جرعات تراثية وجرعات تحديثية، كما يأتي هذا التوتر عن طريق ماتستطيع أن تضمه أفرع الجامعة من طلاب وطالبات نتيجة سياسات القبول المتبعة فيها. فالشباب في البلدان العربية يضغطون ويلحون على الالتحاق بالجامعات، وأمام هذا الضغط الشديد تقبل الجامعات أعداداً كبيرة لاتتسع لها جنباتها، وسرعان ماتجد هذه الجامعات نفسها وجهاً لوجه أمام تدفقات مستمرة من الطلاب والطالبات، الشيء الذي يربكها ويحد من كفاء تها نظراً لقلة مواردها، فهي جامعات انشئت أساساً للصفوة ويطلب منها الآن، تحت ضغط الطلب الاجتماعي، أن تكون جامعات للكثرة. وقد أدركت الكثير من الحكومات الوطنية

أن تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي يرهق ميزانياتها ويكلفها أعباء مالية لاطاقة لها بها، كما أدركت أيضاً أنها لاتستيطع أن توفر وظائف مناسبة لخريجي الجامعات الشيء الذي وضعها أمام ظاهرة جديدة وفريدة هي ظاهرة بطالة المثقفين أو الخريجين، وهذا جعلها تراجع التعليم العالي عامة من حيث البنية والمضمون ومن حيث صلته بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

إن الوظيفة التنموية للجامعة في الوطن العربي هي وظيفة اجتماعية بمعناها الواسع، وحتى تقوم الجامعة بهذه الوظيفة فإن عليها أولاً أن تعي تلك التوترات السابقة في عملها، وعليها أن تتبنى أيديولوجية واقعية ذات وظيفة اجتماعية واضحة. ويتطلب هذا التحول تغييرات أساسية في التصورات والمعتقدات التي تشكل أيديولوجية الجامعة الحالية. فخصوصية الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالجامعة والعمل الاجتماعي اللازم للتدخل فيه، يقتضي أن تنتج الجامعة معرفتها وأن تبدع فكرها، لأن الجامعة لاتستطيع أن تستمر في استهلاك معرفة الغير في مثل هذه الأحوال، وعليه فإن التنظيم الجامعي لابد أن ينظر إليه من الزوايا التالية حتى يكون قادراً على أداء الوظيفة التنموية المنوطة به:-

١ - إن الجامعة تنظيم اجتماعي يعد الفرد لعمل اجتماعي قائم ومتوقع.

٢ - إن اعداد الفرد في الجامعة يدور على العمل الاجتماعي وليس على المعرفة النظرية فقط.

٣ - إن الدور الأساسي الذي تؤديه الجامعة في خدمة الحياة الاجتماعية بوجه عام، يقع في نطاق المبادئ العلمية الصحية والقيم الأخلاقية النبيلة[٤٢].

٤ - إن عمل الجامعة الأساسي تجاه الفرد هو بناء الشخصية المحبة للعمل الاجتماعي والملتزمة به والحاذقة له، وليس مجرد تقديم المعرفة والفكر المجرد.

٥ - إن المناخ التنظيمي الجامعي السليم هو جماع للقيم والاتجاهات السلوكية الحميدة، وآثار الممارسات التي يحسها الفرد داخل المنظمة، وهذا المناخ يتكيف بشخصية المنظمة التي هي عبارة عن مجموعة من الصفات والخصائص المكتسبة.

٦ - إن صمام الأمان ضد التغول الإداري على العمل البحثي والتدريس الأكاديمي هو مبدأ الحرية الأكاديمية والتي بدونها لن يكون هناك ابتكار أو ابداع في مجال العمل الاجتماعي[٤٣].

ولكي تحقق الجامعة رسالتها ووظيفتها فإن عليها القيام بوظائفها الرئيسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع دون تهميش لأي جانب من جوانبها، وبالتحديد فإن على الجامعة تقع مسؤولية إعداد الطاقات البشرية المدرسية تلبية لمتطلبات خطط التنمية الشاملة، ومتابعة التقدم العلمي وإجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية ونشرها، وبخاصة تلك التي ترتبط بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن عليها أن تقدم الخدمات الاستشارية في مجالات العلوم والتقنية، وعقد الندوات والمؤتمرات وتنظيم البرامج التدريبية.

الحواشي

١ - جورج قرم، التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١ (ص ١٤٧).

٢ - حسن صعب، المقارنة المستقبلية للإنماء العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩ (ص ٤٧).

٣ - جورج قرم، التنمية المفقودة (مرجع سابق ص ١١٥).

٤ - المرجع السابق (ص ١٤٧).

٥ - المرجع السابق (ص ١١٤).

٦ - انطوان خوري (مترجم)، «تأملات في مستقبل التنمية التربوية». مجلة التربية الجديدة، العدد السادس والعشرون، السنة التاسعة مايو/ أغسطس ١٩٨٢ (ص ٦٨).

٧ - المرجع السابق (ص ٦٦).

٨ حامد عمار، في بناء الإنسان العربي: دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨ (ص ٢٣١ - ٢٣٢).

٩ - انطوان خوري (مترجم)، «تأملات في مستقبل التنمية التربوية» مرجع سابق (ص ٦٥).

١٠ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي «التعليم العالي في الجمهورية العراقية» في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي، منشورات المركز العربي لبحوث التعليم العالي، دمشق ١٩٨٥ (ص ٢٧٨).

١١ - عبدالمجيد شيخ حسين، التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية» في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي، منشورات المركز العربي لبحوث التعليم العالي - دمشق ١٩٨٥ (ص ٢٦٩).

١٢ - عبدالله المصلوت، «التعليم العالي في المملكة المغربية» في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي، منشورات المركز العربي لبحوث التعليم العالي - دمشق ١٩٨٥ (ص ٣٤٠).

١٣ - المرجع السابق (ص ٣٤١).

١٤ - سمير أمين، «أية تربية لأية تنمية»، - (ص ٥٣).

١٥ - جلال أمين، «تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية» دار ماجد للطباعة، القاهرة، ١٩٨٣ (ص ١٨٢).

١٦ - محمد السيد سليم، «الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم» الفكر العربي، العدد العشرون السنة الثالثة، مارس/أبريل ١٩٨١ (ص ١٧٥).

١٧ - المرجع السابق (ص ١٧٧).

١٨ - Derek Book, Beyond the Ivony Tower: Social Responsibilities of the Modern University, Cambredge, Massachu setts: Honuand University Pres, 1982 p.61.

١٩ - المرجع السابق (ص ٦٥).

٢٠ - أحمد ظاهر (محرر)، «دور الجامعات في العالم الثالث» في مجلة العلوم الاجتماعية العدد الرابع، السنة السابعة، يناير ١٩٨٠ (ص ٩٠).

٢١ - محمد السيد سليم، «الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم» مرجع سابق (ص ١٧٨).

٢٢ - المرجع السابق (ص ١٨٧).

٢٣ - عمر الشيخ، «مشكلة الجامعة في الوطن العربي: تحليل تأريخي - اجتماعي» في المجلة العربية للتربية المجلد الثاني العدد الثاني سبتمبر ١٩٨٢ (ص ١٣).

٢٤ - المرجع السابق (ص ١١).

٢٥ - عبدالمجيد شيخ حسين، «التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية» في ندوة سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي. مرجع سابق (ص ٢٧٠).

٢٦ - حسين محمد الدوري، «دور المعاهد والجامعات في إعداد وتدريب القوى العاملة» في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الأول السنة الثانية ١٩٧٨ (ص ٩٠).

٢٧ - المرجع السابق (ص ٩١).

٢٨ - المرجع السابق (ص ٩٣).

٢٩ - عمر الشيخ، «مشكلة الجامعة في الوطن العربي» مرجع سابق ص ٢١.

٣٠ - أنظر «الملحق الإحصائي»، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، مجلة التربية الجديدة، عدد خاص ١٩٨٠ (ص ٨١).

٣١ - أحمد حافظ نجم، «التعليم الجامعي والعالي: تطويره وحل مشكلاته» مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد الخامس عشر مارس ١٩٧٩ (ص ١٨).

٣٢ - أحمد حسن عبيد، فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية (الطبعة الثانية) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩ (ص ٢٢٧).

٣٣ - المرجع السابق (ص ٢٣٤) وأنظر أيضاً:
Charles Carter Highes Education for the Future, Oxford: Basil Blacbe Weel Publishes, 1980 (p.15).

٣٤ - أحمد ظاهر (محرر) «دور الجامعات في العالم الثالث» مرجع ذكر سابقاً (ص ١٠٠).

٣٥ أحمد حسن عبيد، فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية (مرجع سابق، (ص ٢٣٣).

٣٦ - حسين محمد الدوري، «دور المعاهد والجامعات في إعداد وتريب القوى العاملة» مرجع ذكر سابقاً (ص ٩٧)

٣٧ - المرجع السابق (ص ١٠٢).

٣٨ - عمر الشيخ، «مشكلة الجامعة في الوطن العربي» مرجع سابق (ص ١٩).

٣٩ - شكري نجار، «الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية» الفكر العربي العدد العشرون السنة الثالثة، مارس/ ابريل ١٩٨١، (ص ١٤٨).

٤٠ - أحمد حسن عبيد، فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية - مرجع سابق (ص ٢٣٣).

٤١ - عمر الشيخ، «مشكلة الجامعة في الوطن العربي» مرجع سابق (ص ٢٠).

٤٢ - شكري نجار، «الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية» مرجع سابق (ص ١٤٨).

٤٣ - Derk Book, Bey ond the 1vony Tower Op. cit p84.

مصلحتك هي هدفنا

ماذا تتوقع من مصرفك ؟ هل تتوقع منه أن يكون صديقاً مألوفاً ؟ أو مسانداً قوياً أو اختصاصياً شاملاً ؟
وبالطبع ، فإنك ترغب في أن تعود عليك أموالك الخاصة التي كسبتها بالكد والجد بأفضل العوائد .
ولقد وضعنا في بنك الشرق الأوسط مصلحتك ضمن أولويات اهتماماتنا ، كما أن مصلحتك هي هدفنا الأول والأخير .

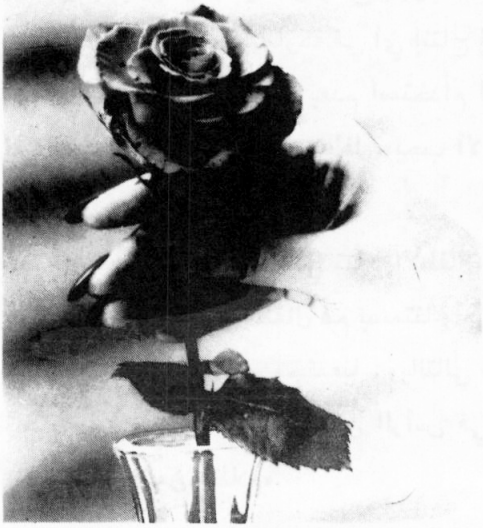

ومن هذا المنطلق يؤمن بنك الشرق الأوسط لك خدمات مصرفية شخصية متميزة في أدائها ومتنوعة في أهدافها من حسابات الايداع والتوفير التشجيعية . أجهزة الصرف الآلية للنقد السريع على مدار ٢٤ ساعة مع بطاقات مجانية للنقد السريع . بالاضافة الى أسعار صرف عملات منافسة جداً وتحويلات مصرفية سريعة إلى كافة أنحاء العالم وتمويل شراء السيارات بدون قيود أو صعاب وقروض شخصية ميسرة للغاية .

ويحتل بنك الشرق الأوسط اليوم مكانة مميزة بارزة في القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة ، لأنه يؤمن بأن الزبون بحاجة إلى خدمات مصرفية مميزة ورعاية خاصة في إنجاز معاملاته المصرفية بدقة وسرعة متناهيتين .
وبالطبع فان الزبون يتطلع دائماً لاكتساب صديق حميم يعتمد عليه ويتفهم احتياجاته ويسدي له النصح والمشورة ويدير معاملاته المصرفية بخبرة حرفية متخصصة .
ان للزبون منزلة خاصة في بنك الشرق الأوسط فهو دائماً في المقام الأول .

بنك الشرق الأوسط

الالتزام برعاية العملاء

هواتف دبي المكتب الرئيسي ٢٢٠١٢١ • الرقة ٢١١٤٤٨ • بردبي ٥٣٤١٧٥ • سوق مرشد ٢٨٥٩٨٥ • ميدان عبد الناصر ٢٨٣١٠١ • المطار ٢٤٥٣٢٧ • جبل علي ٨٤ـ٥٥٠١٠
• ابوظبي ٣٢٨٤٠٠ • العين ٦٤٢٨٨٥ • رأس الخيمة ٢١٣٦٦ • الشارقة ٣٥٦١٦٦ • ام القيوين ٦٦٦٠٥٠
مكاتب في الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، هونج كونج، جيبوتي، مصر، كينيا، نيجيريا، باكستان، سريلانكا، والسودان.

GMASCO 175.88 R1

آراء وأفكار

المرأة والتعليم وقوة العمل بالامارات العربية المتحدة *

د ٠سليمان موسى الجاسم **

يلعب التعليم دوراً أساسياً في فتح آفاق فرص العمل للمرأة وبالتالي تحديد وضعها الاجتماعي مما يؤدي إلى تغيير دورها في المجتمع وتعزيز مكانتها الاجتماعية في الأسرة. ولقد حسنّت الفرص التعليمية الأكبر في الامارات العربية المتحدة وضع المرأة ودورها الاجتماعي. في عام ١٩٨٧، بلغت نسبة الاناث العاملات ٣٣٪ من نسبة المواطنين العاملين في قطاع الخدمة المدنية، ويتركز عمل المرأة في قطاع التعليم ثم قطاع الخدمات الطبية. وتمثل المرأة ١١٪ من اجمالي العاملين في الخدمة المدنية بينما يمثل الرجال ٢٣٪. وفي عام ١٩٨٥ كانت المرأة تمثل ٥ر٤٨٪ من اجمالي السكان المواطنين، أما في مجال العمل فكانت تمثل ٦٪ فقط من اجمالي قوة العمل

* محاضرة ألقيت في نادي المنتزه للفتيات - الشارقة - ١٣/٣/١٩٩١م.

** مدير إدارة شؤون المجتمع وتنمية القوى العاملة بكليات التقنية العليا - أبوظبي.

المواطنة والتي بلغت ٦٨ر٣١١، وأيضاً ٦٪ من اجمالي العاملين المواطنين الحاصلين على الثانوية العامة فما فوق من اجمالي قوة العمل المواطنة ذات التأهيل والتي بلغت ٢٦ر٨١٧.

ورغم أن نسبة التحاق المرأة بمؤسسات التعليم العام مساوية للرجل ونسبة التحاقها بالتعليم الجامعي تفوق نسبة التحاق الذكور (عامي ١٩٨٦/١٩٨٧)، بيد أن نسبة مشاركتها في القوة العاملة ضئيلة نسبياً كما هو ملاحظ.

في الواقع، لاتزال المرأة تحبذ العمل بصفة عامة في الوظائف الأكثر تلاؤماً مع ظروفها الاجتماعية ومكانتها مثل التعليم والوظائف المتعلقة بالخدمات الاجتماعية. وبالتالي، فإن الإفتراض الشائع والقائل، بأن أي زيادة في نسبة إقبال أي شريحة من شرائح المجتمع على الفرص التعليمية تنعكس زيادة في المشاركة في سوق العمل لم يتحقق بعد في دول الخليج باستثناء الكويت. ورغم أن نسبة التحاق المرأة بمؤسسات التعليم العام مساوية تقريباً لنسبة التحاق الرجل، وتفوقها فيما يتعلق بالمرحلة مابعد الثانوية، يسبق الرجل المرأة في مجال التوظيف. يعود ذلك إلى استمرار التقيد بالتقاليد والعادات التي تتحكم بوضع المرأة. لاتزال النساء اللواتي ينتمين إلى طبقة اجتماعية عليا واللواتي يتمتعن بفرص أكبر للالتحاق بالتعليم العالي، وحتى خارج البلاد، لايشاركن في سوق العمل إلا بنسبة محدودة للغاية.

إن نسبة التوظيف المتوقعة فيما يتعلق بهذه الطبقة من النساء محدودة نسبياً وذلك يعود إلى اعتبارات التقاليد الاجتماعية والنظرة الاجتماعية للمرأة. وبناءً على ذلك، فإن مشاركة المرأة في مسيرة التطوير والتنمية هامشية في الامارات العربية المتحدة وهذه هي الحال في معظم دول الخليج. فرغم اقتناع قوي على صعيد الحكومة والمجتمع بوجوب مشاركة المرأة في مظاهر التعليم كافة، لاتزال العقبات الاجتماعية تعيق مشاركة المرأة في قوة العمل.

توزيع القوة العاملة حسب الجنس

ازداد عدد المواطنين الذكور بنسبة ١١ر٢٧٥ (٣ر٢١٪) وتضاعفت نسبة الإناث بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ وبلغت الزيادة ٢ر١٢١ (١١٣٪). أما نسبة زيادة غير المواطنين، فقد بلغت ٧٥ر٣٠٥ (٧ر١٥٪) بالنسبة إلى الذكور و٣٤ر٩٩٩ (٦ر١٣٢٪) بالنسبة إلى الإناث.

بدأ عدد المواطنات المشاركات في القوة العاملة يزداد عام ١٩٨٠ وذلك نظراً للأعداد التي بدأت تتخرج سنوياً من جامعة الامارات إعتباراً من عام ١٩٨١. ويعمل

معظمهن في مجال الخدمات في الحكومة الاتحادية (التدريس والخدمات الاجتماعية). أما المواطنات اللاتي لم يبلغن هذا المستوى من التعليم، فلايزلن غير ميالات إلى المشاركة في القوة العاملة في الامارات العربية المتحدة.

تعليم المرأة ومشاركتها في القوة العاملة

إن مشاركة المرأة في قوة العمل محدودة للغاية خاصة في القطاعات الاقتصادية. هناك عقبات كثيرة تحد من مشاركة المرأة أهمها تلك المتعلقة بتقاليد المجتمع والقيم الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، لاتستطيع النساء اللواتي لم يبلغن أي مستوى تعليمي أو غادرن المدرسة باكراً بسبب العادات والظروف الاجتماعية، أن يشاركن بسهولة في القوة العاملة.

إن الاعتقاد السائد هو أن مكان المرأة هو في المنزل وأنه يترتب عليها أن تعتني بعائلتها وأولادها. علاوة على ذلك، يعتبر العديد من أولي الأمر أن عمل المرأة يتنافى مع التقاليد العائلية، أو بأنه إهانة لهم أن تعمل المرأة خارج المنزل. كذلك بعض الأفراد في المجتمع يعتبرون أن عمل المرأة يمكنها من الاختلاط بالرجال وهذا يتنافى مع التعاليم الإسلامية، كل ذلك ينعكس على فرص العمل المحدودة المتوفرة للمرأة.

ويعطي القطاع الخاص الأولوية للذكور في حين أن توظيف الاناث في القطاع العام يقتصر على بعض الوظائف المحددة. وبهذا، يمكن القول بأن عاملين يساهمان في الحد من مشاركة المرأة في القوة العاملة: عامل التعليم، والقيم والعادات الاجتماعية السائدة.

التعليم وعمـل المـرأة

عالجت معظم الدراسات المتعلقة بالمرأة في دول الخليج عامل التعليم بطريقة أو بأخرى. اعتبر معظم الباحثين التعليم مُتَغَيِّرة هامة ستساهم، في آخر الأمر. في تغيير وضع المرأة في منطقة الخليج وستضمن لها مستقبلاً أفضل.

إعتبر تعليم المـرأة أكثـر العوامـل أهمية فيمـا يتعلـق بإحـداث تغيير في دورهـا الاجتماعي ووضعها الاقتصادي. لقد استنتجت الدكتورة «الصباح» في الدراسة الميدانية التي أجرتها حول وضع المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، أنه وبالرغم من اعتبار مجتمعات الخليج العربية «مجتمعات إسلامية محافظة»، بيد أنها تشجع مشاركة المرأة وترحب بها وتدعو إلى توفير المزيد من التعليم لها مما يتيح فرص عمل ملائمة. إن الغرض من ذلك هو تشجيع المرأة وحثها على لعب دور أساسي في مسيرة التنمية.

ورغم ذلك، يشير الباحث «القاضي» في الدراسة التي أجراها أنه لايجوز إثارة فكرة المرأة العاملة في أي مجتمع من المجتمعات على أساس أنها فكرة مستقلة أو غير مرتبطة بسائر القضايا. أكدت منظمة اليونيسكو أن العديد من العلماء الذين عالجوا هذا المفهوم، قد ناقشوا أيضاً القضايا وثيقة الصلة بموضوع توظيف المرأة في منطقة الخليج والتي تؤثر عليه مباشرة، وتشمل هذه القضايا التعليم، الديموغرافيا، السياسة، الدين والعوامل الاجتماعية والثقافية.

يشير «عبدالباسط» إلى أنه رغم الثورة التعليمية في منطقة الخليج والمتطلبات المتعلقة بالعمالة التي أدت إلى تدفق ضخم من اليد العاملة الأجنبية، لاتزال المرأة تهمل كمشاركة محتملة في القوة العاملة. فهي لاتزال مورداً غير مستغل. ويساهم سببان في هذا الإهمال: المعتقدات التقليدية القوية المتعلقة بدور المرأة الأولي، أي دورها كربّة منزل في المقام الأول، وانعدام الحاجة المالية. خاصة في الامارات العربية المتحدة.

يشير «عبدالباسط» أيضاً إلى أن عاملين سيسهلان على المدى الطويل مشاركة المرأة في القوة العاملة وهما انتشار التعليم والحاجة إلى عمالة ماهرة وغير ماهرة من أجل تنفيذ المشاريع الضخمة التي هي قيد البناء في جميع دول الخليج.

وتجدر الاشارة إلى أن المرأة تقبل بحماس على التعليم في دول الخليج. تعتبر المرأة التعليم ضرورياً لأسباب دينية وكذلك للاعتناء بأولادها وتربيتهم بطريقة أفضل. بالاضافة إلى ذلك، يزودها التعليم العالي بالمزيد من المعرفة. ويعترف معظم النساء بضرورة العمل من أجل اكتساب خبرة جديدة وتأمين مستقبل العائلة بعد الزواج.

لقد أشار «جمال الضاهر» في الدراسة التي أجراها إلى أن هدف المرأة الأولي بعد التخرج هو التطلع إلى الزواج عوضاً عن البحث عن وظيفة إذ هي تتأثر بالعادات والقيم الاجتماعية السائدة. ولقد أشار إلى أن الدافع الغالب الذي يحث المرأة على المشاركة في العمل هو إثبات شخصيتها في المجتمع والتحرر من القيود التي تعيق مشاركتها في المجتمع وليس الدافع المالي بالأهمية نفسها رغم أن أهميته تبرز في بعض الأحيان. ولكن دراسة أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٨٣ أثبتت أنه في ٦١٪ من الحالات، كان الدافع مالياً في حين أن الدافع كان تمضية الوقت في ٣٨٪ من الحالات. وقد تم اتخاذ قرار العمل بطريقة مستقلة في ٩٦٪ من الحالات.

وبين النساء اللواتي شملتهن الدراسة بغية تحديد المستوى التعليمي الذي تم بلوغه، كانت نسبة الخريجات ٦٪ ونسبة حاملات الشهادات الثانوية والجامعية ٦٠٪. كانت

نسبة المتأهلات ٨٥٪ ونسبة الموظفات ٩٩٪. كان ٢٣٪ من أزواجهن من الخريجين في حين أن ٣٧٪ منهم بلغوا المستوى الثانوي ومافوق. كان يشارك ٧٠٪ من الزوجات في النفقات العائلية في حين أن ٣٠٪ منهن لم يكن يشاركن فيها. قال ٧٤٪ من المجيبات إنهن لايواجهن مشاكل اجتماعية نتيجة لعملهن، إلا أن ٢٦٪ منهن يواجهن مشاكل اجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالعناية بالأولاد. كان ٩٩٪ من النساء يستمتعن بعملهن وأشار ٨٢٪ منهن إلى أنهن سيواصلن العمل حتى في حال تحسن وضعهن المالي. أوصت نسبة ٣٦٪ من النساء بضرورة توفير حوافز مالية من أجل تشجيع المرأة على العمل ودعت بقية النساء إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة عدد مراكز الاعتناء بالأولاد.

تُبيِّن هذه الدراسة أن المرأة في الامارات العربية المتحدة ترغب حقاً في الانضمام إلى القوة العاملة. تُبيِّن أيضاً أن المرأة المتعلمة هي التي تتاح لها فرصة العمل أكثر من غيرها وإن كان معظم النساء يعملن في قطاعات معينة مثل قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية.

وبالمقارنة مع دول خليجية في هذا المجال فإنه في الكويت، بلغت نسبة النساء ٥٠٪ من السكان المحليين وقد تأهلت نسبة ٣ر٤٤٪ منهن للانتقال إلى المستوى الثانوي ومافوق. أما نسبة مشاركتهن في القوة العاملة، فلم تتجاوز ٦ر١٩٪. في الامارات العربية المتحدة. بلغت نسبة النساء ٥ر٤٨٪ من السكان المحليين عام ١٩٨٥ وبلغت نسبة ٨ر٥٪ من العاملات في خدمات التربية حاصلات على المستوى الثانوي ومافوق. إلا أنهن لم يكن يشكلن إلا نسبة ٦٪ من إجمالي القوة العاملة المواطنة.

في الامارات العربية المتحدة، وهذه هي الحال في معظم دول الخليج، رغم مشاركة المرأة الضخمة في التعليم (كانت نسبة مشاركتها مساوية لنسبة إجمالي مشاركة الرجل عام ١٩٨٧)، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ضئيلة نسبياً. فقد بلغت ٧ر٠٪ من إجمالي القوة العاملة عام ١٩٨٥.

إنه لمن المنطقي أن نتوقع، إذ تزداد أعداد المثقفين في المجتمع، بأن يؤدي ذلك إلى ازدياد المشاركة في سوق العمل. في دول الخليج، ينطبق ذلك على الرجال فقط. فرغم كون نسبة التحاق المرأة بالمدارس والجامعات مساوية تقريباً لنسبة التحاق الرجل، إلا ان مشاركتها في سوق العمل هي دون نسبة مشاركة الرجل. ولكن تجدر الاشارة إلى أن هناك اتجاهاً نحو ازدياد نسبة عمل المرأة مع ازدياد فرص التعليم.

التوظيف والتعليم

تعكس الأعداد الزائدة من خريجي الآداب والدراسات الانسانية ذوي المؤهلات التي

لاتلبي، في أغلب الأحيان، متطلبات القوة العاملة الفعلية والعجز في المجالات العلمية، غياب تخطيط اقتصادي شامل ملائم وكذلك غياب سياسة حكومية تؤمن لجميع الخريجين المواطنين وظائف في القطاع الحكومي.

لقد تطور النظام التعليمي بعيداً عن حاجات المجتمع الاقتصادية. ويمكن القول إن التعليم الثانوي المهني ليس كافياً بصورة خاصة. خلال عامي ١٩٨٥/١٩٨٦م، بلغ مجموع الطلبة في المدارس الثانوية ١٧٫٨٨٦ طالباً وبلغ مجموع الطلبة في المدارس الاعدادية ٣٣٫١٩١ طالباً وذلك في ١٢٢ مدرسة في الامارات العربية المتحدة بالمقارنة مع ٦٠٤ طلاب مهنيين و ٥ مدارس مهنية، ثلاث منها صناعية، واحدة زراعية وواحدة تجارية. لايشكل الطلبة المهنيون في الامارات العربية المتحدة سوى ٠٫٨٪ من مجموع الطلبة الملتحقين بالمدارس الاعدادية والثانوية و٠٫٣٪ من مجموع الطلبة في البلاد.

في الواقع، يبدو وكأن الجامعة استجابت للمطالب الاجتماعية أكثر منها لمتطلبات المخططين (التي تَبيّن بأن معظمها غير ملائم) ولحاجات اقتصادية هي في طور النمو، ففي حين أن هناك حاجة متزايدة لمواطنين متدربين في مجال العلوم والتكنولوجيا ويتمتعون بكفاءات تقنية عصرية تتمشى مع ظروف التطور العالمي، تم التركيز على خريجين ذوي مؤهلات أدبية ودراسات إنسانية. فإن التوظيف المتوقع هو ملاك قطاع الحكومة والخدمة المدنية الذي امنته لهم الدولة، وهذا شجع الطلبة وحفزهم على الالتحاق بالمساقات الدراسية غير العلمية.

خلال الأيام الأولى، بعد استقلال دولة الامارات العربية المتحدة، كان ميزان التعليم والتدريب هذا مناسباً كاستجابة إدارية وإنمائية على زيادة مداخيل النفط. ويصح القول أيضاً انه خلال الأيام الأولى، كان هدف التعليم الحديث تثقيف أكبر عدد ممكن من المواطنين.

إن هذه السياسة بالإضافة إلى مستويات الدفع المغرية في قطاع الخدمات المدنية لايزالان يساهمان في جعل الطلبة يميلون نحو التعليم العام غير المتخصص والذي لايتماشى مع متطلبات التنمية والتطور العالمي وحاجة البلاد إلى عمالة مواطنة تتمتع بكفاءة عالية وتأهيل مميز.

تمويل التعليم في الامارات العربية المتحدة

إن النقطة الأكثر أهمية في نظام التعليم هي تمويله. إن متوسط قيمة الميزانية المخصصة للتعليم في جميع بلدان العالم هي ٧٫٥٪ من الدخل الوطني. في البلدان المتطورة، يبلغ متوسط الميزانية ٦٫١٪ ويبلغ في البلدان المتخلفة ٤٪. أشار الدكتور علي

فخرو بأن الميزانية المخصصة للتعليم في الامارات العربية المتحدة قد بلغت، عام ١٩٨٥، ٩ر١٪ فقط، في عام ١٩٨٦، كان الرقم الرسمي ١ر٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (الذي يتألف من نسبة ٥ر٠٪ للمصروفات المخصصة للتنمية ونسبة ٩ر١١٪ للمصروفات الفعلية في إطار إجمالي ميزانية الحكومة الاتحادية التي بلغت ١٤ ملياراً. وقد ساهمت المداخيل النفطية بنسبة ٥ر٨٧٪). في عام ١٩٨٧. بلغت حصة التعليم من مجموع مصروفات الحكومة ٤ر٦٪ وازدادت حصة التعليم من إجمالي الناتج المحلي وبلغت ٤ر٢٪. إن دولة الامارات العربية المتحدة دولة غنية، إلا أنها توظف في التعليم نسبة من ميزانيتها هي أقل من النسبة التي توظفها معظم البلدان الأخرى، حتى أنها أقل من النسبة التي توظفها بعض البلدان المتخلفة. فمن الواضح أن اعتمادات الميزانية لاتتناسب مع أولويات حكومة الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية.

ومع أن هدف التعليم العام هو تأهيل الأجيال المقبلة على الصعيد الاجتماعي واعدادها للانضمام إلى سوق العمل جملة، يبدو بأن مايقتضيه ذلك من السياسة التعليمية في الامارات العربية المتحدة وخاصة فيما يتعلق بتأهيلهم للانضمام إلى سوق العمل، قد أهمل على الصعيد العملي.

بالتالي يمكن القول بأن نظام التعليم بصورة عامة وكما هو حالياً في الامارات العربية المتحدة، غير مصمم لتلبية متطلبات تطوير التعليم في المستويات الدنيا أو التعليم مابعد الثانوي إذ أنه غير انتقائي وغير موجه نحو حاجات سوق العمل. لا بل إنه يعتمد على الجانب الاجتماعي القاضي بالالتحاق بمساقات ثانوية عامة وبمساقات غير علمية سهلة في مجال التعليم العالي وهي مساقات تساهم في تأمين وظائف حكومية ثابتة (ذات مظهر اجتماعي) تضمنها الدولة لكل خريج بغض النظر عن تخصصه وحاجة العمل إليه.

ولاتزال المعايير الثقافية المتأصلة ذات تأثير قوي على تطوير التعليم والتدريب في الامارات العربية المتحدة. وليست الامارات العربية المتحدة المجتمع الوحيد الذي تُعَلِّل فيه (القيم الدينية والاجتماعية) التوجهات على صعيد التعليم والبنى التدريبية ومستويات التأهيل وتوزيعه والمشاركة في القوة العاملة.

من الواضح أن نظام التعليم في الامارات العربية المتحدة غير مصمم لتحقيق هدف تحويل القيم ولا لتأهيل الشباب للعمل الانتاجي الحقيقي في إطار الصناعات الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا (الوفرة المالية لتطوير الندرة البشرية).

وبغية فهم طموحات الطلبة ومواقفهم إزاء الدراسة والتعليم، ينبغي التطرق إلى النقاط التالية في دراستنا هذه:

أ - هل يحتاج الطلبة خلال دراستهم وبالاضافة إلى التعليم، إلى إرشادٍ أو توجيه يتعلق بمستقبل العمل وبالتوظيف؟

ب - هل يحتاج الطلبة إلى تطوير موقف أكثر إيجابية من العمل وإلى معرفة قيمة مسؤوليتهم المستقبلية إزاء المساهمة في العمل وتطوير الدولة؟

جـ - هل التوجيه الوظيفي العملي خلال فترة الدراسة مرغوب فيه بالنسبة إلى جميع الطلبة؟ وعلى أي مستوى أو مستويات من النظام التعليمي يجب أن يتم ذلك؟ وهل يقبل الطلبة بذلك؟

د - هل يحتاج الطلبة إلى اكتساب وعي أكبر فيما يتعلق بخيارات التوظيف؟ وماهي الاجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل توسيع نطاق هذا الوعي؟

وإذ تواجه الدولة تطوراً وتغييراً سريعين، من الضروري أن يستجيب نظام التعليم إلى حاجة التطوير وإلى الثورة التكنولوجية التي تحصل في جميع أنحاء العالم النامي. بالتالي، يجب أن يتم توجيه السياسة التعليمية في الامارات العربية المتحدة، وفي المقام الأول، نحو متطلبات التطوير الحقيقية. تقتضي هذه المتطلبات توجهاً نحو علوم التكنولوجيا، والرياضيات والهندسة والابتعاد عن المساقات الأدبية. وبغية تحقيق ذلك، يترتب على النظام التعليمي أن ينصرف عن السياسة الكمية التي كانت تتطلع في السنوات الأولى إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم وأن يتبنى منهجاً نوعياً في معالجة أوجه النظام. يجب إعطاء الأولوية إلى خلق ملاك من المدرسين المواطنين القادرين على التأثير على مسيرة التعليم. وفي هذه الأثناء، يجب انتقاء المدرسين غير المواطنين بعناية أكبر وذلك للتأكد من أن فقط الأشخاص ذوي المؤهلات المقبولة، ينضمون إلى النظام.

وهذا يتطلب إعادة رسم السياسة التعليمية وفق فلسفة جديدة تتمشى مع ظروف الدولة. لماذا نعلم... ماذا نعلم... وكيف نعلم...

والاجابة على الأسئلة السابقة تحدد السياسات والاستراتيجيات والأهداف للتعليم في الدولة.

ويترتب على دول الخليج العربي، ومع تدني أسعار النفط والظروف المستجدة، أن تولي اهتماماً أكبر لعملية التوطين وإحلال العمالة المواطنة وذلك من خلال توجيه المواطنين نحو مجالات الصناعة وخاصة في القطاع الخاص حيث سرعان ماسيترتب عليهم أن يعملوا على أساس اقتصادي واقعي وليس على أساس دعم حكومي كما هو الحال في القطاع العام.

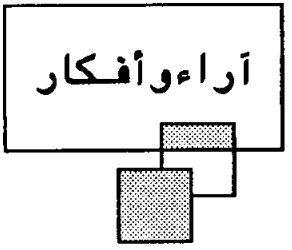

المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة ودورها في التنمية *

اعداد

محمد عيسى السويدي **

مقدمة

لم تحظ فئة من فئات المجتمع بمثل الأهمية التي احتلتها المرأة لاسيما منذ مطلع عصر النهضة والدعوة التي انطلقت لتحريرها واعطائها دوراً كبيراً في المجتمع.

ومما لاشك فيه أن نظرة جديدة للمرأة بدأت تبرز، وهي تختلف إلى حد كبير عن تلك التي كانت سائدة في الماضي.. وهذا ينسحب على المرأة بالامارات ومنطقة الخليج العربي.

---

* ورقة مقدمة بندوة المرأة وسوق العمل في الامارات - أبوظبي، يونيو ١٩٩١.

** وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

١) المرأة في دول الخليج العربية

لايختلف وضع المرأة في الخليج عنه في بقية الدول العربية وفي ذلك يقول عبدالباسط عبدالمعطي (إن المرأة الخليجية لاتشذ عن المرأة العربية لأنها تشاركها معظم الهموم باستثناء أقرب إلى الكم عن الكيف[١]... فلقد كان الاقتصاد يعتمد على الزراعة وصيد اللؤلؤ والتجارة ورعي الماضية، وكان تقسيم العمل آنذاك يعطي أهمية خاصة للمرأة نتيجة مشاركتها في هذه الأعمال بطرق مختلفة.

فلقد كانت المرأة الريفية في الخليج تقوم بحرث الأرض وجمع التمر، وتربية الدجاج والحيوانات، كما باعت الخضروات والبيض.. وصنعت سلالاً من القش، وقامت المرأة البدوية برعي الأغنام، وصنع الأغذية كاللبن المجفف وزيوت الطهي، كما صنعت السجاد والخيام والصناديق لنقل حاجاتها التي قايضتها في السوق.

أما زوجات صائدي اللؤلؤ فتحملن مسؤولية إدارة أمور الأسرة نظراً لقضاء ازواجهن أوقاتاً طويلة في البحر[٢].

وتلك سمة كانت تتمتع بها المرأة العربية في الخليج عموماً.

ومع بداية الحقبة النفطية بدأت المرأة تفقد دورها تدريجياً نظراً لتدهور قيمة العمل نفسه الذي أخذت تتولاه العمالة الوافدة مما أفقد المرأة دورها الاجتماعي الذي اكتسبته من خلال العمل.

ولكن هذا التراجع لم يكن إلا تراجعاً مؤقتاً، فلقد شهدت المنطقة في السبعينات من هذا القرن حركة نشطة في التعليم لكل أفراد المجتمع بما في ذلك المرأة التي انخفضت نسبة اميتها بوتائر مرتفعة، وازداد عدد الطالبات في المدارس النظامية ودخلت الفتاة الجامعة ومن ثم دخلت سوق العمل في وظائف جديدة لم تعهدها من قبل.. فلم يعد عملها يقتصر على العمل المنزلي، وإنما دخلت قطاع العمل في التعليم والمستشفيات والمكاتب الحكومية. وفي مرحلة لاحقة دخلت قطاعات الشرطة وهاهي الآن تدخل في القوات المسلحة عقب الغزو العراقي للكويت.

٢) المرأة في دولة الامارات

خطت المرأة في دولة الامارات خطوات واسعة في طريق التقدم في شتى المجالات التعليمية والعمل في المجتمع. وإن قراءة في واقع الامارات تظهر مايلي:

أ) المرأة والتعليم

أظهرت النتائج الاحصائية في عام ١٩٦٨م أن نسبة الأمية في صفوف المرأة في دولة الامارات بلغت ١ر٩١٪ وأن تلك النسبة بلغت ٤ر٩٩٪ في الفئة

العمرية ٦١ سنة فأكثر، وقد انخفضت تلك النسبة إلى ٣٦.٩٧٪ في عام ١٩٨٠، وإلى مادون ٣٠٪ في عام ١٩٨٥م.

لقد فتحت المدارس أبوابها لتتلقى آلاف الطلاب من الجنسين، ولكن الملاحظ أن نسبة الاناث بين الطلبة في تزايد مستمر، فلقد كانت تلك النسبة ٣٩ر٢٪ في العام الدارسي ٧٢ - ١٩٧٣م، وارتفعت إلى ٤٦.٨٩٪ في العام الدارسي ٨٣ - ١٩٨٤م، وإلى ٤٨ر٩٪ في العام الدراسي ٨٥ - ١٩٨٦م.. وترتفع نسبة الأناث في المرحلة الثانوية، حيث تبلغ ٥١.٥٪ من اجمالي الطلبة في تلك المرحلة[٣].

وشكل افتتاح الجامعة بالامارات قفزة نوعية بالنسبة لتعليم المرأة، حيث كانت العادات والتقاليد تحول احيانا دون ارسال الفتيات للتعلم في الجامعات العربية والأجنبية.. وقد زالت تلك العقبة مع افتتاح جامعة الامارات، وقد شهد عام ١٩٨٠ - ١٩٨١م تخرج أول دفعة من طلبة الجامعة، حيث تخرجت ١٩٤ خريجة يمثلن ٤١ر١٪ من اجمالي خريجي تلك السنة.. وفي عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦م بلغ عدد الخريجات ٦٧٠ خريجة يمثلن ٥٢.٩٢٪ من اجمالي خريجي تلك السنة[٤].

وقد بلغ اجمالي الخريجات من الجامعة منذ افتتاحها وحتى نهاية العام الدراسي ٨٨ - ١٩٨٩م (٤٤٨٥) خريجة من أصل (٦٩٧٤) خريجاً وخريجة أي بنسبة ٦٤.٣٠٪ من مجموع الخريجين[٥].

وفي العام الدراسي ٨٩ - ١٩٩٠م بلغ عدد الملتحقين بالجامعة (١٥٠٠) منهم (٤٥٠) ذكراً بنسبة ٣٠٪ ،(١٠٥٠) من الأناث بنسبة ٧٠٪.

وهذا يدل على مدى التقدم الذي احرزته المرأة في مجال التعليم في دولة الامارات.

ب) المرأة والعمل

لم يشهد عمل المرأة نجاحاً موازياً للنجاح الذي احرزته في مجال التعليم، إذ إن مشاركة المرأة مازالت محدودة ومازالت محصورة في الاعمال الخدمية، وتبتعد عن القطاعات الانتاجية. ومع ذلك فإن تقدماً ما قد حصل، فإذا كانت نسبة المواطنات المشتغلات في عام ١٩٨٠م لاتشكل سوى ١٪ من مجموع القوى العاملة.. فإن هذه النسبة قد تحسنت إذ إن عدد العاملات في وزارة التربية وحدها ارتفع من ٧٩٤ مواطنة في عام ١٩٨٠م إلى (١٨٩٦) مواطنة في العام الدراسي ٨٦ - ١٩٨٧م[٦].

أي أن عدد المشتغلات في التربية تضاعف مرتين ونصف المرة في سبع سنوات. يتزايد هذا العدد يوماً بعد يوم، وإن زيادة تعليم المرأة لابد وأن تنعكس على مساهمتها إيجابياً في مجال العمل، وهذا ماتمكن ملاحظته في الدوائر الرسمية التي يزداد عدد الاناث فيها بشكل واضح وملحوظ.

جـ) المرأة والعمل الاجتماعي التطوعي

تعتبر الجمعيات النسائية الاطار الذي تصب فيه طاقات المرأة في دولة الامارات لتأطير جهودها في سبيل الخدمة المجتمعية للمرأة وفي مجال تعزيز مكانتها الاجتماعية وقد حددت أغلب الجمعيات النسائية اهدافها في انظمتها الأساسية بما يلي:

- تقديم الخدمات الخيرية والاجتماعية.
- اتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في أداء واجبها تجاه الوطن.
- السعي وراء حل المشكلات التي تعاني منها المرأة.
- الاسهام في حل مشكلات الاسرة والحفاظ على ترابطها.
- تطوير قدرات المرأة وتأهيلها للمشاركة في الانتاج.

ويبلغ عدد تلك الجمعيات (٦) جمعيات تتوزع على امارات الدولة كافة، ماعدا امارة الفجيرة. التي لاتوجد فيها جمعية نسائية إلى الآن، وقد تم اشهار خمس من تلك الجمعيات في عام ١٩٧٤م فيما اشهرت الجمعية السادسة في عام ١٩٧٥م.. وتنضوي تلك الجمعيات تحت مظلة الاتحاد النسائي الذي تم اشهاره في عام ١٩٧٩م، وتتولى هذه الجمعيات افتتاح دور للحضانة لمساعدة المرأة العاملة واقامة المحاضرات والندوات، اضافة إلى دورات الخياطة ودورات الآلة الكاتبة ومحو الأمية، وتنظيم دورات اللغة الانجليزية، وقد بلغ عدد عضوات تلك الجمعيات النسائية (٢١٧٣٦) عضوة في عام ١٩٨٩م[٧].

وتحظى الجمعيات النسائية بدعم حكومي دائم، حيث بلغ مجموع الاعانات التي قدمت لها منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٩م (٢٣.٧٤٨.٠٠٠) درهم ساهمت في تطوير انشطتها.

إن الجمعيات النسائية مؤهلة للقيام بدور بارز في أية عملية تنموية تسعى إلى استغلال طاقات المرأة وجهودها.. وإن هذا العدد الكبير للعضوات في الجمعيات يعزز هذا الدور ويؤكده.. وجدير بالذكر أن مساهمة المرأة في العمل

التطوعي لاتقتصر على الجمعيات النسائية، فهي عضوة في العديد من الجمعيات (جمعية الاجتماعيين - والمهندسين - والمعلمين - والفنانين التشكيليين الأطباء - واتحاد كتاب وأدباء الامارات..).

وتحتل في بعض تلك الجمعيات عضوية مجلس الادارة أو رئاسة الجمعية.

د) مراكز التنمية الاجتماعية

تعتبر مراكز التنمية الاجتماعية الاطار الرسمي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تأهيل المرأة للمشاركة في عملية التنمية، وذلك من خلال الارشاد والتوجيه الاجتماعي ومحو أمية المرأة والعمل على استقرار الحياة الاسرية، وارساء دعائم الاسرة، وتأهيل المرأة مهنياً. وقد أنشئ أول مركز للتنمية في أبوظبي في عام ١٩٧٥م وتلا ذلك انشاء مراكز في الامارات الشمالية والمنطقة الشرقية.

وقد بلغ عدد تلك المراكز (١١) مركزاً ووحدة اجتماعية، وتقدم مراكز التنمية الخدمات التالية للمرأة[٨]:

١) تأهيلها مهنياً من خلال تنظيم دورات تدريبية لتدريب الاناث على بعض الصناعات اليدوية.
٢) تشغيل بعض النساء وتقديم المواد الأولية لهن والعمل على تسويق انتاجهن.
٣) افتتاح دور للحضانة للأطفال في تلك المراكز.
٤) افتتاح فصول لمحو أمية المرأة.
٥) تنظيم المحاضرات والندوات.
٦) القيام بالزيارات الاسرية للتوجيه الاسري وحل المشكلات الاجتماعية.
٧) تنظيم دورات تدريبية في الالة الكاتبة والكمبيوتر واللغة الانجليزية.

٣) نظرة مستقبلية إلى دور المرأة في التنمية

من خلال العرض السابق اتضح لنا أن المدخلات الأساسية لدور المرأة في التنمية في دولة الامارات قد أنجزت، وقد تمثل ذلك بشكل أساسي في القفزة الكبيرة التي احرزها تعليم المرأة، وفي فتح مجالات العمل كافة أمام المرأة من العمل في التعليم والطب والصيدلة والهندسة والوظائف الحكومية المكتبية إلى الأمن والدفاع.

وإن هذه المقدمات تجعل من عمل المرأة امراً ميسوراً ومتاحاً، وإن نظرة أخرى إلى واقع دولة الامارات السكاني تجعل المرء يدرك إلى أي مدى هو مهم عمل المرأة حيث

تستقدم الدولة في كل سنة آلاف العمال من مختلف بقاع الأرض للعمل والوفاء بالتزامات التنمية فيها.. وتحتل دولة الامارات المرتبة الأولى بين دول الخليج كافة في ارتفاع نسبة العمال الوافدين إلى العمال المواطنين، حيث أن مساهمة العمالة المواطنة انخفضت من ١٥٪ في عام ١٩٧٥م إلى ٩.٨٪ في عام ١٩٨٠م[٩].. ولم يحدث أي تطور إيجابي في تلك النسبة على مدى السنوات الماضية.

إن دولة الامارات بحاجة إلى استغلال كل مورد بشري متاح في عملية التنمية وتأتي المرأة في طليعة هذه الموارد.

لقد أظهر المجتمع تجاوباً مع مساهمة المرأة في عملية التنمية، فقليلة هي الأصوات التي ترتفع ضد تعليم المرأة حتى أرفع درجات التعليم، وفي كل سنة تشهد دولة الامارات حصول فتيات من الامارات على شهادات الدكتوراه في مجالات العلوم المختلفة ومن شتى الجامعات العربية والعالمية.

كما أن عمل المرأة أيضاً يلاقي القبول نفسه من أبناء الامارات، ففي إحدى الدراسات التي أجريت في الامارات أظهرت النتائج ان الاماراتيين ذكوراً واناثاً يوافقون على عمل المرأة، ذلك لأن عمل المرأة من وجهة نظرهم:

- يؤمن مستقبلها المادي.
- يفيد المجتمع ويزيد الأيدي العاملة.
- يرفع المستوى الاقتصادي للأسرة[١٠].

وإذا كان حصول المرأة على أعلى شهادات التعليم حظي بقبول المجتمع، فإن تسلم المرأة لبعض المناصب الرفيعة في الادارة يحظى بالقبول نفسه من قبل المجتمع.

فلقد أصبحت المرأة وكيلة وزارة واستاذة في الجامعة ومديرة عامة.. وفي مجال العمل النسائي وجدنا أن العمل النسائي يحظى بدعم الحكومة وفئات واسعة من المجتمع وهاهو الاتحاد النسائي يأتي في طليعة المؤسسات الاجتماعية الأهلية التي تقوم بدور بارز في المجتمع.

إن هذا كله يشير إلى أن أهمية دور المرأة التنموي، وإن محاولات التقليل من شأن المرأة ودورها أخذت تخبو، أما أمام اساليب التنشئة الحديثة التي تقوم على أساس ابراز دور المرأة واهميتها بدءاً من الأسرة نفسها أو عبر المدرسة، أو وسائل الاعلام المختلفة والصحافة في مقدمتها.. أو نتيجة للتطور العام الذي حدث في المجتمعات الانسانية وامتد إلى المنطقة العربية والذي يدعو إلى المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بما يتفق والشريعة الاسلامية.

إن هذه الظروف المواتية لدور فعال للمرأة في التنمية اعترضتها عقبات كان بعضها نتاجاً للماضي، وبعضها الآخر نتيجة الطفرة المادية في الدولة وما أفرزته من اشكالات في العلاقات الاجتماعية والانسانية.. ومثل هذه العوائق تظل وفي كثير من الأحيان قيداً يغل أيدي كل من الرجل والمرأة من أجل دور أكبر للمرأة في التنمية ومن أهم هذه العوائق:

١) هناك بعض التشريعات في حاجة إلى تعديل خاصة قانون الخدمة المدنية وبشكل خاص مايتعلق بالاجازات التي تمنح للمرأة العاملة مثل اجازة الوضع والمطالبة بمنحها عدداً آخر من الاجازات مثل اجازة لتربية الأطفال وتكون براتب أو نصف راتب أو بدون راتب، المهم أن تستطيع المرأة التفرغ لتربية ابنائها خلال فترة محددة.. ولاشك أن مثل هذه التعديلات سيكون لها الأثر الكبير في اشراك المرأة في خدمة وطنها بشكل جيد.

ويلاحظ ان المرأة العاملة التي لديها أطفال تحاول جادة أن توفق بين عملها وتربية ابنائها، وعندما تكون هذه التشريعات غير مرنة خاصة فيما يتعلق بالاجازات التي تمنح للمرأة.. تجعلها تترك العمل بدون عودة وتختار تربية ابنائها.

٢) سيادة النمط الاستهلاكي البذخي لدى المجتمع بعامة والمرأة بخاصة

لقد فرضت التحولات الاقتصادية التي تمت في الدولة تحولات في سلوك المرأة، ونهجها، فالنقلة السريعة من الدخول المحدودة التي لاتكاد تفي باحتياجات الأسرة، إلى تلك المداخيل المرتفعة.. أدت بالمرأة إلى أن تتجه نحو البذخ الاستهلاكي في شتى المجالات من حيث المأكل والملبس واقتناء الحلي، وتشغيل الخدم.

وكل ذلك اسهم وبشكل فعال في أن ينعكس دور المرأة من عنصر مساهم في التنمية إلى عنصر هامشي فيها، بل وطفيلي في بعض الأحيان.

إن المرأة والحالة تلك لم تتخل عن دورها في العمل خارج المنزل، بل تخلت عنه طواعية داخل المنزل للخادمة أو المربية، وبذلك أصبح دورها هامشياً حتى داخل الأسرة نفسها، فالمكانة الاجتماعية ترتبط بأهمية الدور الذي تقوم به أية فئة اجتماعية في المجتمع.. والمكانة الاجتماعية للمرأة لايمكن أن تعطى إلا من خلال ماتقدمه للمجتمع، سواء في المنزل أو خارجه.

ولعل المسألة الثانية التي تتعلق بهذا النمط الاستهلاكي البذخي هي المغالاة التي بدأت تنتشر في المجتمع في المهور وفي مصاريف الزواج.. ولقد كان من أهم الآفات التي اصابت المجتمع في العصر المملوكي هو ذلك الداء فقد بدأ المجتمع يتجه الآن وبتسارع عجيب نحو المغالاة في المهور وشراء الحلي والمصوغات مما جعل المرأة تتحول في نظر البعض من قيمة اجتماعية تحصل عليها من دورها الفاعل في المجتمع إلى قيمة مادية ترتبط بقيمة المهر والحلي الذي يدفع لها.

إن مثل هذا المنهج بالاضافة إلى أنه ضار على المرأة واهميتها في المجتمع، فإنه مخالف أيضاً للشريعة الاسلامية التي رأت أن ابرك الأزواج أقلهم كلفة.

٣) العادات والتقاليد ونظرة المجتمع للمرأة العاملة خاصة في المؤسسات المختلطة

اعتقد أن مجتمع دولة الامارات تجاوز هذه المرحلة، ونحن كمجتمع عربي اسلامي يقدر أهمية دور المرأة في بناء مجتمعها، لذلك لانجد أن للعادات والتقاليد أثراً ملموساً على انخراط المرأة في مجالات العمل المختلفة.

الاقتـراحـــات

* تعديل بعض التشريعات بحيث تسهم في اتاحة فرصة أكبر للمرأة للعمل، وذلك من حيث تمتعها بالاجازات الضرورية.
* تغيير نظرة المرأة الاماراتية لنفسها ولقدرتها على الانتاج الفعال والمشاركة الفعلية في عملية التنمية وجعلها مهيأة نفسياً لتحمل المسؤولية، واعباء العمل داخل المنزل وخارجه[١١].
* دراسة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة والتي تعوق وتعطل مساهمة المرأة في التنمية، مثل مشكلات الطلاق - والزواج من أجنبيات - والحد منها بما يخدم المجتمع ضمن اطار الشريعة الاسلامية، ووفق القاعدة الفقهية «درء الخطر أولى من جلب المنافع».
* توعية المرأة بأهمية الابتعاد عن النمط البذخي الاستهلاكي الذي يسود حالياً في دولة الامارات، والحد من المبالغة في المهور ومصاريف الزواج والاعتماد على

الخادمة والمربية، وذلك من أجل تعزيز مكانة المرأة في المجتمع كعنصر منتج أكثر منه عنصراً مستهلكاً.. فالنمط الاستهلاكي المبالغ به يعتبر من أكبر السلبيات التي اعترت مسيرة المرأة في الحقبة النفطية، والابتعاد عنه يعزز الايجابيات التي اكتسبتها المرأة في تلك الحقبة في مجالي التعليم والعمل.

* إيجاد نوع من التوازن بين دور المرأة في التنشئة الاجتماعية وعملها، بحيث لايطغى أحدهما على الآخر، فكما ان العمل لايمكن أن يكون بديلاً عن دور المرأة في الأسرة والمنزل، فكذلك لايمكن أن يكون التفرغ للأعمال المنزلية والتنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال بديلاً عن دورها في العمل.

والادعاء القائل إن الوفرة المالية التي يعيش بها مجتمع الامارات تجعل المجتمع بغنى عن عملها - ادعاء باطل، فالدولة بحاجة إلى كل جهد مثمر في مجال العمل.. وعمل المرأة سيساهم مساهمة فاعلة في الحد من الاستخدام غير الصحي للعمالة الأجنبية. ولايمكن أن يكون الرفاه المادي بديلاً عن العمل وأن مجتمعاً يعتمد في كل شيء على العمالة الأجنبية إنما يحكم على نفسه أن يظل أسير هذه العمالة إلى مالا نهاية... في حين أن هدف استخدام العمالة الأجنبية يجب أن يكون مرحلياً في انجاز البنية الأساسية للدولة، حيث لم تكن العمالة المواطنة مؤهلة للقيام بهذا الدور، والمفروض الاستغناء عنه بالعمالة المواطنة بعد تأهيلها للقيام بهذا الدور - والمرأة جزء من هذه العمالة.

* دعم الجمعيات النسائية واعطاؤها دوراً كبيراً في تنظيم المرأة في الدولة وتأطيرها ضمن خطة مجتمعية شاملة تستهدف النهوض بالمجتمع ككل بما في ذلك المرأة والأسرة.

* أن تقوم وسائل الاعلام بدور أكبر في التوعية بأهمية دور المرأة في التنمية وخلق بديل عن وسائل الاعلام التي تسعى إلى تزييف وعي المرأة، وكثيرة هي المجلات والنشرات والمسلسلات التي تقوم بمثل هذا الدور. ويجب أن تقوم وسائل الاعلام الوطنية بفضح هذا الدور الذي تتولاه وسائل الاعلام تلك، وخلق البديل الاعلامي الوطني الواعي لما يجب أن تكون عليه المرأة.

* تشجيع البحوث والدراسات التي تتناول أوضاع المرأة في الدولة والمشكلات التي تتعرض لها والمساهمة في حلها من خلال اسلوب علمي مدروس ومبرمج، وذلك على مستوى الجامعات، والجمعيات الأهلية بعامة والجمعيات النسائية بخاصة.

إن الظروف مواتية لأن تقوم المرأة بدور فاعل في التنمية الاجتماعية في دولة الامارات.. فلقد اجتازت المرأة العديد من الصعاب التي كانت تتمثل في اميتها، وجهل

المجتمع لدورها والاقتناع بأهمية هذا الدور.. إن المطلوب الآن هو وضع الأسس العملية لاستخدام أمثل لطاقات المرأة وامكاناتها، سواء داخل الأسرة أو في ميادين العمل المختلفة.

الهوامش

١ - عبدالباسط عبدالمعطي: (الوعي الزائف للمرأة الخليجية في الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية) المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية - الكويت ١٩٨١م، ص ٣٢٢.

٢ - د/ موزة عبيد غباش: أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الامارات - مجلة شؤون اجتماعية - س ٥ - ع١٨ - ص ١٤٩.

٣ - وزارة التربية والتعليم: قسم الاحصاء التربوي - احصائية التعليم - ٨٥ - ٨٦، ص ٥.

٤ - د/يوسف عبدالفتاح: اتجاهات المراهقين والمراهقات نحو عمل المرأة في الامارات - مجلة شؤون اجتماعية س ٤ - ع ١٧ - ص ٩٧.

٥ - جريدة الاتحاد - تاريخ ١٩٨٩/٤/٥ - ص ٢١.

٦ - د/يوسف عبدالفتاح: مصدر سابق - ص ٩٨.

٧ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - العمل الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٩٠ ص ١٤.

٨ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - العمل الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٨٧ ص ٧١.

٩ - بلال محمد بلال: التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين والمواطنين في دولة الامارات العربية المتحدة - سنة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ - في دراسات في مجتمع الامارات - الجزء الأول - الشارقة - ١٩٩٠ - ص ٣٠.

١٠ - د/يوسف عبدالفتاح: مصدر سابق - ص ١٢١.

١١ - د/موزة عبيد غباش: مرجع سابق - ص ١٥١.

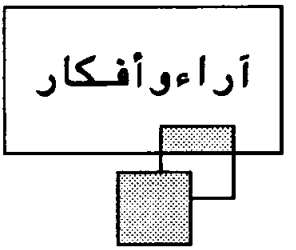

فماهي الأسرة على أي حال؟

بقلم :
وِلْيَمْ سَايْرِسْ
ترجمة
د. محمود الذوادي*

لقد كُتب القولان التاليان حول العائلة في أوقات مختلفة من طرف نفس المؤلف وهو هوب جنسين لايختر Hope Jensen Leichter.

«إن الأسرة هي في الواقع ميدان تقع فيه كل أصناف التجربة الانسانية: الحرب والحب والرقة والأمانة والخديعة والملكية الخاصة والملكية العامة واستعمال القوة والقبول غير الرسمي Informal Consent والفروق الرسمية في المنزلة Formal Shalus Hieraechies والتساوي في أخذ القرار Egalitarian decision Making – فالكل يُمكن العثور عليه داخل إطار العائلة».

«فكلما فحص المرء الأسرة أكثر وجدها غير موجودة أكثر».

وعلى الرغم ممايبدو من تناقض في القول بأن العائلة هي كل شيء ولاشيء في نفس الوقت، فإن القولين يركزان بالتأكيد على أبرز ملمحين للأسرة. **أولاً**: العائلة أقدم وأهم وحدة اجتماعية أساسية. **ثانياً**: أصبحت الأسرة

* استاذ علم اجتماع – تونس

تتخذ أشكالاً مختلفة عبر السنين بحيث أصبح من الصعب إيجاد تعريف مقبول من طرف كل المجموعات المختلفة التي تعتبر نفسها عائلات: فمن وجهة نظرهم ليس هناك أي شيء يدعى الـ «عائلة The Family».

وهذا مايفسر لماذا أن الندوة التي دعا إليها البيت الأبيض (١٩٨٠) تحولت إلى ندوة البيت الأبيض حول العائلات ولم تنته بضجيج متعالٍ Abang بل بنحيب Awhimper: فقد وجدت نخبة المشاركين في «العدد الهائل من الحلقات الدراسية والمحاورات المعدة لهذه الندوة» أنه من المستحيل الوصول حتى إلى اتفاق أولي بخصوص ماهية العائلة الأمريكية... فالاجتماعات والمناقشات تحولت إلى ميادين حرب حقيقية للمصالح والفلسفات المتنافسة.

فاشكال العائلات لاتختلف فقط في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، ولكن ليس من الغريب أبداً في العالم المعاصر أن ينتسب والد Aparent إلى انواع مختلفة من الأسر أثناء فترة حياته. لنفرض كمثال حالة مارشا Marsha التي تتزوج جون. John. ومع مرور الوقت ينجبان أطفالاً ويصبحان أسرة نووية Nudear Famiely. وعند وفاة أب جون تأتي أمه وأخته الكبيرة ليعيشا معهما فيصبحوا بذلك عائلة ممتدة Extended Family. على أن مارشا تجد السكن مع أصهارها لايساعد البتة على تحسين زواج مترد Souning Mariage ويأتي الطلاق الناجم عن ذلك ليتركها مع الأطفال كعائلة أحادية الوالد Singleparent Family. وبقبولها للعمل في مكتب خدمات قانونية تعشق أحد زملائها الذي كان أرملاً وأب أطفال. وعند زواجها منه تصبح رابة Stepparent في عائلة رابية Stepfamily. هي وزوجها يرغبان معاً في انجاب ولد ولكن يكتشفان أنهما غير قادرين فيلوذان إلى أخذ وليد يتيم وينجحان في إنشاء أسرة حاضنة Foster Family وأسرة متبنية Adophive Family. وكان كل ذلك أمراً شاقاً بالنسبة لمارشا الأمر الذي جعلها تلتحق بمجتمع محلي Commune حيث تلقى تفاهماً كبيراً مع مجموعتين اخريين من الآباء والأمهات والأطفال فيقرر ثلاثتهم أن يجمعوا أمرهم ويصبحوا أسرة جماعية Group Family.

هذا الوضع فيه بالطبع عناصر انسانية مأساوية، ولكن في عالم اليوم المتغير فإن القليل منا، إن وجد، الذي يستطيع أن يجزم بأن الدور الوالدي Parental Role† السائد اليوم عندنا سيكون هو الوحيد الذي سيصاحبنا أبد الدهر. فأشكال العائلة المختلفة تتعدى مجرد الاهتمام الاكاديمي: فكل تغير يمكن أن يعدل الدور الوالدي بطرق هامة،

ولربما نجد أنفسنا نقوم بأجزاء أدوار غير منتظرة وغير معهودة الملامح. Playing Uner-peeked Parti With Unfamiliar Lines، فدعنا نلقي نظرة على أهم أشكال الاسرة مبينين الايجابيات والسلبيات المنتظرة لكل منها.

العائلة الممتدة

فعبر التاريخ وفي معظم بقاع العالم تعتبر الاسرة الممتدة، والمكونة من الوالدين والاطفال والاقارب الكهول أمثال الجدود والجدات والعمات والاعمام أكثر النظم العائلية شيوعاً، ويرجع ذلك على ما يبدو الى زمن يوم كانت العائلات وحدات اقتصادية مكتفية ذاتياً نسبياً حيث كان كل واحد يساهم بقسطه مع الآخرين كمنتجين وكمزودين Prouid-ers لغذائهم ولباسهم ومسكنهم والضروريات الأخرى للحياة. فالاسر الكبيرة كانت تعني توفر مساعدة أكبر فيها، وكان من الواضح أن هناك مصلحة في وجود أفراد آخرين للعائلة تحت الطلب Anailable للعناية بالاطفال الصغار أثناء انشغال الآباء والاولاد الكبار بالصيد وجمع الثمار والفلاحة وطهي الخبز Baking والنسيج. وهكذا يساهم كل فرد في المحافظة على الاسرة، ان الاهمية التقليدية للعائلة كوحدة اقتصادية تنعكس في أصل كلمة اصل Economics ذاتها المشتقة من الكلمة اللاتينية Oeconomia والتي تعني ادارة المنزل Household Managment.

فالعائلات الممتدة تمثل اليوم النمط السائد في المجتمعات غير الغربية، بينما لاتمثل في أوروبا وشمال أمريكا الا أقلية صغيرة من العائلات المستمرة Permaneut Household. الا ان الاسر الممتدة في المجتمعات الغربية طالما تقام على اساس مؤقت: فمثلاً، يحتمل أن يسكن زوجان شابان وأبوان لأطفال مع والدي الزوج أو الزوجة حتى يستطيعوا أن يجدوا مسكنا خاصاً بهم أو ربما يجيء أقرباء آخرون للمكوث لمدد مختلفة نظراً لتغير ظروف حياتهم.

ولعل أهم فائدة للاسر الممتدة من وجهة نظر الوالدين تتمثل في المساعدة التي يمكن أن توفرها بخصوص تقاسم المسؤوليات والعناية بالطفل. وبالنسبة لأهم سلبيات هذه العائلات فهي تتمثل في احتمال تفكك (انحلال) أو ضعف السلطة الوالدية[٢] Paren-tal Authority والتأثير على الطفل.

العائلة النووية

هناك اتفاق عام بين المختصين في العلوم الاجتماعية بأن العائلة النووية المتكونة من مجرد الابوين وأطفالهما ليست بالظاهرة الحديثة بل قد سادت فعلاً المجتمعات الغربية في القرون الثلاثة الماضية. فبينما تميل الاسرة الممتدة الى التركيز على أهمية روابط

الدم أو القرابة التي تربط الاجيال المتتالية بواسطة سلاسل نسب الام والاب، فإن العائلات النووية تعطي أهمية أكبر الى العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة. فقد لاحظ بعض علماء العلوم الاجتماعية وجود توافق Fit بين شكل العائلة النووية المعروفة بتركيزها على الروابط الزوجية وبعض القيم الاجتماعية والثقافية الغربية. فوليم جود William Goode على سبيل المثال يرى ان الاسرة النووية « هي الافضل في تحقيق أكبر قدر من قيمتي الفردية والمساواة. فنظام العائلة الممتدة يميل الى جعل الفرد تابعاً لجماعة العائلة، إذ ان استمرارية الاسرة أهم بكثير من رفاهة الفرد ورغباته».

فمن وجهة نظر الوالدين Frema Parental Vantage Point يمكن اعتبار ما تمنحه العائلة النووية من درجة حرية واستقلال للفرد شيئاً ايجابياً- ولكن مقابل ثمن. ففي الولايات المتحدة مثلاً، ان عدد الامهات المتزوجات والملتحقات بميدان العمل قد ازداد زيادة كبيرة عبر السنين بحيث ان اكثر من نصفهن يعمل حاليا خارج المنزل. فمن جهة يشير هذا الاتجاه الى مكاسب في الحرية والاختيار وتوفر الفرص، لكن من جهة ثانية فهو يعكس ازدياد الحاح الضرورة الاقتصادية ويكثف من الضغوط على العلاقات الزوجية وعلاقات الوالدين بالاطفال مع ملازمة استمرارية المشاكل بخصوص وجود وقت خاص Qualityhine كاف وخدمات نهارية مناسبة للعناية بالاطفال. وعلى مستوى أكثر خطورة فان مجرد التفتح والمرونة اللذين ساهما في جاذبية الاسرة النووية ساعدا ايضاً على دعم استقرارها. فالطلاق معروف في كل انحاء العالم وليس هو ابدا بالظاهرة الحديثة. فالولايات المتحدة لها اعلى نسبة طلاق في العالم وتكاد تكون ضعفي نسبة الطلاق في السويد التي تعرف ثاني أعلى نسبة للطلاق في العالم. فحوالي نصف الزيجات في الولايات المتحدة اليوم ينتظر أن تنتهي بالطلاق علماً ان تقديرات لبعض قطاعات السكان تشير ان نسبة الطلاق فيها تفوق بكثير النسبة المذكورة.

ومن ثم فالابوان في أكثر نظام أسري أمريكي انتشاراً (نقطية)- العائلة النووية- يمكن لهما التمتع بالاستقلالية النسبية وسهولة التحرك وكثير من البدائل التي توفرها لهما. وعندما تنجح الاسرة النووية في تسيير نفسها فان نجاحها قد يكون مبهراً فعلاً. فتلك الحركية الذاتية لمثل ذلك التنظيم يمكن أن تضعف رباط الزواج الى درجة ان هذا الاخير لايصبح الرباط الذي يربط It Is No Longer The Tie That Binds. وعندما يحدث ذلك، يجد الابوان- خاصة الامهات - نفسيهما أحبا أم كرها عضوين لشكل عائلي عرف أضخم زيادة في السنوات الاخيرة.

الاسرة الاحادية الوالد The Single Parent Family

ففي مجتمعات العالم الثالث خاصة تلك التي تتصف بنسب وفيات مرتفعة بسبب سوء التغذية والمرض والنزاعات الجهوية فان فقدان أحد الابوين ليس بالامر النادر. إلا ان العبء في العائلات الممتدة التي تتسم بها تلك المناطق طالما يتحمله أعضاء آخرون من العائلة. وان تنظيم زيجات تعويضية يمكن أن يتم بسرعة لضمان استمرارية الاسرة. أما في المجتمعات الغربية وخاصة في الولايات المتحدة فان نسبة عدد العائلات أحادية الوالد Single Parent شهدت زيادة مهولة.

فما يقرب من خمسة عشر مليون طفل في الولايات المتحدة كانوا يعيشون في اسر أحادية الوالد في سنة ١٩٨٦ ممثلين بذلك زيادة تقدر بـ ٢٥٠٪ منذ ١٩٦٠ وبحوالي ربع أطفال الامة الامريكية. فالمكتب الامريكي للاحصاء U.S. Census Bureau يقدر ان أكثر من نصف كل الاطفال الامريكيين سوف يعيشون في عائلات أحادية الوالد قبل أن يبلغوا سن الكهولة وان التنبؤات الاكثر دقة تفيد أن نسبتهم قد تصل الى ٦٠٪.

ورغم ان العديد من الاسر الاحادية الوالد هي حصيلة لزيجات فاشلة فان الكثير الآخر منها هو نتيجة ولادات لنساء غير متزوجات هن في الغالب من المراهقات، فحوالي ٢٧٠٫٠٠٠ طفل يولدون سنوياً لامهات مراهقات غير محصنات في الولايات المتحدة، وما يقرب من ربع كل الاطفال الامريكيين الذين سيولدون في السنة القادمة سوف يولدون خارج اطار الزواج Wedlock وحيث يكون العدد أكثر من ضعفي ذلك بين مجموعات الاقليات الحضرية Urban Minority Groups. ومما يثير فزعاً أكثر هو الاشارة الى أن أكثر من ٣٠٪ من الاطفال المولودين لمراهقات غير محصنات هم ثاني أو ثالث طفل لهن.

وعلى العموم فالاسرة الاحادية الوالد ليست كما هو معروف حصيلة اختيار شخصي. فأفراد العائلات الاحادية الوالد، أطفال وآباء وأمهات، يعانون حتماً اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً. ولكن الاسرة الاحادية الوالد لها العديد من المنافع بالنسبة لكثير من الآباء والامهات الفرادى: فهي تعني غياب التشاجر والنزاع بين الزوجين، فهي يمكن أن تقرب الوالد والمولود من بعضهما البعض ويمكن أن تساعد على النمو الشخصي Personal Growth للوالد. ففي كتابه الاسرة المتغيرة: تحاليل مقارنة The Changing Family : Comparative Perspectives يؤكد مارك هوتر Mark Hutter مثلاً ان العديد من الامهات الفرادى Single Mothers المنحدرات من زيجات فاشلة صرحن بأنهن يشعرن بتحسن في سيطرتهن على مجرى حياتهن وعلى علاقاتهن بأولادهن كما

أنهن أصبحن يتمتعن بتصور ذاتي أكثر ايجابية وادراك شخصي للذات أقوى More Positive Self - IMages & Shoryer Self - Cenupts وهذا ما يساعد على تفسير آخر ظاهرة للنساء الناجحات في مهنهن واللائي يخترن بديل الامومة الوحيدة Single Motherhood لأنهن وبصراحة يفضلن الطفل على الزوج!!.

أشكال أسرية متنوعة

فبالاضافة الى العائلات الممتدة والنووية والاحادية الوالد يوجد عدد آخر من الاشكال الاسرية قد تمتزج أو تلتقي بها. فالعائلة الممتدة قد تشمل اقرباء الازواج والاسرة النووية قد تكون عائلة متبنية جزئياً أو كلياً والاسرة الاحادية الوالد قد تصبح جزءاً من مجتمع محلي Commune أو عائلة جماعية.

العائلات الثانوية: Step Families:العائلات الثانوية (المعروفة أيضاً بالاسر المختلطة وبالعائلات النووية المزدوجة وبالعائلات المؤلفة) تتكون حيثما وكلما تزوج الابوان من جديد. ومن ثم فهي تتواجد في كل أنحاء العالم، ولكنها أكثر انتشاراً في الولايات المتحدة حيث يحدث الطلاق والزواج بتكرار أكثر With The Greatst Prequency فكل عام يتزوج من جديد في الولايات المتحدة حوالي ٥ر١ مليون أمريكي، علماً ان معظم هؤلاء المتزوجين لهم أطفال وفي الوقت الحاضر هناك أكثر من خمسة وثلاثين مليون راب/ رابة Stepparents في الولايات المتحدة ويقدر أنه مع مجيء سنة ٢٠٠٠ سيكون عدد الاطفال في العائلات المختلطة أكثر من عددهم في العائلات الاخرى المتكونة من والدين.

وان المشاكل التي يواجهها الرابون/ الرابات تتمثل أساساً في صعوبات تكوين علاقات ايجابية مع أربائهم (ربيباتهم) Stepchildren، أي كسب رضاهم وثقتهم ومودتهم دون السماح للاحباطات والنكسات التي يمكن أن تعترضهم وتصبح مكدرة للعلاقات العائلية الاخرى. ومع ذلك فالدراسات تبين أنه بالصبر والمثابرة والتخلي عن التوقعات الخيالية Unrealiche Expectations فان التجربة يمكن أن تكون مجدية للرابين والارباء معاً.

العائلات الحاضنة والمتبنية:

ان العائلات الحاضنة والمتبنية قد تبدو متشابهة نوعاً ما، بمعنى أن رعاية الطفل في كل منهما تتم في اطار اسري من طرف أبوين غير طبيعيين Honbiological parents وهناك حالات حيث يصبح مع مرور الوقت، الآباء والامهات الحاضنون هم الآباء والامهات المتبنون، ومع ذلك فان نمطي الاسرتين يقومان بأهداف مختلفة. فوفقاً للقانون والعادة تعتبر العائلة الحاضنة تنظيماً مؤقتاً يهتم أساساً بوضع الاطفال الذين

هم في خطر Atrisk. فيوضعون في حماية وحراسة مسؤولين آخرين مقابل أجر الى ان يمكن ارجاعهم الى آبائهم وأمهاتهم أو الى كهول آخرين مسؤولين. أما الاسرة المتبنية فهي من جهة أخرى تتمتع بنفس الاستمرارية القانونية والاجتماعية Legaloud Aocial Permanency مثل العائلة الطبيعية.

وبالنظر الى الاعتبارات فان الامومة/ الابوة الحاضنة Foster Parenthood تقدم مكافآت أقل بكثير (ماعدا المكافآت المالية) من تلك التي توفرها الامومة/ الابوة المتبنية. فالآباء والامهات الحاضنون لايشجعون على تكوين تلك العلاقات الحميمة مع أطفالهم المحضونين خوفاً من أن يكون الفراق قاسياً بالنسبة للطرفين. وهم في الغالب تنقصهم التجربة اللازمة للتعامل مع أي مشاكل خاصة يمكن أن تنشأ عند الاطفال، وليس لهم من الحقوق القانونية الا القليل. ان الامومة/ الابوة الحاضنة توجد في اماكن أخرى من العالم ولكنها منتشرة على الخصوص في الولايات المتحدة التي تعرف نسباً عالية من الزيجات الفاشلة. وقد قدر أخيراً ان هناك أكثر من نصف مليون طفل امريكي يعيشون في منازل حضانة وان نصفهم تقريباً قد عاش في منزلين أو أكثر من منازل الحضانة من قبل.

لعل أهم مكافأة رئيسة للامومة/ الابوة المتبنية تتمثل في كونها تجعل الامومة/ الابوة ممكنة للازواج الذين لايستطيعون انجاب الاطفال الطبيعيين Biological Children. وهناك صفة خاصة للامومة/الابوة المتبنية والتي تتطلب بالضرورة اختياراً متروياً وفي الغالب جهداً طويلاً Profonged Effort لتأسيس منزل لمن لامنزل له. وتوجد الاسر المتبنية في كل أرجاء العالم وتنتشر خاصة في تلك المناطق حيث تكون الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الانسان قد يتمت الكثير من الاطفال. فقد قدر في امريكا الشمالية ان الاشخاص المتبنين يمثلون بين ٢ر٤٪ من السكان وان شخصاً من كل خمسة أفراد على الاقل « ذو علاقة مباشرة وحميمة بتجربة التبني » كوالد أو كطفل أو كعضو آخر لاسرة متبنية.

فبينما تنحصر ايجابيات الامومة/ الابوة المتبنية أساساً في التقارب المتميز الذي يمكن أن ينشأ بين الوالد المخير والطفل المختار، فان السلبيات طالما تكون متصلة بالمحافظة على العلاقة اذا وعندما يمر الطفل الناشئ بمشاكل الهوية ذات الصلة بوضع التبني والتي تجعله يقوم بتصرفات تدفع الابوين المتبنين الى التساؤل حول الآثار السلبية المحتملة للوراثة أو تجعله يقوم بمقارنة العائلة الطبيعية المفقودة بالعائلة المتبنية (لو كنتما والدي الحقيقيين لما عاملتماني بهذه الطريقة). ومما يزيد الامر تعقيداً هو اقتران ذلك بازدياد عدد العائلات المختلطة الناتجة من تبني الاطفال من

ثقافات وديانات ومجموعات عرقية أخرى. وعندما تضعف Wear Off جدة وجاذبية الاختلاف قد تصبح الاسرة مسرحاً للمصادمات بين ولاءات تقليدية.

المجتمعات المحلية والعائلات الجماعية

وأخيراً هناك أشكال عائلية تضم أكثر من شخصي الوالدين. ففي المجتمعات المحلية Communes تنصرف أولوية الانتهاء إلى المجموعة ككل بينما في العائلات الجماعية Group Families يأخذ الرباط بين الأزواج المتعددين الأهمية الكبرى. فيما أصبح يطلق عليه «الزواج المتعدد الأطراف Multilateral Marriage».

ومن أشكال التنظيم العائلي الجماعي هي الأسرة المؤسسة على الزواج المتعدد الأزواج Polygamous marriage حيث يتزوج رجل بأكثر من زوجة Polygyny وتتزوج إمرأة بأكثر من زوج Polyandry. مثل ذلك «الزواج» قد يكون غير قانوني (كما هو الحال بين أسر المورمن Mormon Families التي لاتزال تمارسه في الولايات المتحدة) أو شرعياً تماماً كما هو الحال في العالم الاسلامي حيث يسمح للرجل بالزواج من عدة نساء لايتجاوز الأربع.

توجد المجتمعات المحلية في أنحاء مختلفة من العالم مثل الاشرامس The Ashrams التي أسسها الهندوس في الهند وفي أماكن أخرى: ففي الولايات المتحدة تمتع الاشرامس والقادة الهندوس باهتمام كبير في السنوات المنصرمة القريبة. فمعظم المجتمعات المحلية قصيرة العمر نسبياً وغير مستقرة. ففلسفة نمط الحياة الجماعية كما وصفها بيتر وبريجيت برجر Pete and Brigitte Berger في كتابهما الحرب حول العائلة: The War Over The Family هي «خلق نوع جديد من الانسان حر من الانانية – التي يعتبرها أسلوب الحياة البورجوازي مسألة طبيعية (نظرية) – ومستعد للعيش في بنى جماعية ذات مودة متبادلة ومسؤولية مشتركة» فبينما وجد بدون شك العديد من الآباء/ الامهات ما يبحثون عنه، ففي حالات أخرى أبانت الدراسات انتشار الخيبة بين الآباء/ الامهات والآثار السلبية على الاطفال الذين تربوا جماعياً. وهي آثار ذات علاقة واضحة بفقدان الآباء/ الامهات للسيطرة على أطفالهم وفي صعوبات جعل ارادة الفرد خاضعة للوازع الجماعي Calcctive Imperative.

فبينما هناك عائلات جماعية في ثقافات أخرى، الا ان معظم الدراسات ركزت على ظهورها كرد فعل ثقافي احتجاجي بين فئات ميسورة نسبياً من المجتمعات الغربية مثل الولايات المتحدة. فالسمة البارزة للعائلات الجماعية، وهو عكسٌ لكثير مما تتحدث عنه وسائل الاعلام، لا تتمثل في الاباحة الجنسية بل في البحث عن نموذج حياة بديل يتصف بانشاء علاقات مع عدد من الافراد وتنمية الشخصية كنتيجة للاحتكاك داخل

اطار عائلي واسع أو أقل ضيقاً Less Limiting. ومع ذلك فشعار الاباحية الجنسية Swinging Label مستمر وان المشكل الرئيسي بالنسبة للامومة/ الابوة في تلك الجماعات يأتي من الوصم الاجتماعي المقترن بأنماط «الحياة المنحرفة».

هناك صعوبات بينة في تنشئة الاطفال في محيط اجتماعي يلقى انتقاداً أو إدانة واسعة، خاصة عندما يدرك الآباء/ الامهات أن أطفالهم سيشبون غرباء عنهم أو عن الثقافة العامة Main Stream Culture التي سوف يكونون مطالبين في النهاية بالتكيف معها.

الخلاصة

ان ادراك تنوع الكثير من التنظيمات الحياتية Living Arrangements التي يعتبرها اصحابها كعائلات تقودنا الى هذه الخلاصة: رغم أنه ليس هناك ربما أي شيء يدعى العائلة The Family، بمعنى وجودها في شكل واحد وبأعضاء محددين، فالعائلة كمفهوم تبقى بالتأكيد قوية جداً. انها طريقة تفكير حول تلك الوحدة الاجتماعية، بصرف النظر عن شكلها، التي تلبي في العمق حاجتنا للارتباط بالآخرين.

ان نمطي العائلة اللذين سادا لأطول فترة في الشرق والغرب هما الاسرة النووية والاسرة الممتدة. وبرحابة مساعدة أنظمتهما والتزامهما بالاستمرارية فانهما العائلتان اللتان وقع عليهما اختيار معظم شعوب العالم. وبالنسبة لاستشراف المستقبل، فيمكن ان نرى ضمن هذين النموذجين للاسرة تزايد الاعتراف بأن الامومة/ الابوة الكفوءة Effective Parenthood تتطلب الابوين معاً. ان الاقوال «اترك الامر للام» أو «ان الاب أعرف الناس» هي اقوال قيد التعديل والذي يتمثل في ادراك متزايد بالحاجة الى تكامل وتعاون ومشاركة أكثر فاعلية في المسؤوليات وكذلك في مكافآت الامومة/ الابوة.ان الاطفال المنتسبين الى اسر نووية أو ممتدة سليمة هم بكل تأكيد من ذوي الحظ الوافر.

الهوامش

١ - نستعمل في هذا النص كلمتي الاسرة والعائلة كمفردتين مترادفتين.

* العنوان الاصلي بالانجليزية هو: What Is A Family Any Way? المنشور بمجلة The World I الامريكية لشهر سبتمبر١٩٨٩ ص ١٤٦-١٥٣.

٢ - اخترت عبارة « الوالدي » عوضاً عن « الابوي » لصحتها من حيث الاشتقاق في اللغة العربية ولأنها أكثر دقة من حيث ترادفها مع كلمة Parental بالانجليزية.

إحصل على النقد والخدمات الأخرى بسرعة!

لعملائك الذين حسابات رئيسيات للتعامل مع بنك دبي التجاري
المحدود : الخدمة الشخصية السريعة وآلات الصراف الآلي الحديثة .
إن آلات الصراف الآلي الحديثة تخول لكم الحصول على :
النقد السريع على مدار ٢٤ ساعة في اليوم ، ٧ أيام
في الأسبوع وبغض النظر عن مكان وجود فروعنا
وتضمن لكم الاستفادة من الخدمات التالية :

١- السحب النقدي الفوري .
٢- طلب كشف حساب
٣- التحويل من الحساب الجاري إلى حساب التوفير
وبالعكس .
٤- طلب دفتر شيكات .
٥- معرفة الرصيد على إيصال .

إذا رغبتم بالحصول على بطاقة الصراف الآلي أو الاستفادة
من جميع خدماتنا المميزة والسريعة تفضلوا بزيارة أحد
فروعنا المتواجدة في دولة الإمارات .

- دبي : شارع بنغزل ، تلفاكس : ٥٢٣٣٥٥ • شارع بني ياس ، تلفاكس : ٢٢٧١٢١
- شارع شاطئ الجميرا ، تلفاكس : ٤٤١٤٣٨ • المنطقة العسكرية الوسطى ،
تلفاكس : ٤٤١٤٨٢ • المنطقة العسكرية الوسطى ، أم نهد ، تلفاكس : ٢٨٤٠٠٠
- شارع المكتوم ، تلفاكس : ٢٢٦١٣٢/٧ • سوق الوصل ، ديرة ، تلفاكس : ٢٧٦١١١
- قرية جبل علي ، تلفاكس : ٥٦٥٥٦ ، ٥٦٦٧٠ • الشارقة ، شارع البرجي
تلفاكس : ٣٥٥٢٠١ • أبوظبي ، شارع الكورنيش ، تلفاكس : ٢٤٥٧٠٠/٢٢٤٣٢٤
- رأس الخيمة ، شارع عمان ، تلفاكس : ٢٢٢٦٦

بنك دبي التجاري المحدود
THE COMMERCIAL BANK OF DUBAI LIMITED

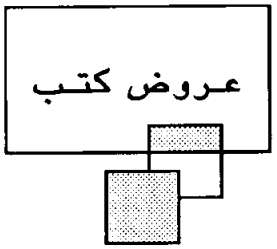

العمل النسائي: الواقع والمرتجى

تأليف/د. عبدالله النفيسي

شركة الربيعان للنشر والتوزيع - الكويت ١٩٨٦.

عرض ومناقشة:
أنيسة فخرو

المقـدمـــة :

لم يكن اهتمامنا بتحليل ونقد هذا الكتيب نابعاً من اختلافنا مع وجهات النظر التي يحملها، إذ أن هناك الكثير من الكتب والأفكار التي قد نختلف معها، ولم يكن الدافع الذي دفعنا ذاتياً، لأننا نعرف المؤلف شخصياً، وبالتالي نؤكد على أننا نخاطب عقل المؤلف لا شخصه. كما نخاطب عقول القراء جميعاً.

حقيقة، لقد جاء اهتمامنا بتحليل ومناقشة ونقد هذا الكتيب لأسباب عديدة أهمها:

أولاً : إن هذا الكتيب يناقش (قضية المرأة) بشكل عام من حيث تعليمها ودورها في المجتمع. وبحكم أننا جمعية نسائية فإن موضوع المرأة متعلق بصميم عملنا التطوعي وبأهم القطاعات التي نحاول التوجه إليها من أجل توعيتها وخدمتها وتطويرها.

ثانياً: إن هذا الكتيب يتطرق لقضية تمسنا نحن بشكل خاص، كمؤسسات أهلية نسائية تقوم على أساس العمل التطوعي من حيث أنه يتطرق إلى وضع الجمعيات النسائية في الخليج.

ثالثاً: وهو أهم الأهداف جميعاً وأهم الدوافع بالنسبة لنا ألا وهو محاولة تعزيز المنهج العلمي العقلي في التفكير والنظرة العلمية في الحياة، بغض النظر عن الاختلاف في الأهواء والرغبات.

إن اتباع المنهج والاسلوب العلمي في حياتنا النظرية والعلمية يرشد عقولنا وينير طريقها من أجل بناء مجتمع عربي متطور وراق، معتمد على ماضي حضارتنا العريق، طموح لمستقبل افضل لامتنا العربية وشامل لوجه التاريخ الانساني المضيء في خدمة البشرية جمعاء.

يتكون هذا الكتيب من ثلاث وخمسين صفحة، لكن حجمه الفعلي اربع وثلاثون صفحة فقط، لأن الكتيب يبدأ بصفحة (١١) وبه أكثر من (٨) صفحات خالية بين الأبواب الثلاثة، مع ملاحظة صغر حجم الصفحات وكبر الهوامش، هذا يجعلنا نطلق عليه مقالا أكثر من أن يكون كتاباً.

محتويات الكتيب هي:

١ - التصدير أو المقدمة.

٢ - قضية المرأة.

٣ - الجمعيات النسائية.

٤ - المرأة في الاسلام.

٥ - الهوامش.

وسنركز على الثلاث نقاط الأولى لسببين هما:

أ - وجود بعض المسائل المنهجية التي نرى من الضرورة مناقشتها بالتفصيل وتوضيحها للقارئ.

ب - لأن د. النفيسي نفسه ركز على هذه المحتويات الأولى خاصة القسم الثاني المتعلق (بقضية المرأة).

ونحن هنا سنحلل الأفكار التي طرحها الدكتور والمتعلقة بوجهه نظره وفهمه الخاص لوضعية المرأة بشكل عام والعمل النسائي (والجمعيات النسائية) بشكل خاص، كما واننا سنحاول أن نستفهم المنهج الذي اتبعه، لأنه كما يعرف الجميع إن هناك مناهج متعددة يتبعها الباحثون والمتخصصون، منها المنهج العقلي الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج التجريبي، المنهج التاريخي وغيرها وجميع هذه المناهج المتعددة تعتمد على أساس علمي واضح وسمات محددة أهمها الموضوعية وعدم التناقض، لكن الدكتور النفيسي يحيرنا في اسلوب طرحه، فتارة يقول: «إن النساء يمثلن نصف الموارد البشرية وإن التنمية الحقيقية لايمكن أن تتحقق في أي بلد بدون مشاركة النساء». ص٢٥، وتارة اخرى يدعو ويشجع الفتاة على العمل المنزلي ولايشجعها على العمل خارج نطاق المنزل ص٢٢، يطالب ببناء حركة نسائية نشطة جادة منظمة ومستقلة ص٣٣، ويناقض مايريد ومايطمح إليه بدعوته الواضحة لعدم مشاركة المرأة تماماً في العمل السياسي ص٣٠.

تحليل القسم الأول: يعطيه د. النفيسي عنوان «**قضية المرأة**».

يؤكد الدكتور بأن المرأة هي قضية متفاعلة عالمياً، والدليل هو اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٧م بضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة، ويقول د.النفيسي «لقد أقرت منظمة العمل الدولية اثنتي عشرة اتفاقية دولية تنظم تشغيل النساء»، ويشير إلى هذه الاتفاقيات في صفحة الهوامش، ثم يواصل «وتهدف هذه الاتفاقيات إلى حماية المرأة من الاستغلال والتمييز كما حدث لها في المجتمعات الغربية الصناعية، حتى في المجتمعات الشيوعية أو بتعبير أدق التي تخضع للحكم الشيوعي، وبالرغم من الموقف النظري من المرأة وقضيتها، نلمس تمييزاً ضدها وعدم الثقة في قدراتها»، ويقول مثبتاً كلامه «لاتضم الحكومة الصينية الحالية (سنة ١٩٨٤م) إلا (١١) امرأة بدرجة وزير أو نائبة وزير من مجموع الوزراء البالغ عددهم (٣٠٠) وزير، بالرغم من وجود حوالي ٥٠٠ مليون امرأة في الصين».

ونحن نشكر الدكتور على ذكره للاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، وكنا نود أن يطرحها بالتفصيل، لكن لدينا على كلامه ملاحظتان:

الملاحظة الأولى:- يستخلص القارئ من كلام الدكتور نتيجة واضحة وهي:

إن قضية تخلف أوضاع المرأة واستغلالها قضية عالمية ليست مقتصرة على العالم العربي أو علينا في الخليج، فحتى

«المجتمعات الغربية الصناعية أو الشيوعية» تعاني فيها المرأة أيضاً «التمييز وعدم الثقة في قدراتها»، لكن الدكتور لم يتطرق أو حتى يلمح إلى التباين الشديد في درجة تخلف أوضاع المرأة واستغلالها بيننا كعالم عربي وبين المجتمعات الأخرى، ففي الوقت الذي نرى فيه المرأة في المجتمعات الأخرى، حتى في الكيان الصهيوني تشارك سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في عملية التنمية الشاملة، مازلنا نحن نرى ظاهرة الزواج الاجباري (حيث يختار الأهل الزوج المناسب حسباً ونسباً لابنتهم) لازالت موجودة في مجتمعنا العربي مثلاً.

الملاحظة الثانية:- على فهمنا لمسألة التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كانت شرقية أم غربية، شيوعية أو رأسمالية، كيف نفهم حدوث التغير الاجتماعي، وكيف نعي قانون الترابط بين الحاضر والمستقبل؟

البعض يرى ان مجرد حدوث تغيير للنظام السياسي في الصين مثلاً وتحوله من نظام اقطاعي إلى نظام اشتراكي، يجب أن يترتب عليه مباشرة تغيير شامل في النظام الاجتماعي والدكتور يقول منتقداً الحكومة الصينية «بانها لاتضم إلا (١١) إمرأة بدرجة وزير أو نائبة وزير بالرغم من وجود ٥٠٠ مليون إمرأة في الصين».

ليس بجديد على القارئ انه عند حدوث أي تغيرات سياسية في أي مجتمع، واستبدال نظام سياسي بنظام سياسي آخر، لايعني ذلك حدوث تغير كلي وتبدل مطلق في المفاهيم الثقافية والقيم الاجتماعية، إذ انه من المستحيل أن يقفز مستوى الوعي لدى الناس (رجالاً ونساءً) مرة واحدة ومن الصعب أن تنمحي تراكمات مئات السنين للقيم والأعراف والتقاليد، فليس من السهل إزالة النظام السابق بكل موروثاته الاجتماعية والاقتصادية في فترة بسيطة.

إن تاريخ اضطهاد المرأة يعود إلى ستة آلاف عام. والقيم والاعراف والتقاليد التي سادت خلالها لاتتغير بسهولة، فالمجتمع الصيني أو الهندي أو غيره لازال يمارس بعض العادات التي كانت سائدة قبل الف وخمسمائة عام، والخبر الذي نقلته اخبار الخليج العدد ٣٨٨٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥م يعزز ما نقول عن استمرار ظاهرة وأد البنات مثلاً كظاهرة سادت قديماً لكنها مازالت موجودة في الكثير من القرى الهندية

وذلك لمحو العار الذي يلحق بالأم إذا ما ولدت بنتاً لكن السبب الحقيقي لاستمرار هذه العادة هو سبب اقتصادي مادي الا وهو تخفيف عبء المهر عن كاهل العائلة، كما لازالت بعض القبائل في الهند والصين تحرق المرأة حية مع زوجها إذا مات، بل حتى المجتمع المصري لازال يمارس بعض العادات التي مارسها الفراعنة، وحتى في المجتمعات الاوروبية مازال البعض يؤمن بقيم ويمارس طقوس القرون الوسطى.

هذا من جانب، أما الجانب الآخر فهو المتعلق بخصوصية النظام السياسي، فمثلاً إذا حل نظام رأسمالي بدل نظام اقطاعي لايعني ذلك أن تزول مباشرة معه الظواهر الاجتماعية والثقافية التي سادت في المجتمع الاقطاعي، وتزول معها جميع البنى الفوقية للمجتمع، وهذا مستحيل لأن - التصفية المادية لأي نظام لاتعني التخلص من آثاره المعنوية، وما النكسات التي تحدث - لبعض الشعوب الا بسبب بقاء هذه الآثار التي تحمل القيم والمفاهيم التي أفرزتها مئات السنين من القمع الفكري والنفسي والتي ترسخت في الاذهان مع الزمن وغياب الوعي بخطورتها وتأثيرها على المجتمع، والمثال الذي يطرحه الدكتور النفيسي في كلامه عن الصين يؤكد ما نقول، فمن المستحيل ان يتحرر المجتمع نساء ورجالاً من مفاهيم اجتماعية متخلفة سادت لآلاف السنين بمجرد تغير النظام السياسي، ولابد ان يتحمل النظام الصيني الحالي آثاراً من رواسب القرون الماضية، لكن المقارنة بين الوضع الحالي هناك والوضع القائم قبل الثورة الصينية تثبت لنا بوضوح ان تقدماً هائلاً قد احرز في قضية المرأة ويكفي المقارنة بين حالة العبودية والاسترقاق التي كانت تسري على النساء - قبل الثورة وبين الوضع الانساني الحالي، وكذلك بين الانتشار الهائل لظاهرة البغاء (خاصة في شنغهاي) وزوال هذه الظاهرة بعد الثورة بسنوات قلائل.

ينتقل الدكتور النفسي مباشرة ليطرح النتيجة التي توصل اليها قائلاً:

«لذلك من الخطأ بل ومن الخطورة بمكان ان نربط واقع المرأة المتخلف في العالم العربي بخصوصيات وموروثات الشعب العربي من عقائد ومناهج روحية أو حتى لغات لأن بعض المتحدثين امثال سلامة موسى كان يرى ان اللغة العربية والحرف العربي وكل ملابساته التاريخية والعقائدية هي سبب التخلف في المجتمع المصري».

ولدينا على هذا الحديث أيضاً ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: نعتقد انه كان من الاجدى لو ان د.النفيسي قد طرح (الصواب) الذي يعتقده وليس الخطأ، اي كان من المفيد بالنسبة لنا أن نفهم بماذا يعلل ويربط د.النفيسي واقع تخلف المرأة في العالم العربي؟.

ونحن نعتقد أنه من الخطأ ربط واقع تخلف المرأة بالعقائد واللغات، لأن الأديان والعقائد جاءت لسعادة البشرية لا لتعاستها، اما اللغات فجاءت كتطور طبيعي للعقل البشري الخلاق، لكننا نرى من الصواب ان نربط واقع المرأة المتخلف نسبياً في العالم كله (وليس في العالم العربي وحده) بالقيم والمفاهيم والعادات والتقاليد البالية التي سادت قروناً عديدة من الزمن، خاصة تلك المفاهيم المتعلقة بالمرأة والتي جاءت في سياق المفاهيم الاجتماعية العامة والتي تغلب عليها سمة التحقير والدونية للمرأة، كما أشرنا سابقاً (وأد البنات وغيرها من العادات). كما كنا نود لو أن الدكتور قد حدد ماذا يعني بكلمة الموروثات؟.

اننا نفهم هذا المصطلح بشمولية، حيث يعني التاريخ والتراث والعلوم الطبيعية والفلسفية والاجتماعية واللغوية كما ويعني العادات والتقاليد والقيم والمفاهيم التي تحمل النقيضين السالب والموجب، المفاهيم والعادات الخاطئة التي من المفترض ان نتخطاها ونتجاوزها لنمضي الى الامام والمفاهيم والقيم الايجابية التي من المفترض ان نعززها ونحافظ عليها، وربما كان اسطع مثال على ما نقول المجتمع الياباني اذ ان هذا المجتمع استطاع ان يزيح الكثير من القيم والتقاليد والمفاهيم البالية التي تعيق حركة تطوره ونموه، وفي الوقت نفسه حاول ان يحافظ على الجميل والايجابي في موروثاته، فالقيم الاجتماعية المتخلفة والتي منها (واقع المرأة المتخلف) مرتبطة بالجانب السلبي فقط من موروثات أي مجتمع سواء كان شرقياً أو غربياً.

الملاحظة الثانية: استوقفنا تعليق الدكتور النفيسي على بعض المحدثين كسلامة موسى، ونظرته للحرف العربي، وسألنا أنفسنا: لماذا قفز الدكتور النفيسي الى موضوع اللغة العربية وسلامة موسى؟ مع انه لم يكن هناك داع ابداً لهذه القفزة، اذ ان سياق الكلام مستمر بدونها، كما ان سلامة موسى لم يربط بين اللغة وبين تخلف المرأة،

لقد بحثنا عن المرجع الذي ذكره الدكتور النفيسي في الهامش رقم ٤ بعنوان (البلاغة العنصرية واللغة العربية لسلامة موسى) حتى يئسنا من الحصول عليه، إلى أن ارشدنا صاحب مكتبة على عنوان الكتاب الصحيح قائلاً إن لهذا المؤلف كتاباً بعنوان (البلاغة العصرية واللغة العربية) وليس بالعنوان الذي ذكرتم وهو كتاب قديم، وقرأنا الكتاب، واعدنا قراءة الصفحة ١٠٩ التي حددها د. النفيسي من الكتاب نفسه لكننا لم نجد قراءة سطراً يقول فيه سلامه موسى «إن اللغة العربية هي سبب التحلف في المجتمع المصري».

فما الدافع لهذا؟ هل هو مجرد اختلاف أفكار الدكتور النفيسي عن أفكار سلامة موسى؟

التكامل بين المرأة والرجل:

نواصل الاستفسار عما كتبه الدكتور النفيسي في واقع ومرتجى العمل النسائي، ينتقد الدكتور النفيسي طرح البعض ورؤيتهم الخاطئة لقضية المرأة على أنها قضية (رجال ضد نساء) ويقول: «لقد وقعت الكثيرات من النساء اللاتي يتصدرن العمل النسائي في العالم العربي في كثير من الأخطاء، ومن الأخطاء الشائعة طرح القضية وكأنها رجال ضد نساء».

ثم مباشرة يطرح الدكتور البديل بقوله: «التكامل بين الرجال والنساء لا الندية والضدية والمنافسة والمشاحنة».

أولاً : نحن نتفق مع هذا البديل، لكن لانعرف كيف يتحقق هذا البديل لأن المؤلف لم يشر إلى ذلك، مما يدفعنا إلى التساؤل: «هل من الممكن تحقيق التكامل في مجتمع غير متكامل اجتماعياً واقتصادياً؟ وابسط مثال على ذلك، ان من يشرع ويسن القوانين في هذا المجتمع رجال فقط (بشر) تتحكم فيهم غرائزهم واهواؤهم ورغباتهم - هم نفس الرجال الذين يطالب الدكتور النفيسي بأن تتغطى المرأة عن عيون الذئاب المفترسة منهم، حتى ولو كانوا من رجال الدين، فهم بشر مثلنا لا ملائكة.

ثانياً: المسألة الثانية التي نود الاشارة إليها هي اسلوب د. النفيسي.. فهو عندما يقول التكامل لا الندية والضدية والمشاحنة، يعني ضمنياً أن الطرف الذي يحمل وجهة النظر الأخرى هو من يعمل على تعزيز وتكوين الضدية والمشاحنة، وهنا نختلف مع الدكتور في هذا الاسلوب.

ينقل الدكتور عبارة للدكتورة/ نوال السعداوي كي يثبت (الضدية والمشاحنة في منهجها) والعبارة تقول: «إن نجاح التنمية الحقيقية في بلادنا يحتاج إلى تحرير ثقافي بمثل مايحتاج إلى تحرير اقتصادي ويحتاج إلى تحرير النساء من سيطرة الرجال بمثل مايحتاج إلى تحرير البلاد العربية من سيطرة الغرب والرأسمالية العالمية» ص١٣٢.

ولكن د. النفيسي لايطرح وجهة النظر كاملة.

تقول الدكتورة في هذا المقال بوضوح: «إن العقبات التي تعترض المرأة العربية هي نفس العقبات التي تعترض المجتمع العربي كله رجالاً ونساءً» ص ١٢٧، وتقول: «إن

مشكلات المرأة في الوطن العربي لاتنفصل عن مشكلات المجتمع العربي كله رجالاً ونساءً في مواجهة القوة العسكرية والاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً (والمتخلفة فكرياً ونفسياً واجتماعياً)».

وتواصل «إن غياب النظرة العلمية وغياب الحرية والديمقراطية في بلادنا العربية من الأسباب التي تعرقل تقدم النساء العربيات» ص١٣٠.

وتحدد الدكتورة/ السعداوي العقبات التي تواجه المرأة العربية في نقطتين:

عقبات سياسية واقتصادية عامة - وعقبات خاصة بوضع المرأة في الأسرة والمجتمع ولم تحدد أو تقول إن العقبات التي تواجه المرأة العربية هي (الرجل) ولم تضع المسألة في (إطار الضدية المستعصية بين الرجال والنساء) على حد قول الدكتور النفيسي.

والحقيقة أننا قد نختلف في بعض المسائل مع الدكتورة/ السعداوي لكن نرى من الضروري أن ننقل وجهة نظرها كاملة.

يواصل د. النفيسي قائلاً:

«تتعدى الدكتورة/ السعداوي وهي تعالج قضية المرأة ذلك القول بأن الدين الاسلامي يعرقل حركة المرأة العربية للمشاركة بكل طاقتها في أعمال التنمية، وتؤكد أنه إذا ارادت المرأة أن تشارك بالفعل اجتماعياً وسياسياً فلابد من اقصاء الدين الاسلامي عن شؤون الدولة، هذا المنهج في الطرح يستفز فينا الكثير من ردود الفعل والمواقف ولايكسب منه العمل النسائي إلا مزيداً من العداوات والعقبات». ونرجع نحن مرة أخرى إلى المرجع الذي استند عليه الدكتور النفيسي محاولين أن نجد عبارة تقول فيها إن الدين الاسلامي يعرقل حركة المرأة ولابد من اقصائه عن شؤون الدولة، لكننا نجدها تقول: «لاتزال كثير من الأفكار المتخلفة والتي ليست نابعة من جوهر الاسلام سائدة في بلادنا، تفرض على المرأة العربية قيوداً في الفكر والحركة». ص١٣١.

ولم تقل الدكتورة/ السعداوي إن ديننا ضرب من ضروب التفكير الخرافي كما يقول الدكتور النفيسي. ص ١٦.

التعليم والمرأة عند د. النفيسي:

ينتقل د. النفيسي إلى موضوع آخر يتناول فيه مسألة تعليم المرأة، فهو ينتقد النظرة أو الفكرة التي تقول بأن تعليم المرأة هو الحل الأمثل لقضية المرأة، ومشاركتها الاجتماعية والسياسية ويقول «إن التعليم في حد ذاته لايكون خطوة إلى الأمام في حق المتعلم إذ أن ذلك كثيراً مايعتمد على طبيعة المنهج التعليمي ومضامينه الاجتماعية

والسياسية والعقائدية» ص ١٦، ويواصل د. النفيسي إن النظام التعليمي في الوطن العربي عامة والخليج خاصة بات وسيلة لتكريس التبعية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للنموذج الغربي المتمثل بالولايات المتحدة. ص ١٧.

ويقول على لسان د. سعاد اسماعيل: «إن الثقافة والتعليم الذي تتلقاه المرأة العربية والخليجية حالياً هي ثقافة وتعليم النظام الرأسمالي الغربي، تدور حول الفرد وتتمحور حوله لذلك تجعل من المتلقية له المرأة أنانية فردية كالغربية، تسعى لسعادتها الشخصية وليس لخدمة المجتمع». ص ١٨.

إن د. النفيسي يعطي دليلاً على كلامه قائلاً: «إنه زار ريف ظفار وريف العراق ولاحظ إن المرأة هناك أمية وغير مثقفة لكنها أكثر انتاجاً من المرأة في المدينة» ثم أخيراً يتوصل إلى نتيجة قائلاً: «لا اعتقد إن التعليم في حد ذاته أو التطور الكمي لقاعدة المتعلمات يعني انه مؤشر لتقدم المرأة أو انتاجها» ص ٢٧.

نحن نتفق مع د. النفيسي في إن المرأة الريفية (باستثناء بعض المناطق الريفية في الخليج) إمرأة كادحة، تفلح وتزرع وتحصد وتلد وتربي وتقوم بجميع الأعمال المنزلية وغيرها، لكن أيضاً نعتقد أن يتفق معنا في ان هذه المرأة تعمل كالآلة وليس المرأة فحسب بل الرجل أيضاً في الريف هما الاثنان يعملان كالآلة، عملاً يومياً متواصلاً متكرراً.

إن العلم عندما يصاحب العمل يصبح خلاقاً ويتعرف الإنسان من خلال العلم على إنسانيته، أما إذا وجد عمل بدون علم فهنا يتحول الإنسان إلى آلة يعمل بدون وعي وقد لايعرف لماذا يعمل ومن أجل من؟

والأسوأ من ذلك كله انه يعمل كما عمل ابواه من قبله، تقليد دون خلق أو ابداع، إن من الأسباب الرئيسية في بطء حركة التغير الاجتماعي في الريف هو الجهل وغياب التعليم وعدم مصاحبته للعمل.

يقول د. النفيسي: «إن النظام التعليمي في الوطن العربي وسيلة لتكريس التبعية بالغرب المتمثل بأمريكا - وإن هذا المحتوى العربي للتعليم في البلاد العربية ينشر القيم الغربية الانانية». ص ١٧.

ونحن نتساءل!!؟

هل كل المجتمع الغربي اناني؟ لو كان الجواب بنعم، فبماذا يفسر د.النفيسي تفكير بعض شعوبه بل واغلبها في قضايا انسانية لاتسهم بشيء كقضية المجاعة والجفاف

في أفريقيا - ولماذا يتعاطف العديد من الأحزاب في دولهم مع قضيتنا المصيرية الأساسية فلسطين، ويتظاهر مئات الألوف تضامناً مع هذه القضية؟

لايختلف إثنان على أن النمط الغربي في الانتاج يقوم على سيطرة الأفراد، الأقلية على الأغلبية، حيث تصبح المادة هي المسيطرة والأساس في حياة الانسان ويصبح تحقيق الربح المادي هو الهدف الأول والأخير حتى ولو كان على حساب الانسان نفسه، ولكن هل العلم والتعليم هما السبب في ذلك؟ أم هي طبيعة النظام الذي يحكم هذا المجتمع وبما أننا نسير كتوابع في الفلك نفسه، فمن الطبيعي أن تكون بعض الظواهر الاقتصادية متشابهة.

نريد معرفة ماهو البديل الذي يطرحه د. النفيسي؟ وماهو النظام التعليمي الذي يريده؟

نعتقد ان موضوع التعليم يحتاج إلى بحث دقيق متكامل لا التطرق أو الإشارة له بلمح البصر لأنه بهذا الشكل المطروح يصل القارئ إلى نتيجة مذهلة مؤداها ان التعليم في الوطن العربي يخدم الغرب، اذن يجب ان نكون ضد التعليم.

ان العلم ظاهرة انسانية شاملة مترابطة، لاتعرف شرقاً ولاغرباً.

لقد أخذ الغرب من الحضارة العربية الاسلامية أفضل الأشياء ولم ينكر ذلك، أخذ سلاح العلم والمعرفة، وما توصل له العقل العربي في جميع ميادين العلوم الانسانية من بحوث ونتائج وطورها ليخلق مجتمعاً معتمداً على ذاته، يغزو العالم في جميع المجالات.

لكن ماذا ترك لنا الغرب مُمثَلاً في الاستعمار؟ ترك أسوأ الأشياء... الجهل والتخلف، بل ودفعنا للتشبث بهما إلى الدرجة التي أصبحنا نأخذ الآن جميع الأشياء السيئة من الحضارة الغربية ونترك لهم أفضل الأشياء بل وندفع من دمنا واموالنا ومواردنا الطبيعية مايضمن لهم استمرارية تخلفنا وجهلنا، ولانعرف متى سنفيق من هذا السبات العميق. وبدورنا نحن يجب أن نأخذ من جميع الحضارات والشعوب أفضل الأشياء ومايضمن لنا تطور امتنا العلمي والصناعي والثقافي والسياسي والاقتصادي كي يكون لنا وجود بين الأمم الأخرى.

هل حقاً هذا التعليم يخلق المرأة العربية انانية كالغربية؟ ألا يخلق الرجل العربي أنانياً أيضاً؟ ألم يتلق الرجل العربي التعليم نفسه الذي تتلقاه المرأة العربية؟ وإن كانت حقاً المرأة العربية أنانية، فهل التعليم هو السبب؟ وأين هي البحوث والاحصائيات التي تثبت ان المرأة الغربية أنانية؟ وهل الرجل الغربي أناني مثل امرأته أم لا؟

لقد أصبح العلم مسألة ضرورية بالنسبة للانسان؟ ليست روحية فكرية فحسب بل مادية تتعلق بلقمة العيش خاصة في هذا الوضع الاقتصادي لمجتمعاتنا الذي يصعب على المرء الحصول فيه على وظيفة مالم يعرف كحد أدنى القراءة والكتابة، وهذا يوضح مدى قوة التصاق العلم بالعمل.

هل من الممكن تخيل مجتمع ليس به امرأة واحدة تعمل خارج المنزل؟ لاطبيبة ولا معلمة لاموظفة ولا عاملة، كل النساء فيه ربات بيوت فقط، ماذا سيصبح مصير هذا المجتمع؟

ولن نناقش هنا إن كانت اغلب ربات البيوت في هذا المجتمع نساء أميات.. فهذا بحد ذاته مأساة من مآسي العالم الثالث عامة والوطن العربي خاصة، لكن سنفترض وضعية أفضل بقليل، وهي إن كانت اغلب ربات البيوت في هذا المجتمع نساء غير أميات، ماذا سيكون مصير عقل ربة البيت غير الأمية هذه؟ والذي سينعكس على مصير المجتمع بأسره، ماذا نتوقع أن تكون اهتماماتها؟

هناك احتمالان:- فإن كانت هذه المرأة منتمية لمجتمع مرفه كغالبية الأسر في مجتمعاتنا الخليجية، فكل الأعمال المنزلية يحلها الخدم والتكنولوجيا، وكل مشاكل الأبناء الدراسية تحلها الدورس الخصوصية - أما (هي) فاهتماماتها تتوجه للأسواق ومتابعة آخر صيحات الموضة في الملابس والعطور والمكياج أو لجلسات النميمة وتقصي الأخبار، كي تصبح في النهاية زينة، دمية لاعقل لها، كما ولاتنسى الفراغ وعوامل كثيرة أخرى تدفعها لتكون كذلك.

أما إن كانت ربة البيت هذه منتمية إلى مجتمع فقير كغالبية الأسر في الدول العربية الأخرى (خاصة مصر والمغرب والسودان) ومن اسرة فقيرة يعمل زوجها ليل نهار ليسد أفواه أطفاله، فسيطحنها العمل المنزلي ليحولها إلى آلة نتنة تنبع منها رائحة العرق لتعيش في دوامة العمل المنزلي الرتيب الشاق الذي لاينتهي، وأين موقع الأطفال من الاعراب هنا؟ هل سيكون لهذه المرأة وقت للقراءة عن التربية وعلم النفس لمعرفة متطلبات مراحل النمو المختلفة من عمر الانسان وكيفية التعامل مع جميع مراحل العمر من طفولة ومراهقة وشباب؟ بل هل سيكون لهذه المرأة وعي بأهمية ذلك؟

النتيجة واحدة، ربة بيت غير أمية (فقيرة أو غنية) لكنها جاهلة ونحن نتكلم هنا عن الأغلبية لا الأقلية التي لانراها إلا في القصص والأفلام... نتكلم عما يرينا الواقع إياه جلياً واضحاً.

النتيجة واحدة.. نصف المجتمع مشلول، أطفال مهملون، مجتمع غير منتج لايعرف الابداع.

نحن لانعارض أبداً تفرغ الأم لتربية أطفالها، خاصة في المراحل الأولى من عمر الطفل، لكننا نطالبها بتطوير نفسها وقدراتها العقلية والفكرية كما ونطالب المجتمع عامة (أفراداً ومؤسسات)، والرجل خاصة بدفعها، إلى الأمام ومساعدتها على تغيير نفسها ونمط تفكيرها وبالتالي دورها في المجتمع لأن هذا التغيير سيعود على المجتمع كله بالفائدة الاقتصادية الانتاجية والاجتماعية النفسية والتربوية الاخلاقية، وآنذاك ستستطيع هذه الأم القيام بدورها الحقيقي الشامل تجاه وطنها ومجتمعها وزوجها وأطفالها ليعمل الجميع معاً من أجل غدٍ أفضل.

إن العلم والعمل شرف للإنسان وواجب عليه سواء كان رجلاً أو امرأة والجميع يعرف أنه كلما زادت نسبة المتعلمين في مجتمع ما زادت معها نسبة العاملين وبالتالي زادت وتحسنت نسبة الانتاج كماً وكيفاً وارتفع مستوى الدولة الصناعي والاقتصادي، فالعلم والعمل مرتبطان ارتباطاً عضوياً إلى درجة أنهما يكونان نتيجة وسبباً في آن واحد، فكلما زادت نسبة المتعلمين والعاملين في مجتمع ما، زادت معها نسبة الوعي وأدى ذلك إلى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وتكنولوجياً وثقافياً وحضارياً.

وفي نهاية القسم الأول يلخص الدكتور مايريد قائلاً: «من الأخطاء المنهجية التي يرتكبها بعض المهتمين والمهتمات بقضية المرأة، تجاهلهم لأهمية العمل المنزلي ودور المرأة كربة بيت فعلاً لا قولاً» ويواصل «بينما لايعدون ولايحسبون المرأة ربة بيت التي تعد الطعام وتكنس الغرف وتغسل الملابس وتراجع دروس الأطفال وغيرها من المهام الخطيرة والجليلة والثمينة لايعدون هذه ولايحسبونها ضمن قوة العمل». ص ٢١

ونحن نسأل لماذا لايشارك معظم الرجال في تأدية هذه المهام (الخطيرة والجليلة والثمينة) - (الطبخ، الكنس، الغسل)؟

بل ولماذا لايتحملون جميع هذه المهام الخطيرة والجليلة مثل المرأة (الضعيفة) ليعطوها مهام (أقل خطورة) كالتعليم والتعلم والعمل في جميع ميادين الحياة؟ ولماذا يادكتور تدفع وترغِّب وتشجع المرأة للعمل كربة بيت وتعظم هذا الدور وفي نفس الوقت تقلل من أهمية التعليم والعلم بالنسبة لها؟؟ يقول الدكتور «لقد آن الأوان لتقييم وتثمين دور ربة البيت تقييماً اقتصادياً واجتماعياً يليق به». ص ٢٢

ولا نعرف ماذا يقصد الدكتور بذلك، وكيف يمكن التقييم وبأي معيار، هل يريد دفع راتب لربة البيت من قبل رب الأسرة الرجل؟ هل يريد وضع خطة اقتصادية تشمل مكافآت معنوية ومادية من الدولة لربات البيوت؟

أم يريد أن يسن قانوناً يمنع عمل المرأة حتى تتفرغ بشكل اجباري للعمل في هذه المهنة الجليلة والخطيرة (ربة بيت)؟

نحن نعي هذا الدور (دور ربة البيت) جيداً ونعرف ضرورته وأهميته ونقدر مدى ماتقدمه المرأة من تضحيات، فهل يطلب النفيسي أن تكون المرأة فقط هي التي تضحي دائماً؟ وأين الحياة المشتركة بين الطرفين؟

إن الانسان إذا كان يعمل عملاً شريفاً براتب، فهو من أجل نفسه اولاً لأنه أثناء العمل يكتسب خبرات كثيرة وذلك من خلال احتكاكه بالآخرين، هذه الخبرات تغني عقله وروحه، هذا من جانب، ومن جانب آخر المكسب المادي الذي يحققه الانسان ويجعله حراً ذا كرامة لايمد يده أو يحتاج لأحد حتى ولو كان والده، هذا العمل هو الذي يعلمه الاعتماد على الذات وحكمة التصرف في أمور الحياة.

هل يود د. النفيسي أن تتحمل المرأة وحدها مسؤولية التربية؟

إن التربية مفهوم شامل لبناء الروح والعقل والجسد، فهل نطلب من امرأة جاهلة أن تحسن تربية أبنائها؟ والجهل هو عكس المعرفة، والمعرفة والعلم لايعنيان الكتابة والقراءة فقط بل هما مراكمة الخبرات والتجارب المكتسبة من هذه الحياة مع الوعي الناتج عن القراءة والمطالعة ومعرفة أحوال معيشة الناس في العالم، وهما بحر لاينضب أبداً.

كل النساء يعرفن ماهو العمل المنزلي، وقد يحبه البعض وقد لايحبه بعضهن الآخر لكنهن جميعاً مجبرات في مجتمعنا على ممارسته، لأنه إن لم يقمن به فمن سيقوم به؟ مربيات أو شغالات اجنبيات؟ نساء أيضاً تركن عائلاتهن وبلادهن من أجل لقمة العيش، هذا العمل الذي تطلق عليه يادكتور مهمات خطيرة وجليلة هو عمل روتيني عمل لايفيد عقل المرأة ولاروحها أو جسدها بشيء.

إن المجتمع العربي الذي نعيش فيه مجتمع غير صحيح في بنيته الاجتماعية وغير صحي في مناخه الثقافي والنفسي، نتيجة للوضع غير الطبيعي للأسرة فيه، المرأة طرف سالب سلبية تامة في المجتمع، والرجل طرف إيجابي فيه.. لكنه سالب في الأسرة، لذلك يجب ألا تُلام المرأة في مجتمعاتنا الخليجية والعربية إن كانت اهتماماتها هامشية بل وسخيفة أحياناً لأن المهمات الملقاة على عاتقها مهمات هامشية ومن المفترض أن يشترك الاثنان معاً في تأدية جميع الواجبات والمهمات.

إن التعاون بين الطرفين في تأدية هذه الأعمال يقلل الوقت والجهد المبذول فيها.. كذلك وعيهما بأهمية دورهما المشترك في تطوير المجتمع يجعل اهتمامات المرأة تتوجه لأمور جادة كالتعليم والمعرفة ومتابعة الأحداث محلياً وعربياً وعالمياً لتعيش كانسان

طبيعي يتفاعل مع الواقع والأحداث، يؤثر في الحياة ويعطي ويأخذ منها على قدر طاقته وامكانياته، يقول د. النفيسي:- «إن تثمين دور ربة البيت هو المخرج لمشكلة العمالة الأجنبية (التي بدأت تزاحمنا في بيوتنا وغرفنا)». ص ٢٢

ونحن نسألك يادكتور:- لماذا لاتعاني أغلب الدول الأوروبية الصناعية المتقدمة من هذه المشكلة؟ مشكلة (الخدم)؟

أولاً :- لأنها دول وشعوب منتجة معتمدة على ذاتها يعمل فيها الرجل والمرأة على السواء، شعوب منتجة لامستهلكة كالشعب الخليجي خاصة - شعوب عرفت أهمية العمل والعلم بالنسبة للانسان واعتبرته شرفاً بل واجباً وطنياً، شعوب عرفت أهمية الوقت وقيمة الزمن وعرفت أيضاً أهمية وقيمة الانسان سواء كان رجلاً أو امرأة. (ولسنا هنا بصدد طرح ايجابيات وسلبيات هذه الدول أو الشعوب).

ثانياً:- لأن أغلب الأزواج هناك يتعاونون في أداء العمل المنزلي وفي تربية الأولاد.

إنك يادكتور تريد شعباً يعيش نصفه في البيت يؤدي أعمالاً (جليلة وخطيرة) هي الأعمال المنزلية، ونصفه الآخر يؤدي أعمالاً (أقل أهمية وخطورة) كتطوير الصناعة والزراعة والتجارة وغزو ميادين العلوم الطبيعية والانسانية، والغوص في ميدان العلم والتكنولوجيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي والسياسي والعسكري، والرقي والنهوض بالمجتمع إلى الأفضل كي لانعتمد على الغرب وعلى النموذج الغربي أو أي نموذج آخر، وكي لايكون «نظامنا التعليمي وسيلة لتكريس التبعية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للنموذج الغربي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية». ص ٢٧

تريد شعباً يادكتور نصفه منتج ونصفه الآخر مستهلك، نصفه مبدع ونصفه بليد، اهتمامات نصفه (الرجل) الاقتصاد والسياسة وعلم الذرة والفضاء والنصف الاخر أهم اهتماماته (السوبر ماركت) ليشتري الأكل ويعرف طبخ أحدث أصناف الطعام (البوتيكات) ليشتري آخر منتجات الموضة، ليرجع مرة أخرى إلى السوبر ماركت يشتري أفضل أنواع الشامبو والصابون لغسيل الشعر والملابس، وآخر صيحات المكياج للتزين لهذا الرجل المسكين المتعب طوال النهار. كيف يمكن أن يعيش مثل هذا المجتمع المنقسم على نفسه، والذي تطغى الاهتمامات الجادة على نصفه والاهتمامات التافهة على نصفه الآخر؟ وهل يمكن أن يكون مجتمعاً صحياً ذلك الذي يضم هذا التناقض الرهيب؟ بل هل يمكن استمرار وتطور مثل هذا المجتمع في ظروف المنافسة الرهيبة التي يمر بها العالم المعاصر؟

وإننا نعتقد ان التثمين الحقيقي والفعلي لدور ربة البيت يجب أن يسير في مسارين متوازيين، المسار الأول خاص بالأب وأفراد الأسرة جميعاً حيث من الضروري تعزيز روح العمل الجماعي المشترك والاعتماد على الذات ليتكرس اسلوب التعاون بين أفراد الأسرة ولايُعتمد على الأم وحدها في القيام بجميع الأعمال والمهام المنزلية.

أما المسار الثاني فهو خاص بالمجتمع والدولة حيث من الضروري الدفع الدائم لسن قوانين تعطي تسهيلات خاصة للمرأة العاملة خاصة الأم مثل زيادة عدد ساعات الرضاعة، تعديل إجازة الحمل والولادة فمثلاً من المجحف بحق الأم الحامل في بلدنا أن تُلزَم بالدوام في عملها حتى اليوم الأخير للحمل، مع انه في بعض الدول الأخرى، من حق المرأة الحامل أن تراجع الطبيب دورياً منذ الأسبوع الأول للحمل وهو الذي يحدد إن كانت قادرة على الاستمرار بالعمل أم لا.

تحليل القسم الثاني:- (الجمعيات النسائية)

إن الدكتور في بداية هذا القسم يؤكد «ان النساء نصف الموارد البشرية وان التنمية الحقيقية لايمكن أن تتحقق في أي بلد بدون مشاركة النساء».

لكنه مباشرة يقول:- «والمشاركة نظرياً ينبغي أن تكون على كل مستوى ولكن عملياً هناك شبكة من الظروف التي قد تحدد لنا الأولويات وتفرض علينا بعض الاختيارات». ص ٢٥، وماهي الاختيارات الموجودة؟ يقول النفيسي «هناك القضية الاجتماعية من الزاوية النسائية مثل الطفولة ومشاكل الأمومة والزواج، العمل والادارة والاقتصاد المنزلي وهناك القضية الثقافية الاقتصادية والعمالة النسائية وتدريبها وتطويرها».. ثم يتساءل الدكتور «من أين نبدأ؟ هل نبدأ من القضية الاجتماعية أو الاقتصادية أم السياسية أم جميعها معاً؟».

لكن الدكتور يلقي أسئلة دون اجابة شافية، حيث انه يعيد سؤال ماالعمل؟ ومرة أخرى بدون اجابة له!

وكنا نود أن يوضح الدكتور بعض الأمور المطروحة مثل:

١ - ماذا يقصد بأن هناك شبكة من الظروف تحدد الأولويات؟ هل يعني بذلك أنه مع مشاركة المرأة نظرياً في عملية التنمية لكنه ضد مشاركتها عملياً لأن الظروف غير مناسبة لذلك... كنا نحبذ أن يطرح الدكتور تحليلاً دقيقاً لهذه الظروف التي يتكلم عنها لنعرف ماهي وما مسبباتها ومن صنعها؟ وماهي الظروف التي يعتقدها مناسبة لتوافق الواقع العملي مع المقولة النظرية، ومتى ستحقق؟

٢ - كنا نود أن يوضح الدكتور أفكاره أكثر للقارئ، لا أن يسألنا دون جواب، وفي الوقت الذي يعطينا فيه قضيتين فقط تتعلقان بالمرأة هما القضية الاجتماعية الخاصة بالأسرة والعمل المنزلي، والقضية الاقتصادية الخاصة بالعمالة النسائية، يعود فيسألنا عن خياراتنا لأكثر من هاتين القضيتين لحل واقع المرأة والجمعيات النسائية.

ينتقل د. النفيسي مباشرة إلى مسألة اخرى هي سلبيات العمل النسائي بشكل عام دون أن نعرف هل يقصد سلبيات العمل النسائي في الكويت أو في الخليج أم في الوطن العربي كله ليقول:

«لكي تعود الثقة بالعمل النسائي لابد من اعادة النظر في بعض أوضاعه:

١ - تفتح الجمعيات النسائية ابوابها للنساء الراغبات في الانضمام وأن تكف بعض المحتكرات للعمل النسائي عن رفضها التام لانضمام الدماء الشابة». ص ٢٦

عجباً! هل عمل الجمعيات النسائية عمل تطوعي أم عمل وظيفي؟ - نعتقد ان دائرة شؤون الموظفين في أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية هي التي تحدد رغبة المؤسسة في زيادة عدد الموظفين وفي توظيف هذا الشخص ورفض ذلك أما إذا كان عملاً تطوعياً، فمن المضحك أن تمنع أي جمعية من الجمعيات النسائية انضمام أي امرأة إليها إذا كانت تنطبق عليها شروط العضوية خاصة وان أغلب الجمعيات النسائية (في الخليج خاصة) تعاني من نقص في عدد العضوات وتحتاج للمزيد منهن، وتتوحد شروط العضوية التي ينص عليها الدستور لأغلب الجمعيات النسائية في الوطن العربي فيما يلي:

١ - مواطنة عاملة راشدة حسنة السيرة والسلوك.

٢ - ملتزمة بدفع الاشتراك الشهري وبحضور الاجتماعات والمشاركة في النشاطات.

٣ - متقيدة بالأهداف والمبادئ التي ينص عليها دستور الجمعية بحيث لاتقوم بأي عمل يسيء للجمعية وكيانها.

إن في العمل التطوعي قانوناً واحدا يعرفه كل من مارس هذا العمل ويثبته الزمن يوماً بعد يوم، والقانون هو:- من يعمل ويمارس هذا العمل التطوعي، يفهم ويدرك جيداً ماطبيعته وما نوعيته ومايتطلبه من جهد ووقت وتضحيات.

ماذا يجبر هؤلاء النسوة على الالتزام والتضحية بأموالهن وجهدهن ووقتهن؟؟ ألا تعتقد انها الرغبة في العطاء، لأنهن ماذا سيكسبن من ذلك العناء والارهاق مع لذة العطاء وراحة الضمير والرضا عن النفس وجميل أن يحصل الانسان على سعادته

وراحة ضميره في هذا النوع من العطاء إن هؤلاء النساء يشعرن ان العمل التطوعي واجب وطني مقدس ويعرفن ان من لايعطي لايأخذ، لكن عطاءهن واخذهن مختلف تماماً عن الآخرين، واخترن خانة العطاء، لا ليحصلن على مكسب مادي بل ليأخذن أجمل مافي الكون من صفات، وما أجمل أن تحقق الذات الانسانية في مثل هذا العمل الانساني الراقي - وأياً كان الدافع الذي يدفعهن للمشاركة والدخول في هذا العمل التطوعي فهو في نهاية الأمر يثمر نتيجة إيجابية لاسلبية، إن هؤلاء النساء اللواتي أعطين من عمرهن سنوات طويلة، لايحق ولايصح لأي أحد أن يطلق عليهن صفات كالصفات التي اطلقها الدكتور النفيسي.

نحن نقول أي فخر لنا وللمجتمع أن يكون هناك نساء تجاوزن الأربعين والخمسين وهن مازلن يواصلن بحماس هذا العمل، كما وإننا نعرف أن هناك العديد من السلبيات والاخطاء في العمل النسائي بل وفي أي عمل ما. إذ نعتقد أن هذا شيء طبيعي فمن يعمل يخطىء ومن لايعمل لايعرف معنى الخطأ أو الصواب، ونحن نتفق مع د. النفيسي بأن هناك ظواهر خاطئة في العمل النسائي لكن ليس بهذا الاسلوب يمكن معالجتها أو التغلب عليها، علينا قبل أن نبدأ بنقد هذه الظواهر أن نعبر عن تقديرنا واحترامنا لجميع هؤلاء النساء واللواتي كان لهن الفضل في تأسيس هذا العمل وترسيخه ليؤدي خدمات جليلة للمرأة والمجتمع بل وللانسانية في أي مكان وهذا بحد ذاته أكبر مكسب وأكبر إيجابية، ثم من يريد أن ينتقد عليه أن يحدد بدقة الظاهرة التي يريد نقدها ثم يحللها ليصل بعدها إلى الاقتراحات والحلول المناسبة لتغيير هذه الظاهرة، لا أن يكيل الاتهامات مسبقاً.

أما بالنسبة للصحف والمجلات التي تروج القيم الاستهلاكية عند المرأة فالدكتور يقول لابد من اعادة النظر في أوضاع الصحافة النسائية فالمجلات والجرائد تهتم بالتركيز على النموذج الغربي للمرأة وترويج القيم الاستهلاكية الغربية.. ص ٢٧

ونحن نقول إن الصحافة الآن تروج القيم الاستهلاكية للرجل والمرأة على السواء وليس على صعيد الملبس والمسكن فقط، بل كل شيء حتى دمنا ولحمنا أصبح يعيش على هذه القيم. وأحرى بك يادكتور أن تبحث عن الجذور والأسباب الحقيقية التي دفعت لذلك والتي جعلت هذا التدني الكبير في الوعي لدى أفراد المجتمع لأنه لو كان هناك وعي في المجتمع لخسرت هذه الصحف والمجلات وتوقفت الأغلبية عن شرائها لكننا نرى العكس تماماً فهل لنا أن نعرف لماذا؟

يناقش د. النفيسي في الصفحات الأخيرة من القسم الثاني، مسألة مشاركة المرأة الكويتية في العمل السياسي ودخولها البرلمان ويقول:- «لقد استطاعت مجموعة ضئيلة

من النساء والفتيات ابراز هذا الموضوع اعلامياً في الفترة الأخيرة، وخلافي معهن لايتركز على خلاف في الرأي حول حق المرأة في المشاركة السياسية بقدر مايتركز على:-

١ - هل هذه الفئة الصغيرة من النساء اللواتي طالبن بحق الانتخاب يمثلن غالبية النساء.

٢ - هل من مصلحة القطاع النسائي أن تدخل المرأة البرلمان؟» ثم يجيب بنفسه عن هذين السؤالين قائلاً:

١ - «وإن دخلت المرأة البرلمان، فأي نوع من النساء سيتمكن من ذلك؟ سيكّن نفس المجموعة التي تكرّس ظاهرات الارتجالية والاحتكارية والطبقية والنخبوية».

٢ - إن تأثير دخول المرأة في البرلمان له أثر طبيعي على مستقبل العمل النسائي في الكويت لسببين:

أ - ان قيادة العمل النسائي اليوم في الكويت لاتستند على مسوغات الشرعية النقابية.

ب - ان الرؤية لدى هذه القيادات غير واضحة فيما يتعلق بالأولويات.

٣ - لا أتوقع ان القطاع الأعرض من النساء سيستفيد من دخول بعض النسوة في البرلمان، فلابد أولاً من اصلاح الوضع الداخلي للعمل النسائي قبل التفكير في دخول البرلمان، كما ان أغلب الدراسات الميدانية أثبتت ان المرأة الخليجية زاهدة في المشاركة السياسية.

٤ - ماذا تقول تجارب النساء في باقي الأقطار العربية؟

لقد حصلت المرأة السورية على حق الانتخاب عام ١٩٥٠م، والمرأة المصرية ١٩٥٦م، اللبنانية ١٩٦٠م، الليبية ١٩٦٤م، فهل أصبحت المرأة فعلاً في تلك الأقطار تتمتع بالقوة السياسية؟ أم انها صارت وسيلة لتكريس سلطة بعض الكتل السياسية دون أن يحقق القطاع الأعرض من الناس ماكان يستهدفه من خلال الحصول على الحقوق السياسية». ص ٢٩ - ٣٢

ليعذرنا القارئ على نقلنا فقرة طويلة من كتيب الدكتور لأن في هذه الفقرة أهم الأفكار والحجج التي يطرحها الدكتور النفيسي ليقنع الناس بضرورة عدم مشاركة المرأة في العمل السياسي أما ملاحظاتنا على مايقول فهي:

أولاً :- يقول الدكتور «لقد استطاعت مجموعة ضئيلة من النساء... الخ» ونحن نود أن نسأل الدكتور كيف عرف أنها مجموعة ضئيلة؟ هل كلامه نتيجة استفتاء جرى بين النساء في الكويت لمعرفة حجم الفئة المؤيدة أو المعارضة لمشاركة المرأة في البرلمان؟ أما إذا سلمنا بقول الدكتور انها مجموعة ضئيلة، فهذا التسليم يعطينا احتمالين:

الأول :- إما أن يكون عدد النساء الكويتيات الواعيات بحقوقهن القانونية والسياسية قليل جداً، وهذا يدفعنا للتفكير في الأسباب التي عززت ذلك، ونعتقد انه في مجتمعاتنا الخليجية غالباً ماتكون المرأة تابعة للرجل بحكم الوضعية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية للرجل والتي منحه اياها المجتمع كميزة له، وهذه الوضعية هي التي اكسبته الخبرة وحسن التصرف في أمور الحياة وبالتالي صار الرجل أوسع فهماً وادراكاً وأكثر تجربة وخبرة، وهذا يعني أن اغلب الأفكار والآراء والمفاهيم يعكسها الرجل على المرأة بحكم واقعها السلبي وواقعه الإيجابي نسبياً في الأسرة والمجتمع، مانود أن نقوله بوضوح هو إن وعي المرأة بحقها ومكانتها في المجتمع ناتج عن وعي الرجل به، فإن كان الرجل غير واع بهذه الحقوق وهذه المكانة فمن الصعوبة أن تعيها المرأة التابعة له، لذلك وجدت الغالبية من النساء ممن لايعين مثل هذا الحق الانساني البسيط والذي اعترف العالم به منذ عشرات السنين.

الثاني:- وإما أن يكن هؤلاء النسوة هن حقاً رائدات العمل التطوعي فكراً وعملاً حيث لم تستطع الأفكار السائدة في المجتمع أن تسيطر على عقولهن، ويعني أيضاً انهن مستعدات للتضحية بالكثير من أجل الدفاع عن حقوق المرأة.

ثانياً:- يرى د. النفيسي (ان هذه المجموعة الضئيلة)، من النساء هن المحتكرات للعمل وهن اللواتي يكرسن العديد من الظواهر كالنخبوية والطبقية والارتجالية، وهذا يعني انه يجب الوقوف ضد دخولهن البرلمان لانهن سيؤثرن بشكل سلبي على العمل النسائي وكما انهن لايعبرن عن الغالبية العظمى من هذا القطاع. ونود أن نعرف مامفهوم التأثير السلبي وماهو

التأثير الايجابي عند د. النفيسي؟ لو ان هذه (المجموعة الضئيلة والمحتكرة والمرتجلة) وقفت ضد مشاركة المرأة في البرلمان، ومع تعدد الزوجات ودق الابواب على النساء لطلب مشاركتهن ازواجهن حلالاً (كما حدث في بعض الدول الخليجية مؤخراً)، وضد عمل المرأة ومع تفرغها للبيت فقط، نقول لو انهن فعلن ذلك، هل سيطلق عليهن الدكتور الأوصاف والمسميات نفسها؟.

ثالثاً:- «ماذا تقول تجارب النساء في باقي الاقطار العربية».

ان جميع المعطيات التي قدمها د. النفيسي تؤدي حتماً إلى نتيجة واحدة والمعطيات تقول:

- بما ان المرأة في اغلب الدول العربية حصلت على حقها السياسي.
- وبما أن هذا الحق استُغل لتكريس سلطة بعض الكتل السياسية على غيرها في تلك الدول.

النتيجة إذاً:- الوقوف ضد اعطاء المرأة حقها السياسي، لأننا لانريدها أن تُستغل من قبل أي طرف ما!!

حقاً انكم تخافون على هذه الجوهرة المصونة! ولابد هنا من طرح التساؤل التالي:

هل استُغل الحق السياسي المُعطى للرجل في تلك الدول أو غيرها لصالح بعض الكتل السياسية أم لا؟ هل أصبح الرجل وسيلة لتكريس سلطة بعض الكتل السياسية في تلك الدول أم لا؟

إن كان الجواب بلا، فهذا يعني ان المرأة وحدها هي التي تتأثر وبالتالي تُستغل أما الرجل فلا، وهذا يعني ان الرجال ليسوا بشراً يؤثرون ويتأثرون، يفكرون ويتفاعلون، فهم إما من جنس آخر وإما انهم دائماً على الحياد (حتى الحياد احياناً يصبح موقاً سياسياً) وإما لايوجد أحد من الرجال يختلف مع الآخرين في رأيه وقناعاته واعتقاده!! وبالطبع هذا مستحيل.

إن من صميم الطبيعة البشرية مسألة التعدد والاختلاف في الشكل الخارجي أو الداخلي، فكما انه لكل انسان بصماته الخاصة به، هناك أيضاً لكل انسان افكاره المميزة، لأن كل انسان يملك عقلاً وهبه الله له كي يفكر به ويتأمل كل شيء حوله، فإن اخطأ يتعلم من خطأه، ونحن نعتقد انه اذا حدث استغلال للحق السياسي في أي دولة وأي نظام من الأنظمة، فهو سيحدث للرجل والمرأة على السواء، وهذا يعني قصور عقل

هذا الانسان المُستغل لأنه لازال غير قادر على التمييز بين الحق والباطل، بين الصواب والخطأ، بين الخير والشر وغير واع بما يدور حوله، ونعتقد انه لاحل لذلك إلا بالتجربة، الاطلاع والمعرفة أكثر للوصول إلى الحكمة ومحاولة تطوير هذا العقل لفك رموز ماحوله كي يستطيع هذا الانسان (رجلاً كان أو امرأة) الوصول إلى المرحلة التي لايُستغل فيها ويكون عقله قادراً على التمييز بين من يريد استغلاله ومن يريد استقلاله.

وبعد طرح هذه الآراء الداعية بوضوح إلى عدم مشاركة المرأة في البرلمان يأتي الدكتور النفيسي ليسأل ماالعمل؟ وباختصار يجيب عن سواله قائلاً:- «لابد من بناء حركة نسائية نشطة جادة منظمة مستقلة» ص ٣٣، وكأن هذا السطر الأخير يناقض كل ماجاء قبله، كل حرف في هذه العبارة يسأل كيف؟ كيف لنا أن نحقق اجابتك هذه عن سوالك... ماالعمل؟ كيف تريد أن نبني حركة نسائية وكل ماكنت تطرحه هو الدعوة إلى هدم الحركة الموجودة بدل تطويرها (لأنها فئة ضئيلة محدودة محتكرة غير واعية... إلخ).

وما هي صفات الحركة التي تريدها؟ (نشطة، جادة، منظمة، مستقلة)!

كيف يمكن تحقيق هذه الصفات؟ (تقف مع مشاركة المرأة نظرياً على كل مستوى). ولاتسمح به عملياً لأن (هناك شبكة من الظروف التي تحدد لنا الأولويات).

تدعو النساء إلى التفرغ للبيت، وتطالب المجتمع بتثمين وتقدير دور ربة البيت ثم تطالب بحركة نسائية منظمة؟ كيف يتم ويتحقق تنظيم هذه الحركة، ومن خلال ماذا؟ هل من خلال وجودها في البيت؟ هل من خلال قيامها بالمهام (الجليلة والخطيرة) التي اشرت إليها سابقاً؟

وكيف تستطيع هذه الحركة أن تنظم نفسها وهي عاجزة حتى عن تغيير (الظروف التي تحدد لها وليس لنا الأولويات) - كيف من الممكن أن نحقق حركة نسائية مستقلة وليس من حق المرأة أن تشارك الرجل في العمل السياسي؟ (لأن كل تجارب النساء في الأقطار العربية الأخرى تقول إن المرأة اصبحت وسيلة أساسية لتكريس سلطة بعض الكتل).

كيف تستطيع أن تبني امرأة واحدة نفسها لا حركة بأكملها؟.

كيف تكون هذه الحركة مستقلة ونشطة؟ بل كيف من الممكن وجود شيء اسمه حركة نسائية؟

ختاماً نرجو أن يُفهم كل مانقول على انه يخاطب العقول التي تستنير بالعلم والمنطق والمعرفة كما ونأمل أن يكون طرحنا للموضوع يثمر نتيجة ايجابية.

EMIRATES PETROLEUM

بترول الامارات

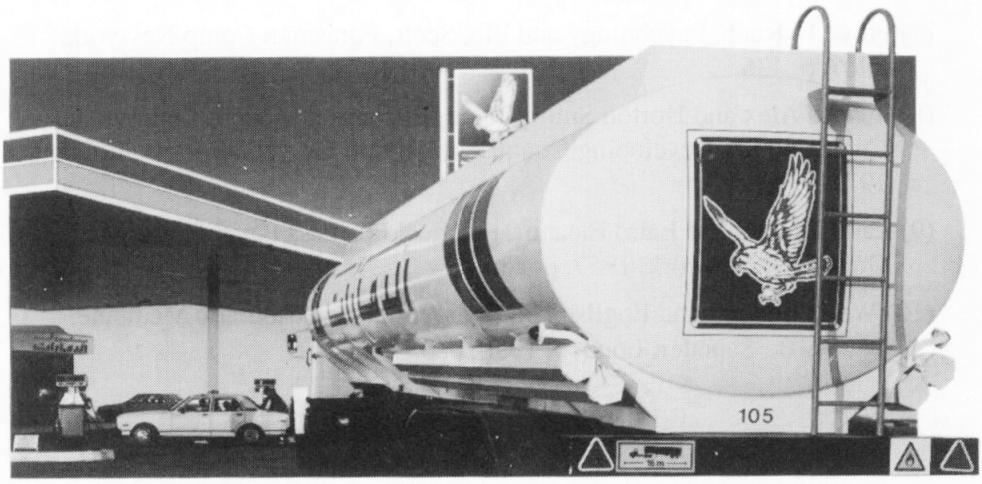

رمز التكامل والتطور المستمر

مؤسسة الامارات العامة للبترول تعمل أربعا وعشرين ساعة في اليوم طيلة أيام الاسبوع كي تستمر الحركة في الإمارات الى الامام.

ضمان المستقبل بالتزام ثابت بالتكنولوجيا والتقدم.

نطور ونحسن منشآتنا بصورة مستمرة لتقدم للإمارات خدمات في غاية الكفاءة.

خدمة

محطاتنا تقدم البترول والديزل والزيوت والخدمات الاخرى للزبائن، كي تساعدهم على العناية بسياراتهم.

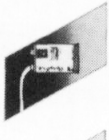

تشحيم

مجموعة جديدة من الزيوت المصنعة للسيارات والمعدات الصناعية، خصيصا للمحافظة على تزييد وصيانة واطالة عمر محركاتكم.

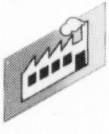

طاقة

غايتنا تأمين الطاقة من أجل التطور من خلال شبكة متكاملة لتوريد الغاز والوقود السائل لتبقى عجلة الصناعة دائرة.

مؤسسة الامارات العامة للبترول Emirates General Petroleum Corporation

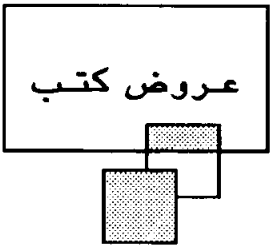

عرض لكتاب: علم النفس عبر الحضاري

تأليف/أ .د . محمود أبوالنيل

اعد العرض: د .
يوسف عبدالفتاح محمد *

يتألف هذا الكتاب من (٢٥٨) صفحة، وقد اصدرت الطبعة الأولى منه دار النهضة العربية ببيروت عام ١٩٨٨م. وهو يشمل ثمانية عشر فصلاً وقائمة بالمراجع العربية والأجنبية.

والحقيقة ان هذا الكتاب قد صدر ليسد فراغاً كبيراً في المكتبة العربية فيما يتعلق بموضوعه وهو علم النفس عبر الحضاري، فهو أول كتاب بالفعل (كما يقول مؤلفه في مقدمته) يتناول الدراسات عبر الحضارية في مجلد مستقل وييسر للباحثين وطلاب الدراسات العليا مرجعاً مهماً يتضمن الكثير عن هذا الفرع الهام من فروع علم النفس.

* كلية التربية - جامعة الامارات.

الفصل الأول

الموضوع والهدف والميدان

يشير المؤلف في هذا الفصل إلى الاهتمام المتزايد بجمع البيانات المقارنة عن الحضارات المختلفة بعد منتصف الستينات من هذا القرن بالاضافة إلى تعدد الجهات العلمية في دول العالم وجامعاته والتي اتسع نشاطها في هذا الموضوع في العشرين عاماً الأخيرة، بل اصبحت هناك مجلة علمية متخصصة في نشر البحوث عبر الحضارية فقط وهي مجلة علم النفس عبر الحضاري.

ثم يوضح المؤلف موضوع علم النفس عبر الحضاري بأنه عبارة عن الدراسة المنظمة للخبرة والسلوك اللذين يحدثان في حضارات مختلفة، كما يحدد أهدافه في خمسة جوانب هي:

١ - اختبار مدى عمومية القوانين السيكلوجية.

٢ - الفروق بين الثقافات والثقافات الفرعية.

٣ - تأثير الحضارة على الفروق في الشخصية.

٤ - دراسة كيفية ارتباط المتغيرات البيئية بالمتغيرات النفسية.

٥ - معرفة مدى تكرار السلوك والأحداث بين المجموعات المختلفة.

ثم ينتهي الفصل بالاشارة إلى نواحي الاختلاف بين الحضارات وقد حددها المؤلف بالتحضر والتصنيع والسيولة النقدية والكثافة السكانية والتكامل السياسي والطبقة الاجتماعية.

الفصل الثاني

المنظور التاريخي

ليست هناك بداية محددة لعلم النفس عبر الحضاري وإن كان الانتروبولوجيون من أمثال لازاروس وستنثال هم أول من اهتم بدراسة الطابع القومي للشعوب (١٨٦٠) وتلاهم هيرسكوفتش، وبواز وتلاميذه، وادوارد سابيير، وروث بندكت، ومرجريت ميد.. وغيرهم. ولم يكن العلماء العرب أقل حظاً من الغربيين في هذا الشأن. ومنهم أبوعلي بن مسكويه، وابن خلدون، وفي العصر الحديث محمد عبده.

الفصل الثالث

النظرية والمنهج

يشير المؤلف في هذا الفصل إلى وجهات النظر النظرية التي يستخدمها الباحثون في هذا الميدان ويحددها في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

١ - الوصف المقارن المنظم.

٢ - النماذج البنائية.

٣ - النظريات العامة.

أما عن المنهج المستخدم فيها جميعاً فهو المنهج المقارن.

الفصل الرابع

البحث عن العالمية النفسية

يرى المؤلف أن هناك أسساً ثابتة لاجراء المقارنات عبر الحضارية في إطار العالمية، وهذه الأسس هي: الأسس البيولوجية، والاجتماعية، والبيئية والسيكولوجية.

ثم يتطرق لقائمة ميردوك وسكوت عن العالميات، وإلى وجهة نظر الانتروبولوجيين. ثم يعرض تقسيم جانيس وبرسلر (١٩٧١) للعالميات إلى بسيطة ومتعددة الصور وعالميات وظيفية.

الفصول الخامس والسادس والسابع: **مناهج البحث**

أفرد المؤلف ستة فصول (من الخامس إلى العاشر) لمناهج البحث في علم النفس عبر الحضاري، وهذه الفصول الستة تصلح مرجعاً مستقلاً في مناهج البحث الخاصة بهذا النوع من علم النفس وقد تضمنت الفصول من الخامس إلى السابع الاشارة إلى مدى إمكانية استخدام الطرق المعروفة في مناهج البحث في اطار عبر الحضاري وهذه الطرق هي:

١ - نموذج يتعرض فيه المبحوثون المتجانسون حضارياً لمعالجات إحصائية مختلفة.

٢ - نموذج يقارن فيه المبحوثون من حضارات مختلفة على بعض الخصائص العالمية.

٣ - نموذج تختلف فيه كل حضارة المبحوثين والأبعاد الحضارية في آن واحد وفي مكون عاملي واحد.

الفصل التاسع:

ترجمة وتحليل مضمون المواد الشفوية والمكتوبة

اهتمت الدراسات عبر الحضارية بتحليل مضمون القصص والأساطير الشعبية لثقافة واحدة Emic والعناصر العامة العالمية (لعدة ثقافات) Etic . كما ان التمييز بين الخاص والعام في الدراسات عبر الحضارية يرتبط بهدفين هما توثيق وترسيخ مبادئ وأسس وصف السلوك في حضارة معينة، وبناء نظرية للتحليل العام Etic ويعطي المؤلف بعض الأمثلة للبحوث الخاصة بكلا النوعين.

الفصل العاشر:

وصف ميدان العلاقات الانسانية ودراسة كل الحضارات

يشير المؤلف إلى ان الدراسات في مجال العلاقات الانسانية تعتمد على المعلومات المستقاه من الملفات باعتبارها الماده الخام للدراسات الوصفية عبر الحضارية نظراً لاستخدام هذه الدراسات لعينات كبيرة من مجتمعات تسودها الأمية. هذا بالاضافة إلى أن هناك مراكز متخصصة في الولايات المتحدة وخارجها توجد بها هذه الملفات في مكتبات الجامعات في صوره ميكروفيس يحتوي في المتوسط على (١٤٠) صفحة. وتشمل ملفات الميكروفيس هذه وحدات حضارية عديدة من كافة قارات العالم.

أما عن دراسة كل الحضارات فهي عبارة عن اختبار للنظريات باستخدام التحليل الارتباطي Carrelatienal analysis للبيانات التي يتم جمعها من عينات ممثلة لكل مجتمعات العالم وفي كل الحضارات.

وهناك ثلاثة أنواع من الدراسات الكلية Halogeistic :

١ - دراسة كل القومية Halovatianal لعينة مختارة من قطاعات المجتمع الأصلي القومي.

٢ - دراسة كل الحضارات Halocultural حيث تستخدم عينات من المجتمع الأصلي لكل الحضارات البدائية التي لايوجد بها تاريخ مكتوب.

٣ - الدراسة التاريخية الكلية Halohistorical حيث تستخدم عينة مختارة من عموم الحضارات المعروفة تاريخياً.

وينهي المؤلف هذا الفصل بل وهذه الفصول الستة عن مناهج البحث في علم النفس عبر الحضاري بالاشارة إلى الأساليب الاحصائية وبرامج الكمبيوتر التي تستخدم في تحليل البيانات البارامترية واللابارامترية Parametric Data & Nonparametric Data وكليهما معاً. كما يشير إلى بعض المشكلات الهامة من هذه الناحية والتي تترتب على الانتشار الحضاري Cultural Diffusien ، ومن أهمها اعتماد وحدات الدراسة على بعضها البعض في المسح الكلي elogeistic SurveyH. فإذا الم تكن الحضارات معتمدة على بعضها البعض فيما يتعلق بالخصائص المدروسة فإن التحليل الاحصائي للعلاقات بين هذه الخصائص لن يكون دقيقاً.

الفصل الحادي عشر:

الذكاء والقدرات العقلية في إطار الحضارة

يتناول المؤلف في هذا الفصل والفصول الثلاثة التالية له موضوع الذكاء والقدرات الفعلية من منظور حضاري وعبر حضاري كما يوضح مدى استخدام اختبارات الذكاء في اطار عبر حضاري ثم يخصص فصلاً كاملاً (الرابع عشر) للدراسات عبر الحضارية لنظرية جان بياچيه في القدرات المعرفية.

ويستهل المؤلف هذا الجزء بتوضيح محددات العمليات العقلية في مجال الادراك على سبيل المثال من حيث أنها تنقسم إلى مجموعتين من المحددات هما المحددات الخاصة بالمنبه Stimulus Factors وثانيهما العوامل السلوكيةBehaviaral Factors . ثم يشير إلى علاقة الفقر وسوء التغذية بالتأخر الدراسي وبنمو المخ وبالنمو العقلي (نسبة الذكاء) وبالقدرة على التعلم.

الفصل الثاني عشر:

الذكاء والقدرات العقلية في إطار عبر حضاري

في هذا الفصل تتضح جهود علماء النفس الأوائل في دراسة الذكاء والجوانب المعرفية في إطار حضاري مثل مكدوجل وود ورث وڤونست وبارتلت، ثم جهود

الانثروبولوجيين من أمثال ريفرز، وبواز، وليفي بريل. ثم يثير المؤلف بعض الموضوعات التي تعكس الأعمال المستمرة للباحثين في بحوث الحضارة والمعرفة وهي تحاول الاجابة على التساؤلات التالية:

أ - هل طبيعه الخبرة الحضارية تشكل العمليات المعرفية؟

ب - هل هناك فروق كمية في العمليات المعرفية لدى الجماعات الحضارية المختلفة؟

جـ - هل خصائص نمو العمليات المعرفية متشابهة لدى الجماعات الحضارية؟

ويحاول علماء النفس عبر الحضاري الاجابة على هذه التساؤلات الثلاثة من خلال محاولة فهم العمليات المعرفية ومداها والفروق فيها كنتيجة للمتغيرات الحضارية. هذا بالاضافة إلى محاولة فهم التشابه والتماثل في المفاهيم وفي القياس فيما يختص بالعمليات المعرفية عبر الحضارات المختلفة وذلك حتى يكون التعميم للنتائج صادقاً.

الفصل الثالث عشر:

استخدام اختبارات الذكاء في إطار عبر حضارى

يوضح المؤلف ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مايترتب على استخدام نفس الاختبار على أبناء الحضارات المختلفة الأمر الذي يتطلب اجراء الكثير من التعديلات والمعالجات الاحصائية على الاختبار. ومن أمثلة الاختبارات الشائعة الاستخدام عبر حضارياً مقياس ستانفوردبينيه ومقياس وكسلر بلفيو، واختبار جود إنف لرسم الرجل، واختبار المتاهات ليورتيس، واختبار الازاحة لألكسندر، واختبار المصفوفات المتتابعة لراڤن.

الفصل الرابع عشر:

الدراسات عبر الحضارية لنظرية جان پياچيه

يتناول هذا الفصل المشكلة الخاصة بمدى عالمية نظرية جان پياچيه في ضوء العوامل والدراسات عبر الحضارية. حيث يعرض المؤلف للعديد من الدراسات العربية والعالمية التي تناولت مراحل النمو العقلي الرئيسية والفرعية التي أشار إليها پياچيه في نظريته وهي:

المرحلة الحسية الحركية، ومرحلة ماقبل العمليات (الذكاء التمثيلي) ثم مرحلة العمليات الشكلية المجردة. وينوه المؤلف إلى قصور واضح في الدراسات الطولية لنظرية پياچيه إذ لاتوجد دراسة واحدة طولية لهذه النظرية وجميع الدراسات تقتصر على مراحل عمرية منها فقط. ومجمل هذه الدراسات يؤكد أن النمو المعرفي يحدث خلال مراحل متتابعة إلا أن العوامل الحضارية لها دورها في مضمون العمليات العقلية وفي العمر الذي تبدأ عنده هذه المراحل.

الفصل الخامس عشر:

الدراسات عبر الحضارية في مجال الشخصية

يعرض المؤلف في هذا الفصل عدداً كبيراً من الدراسات عبر الحضارية في مجال الشخصية، بلغ عددها ثلاثين دراسة معظمها أجريت في الوطت العربي. كما يعرض المؤلف لخمس دراسات قام بها بنفسه بالاضافة إلى دراسات عبر حضارية مقارنة شملت عينات من مجتمعات عربية وأمريكية وأوروبية.

الفصل السادس عشر:

الدراسات عبر الحضارية في مجال التنشئة الاجتماعية

يتناول هذا الفصل أهم الدراسات العالمية والعربية في مجال التنشئة الاجتماعية في اطار عبر حضاري، مثل دراسات السون داڤيز واريكسون، ولين چوردن، وحامد عمار، ومحمد عماد الدين اسماعيل ويوسف عبدالفتاح، ثم يختتم الفصل بعرض أحدث دراساته في هذا المجال وهي دراسة حضارية مقارنة عن ادراك المراهقات العربيات (من مصر والعراق وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن والسودان) لأساليب التنشئة الاجتماعية. وقد تبين من هذه الدراسة أن هناك تبايناً واضحاً في أساليب التنشئة الاجتماعية كما تدركها المراهقات العربيات في الوطن العربي.

الفصل السابع عشر:

الدراسات عبر الحضارية في مجال الاتجاهات وتنظيم الأسرة

يتناول هذا الفصل بعض الدراسات عبر الحضارية مثل دراسة هوايتهيل المقارنة بين الأمريكيين واليابانيين في الاتجاهات لدى العمال، ودراسة داڤيلا Davilla (١٩٥٦م) عن اتجاهات المكسيكيين نحو الأمريكيين، ودراسة بلبل رمزي (١٩٨٦م) عن اتجاهات الأردنيين والاتراك نحو بعضهما البعض، ودراسة نجيب اسكندر (١٩٨٥م) عن اتجاهات المديرين المصريين والأمريكيين نحو الانسان العربي، ثم دراسة المؤلف عن الفروق بين سكان الوجه القبلي والوجه البحري بمصر نحو تنظيم الأسرة. وقد اتضح من نتائج هذه الدراسة الأخيرة وجود علاقة بين المكان الجغرافي وما يرتبط به من مؤثرات ثقافية وفكرية وتكنولوجية وبين الاتجاه نحو تنظيم النسل.

الفصل الثامن عشر:

التعريف باعلام علم النفس عامة وعلم النفس عبر الحضاري خاصة

يعرض المؤلف في هذا الفصل تعريفاً وافياً بشخصيات وجهود علماء النفس البارزين الذين اسهموا اسهامات كبيرة في موضوعات علم النفس عبر الحضاري خاصة وعلم النفس عامة.

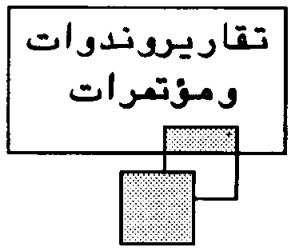

تقرير عن ندوة
(مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل)

بقلم :
مكية الهاجري *

كان هذا الموضوع محل ندوة نظمها الاتحاد النسائي بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية يوم الثلاثاء ١٩٩١/٦/١١م في مقر الاتحاد النسائي في أبوظبي، شارك في الندوة كل من معالي الاستاذ/سعيد الغيث، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رئيس مجلس الخدمة المدنية رئيس معهد التنمية الإدارية، والدكتور/جورج القنواتي مستشار المعهد وسعادة/محمد عيسى السويدي وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للشؤون الاجتماعية والاستاذ/خلفان علي المصبح مدير التدريب في معهد التنمية والدكتورة/آمنة خليفة عضوة الاتحاد النسائي العام.

بدأت الندوة في التاسعة صباحاً بكلمات افتتاحية عامة، ثم بدأت جلسة العمل بورقة الدكتور جورج القنواتي

* رئيسة لجنة الموسم الثقافي بجمعية الاجتماعيين.

مستشار المعهد قدمها بالقاء نظرة على التشكيل السكاني للدول النامية والدول المتقدمة بين فيها خصوصياته من حيث إبرازه للتزايد السكاني الهائل في الأقطار النامية مقابل انخفاض القوى الشابة في الدول المتقدمة وإنعكاساتها على سوق العمل. وقد أوضح في صلب حديثه طبيعة عمل المرأة في الدول النامية بقوله انها أخذت تحتل الكثير من ميادين العمل بحيث وصلت في بعضها إلى نحو ٣٨٪ إلا أنه بين أن غالبية الأعمال التي تقوم بها المرأة في هذه الأقطار اعمال هامشية يمكن ألا تصمد فيها كثيراً أمام التطور التكنولوجي الذي يمكن أن يقوم مقام الأيدي العاملة البشرية، وفي المقابل أوضح الصورة في الجانب الآخر حيث الأقطار المتقدمة في أوروبا وأمريكا وتسلم المرأة فيها مراكز قيادية مثل رئاسة مجالس الإدارة أو عضويتها إلى غير ذلك من الأعمال الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي واستخدام التقنية الحديثة في ميدان العمل.

وقد عاب على الأقطار النامية تفريقها البين بين المرأة والرجل وفصلها حتى في معاهد التدريب وتخصيص وظائف بعينها للمرأة وللرجل. ومما يؤخذ على الورقة أنها لم تتحدث عن واقع المرأة في الامارات في مجرى حديثه عن الدول النامية رغم ذكره أنها نظرة عالمية حول عمل المرأة. والذي كان موضوع الندوة.

وبعد ذلك كان موضوع المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة ودورها في التنمية قدمه سعادة/محمد عيسى السويدي وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للشؤون الاجتماعية مهد لها بمقدمة تحدث فيها عن دور المرأة في دول الخليج حيث كانت في الستينات تسود في اوساطها الأمية بنسبة تكاد تصل إلى أكثر من ٩٧٪ شأنها في ذلك شأن المرأة في دول الخليج العربي.

وبينت الورقة بأن نسبة الأمية في صفوف المرأة عام ١٩٦٨م بلغت أكثر من ٩٩٪ في فئة العمر ٦١ سنة فما فوق وأنها انخفضت عام ١٩٨٥م إلى مادون ٣٠٪ بصفة عامة، ثم بين أن الأمية انقلبت بحيث أصبحت نسبة الطالبات أكثر من ٧٠٪ في المرحلة الجامعية في جامعة الامارات وأكثر من ٥٢٪ في المرحلة الثانوية وبين ان هذا يدل على مدى التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم في الامارات. أما في ميدان العمل فقد لاحظت الورقة أن المرأة في هذا الميدان لم تحقق النجاح الذي حققته في مجال التعليم وان المكان الذي احتلته في خريطة العمل لايتجاوز ٤٪ فقط لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد التي تحول دون عمل المرأة التي نالت حظاً من التعليم في مختلف القطاعات. كما تحدث في مبحث آخر عن المرأة في العمل الاجتماعي التطوعي مركزاً

حديثه على دور الجمعيات النسائية والاتحاد النسائي العام وعددها ٦ جمعيات، عدد فيها الأعمال الايجابية التي تنهض بها هذه الجمعيات في سبيل النهوض بالمرأة وتقدمها وفتح مجالات العمل أمامها وتوجيهها نحو الانتساب للاتحادات والجمعيات النوعية والمهنية مثل جمعية الاجتماعيين واتحاد الكتاب... إلخ. وواصل حديثه عن دور مراكز التنمية الاجتماعية في المساهمة في تطوير المرأة وإعدادها لتحتل مكانتها في المجتمع برعايتها لصفوف محو الأمية وتأهيل العضوات والمنتسبات إلى دورات انتاجية. وأكد على أهمية مساهمة هذه المراكز في تنمية القطاع النسائي. وخلص إلى القول ان تطور تعليم المرأة من شأنه أن يوسع قاعدة العمل التي تحتلها متخطية بذلك العوائق والعادات والتقاليد القديمة، وقد أظهر مجتمع الامارات استعداده وترحيبه بعمل المرأة في جميع القطاعات. وفي الختام طرح جملة من الاقتراحات ضمنها تعديل بعض التشاريع الخاصة بعمل المرأة لتكون في صالح المرأة وخلق حوافز تشجيعية مثل الاجازات للحامل واجازات الوضع لتربية الأطفال وغير ذلك والحث على تقليل حجم الاستهلاك والاستغناء عن عمل المربيات والخادمات الاجنبيات ما أمكن وتشجيع الزواج من مواطنات وحث المرأة على دخول مجالات العمل المختلفة لسد الأبواب على العناصر النسائية التي تأتي من الخارج والتي تتنافى مع ثقافة الامارات. والحقيقة أن هذه الورقة قد أتت بالأرقام والوقائع على واقع المرأة. إلا أنه في ذكره لاحصائية نسبة الأمية عام ١٩٦٨م بأنها بلغت أكثر من ٩٩٪ في فئة العمر ٦١ فما فوق وهي الفئة غير المنتجة كان حرياً به أن يذكر أيضاً نسبة الأمية بين الفئة الشبابية وهي الفئة المنتجة.

وفي ورقة أخرى تناول الاستاذ/علي خلفان المصبح مدير التدريب بمعهد التنمية الادارية دور المرأة المواطنة العاملة في الحكومة الاتحادية في دراسة تحليلية دعمها بالاحصائيات والأرقام مكرراً فيها ماسبق ذكره عند من سبقوه من أن المرأة المواطنة أصبحت على خريطة التعليم تمثل أكثر من ١/٢ في التعليم العام وفي التعليم الجامعي نحو ٢/٣ باضمحلال الجانب الآخر في هذا الميدان إلا أنه ذكر كما ذكر آخرون من قبل أن نسبة عمل المرأة في الدوائر الاتحادية لاتتعدى ٥٪ وبالأرقام ذكر أن عدد المواطنات في الوزارات الاتحادية ضمن الكادر الاداري بلغ ٢٥٥٧ مواطنة فيما بلغ عدد الذكور المواطنين ٩١٢٣ مواطناً يمثلون مجتمعين نسبة ١٠٪ أو أقل من العاملين في الدوائر الاتحادية عامة. وهكذا سجل الباحث أن الوزارات الاتحادية استأثرت بالنسبة العظمى من قوة العمل وأن الغالبية العظمى منهن يتركزن في وزارات التربية والتعليم والصحة والاعلام والثقافة وتليها بقية الوزارات في نطاق الحلقة الأولى فيما

توزعت مراكز الحلقة الثانية على معظم وزارات الدولة فيما عدا وزارة الداخلية والمواصلات ورئاسة مجلس الوزراء ودائرة التشريفات والضيافة وأما في الحلقة الثالثة فقد توزعن على معظم الوزارات فيما عدا وزارات الداخلية والزراعة والثروة السمكية والمواصلات والشؤون الاسلامية والأوقاف والاقتصاد والتجارة والبترول والثروة المعدنية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى ودائرة التشريفات والضيافة.

وفي الحلقة الرابعة انحصرت وظائف المرأة في وزارة التربية والتعليم والصحة والشؤون الاسلامية والأوقاف والعمل والشؤون الاجتماعية وكل ذلك حسب احصائيات عام ١٩٩٠م ولاحظ الباحث أن ٥٪ فقط من الوظائف النسائية تبوأت مراكز عليا **(وكيل مساعد حلقة أولى)** في حين تشكل نسبة ٤٣٪ منهن حلقة ثانية و٢٠٪ حلقة ثالثة و١٨٪ حلقة رابعة ومن ملاحظاته الجديرة بالتسجيل ظاهرة غلبة الخريجات من الناحية العددية على الخريجين بنسبة ١:٢ من جامعة الامارات مما يعني أن اهمال استيعاب المرأة في الكوادر الادارية والقيادية العليا سيقود إلى تعطل ٢/٣ من القوة التي تخرجها الجامعة والاعتماد على ١/٣ فقط. وواصل الباحث حديثه عن التحاق المرأة في دولة الامارات بالعمل وتأثير ذلك على الحياة الاجتماعية في الامارات وذلك من خلال عينة عشوائية ضمت ٦٠٠ امرأة مواطنة في الوزارات الاتحادية عام ١٩٨٧م أجبن فيها بنسبة ٣٥٪ على تأكيد الاستقلال كدافع للعمل ونسبة ٣٢٪ لزيادة دخل الأسرة و١٣٪ لاحتياج المجتمع لأيد عاملة و٦٪ للحرص على توطين الوظائف. وأشار إلى المجالات المفضلة لعمل المرأة حيث أكدت ٩٩.٨٪ على اختيار مجال التربية والتعليم و٩٦٪ منهن اخترن الخدمات الاجتماعية و٩٤٪ الخدمات الطبية والتمريض وعن رأي المرأة العاملة أظهرت العينة التي اوردها الباحث أن ٥٨٪ ممن أجبن على أسئلتها أن قرار البقاء في الوظيفة أو عدمه مشترك بين الزوج والزوجة فيما أكدت ٣٠٪ من العينة أن القرار لايتوقف على رغبة الزوج. والحقيقة ان هذا البحث المدعم بالاحصائيات والأرقام والجداول قد أتى على جوانب الموضوع المختلفة ولايسعنا في هذه العجالة أن نأتي على كل ماجاء فيه فإنه بحاجة إلى دراسة متأنية ومستفيضة لمن اراد المزيد من الإيضاحات. تلى ذلك ورقة الاتحاد النسائي حول معوقات عمل المرأة حيث ذكرت ٦ من المعوقات الأساسية هي معوقات اجتماعية وشخصية وثقافية وادارية وتخطيطية وتنظيمية وقانونية ودستورية.

وقد أوضحت الورقة المقصود بالمعوقات الاجتماعية من نظرة المجتمع إلى عمل المرأة والصعوبات التي تقف حائلاً دون ذلك والتي تتمثل في عدم وجود قطاعات

خدمات متطورة لصالح المرأة مثل خدمات دور الحضانة ورعاية الأطفال وعدم استيعاب بعض الرجال لفكرة العمل وممانعة بعض الأسر مشاركة المرأة في العمل. وأما المعوقات الشخصية فتتمثل في إحجام بعض النساء عن العمل بالرغم من حصولهن على شهادات يحتاجها المجتمع وعدم اقبالهن على العمل في الخدمات الفنية المختلفة واشتراط بعض الشبان المقدمين على الزواج ضرورة ترك الفتاة للعمل. وأما عن المعوقات الثقافية فد جاء ت الورقة تتحدث عن دور وسائل الإعلام في عدم ابرازها لقضايا المرأة بالاضافة إلى ضعف الوعي الثقافي لدى المرأة.

وواصلت الورقة توضيحها للمعوقات الاقتصادية والادارية بعدم وجود الحوافز المادية لبعض المهن التي يعمل فيها العنصر النسائي كالمهن الصحية والفنية وعدم حصول المرأة على فرص عمل في بعض القطاعات كالعمل السياسي والدبلوماسي والنيابي وقلة فرص التدريب والتطوير للمرأة، وتستطرد الورقة المعوقات التخطيطية والتنظيمية في ظل عدم وجود خطة تنموية للقوى العاملة تساعد المرأة على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع وعدم وجود جهة مسؤولة للاهتمام بمناقشة المعوقات التي تواجه المرأة وعدم وجود مراكز ارشاد وتوجيه للخريجات.

وأما المعوقات القانونية والدستورية فتتمثل في قصور اللوائح المنظمة لعمل المرأة والتي تسير لها المزايا التي تستطيع الاستفادة منها في الظروف الطارئة وعدم التصريح للمرأة بالعمل الخاص بها إلا في أضيق الحدود. وختمت الورقة بعدة توصيات هامة ابرزها إيجاد خطة تنموية لادماج المرأة في قطاع العمل بصورة أكثر فاعلية وانتاجية، والعمل على رفع كفاء ة المرأة العاملة واشتراكها في الدورات التدريبية والمؤتمرات في جميع المجالات وإيجاد جهة مسؤولة للاهتمام بمناقشة المعوقات التي تواجه المرأة العاملة للعمل على حلها وارشاد الخريجات على الأعمال المناسبة. وغير ذلك من التوصيات التي تهتم بعمل المرأة والتي يحسن الرجوع إليها في ملف أعمال الندوة.

وفي ختام الندوة طرحت أفكار وتصورات عديدة شارك فيها كافة الحضور وخاصة المشاركات اللائي كن يمثلن قوة العمل المواطنة بكافة مؤسسات الدولة الحكومية والمحلية، وانبثق من بين المشاركات من أردن أن تفسح المرأة للرجل بالعمل واعتبار ان المرأة أخذت حصة الرجل. كما طرح رأي يطالب المرأة بالبقاء في المنزل للانجاب وترك العمل للرجل مبرراً ذلك الخلل في التركيبة السكانية. وبرأي البعض الآخر الربط بين قلة الانتاجية وعمل المرأة. بينما طالب البعض الآخر بأن تشكل المرأة قوة ضغط لاصدار تشريع قانوني يسمح للمرأة بالعمل التجاري.

وفي نهاية الندوة تم تشكيل لجنة من المشاركات لمتابعة العمل.

سيصدر
قريباً عن
جمعية الاجتماعيين
الكتاب الثالث
في سلسلة كتب
مجلة
شؤون اجتماعية

دراسات في مجتمع الإمارات

الجزء الثالث

توزيع
جمعية الاجتماعيين – الشارقة – هاتف ٥٤٨١٦١

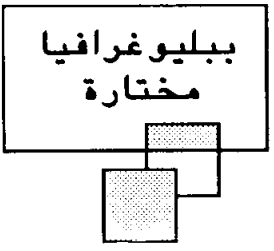

ببليوغرافيا شؤون اجتماعية

إعداد
أحمد عبدالحميد عدوي *

أولاً : الاجتماع.

١ - **أحمد زايد**. نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الإجتماعية مع إشارة خاصة إلى مشكلة العمالة الوافدة في مجتمعات الخليج العربي - المستقبل العربي، ع١٤٦ (أبريل ١٩٩١) - ص ص ١٠٣ - ١٩٩.

٢ - **تركي حمد التركي الحمد**. الأيديولوجية والتنمية في الخليج: بحث في الثقافة الاجتماعية - دراسات، س١، ع٢ (١٩٩٠) - ص ص ٧ - ٣١.

٣ - **جهينة سلطان العيسى**. البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية - المستقبل العربي، ع١٤٤ (فبراير ١٩٩١) - ص ص ١٠٨ - ١١٧.

٤ - **حليم بركات**. المجتمع العربي المعاصر: بحث

* أمين مكتبة - جامعة الإمارات.

استطلاعي اجتماعي - ط٤ - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١ ٥١٦ ص.

٥ - **رحمة بورقية**. الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب - بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠.

٦ - **عبدالرزاق جلالي**. علم الاجتماع بين الالتزام والأداتية - المستقبل العربي، ع١٤٦ (ابريل ١٩٩١) - ص ص ٨٣ - ٩٣.

٧ - **عبدالكريم بزاز**. علم الاجتماع في كتب التدريس: تحليل نقدي - المستقبل العربي - ع١٤٦ (ابريل ١٩٩١) - ص ص ٩٤ - ١٠٢.

٨ - **محمد عبدالله المطوع**. العمالة الوافدة: دراسة سوسيولوجية للقصة القصيرة في الامارات - دراسات - س١، ع٢ (١٩٩٠) - ص ص ١٢٥-١٣٤.

٩ - **محمد عيسى السويدي**. المطلقات في دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة اجتماعية احصائية تأليف محمد عيسى السويدي، عبدالله محمد بوشهاب - دبي: القراءة للجميع والنشر، ١٩٩٠ - ٩٢ ص.

١٠ - **مصطفى محسن**. الدولة والمجتمع في العالم الثالث: طروحات أولية حول أسبقية الآلية السياسية في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام - دراسات عربية - س ٢٧، ع٥، ٦ (مارس - ابريل ١٩٩١) - ص ص ٥٠ - ٦٤.

١١ - **هشام شرابي**. مقدمات لدراسة المجتمع العربي - ط٤ - بيروت: دار الطليعة ١٩٩١.

ثانياً: الإدارة العامة.

١٢ - **آدم غازي العتيبي**. الرضا الوظيفي بين موظفي القطاعين الحكومي والخاص في دولة الكويت: دراسة استطلاعية مقارنة - الإدارة العامة - س٣٠، ع٦٩ (يناير ١٩٩١) - ص ص ٣١ - ٦٢.

١٣ - **أحمد إبراهيم أبوسن**. دور المقابلة في اختيار العاملين: دراسة تحليلية - الإداري - س١٢، ع٤٣ (ديسمبر ١٩٩٠) - ص ص ١٨١ - ٢٠٩.

١٤ - **أحمد الطيب غبوش**. توطين الوظائف - الإداري - س١٢، ع٤٣ (ديسمبر ١٩٩٠) - ص ص ٣٩ - ٥٧.

١٥ - **حسين حسن عمار**. إدارة شؤون الموظفين: المبادئ والأسس العامة والتطبيقات في المملكة العربية السعودية - الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٩٠ - ٥٠٢ ص.

١٦ - **سعيد علي الشواف**. تصنيف النماذج واستخدامها في تحليل المشكلات وصنع القرارات الإدارية - الإدارة العامة - س ٣٠، ع٦٨ (اكتوبر ١٩٩٠) - ص ص ٧ - ٤٣.

١٧ - **عبدالله عبدالغني الغامدي**. الثقة التنظيمية بالأجهزة الإدارية في المملكة العربية السعودية - المجلة العربية للإدارة، مج١٤، ع٣ (صيف ١٩٩٠)، ص ص ٥ - ٤٧.

١٨ - **قاسم جميل قاسم**. التنظيم والأساليب: المفهوم ومجالات التطبيق مع التركيز على إدارة الحكم المحلي - آفاق اقتصادية - س ١٢، ع٤٥ (يناير ١٩٩١) - ص ص ٧ - ٤٠.

ثالثاً: الأدب العربي.

١٩ - **شوقي ضيف**. تاريخ الأدب العربي: عصر الدول والامارات: الأندلس - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩ - ٥٥٠ ص.

٢٠ - **عدنان حسين قاسم**. في دائرة النص الأدبي: قراءة في أدبنا المعاصر في دولة الامارات العربية المتحدة - العين: مؤسسة العين للإعلان والنشر، ١٩٩١ ٢٢٥ ص.

٢١ - **عطاء كفافي**. طه حسين وعباس العقاد: موازنة لبعض مواقفهما النقدية - فصول - مج٩، ع١، ٢ (اكتوبر ١٩٩٠) - ص ص ١٣٤ - ١٥١.

٢٢ - **لطفي عبدالبديع**. طه حسين ومصير النقد العربي - فصول - مج٩، ع١، ٢ (اكتوبر ١٩٩٠) - ص ص ٦٩ - ٧٩.

٢٣ - **محمد عبدالرحمن يونس**. القصة في الوطن العربي: مراجعة ودراسة - دراسات عربية - س ٢٧، ع٥، ٦ (مارس- ابريل١٩٩١)-ص ص ١٥٤-١٧٥

٢٤ - **محمد عبدالمطلب**. الأفكار الأسلوبية في نقد العقاد - فصول مج٩، ع١، ٢ (اكتوبر ١٩٩٠) - ص ص ٩٥ - ١٠٨.

٢٥ - **نبيله ابراهيم**. خصوصية التشكيل الجمالي للمكان في أدب طه حسين - فصول - مج٩، ع١، ٢ (اكتوبر ١٩٩٠) - ص ص ٤٩ - ٥٩.

رابعاً: أزمة الخليج.

٢٦ - **أحمد إبراهيم محمود**. محددات وأهداف السلوك العراقي - السياسة الدولية - س٢٧، ع١٠٣ (يناير ١٩٩١) - ص ص ٤٦ - ٥٣.

٢٧ - **أحمد عبدالرحيم مصطفى وآخرون**. خرافة الحقوق التاريخية في دولة

الكويت – القاهرة: المركز الإعلامي للكويت، ١٩٩٠.

٢٨ – **إيهاب عزالدين نديم**. أزمة العمالة المصرية العائدة – السياسة الدولية – س ٢٧، ع١٠٣ (يناير ١٩٩١) – ص ص ١٠٤ – ١٠٨.

٢٩ – **جمال على زهران**. أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد – السياسة الدولية – س٢٧، ع١٠٣ (يناير ١٩٩١) – ص ص ٨٠ – ٨٦.

٣٠ – **سحر سلام**. تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية – السياسة الدولية – س٢٧، ع١٠٣ (يناير ١٩٩١) – ص ص ١٠٩ – ١١٢.

٣١ – **عبدالله الأشعل**. الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية – السياسة الدولية – س٢٧، ع١٠٣ (يناير ١٩٩١) – ص ص ٨٧ – ٩١.

٣٢ – **عبدالرزاق فارس الفارس**. أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي – المستقبل العربي، ع١٤٥ (مارس ١٩٩١) – ص ص ١٧ – ٣٧.

٣٣ – **عماد جاد**. دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة – السياسة الدولية – س٢٧، ع١٠٣ (يناير ١٩٩١) – ص ص ٧٦ – ٧٩.

خامساً: الإسلام والسياسة.

٣٤ – **حسن حمدي العلكيم**. النظام السياسي الإسلامي: حوار مع العلمانية – العين: مؤسسة العين للإعلان والنشر، ١٩٩١ – ٢١٠ ص.

٣٥ – **سعدالدين ابراهيم**. الصحوة الإسلامية المعاصرة – ص ص ٣٩٥ – ٤٠٨.

في «الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي» – عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨ «سلسلة الحوارات العربية».

٣٦ – **سهير لطفي**. الحركات الإسلامية في الوطن العربي – ص ص ١٧٥ – ١٨١.

في «الانتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة» – عَمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. «سلسلة الحوارات العربية».

٣٧ – **طارق اسماعيل**. الحكومة والسياسة في الإسلام. تأليف طارق اسماعيل، جاكلين اسماعيل، ترجمة سيد حسان – القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٠ – ١٤٧ ص.

٣٨ – **طارق البشري**. مستقبل الحوار الإسلامي العلماني – منبر الحوار – س٦، ع٢٠ (شتاء ١٩٩١) – ص ص ٧ – ٤٨.

٣٩ - **محمد أحمد خلف الله**. الإسلام بين وحدة الإيمان وتعدد القراءات والممارسات ص ص ١٤٩ - ١٦٠.

في «الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي» - عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨ «سلسلة الحوارات العربية».

٤٠ - **محمد سعد أبوعامود**. البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات - المستقبل العربي، ع١٤٣ (يناير ١٩٩١) - ص ص ٢١ - ٤٠.

٤١ - **محمد سليم العوا**. التعددية السياسية من منظور إسلامي - منبر الحوار س٦، ع٢٠ (شتاء ١٩٩١) - ص ص ١٢٩ - ١٣٨.

٤٢ - **محمد عابد الجابري**. الصحوة الإسلامية والثقافة المعاصرة - ص ص ٢٧٥ - ٢٨٠.

في «الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي - عَمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨» سلسلة الحوارات العربية.

٤٣ - **نيفين عبدالمنعم مسعد**. جدلية الاستبعاد والمشاركة: مقارنة بين جبهة الانقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الأخوان المسلمين في الأردن - المستقبل العربي - ع١٤٥ (مارس ١٩٩١) - ص ص ٥٤ - ٧٤.

٤٤ - **هشام جعيط**. الصحوة الإسلامية والثقافة المعاصرة - ص ص ٢٨١-٢٩١.

في «الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي» - عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨ «سلسلة الحوارات العربية».

٤٥ - **وجيه كوثراني**. مشروع النهوض العربي الإسلامي: أزمنته وأزماته - منبر الحوار - س ٦، ع٢٠ (شتاء ١٩٩١) - ص ص ٨٣ - ١١٤.

سادساً: الاقتصاد .

٤٦ - **عبدالله محمد باسودان**. اقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص: المفاهيم الاقتصادية لنقل الملكية - المستقبل العربي، ع١٤٤ (فبراير ١٩٩١) - ص ص ٥٢ - ٦٥.

٤٧ - **عبدالأمير كروب**. التنمية الريفية: مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية - دراسات عربية - س ٢٧، ع٣، ٤ - (يناير - فبراير ١٩٩١) - ص ص ٣٠ - ٦١.

٤٨ - **عبدالكريم كامل**. الرأسمالية والاشتراكية: تحليل اقتصادي في ضوء نظرية الميل نحو الالتقاء - دراسات عربية - س٢٧، ع٣، ٤ (يناير - فبراير ١٩٩١) - ص ص ٣ - ٢٢.

٤٩ - **محمد ابراهيم منصور**. السكان وقوة العمل والبطالة في المغرب العربي - المستقبل العربي، ع١٤٥ (مارس ١٩٩١) - ص ص ١٢١ - ١٤٣.

سابعاً: أمن الخليج والأمن القومي العربي .

٥٠ - **أحمد عبدالرزاق شكارة**. البيروسترويكا والاستراتيجية السوفيتية في المحيط الهندي والخليج العربي - التعاون - س٥، ع٢٠ (ديسمبر ١٩٩٠) - ص ص ٦٧ - ٩٠.

٥١ - **أمين هويدي**. أزمة الخليج: أزمة الأمن القومي العربي: لمن تدق الأجراس - القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١ - ٩٤ ص.

٥٢ - **طلعت أحمد مسلم**. تحديات الأمن القومي العربي - شؤون عربية، ع٦٢ (يونيو ١٩٩٠) - ص ص ٨٣ - ٩٢.

٥٣ - **طلعت مسلم**. نحو نظام أمني عربي جديد - الباحث العربي، ع٢٥ (يناير - مارس ١٩٩١) - ص ص ١٤ - ١٩.

٥٤ - **عبدالمنعم المشاط**. نظرية الأمن القومي العربي المعاصر - القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩.

ثامناً: أمن المياه العربية .

٥٥ - **توماس شتاوفر**. اسرائيل ومصادر المياه العربية: غنائم الحرب - الباحث العربي، ع٢٢ (يناير - مارس ١٩٩٠) - ص ص ٥٩ - ٦٨.

٥٦ - **طلعت أحمد مسلم**. القواعد العسكرية والوجود العسكري الأجنبي وأمن البحر الأحمر والمحيط الهندي - السياسة الدولية - س٢٦، ع١٠٠ (ابريل ١٩٩٠) - ص ص ٢٧٨ - ٢٨٢.

٥٧ - **كمال خير**. الأمن المائي العربي: مشاكل وحلول: إعداد كمال خير، نزار عسكر - شؤون عربية، ع٦٤ (ديسمبر ١٩٩٠) - ص ص ٩٥ - ١٠٦.

٥٨ - **محمد جمال مظلوم**. المياه والصراع في الشرق الأوسط - الباحث العربي، ع٢٢ (يناير - مارس ١٩٩٠) - ص ص ٩ - ٣٧.

تاسعاً: الأنثروبولوجيا .

٥٩ - **تركي علي الربيعو**. مدخل نظري جديد إلى فهم الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي - دراسات عربية، س٢٧، ع٣، ٤ (يناير - فبراير ١٩٩١) - ص ص ٩٥ - ١٠٩.

٦٠ - **حسين فهيم**. الأنثروبولوجيا والفكر العربي المعاصر: ملاحظات وموضوعات متفرقة - ص ص ١٨٣ - ٢٠٤.

في «الانتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة» - عَمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨ «سلسلة الحوارات العربية».

٦١ - **علي محمد المكاوي**. الأنثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعي - القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٠ - ٣٢٢ ص.

٦٢ - **قيس النوري**. التحدي الاقتصادي والخيار الثقافي العربي - دراسات عربية. س٢٧، ع٥، ٦ (مارس - ابريل ١٩٩١) - ص ص ٣ - ١٩.

٦٣ - **محمد زهير مشارقة**. الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي - دمشق: دار طلاس ١٩٨٨ - ٥٦٣ ص.

عاشراً: الانتفاضة الفلسطينية .

٦٤ - **أشرف راضي**. الانتفاضة وحقوق الانسان في فلسطين المحتلة - شؤون عربية، ع٦٤ (ديسمبر ١٩٩٠) - ص ص ٢٤ - ٣٦.

٦٥ - **حسين أبوالنمل**. الانتفاضة الفلسطينية: الآثار والمقدمات الاقتصادية والسياسية البنيوية - الفكر الاستراتيجي العربي، ع٣٣ (يوليو ١٩٩٠) - ص ص ٢١١ - ٢٤٨.

٦٦ - **عبدالوهاب المسيري**. الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة - تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٠.

حادي عشر: التراث الشعبي .

٦٧ - **ابراهيم عيسى ماجد**. التراث والمعاصرة في معمار المسلمين - المأثورات الشعبية - س٥، ع١٩ (يوليو ١٩٩٠) - ص ص ١٦ - ٢٩.

٦٨ - **فرحان عبدالرحيم محمد فريدوني**. البارجيل وفن العمارة في الخليج. إعداد فرحان عبدالرحيم محمد فريدوني، ناصر حمد خليفة بوشهاب - دراسات - س١، ع٢ (١٩٩٠) - ص ص ١٩٩ - ٢١٩.

٦٩ - **محمد جاسم الخليفي**. من الحرف والصناعات الشعبية في منطقة الخليج العربي - المأثورات الشعبية - س٥، ع١٩ (يوليو ١٩٩٠) - ص ص ٨٨-٩٢.

٧٠ - **محمد طالب الدويك**. الفولكلور مصدر من مصادر أدب الأطفال: بين يدي الفولكلور - التربية - س٢٠، ع٩٤ (سبتمبر ١٩٩٠) - ص ص ٤٩٠ - ٤٩٣.

٧١ - **محمد عبده محجوب**. الطقوس والمعتقدات الشعبية المرتبطة بالحمل والولادة: دراسة أثنوجرافية في رشيد بمصر - المأثورات الشعبية - س٥، ع١٩ (يوليو ١٩٩٠) - ص ص ٦٦ - ٧٧.

٧٢ - **موزة غباش**. جدوى التراث الشعبي في تنمية مجتمع الامارات العربية المتحدة - دراسات - س١، ع٢ (١٩٩٠) - ص ص ١٣٥ - ١٦٣.

٧٣ - **ناصر حسين العبودي**. دراسات في آثار وتراث دولة الامارات العربية المتحدة - أبوظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٠ - ٢٨٠ ص.

ثاني عشر: التعليم .

٧٤ - **أحمد ابراهيم أحمد**. الإدارة التربوية والإشراف الفني بين النظرية والتطبيق - القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠ - ٣٠٧ ص.

٧٥ - **بدرية ابراهيم سعد السدحان**. أولويات البحث التربوي ذات الطابع المشترك في دول مجلس التعاون - الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات - كلية التربية، ١٩٩٠، رسالة ماجستير.

٧٦ - **علي الدين هلال**. آفاق المستقبل وتطوير التعليم - ص ص ٢٣ - ٧٢.

في «مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم» - عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩ «مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي».

٧٧ - **غادة قضيب البان**. التعليم مشروع إقتصادي - المستقبل العربي، ع١٤٦ (ابريل ١٩٩١) - ص ص ٦١ - ٨٢.

٧٨ - **غالب فريحات**. التخطيط التربوي في دولة الامارات العربية المتحدة - دبي: المطبعة الاقتصادية، ١٩٩٠ - ١٨٦ ص.

٧٩ - **محمد جواد رضا**. سياسات التعليم في الخليج العربي - عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩ - ١٩٤ ص «مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي».

٨٠ - **مهنى محمد ابراهيم**. الإهدار التربوي في التعليم العام بالدول الأعضاء: أسبابه وطرق علاجه - الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٠ - ٣٢٩ ص.

ثالث عشر: التعليم العالي .

٨١ - **محمد حربي حسن**. دور الجامعة في تنمية بيئتها - الإدارة العامة - س٣٠، ع٦٨ (اكتوبر ١٩٩٠) - ص ص ٤٥ - ٧٨.

٨٢ - **محمد سيف الدين فهمي**. اتجاهات التغيير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها - التربية المعاصرة، ع١٢ (مارس ١٩٩٠) - ص ص ١٨٧ - ٢١١.

٨٣ - **محمد عدنان وديع**. التعليم العالي والتبعية: الدراسة في الخارج: حالة الوطن العربي - شؤون عربية، ع٦٤ (ديسمبر ١٩٩٠) - ص ص ١٠٧-١٣٠.

رابع عشر: التكنولوجيا .

٨٤ - **احسان محمد الحسن**. مهام الشباب العربي في عملية نقل العلم والتكنولوجيا - دراسات عربية - س٢٧، ع٣.٤ (يناير - فبراير ١٩٩١) - ص ص ٦٢ - ٧٤.

٨٥ - **انطوان زحلان**. التحدي والاستجابة: مساهمة العلوم والثقافة العربية في تحديث الوطن العربي - المستقبل العربي، ع١٤٦ (ابريل ١٩٩١) - ص ص ٤ - ١٧.

خامس عشر: التنمية السياسية .

٨٦ - **أحمد ثابت**. مدرسة التبعية: دور الدولة في العالم الثالث: دراسة الحالة المصرية ١٩٦١ - ١٩٨١ - القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠ - رسالة دكتوراه.

٨٧ - **إيمان نورالدين أمين**. دور المدرسة في التنشئة السياسية: دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة - القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠ - رسالة ماجستير.

٨٨ - **السيد الزيات**. التخلف السياسي:دراسة في إشكاليات التنمية - التربية المعاصرة - ع١٢ (مارس ١٩٩٠) - ص ص ١٦١ - ١٨٥.

٨٩ - **عبدالعزيز قائد سيف**. تجربة التحديث في مصر واليابان: دراسة

تاريخية مقارنة لعهدي محمد علي باشا والأمبراطور ميتسوهيتو - المجلة العربية للدراسات الدولية - س٣، ع١ (شتاء ١٩٩٠) - ص ص ٨٦ - ٩٧.

٩٠ - **عبدالمنعم المشاط**. التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا - العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨ - ٤٥٥ ص.

٩١ - **كاظم حبيب**. حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغير المنشود فيها: رأى للمناقشة - المستقبل العربي، ع١٤٦ (ابريل ١٩٩١) - ص ص ١٨ - ٣٩.

سادس عشر. السياسة الخارجية .

٩٢ - **أحمد يوسف أحمد** «محرر». سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية - القاهرة: جامعة القاهرة - مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

٩٣ - **رجاء ابراهيم سليم**. التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية ١٩٥٢ ١٩٨٥ : دراسة في أحد أدوات السياسة الخارجية المصرية - القاهرة: جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

٩٤ - **محمد عبدالعزيز ربيع**. سياسة أمريكا الخارجية: الخلفية التاريخية والقانونية لصنع القرار السياسي - المجلة العربية للدراسات الدولية - س٣، ع١ (شتاء ١٩٩٠) - ص ص ٧١ - ٨٥.

سابع عشر: العلاقات الاقتصادية العربية .

٩٥ - **أبوالقاسم عمر الطبولي**. التكامل الاقتصادي العربي وتجربة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي: نحو استراتيجية جديدة للتنمية العربية.

إعداد أبوالقاسم عمر الطولي، يوسف محمد بادي - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - س ٥، ع٩ (أغسطس ١٩٩٠) - ص ص ١٥٩ - ١٨٧.

٩٦ - **إلياس غنطوس**. التجارة العربية البينية: مؤشرات للحاضر والمستقبل - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - س٥، ع٩ (أغسطس ١٩٩٠) - ص ص ٢٤٣ - ٢٥٦.

٩٧ - **حكم عبادي**. بعض مؤشرات العمل الاقتصادي العربي المشترك - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية- س٥، ع٩ (أغسطس١٩٩٠)-ص ص ٢٥٧-٢٨٩

٩٨ - **عارف دليلة**. الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على التنمية والتكامل

الاقتصادي العربي - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - س٥، ع٩ (أغسطس ١٩٩٠) - ص ص ١٣٧ - ١٥٨.

٩٩ - **فؤاد مرسي**. الإنماء التكاملي العربي: الواقع والتصورات - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - س٥، ع٩ (أغسطس ١٩٩٠) - ص ص ١٩ - ٥٢.

١٠٠- **قبيس سعيد عبدالفتاح**. العمل الاقتصادي العربي المشترك: مراجعة نقدية - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - س٥، ع٩ (أغسطس ١٩٩٠) - ص ص ١١٥ - ١٣٤.

١٠١- **محمد محمود الإمام**. العمل الاقتصادي العربي المشترك: مراجعة نقدية ودور الصيغ الشمولية والفرعية - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - س٥، ع٩ (أغسطس ١٩٩٠) - ص ص ٥٣ - ١١٤.

ثامن عشر: العلاقات السياسية الدولية

١٠٢- **أحمد سرحال**. قانون العلاقات الدولية - بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٠ - ٧٦٥ص.

١٠٣- **حسن العليكم**. العلاقات العربية الخليجية مع إيران: رؤية مستقبلية - المجلة العربية للدراسات الدولية - س٣، ع١ (شتاء ١٩٩٠) - ص ص ٥-٣٧.

١٠٤- **حورية توفيق مجاهد**. الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والأمبريالية والتبعية - ط٢ - القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩٠ - ٢١٣ ص.

١٠٥- **درية شفيق بسيوني**. المثلث الاستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينات - السياسة الدولية - س٢٦، ع١٠١ (يوليو ١٩٩٠) - ص ص ٨ - ٣١.

١٠٦- **عبداللطيف الشواف**. التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة أيضاً - المستقبل العربي، ع١٤٤ (فبراير ١٩٩١ - ص ص ٤ - ٢٠.

١٠٧- **محمد السيد سليم**. الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية - السياسة الدولية - س ٢٦، ع١٠١ (يوليو ١٩٩٠) - ص ص ٤٢ - ٥٤.

١٠٨- **محمد زكريا اسماعيل**. النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة - المستقبل العربي، ع١٤٣ (يناير ١٩٩١) - ص ص ٤ - ٢٠.

تاسع عشر: علم النفس .

١٠٩- **أمان أحمد محمود**. دراسة الجوانب الشخصية لمتعاطي العقاقير

النفسية لدى طلاب الجامعة - التربية المعاصرة، ع١٢ (مارس ١٩٩٠) - ص ص ٢١٣ - ٢٤٠.

١١٠- **سامية لطفي الأنصاري**. تقديرات الذات وعلاقته باتجاهات التنشئة الاجتماعية لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية - التربية المعاصرة، ع١٢ (مارس ١٩٩٠) - ص ص ٢٨٣ - ٣٠٧.

١١١- **لويس كامل مليكة**. دراسة الشخصية عن طريق الرسم - ط٦ - الكويت: دار القلم، ١٩٩٠ - ٢٩٠ ص.

١١٢- **مصطفى محمد الصفطي**. مقياس الميل نحو العمل الاجتماعي - التربية المعاصرة، ع١٢ (مارس ١٩٩٠) - ص ص ٢٤١ - ٢٦٧.

العشرون: اللغة العربية .

١١٣- **أحمد طاهر حسنين**. المصطلح البلاغي وتطوره حتى نهاية القرن الرابع الهجري - مجلة كلية الآداب - جامعة الامارات، ع٦ (١٩٩٠) - ص ص ٣٠٣ - ٣٣٨.

١١٤- **صلاح فضل**. لغة الدراما ودرامية اللغة - شؤون أدبية - س٤، ع١٥ (شتاء ١٩٩٠) - ص ص ٥٧ - ٦٤.

١١٥- **علي عبدالعزيز الشرهان**. تحولات اللغة الدارجة: تأثير التغير الاجتماعي على العربية في الامارات - الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الامارات، ١٩٩٠ - ١١٠ ص.

١١٦- **كمال محمد بشر**. الأصوات اللغوية - القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٩٠ - ٢٠٢ ص.

الحادي والعشرون: المرأة العربية .

١١٧- **صلاح الدين أبوصالح**. المرأة العربية ودورها في التنمية - دراسات عربية - س٢٧، ع٢ (ديسمبر ١٩٩٠) - ص ص ٥٩ - ٨١.

١١٨- **مها علي جابر المري**. دور التعليم في عمل المرأة القطرية - مكة المكرمة: جامعة أم القرى - كلية التربية، ١٩٩٠ - رسالة ماجستير.

(١) احصاءات سكانية ومؤشرات اقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة.

اعداد: محمد ابراهيم شبارة*

- مؤشرات اقتصادية عن دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٨٧م - ١٩٨٩م
- السكان في دولة الامارات حسب فئات السن والجنسية والنوع عام ١٩٧٥م
- السكان في دولة الامارات حسب فئات السن والجنسية والنوع عام ١٩٨٠م
- تقدير عدد السكان في دولة الامارات العربية المتحدة حسب فئات السن والنوع للأعوام ١٩٨٨م - ١٩٩٠م
- السكان في دولة الامارات حسب الديانة والجنسية والنوع للأعوام ١٩٧٥م - ١٩٨٠م
- السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع للأعوام ١٩٧٥م و١٩٨٠م و١٩٨٥م.
- السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والنوع للأعوام ١٩٧٥م و١٩٨٠م و١٩٨٥م
- السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل والنوع للأعوام ١٩٧٥م و١٩٨٠م و١٩٨٥م

* باحث احصاء - وزارة التخطيط

مؤشرات اقتصادية عن دولة الامارات العربية المتحدة

جدول رقم (١) خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٨٩م

البيان / السنة	١٩٨٧م	١٩٨٨م	١٩٨٩م *
- الطاقة الكهربائية المولدة «بالمليون ك. و. س»	١٣٤٦٣	١٤٦٨٧	١٥٤١٩
- كمية المياه المنتجة. «بالمليار جالون»	٨١	٨٤	٨٥
- عدد المباني	١٥٠٦٠٣	١٨١٦٨٦	١٩٦٦٤٤
- عدد الوحدات السكنية	٢٠٩٠٧٧	٢٧٢٧٩١	٢٩٥٢٥٠
- الطرق المعبدة «بالكيلومتر»	٢٨١٣	٢٨٥٠	٢٨٧٠
- عدد السيارات «بالألف»	٢٥٥	٢٧٢	٢٩٤
- خطوط الهاتف «بالألف»	٢٤٨	٢٩٤	٣٤٩
- المساحة المزروعة. «بالألف دونم»	٢٣٤	١٧٤	٢٠٠
- الناتج المحلي الاجمالي. **	٨٩٢١٨	٨٨٦٢٩	١٠١٧٦٩
- الدخل القومي. **	٧٣٩٤٩	٧٢٨٠٢	٨٥٣١٤
- الادخار القومي. **	٢٠٣٤٥	١٤٥٣٨	٢٢٧٦٤
- الاستهلاك النهائي. **	٥١٦١٤	٥٧٢٢٤	٦١٧٧٨
- الاستهلاك الحكومي النهائي. **	١٧٧٦٢	١٨٥٢٢	٢٠٠٦٢
- الاستهلاك الخاص النهائي. **	٣٣٨٥٢	٣٨٧٠٢	٤١٧١٦
- اجمالي تكوين رأس المال الثابت. **	٢٠٣٠٦	٢٠٨٣٣	٢٢٤٢٧
- حجم الأجور. **	٢٤٤٢٦	٢٥٠٥٤	٢٥٩٧٧

المصدر: وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - اللمحة الاحصائية - ١٩٩٠م.

* تقديري.

** بالأسعار الجارية وبالمليون درهم.

السكان في دولة الامارات حسب فئات السن والجنسية والنوع عام ١٩٧٥م

جدول رقم (٢)

الجنسية والنوع / فئات السن	مواطنون			غير مواطنين			الجملة		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
٠ - ٤	١٨٦٤٦	١٨٢٧٩	٣٦٩٢٥	١٥٦٥٢	١٤٧١٧	٣٠٣٦٩	٣٤٢٩٨	٣٢٩٩٦	٦٧٢٩٤
٥ - ٩	١٥٩٤٢	١٥٦٤٦	٣١٥٨٨	١١٣٣٩	٩٩٥٨	٢١٢٩٧	٢٧٢٨١	٢٥٦٠٤	٥٢٨٨٥
١٠ - ١٤	١٢١٣٢	١٠٧٧٢	٢٢٩٠٤	٨٣٦٩	٥٧٧٨	١٤١٤٧	٢٠٥٠١	١٦٥٥٠	٣٧٠٥١
١٥ - ١٩	٩٩٠٥	٨٨٥٧	١٨٧٦٢	١٦٠٣٠	٥٩٢٦	٢١٩٥٦	٢٥٩٣٥	١٤٧٨٣	٤٠٧١٨
٢٠ - ٢٤	٧٤٠٥	٦٣٦٣	١٣٧٦٨	٥٠١٥٨	٩٢٦٦	٥٩٤٢٤	٥٧٥٦٣	١٥٦٢٩	٧٣١٩٢
٢٥ - ٢٩	٦٦٠٥	٦٤٧٣	١٣٠٧٨	٦٤٧١٨	١٠٥٣١	٧٥٢٤٩	٧١٣٢٣	١٧٠٠٤	٨٨٣٢٧
٣٠ - ٣٤	٥٠٧٨	٤٨٩٢	٩٩٧٠	٤٣٠٠٧	٦٥٥٥	٤٩٥٦٢	٤٨٠٨٥	١١٤٤٧	٥٩٥٣٢
٣٥ - ٣٩	٥٦٨٦	٥٦٤٧	١١٣٣٣	٣٠٨٨٧	٤٤٧٣	٣٥٣٦٠	٣٦٥٧٣	١٠١٢٠	٤٦٦٩٣
٤٠ - ٤٤	٤٨٠٨	٤١١٣	٨٩٢١	١٨٨٦٠	٢٥٠١	٢١٣٦١	٢٣٦٦٨	٦٦١٤	٣٠٢٨٢
٤٥ - ٤٩	٤١٢٧	٣٤٩٠	٧٦١٧	١٠٨٢٢	١٦٣٨	١٢٤٦٠	١٤٩٤٩	٥١٢٨	٢٠٠٧٧
٥٠ - ٥٤	٣٩٥٨	٣٤٧٣	٧٤٣١	٦١٧٢	١٣٩١	٧٥٦٣	١٠١٣٠	٤٨٦٤	١٤٩٩٤
٥٥ - ٥٩	٢٢١٩	١٨٧٧	٤٠٩٦	٢٣٣٦	٧٠٨	٣٠٤٤	٤٥٥٥	٢٥٨٥	٧١٤٠
٦٠ - ٦٤	٣٣٠٨	٢٤١٩	٥٧٢٧	١٤٩٦	٦٧٢	٢١٦٨	٤٨٠٤	٣٠٩١	٧٨٩٥
٦٥ - ٦٩	٢٠٤٧	١١٩٩	٣٢٤٦	٥١٩	٣٣٩	٨٥٨	٢٥٦٦	١٥٣٨	٤١٠٤
٧٠ - ٧٤	١٦٥٢	١٤٦٠	٣١١٢	٣٥٥	٢٦٩	٦٢٤	٢٠٠٧	١٧٢٩	٣٧٣٦
٧٥ - ٧٩	٦٠٦	٥٤٤	١١٥٠	٩٩	٨٦	١٨٥	٧٠٥	٦٣٠	١٣٣٥
٨٠ - ٨٤	٥١٢	٥٨٦	١٠٩٨	١٠١	٥٧	١٥٨	٦١٣	٦٤٣	١٢٥٦
٨٥ سنة فاكثر	٣٦٦	٤٠١	٧٦٧	٤٨	٤٤	٩٢	٤١٤	٤٤٥	٨٥٩
غير مبين	٣٠	٢١	٥١	٤٢٧	٣٩	٤٦٦	٤٥٧	٦٠	٥١٧
الجملة	١٠٥٠٣٢	٩٦٥١٢	٢٠١٥٤٤	٢٨١٣٩٥	٧٤٩٤٨	٣٥٦٣٤٣	٣٨٦٤٢٧	١٧١٤٦٠	٥٥٧٨٨٧

المصدر:

وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - التعداد العام للسكان عام ١٩٧٥م. الجزء الثاني.

السكان في دولة الامارات حسب فئات السن والجنسية والنوع عام ١٩٨٠م

جدول رقم (٣)

الجنسية والنوع / فئات السن	مواطنون			غير مواطنين			الجملة		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
٠ - ٤	٣١٣٥٩	٣٠٣١٩	٦١٦٧٨	٣٩٧٨٩	٣٧٠٧٠	٧٦٨٥٩	٧١١٤٨	٦٧٣٨٩	١٣٨٥٣٧
٥ - ٩	٢٤٧٢٧	٢٤٠١٥	٤٨٧٤٢	٢٥٠٤٩	٢٣٠٦٢	٤٨١١١	٤٩٧٧٦	٤٧٠٧٧	٩٦٨٥٣
١٠ - ١٤	١٨٥٠٢	١٦٧٤٢	٣٥٢٤٤	١٤٧٣٦	١٢٥٦٣	٢٧٢٩٩	٣٣٢٣٨	٢٩٣٠٥	٦٢٥٤٣
١٥ - ١٩	١٥١٠٥	١٣٤١١	٢٨٥١٦	١٦٩٠١	١١٩٤٢	٢٨٨٤٣	٣٢٠٠٦	٢٥٣٥٣	٥٧٣٥٩
٢٠ - ٢٤	١١١١٢	١٠٧٩٧	٢١٩٠٩	٧٩٩٨٤	٢٤٤٠٧	١٠٤٣٩١	٩١٠٩٦	٣٥٢٠٤	١٢٦٣٠٠
٢٥ - ٢٩	٨٧١٦	٩٣١٨	١٨٠٣٤	١٣٥١٥٥	٢٨٦٥٩	١٦٣٨١٤	١٤٣٨٧١	٣٧٩٧٧	١٨١٨٤٨
٣٠ - ٣٤	٦٦٧١	٦٥٣٣	١٣٢٠٤	١٠٥٩٤٥	١٨٧٣٩	١٢٤٦٨٤	١١٢٦١٦	٢٥٢٧٢	١٣٧٨٨٨
٣٥ - ٣٩	٦٧٠٢	٦٨٧٣	١٣٥٧٥	٦٧٧٣١	١٠٨٥١	٧٨٥٨٢	٧٤٤٣٣	١٧٧٢٤	٩٢١٥٧
٤٠ - ٤٤	٦٠٦١	٥٠٨٧	١١١٤٨	٤٢٢٦٨	٥٧٨٧	٤٨٠٥٥	٤٨٣٢٩	١٠٨٧٤	٥٩٢٠٣
٤٥ - ٤٩	٥٥١٨	٤٤٢٧	٩٩٤٥	٢٢٤٠٥	٣٣٢٩	٢٥٧٣٤	٢٧٩٢٣	٧٧٥٦	٣٥٦٧٩
٥٠ - ٥٤	٤٩١٧	٣٧٧٨	٨٦٩٥	١١٢٢٣	٢٤٤١	١٣٦٦٤	١٦١٤٠	٦٢١٩	٢٢٣٥٩
٥٥ - ٥٩	٢٧٣٣	٢٠٧٧	٤٨١٠	٤٣٨١	١٢٥٠	٥٦٣١	٧١١٤	٣٣٢٧	١٠٤٤١
٦٠ - ٦٤	٢٧١١	٢٢٢٧	٤٩٣٨	١٩٨٨	٩٦٢	٢٩٥٠	٤٦٩٩	٣١٨٩	٧٨٨٨
٦٥ - ٦٩	٢٣٦٢	١٥٤٠	٣٩٠٢	٨٠٥	٦١٩	١٤٢٤	٣١٦٧	٢١٥٩	٥٣٢٦
٧٠ - ٧٤	١٨٢١	١٣٥٧	٣١٧٨	٣٩٩	٤٠٥	٨٠٤	٢٢٢٠	١٧٦٢	٣٩٨٢
٧٥ - ٧٩	٦٦٤	٥٠١	١١٦٥	١٧١	١٦٤	٣٣٥	٨٣٥	٦٦٥	١٥٠٠
٨٠ - ٨٤	٥٠٨	٥٥٨	١٠٦٦	٩٦	٩٩	١٩٥	٦٠٤	٦٥٧	١٢٦١
٨٥ سنة فاكثر	٣٨٠	٤٠٨	٧٨٨	٧٧	٦٣	١٤٠	٤٥٧	٤٧١	٩٢٨
غير مبين	٤	٣	٧	٣٦	٤	٤٠	٤٠	٧	٤٧
الجملة	١٥٠٥٧٣	١٣٩٩٧١	٢٩٠٥٤٤	٥٦٩١٣٩	١٨٢٤١٦	٧٥١٥٥٥	٧١٩٧١٢	٣٢٢٣٨٧	١٠٤٢٠٩٩

المصدر:

وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - التعداد العام للسكان عام ١٩٨٠م. الجزء الثاني.

تقدير عدد السكان في دولة الامارات العربية المتحدة

جدول رقم (٤) — حسب فئات السن والنوع للأعوام ١٩٨٨م - ١٩٩٠م (بالألف)

السنة والنوع / فئات السن	١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٠ - ٤	١١٦.٤	١١٨.٥	٢٣٤.٩	١٢٣.٤	١٢٨.٥	٢٥١.٩	١٣٠.١	١٣٨.٩	٢٦٩.٠
٥ - ٩	١٠٠.٩	٩٥.٣	١٩٦.٢	١٠٩.٥	١٠٢.١	٢١١.٦	١١٨.٣	١١٠.٠	٢٢٨.٣
١٠ - ١٤	٦٤.٠	٦٠.٣	١٢٤.٣	٦٩.٠	٦٥.٦	١٣٤.٦	٧٤.٣	٧١.٧	١٤٦.٠
١٥ - ١٩	٤٣.٣	٤٠.١	٨٣.٤	٤٥.١	٤٢.٥	٨٧.٦	٤٦.٩	٤٥.٢	٩٢.١
٢٠ - ٢٤	٦٨.٢	٥٣.٦	١٢١.٨	٦٦.٢	٥٦.٦	١٢٢.٨	٦٤.٣	٦٠.٤	١٢٤.٧
٢٥ - ٢٩	١٤٢.٠	٧٢.٣	٢١٤.٣	١٤٠.٥	٧٧.٥	٢١٨.٠	١٣٩.٣	٨٣.٢	٢٢٢.٥
٣٠ - ٣٤	١٥٧.٩	٦٢.٠	٢١٩.٩	١٦٢.٩	٦٨.٦	٢٣١.٥	١٦٨.٢	٧٤.٥	٢٤٢.٧
٣٥ - ٣٩	١٣٩.٩	٤٩.٣	١٨٩.٢	١٤٩.٨	٥٧.٦	٢٠٧.٤	١٦٠.٧	٦٧.١	٢٢٧.٨
٤٠ - ٤٤	٧٩.٨	٢٢.١	١٠١.٩	٨٤.٤	٢٤.٤	١٠٨.٧	٨٩.٠	٢٦.٥	١١٥.٥
٤٥ - ٤٩	٥٣.٦	١٥.٣	٦٨.٩	٥٧.٨	١٦.٦	٧٤.٤	٦٢.٢	١٨.٠	٨٠.٢
٥٠ - ٥٤	٢٦.١	٨.٨	٣٤.٩	٢٧.٦	٩.٢	٣٦.٨	٢٩.١	٩.٧	٣٨.٨
٥٥ - ٥٩	١٣.٠	٦.٢	١٩.٢	١٣.٩	٦.٧	٢٠.٦	١٤.٨	٧.٤	٢٢.٢
٦٠ - ٦٤	٦.٣	٤.٨	١١.١	٦.٦	٥.٠	١١.٦	٧.٠	٥,٣	١٢.٣
٦٥ - ٦٩	٣.٩	٣.٥	٧.٤	٤.١	٣.٨	٧.٩	٤.٢	٤.٢	٨.٤
٧٠ - ٧٤	٢.٨	٢.٧	٥.٥	٣.٠	٢.٩	٥.٩	٣.١	٣.١	٦.٢
٧٥ - ٧٩	١.٤	١.٣	٢.٧	١.٥	١.٤	٢.٩	١.٦	١.٥	٣.١
٨٠ - ٨٤	١.١	١.٢	٢.٣	١.٢	١.٣	٢,٥	١.٣	١.٣	٢.٦
+ ٨٥	٠.٨	٠.٩	١.٧	٠.٩	٠.٩	١.٨	٠.٩	١.٠	١.٩
الجملة	١٠٢١.٤	٦١٨.٢	١٦٣٩.٦	١٠٦٧.٣	٦٧١.٢	١٧٣٨.٥	١١١٥.٣	٧٢٩.٠	١٨٤٤.٣

المصدر: وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - المجموعة الاحصائية - العدد الرابع عشر.

السكان في دولة الامارات حسب الديانة والجنسية والنوع للأعوام ١٩٧٥م - ١٩٨٠م

جدول رقم (٥)

الديانة / الجنسية		مواطنون		غير مواطنين		الجملة	
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
مسلم	ذكور	١٠٤٩٩٧	١٥٠٥٤٣	٢٣٢٢٣٤	٤٠٤١٤١	٣٣٧٢٣١	٥٥٤٦٨٤
	اناث	٩٦٤٧٠	١٣٩٩٣٦	٦٠٦٢٤	١٣٧٨٩٦	١٥٧٠٩٤	٢٧٧٨٣٢
	جملة	٢٠١٤٦٧	٢٩٠٤٧٩	٢٩٢٨٥٨	٥٤٢٠٣٧	٤٩٤٣٢٥	٨٣٢٥١٦
مسيحي	ذكور	٢٨	١٧	٢٠٨٧٤	٥٥٤٤٦	٢٠٩٠٢	٥٥٤٦٣
	اناث	٣٤	٢٥	١٠٥٩٥	٢٨٥٩٢	١٠٦٢٩	٢٨٦١٧
	جملة	٦٢	٤٢	٣١٤٦٩	٨٤٠٣٨	٣١٥٣١	٨٤٠٨٠
أخرى	ذكور	٦	١٣	٢٨٢٨٤	١٠٩٥٥١	٢٨٢٩٠	١٠٩٥٦٤
	اناث	٧	١٠	٣٧٢٨	١٥٩٢٨	٣٧٣٥	١٥٩٣٨
	جملة	١٣	٢٣	٣٢٠١٢	١٢٥٤٧٩	٣٢٠٢٥	١٢٥٥٠٢
غير مبين	ذكور	١	—	٣	١	٤	١
	اناث	١	—	١	—	٢	—
	جملة	٢	—	٤	١	٦	١
الجملة	ذكور	١٠٥٠٣٢	١٥٠٥٧٣	٢٨١٣٩٥	٥٦٩١٣٩	٣٨٦٤٢٧	٧١٩٧١٢
	اناث	٩٦٥١٢	١٣٩٩٧١	٧٤٩٤٨	١٨٢٤١٦	١٧١٤٦٠	٣٢٢٣٨٧
	جملة	٢٠١٥٤٤	٢٩٠٥٤٤	٣٥٦٣٤٣	٧٥١٥٥٥	٥٥٧٨٨٧	١٠٤٢٠٩٩

المصدر:

وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - التعداد العام للسكان عام ١٩٧٥م، عام ١٩٨٠م. الجزء الثاني.

السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع للأعوام ١٩٧٥م و١٩٨٠م و١٩٨٥م

جدول رقم (٦)

الحالة التعليمية	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	ذكور	أنـاث	جملة	ذكور	أنـاث	جملة	ذكور	أنـاث	جملة
أمـي	١٢٨٧٤٠	٦٢٤١٣	١٩١١٥٣	١٧٨٨٢١	٧٧٥٢٢	٢٥٦٣٤٣	١٨٦٨٨٠	٨٦٧٦٦	٢٧٣٦٤٦
يقرأ ويكتب	٩٦٥٥٦	٢٢١٩٨	١١٨٧٥٤	١٤١١٤٤	٤٠٦١٩	١٨١٧٦٣	١٨٧٣١٧	٧٢٨٠٧	٢٦٠١٢٤
ابتدائية	٢٦٦٠٥	٨٠٥٠	٣٤٦٥٥	٧٥٤٢٥	٢٣٠٢٨	٩٨٤٥٣	٨٣٧٧٥	٣٦٦٣٦	١٢٠٤١١
اعدادية	٢٢٨٢٥	٥٨٥٧	٢٨٦٨٢	٦٣٧٨٩	١٨٦١٩	٨٢٤٠٨	٨٧٨٥١	٣٤٩٩٦	١٢٢٨٤٧
ثانوية وما يعادلها	٣١٢٠١	٨٩١٠	٤٠١١١	٨٠٧٣٤	٢٩٢٠٣	١٠٩٩٣٧	٩٣٥٣٨	٤٩١١٨	١٤٢٦٥٦
دون الجامعية	٢٨٦٠	١٩٥٣	٤٨١٣	١٤٠٤١	٦٨٣٥	٢٠٨٧٦	٢٠٠٠٨	١٣٤٥١	٣٣٤٥٩
جامعية وما يعادلها	١٤٥٥١	٣٠٠٥	١٧٥٥٦	٤١٠٢٠	١١٣٧٠	٥٢٣٩٠	٥٤١٢٠	٢٠٨٣٢	٧٤٩٥٢
فوق الجامعية	١٠٣٩	١٨٨	١٢٢٧	٣٧٦١	٧٢٠	٤٤٨١	٥٥٥٤	١٣٦٥	٦٩١٩
غيـر مبين	٤٧١	٢٨٦	٧٥٧	٥٣	٥	٥٨	٢٠٨	٨٦	٢٩٤
الجملة	**٣٢٤٨٤٨**	**١١٢٨٦٠**	**٤٣٧٧٠٨**	**٥٩٨٧٨٨**	**٢٠٧٩٢١**	**٨٠٦٧٠٩**	**٧١٩٢٥١**	**٣١٦٠٥٧**	**١٠٣٥٣٠٨**

المصدر: وزارة التخطيط – الادارة المركزية للاحصاء – المجموعة الاحصائية – العدد الرابع عشر.

السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والنوع للأعوام ١٩٧٥م و١٩٨٠م و١٩٨٥م

جدول رقم (٧)

الحالة الزواجية	١٩٧٥ م			١٩٨٠ م			١٩٨٥ م		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
لم يتزوج أبداً	١٠٨١٢٢	١٠١٤٣	١١٨٢٦٥	١٦٩٨٨٢	٢٥٣٢٢	١٩٥٢٠٤	١٧٠١٤٨	٥٥٨٨٦	٢٢٦٠٣٤
متزوج	١٩١٨٢٦	٧٣٥٤٧	٢٦٥٣٧٣	٣٩١٧٠٩	١٣٨٦٣٢	٥٣٠٣٤١	٤٩٤٥١٣	١٩٤٠٢٢	٦٨٨٥٣٥
مطلق	١٧٩٠	٢٦٩٧	٤٤٨٧	١٧٠٣	٣٠٩٧	٤٨٠٠	١٦١٠	٤١٤٤	٥٧٥٤
أرمل	٢١١٨	٩٨٥٠	١١٩٦٨	٢١٩٢	١١٥٦٣	١٣٧٧٥٥	٢٣٥٨	١٥٦٧٢	١٨٠٣٠
غير مبين	٤٩١	٧٣	٥٦٤	٦٤	٢	٦٦	١٨٣	٩٢	٢٧٥
الجملة	٣٠٤٣٤٧	٩٦٣١٠	٤٠٠٦٥٧	٥٦٥٥٥٠	١٧٨٦١٦	٧٤٤١٦٦	٦٦٨٨١٢	٢٦٩٨١٦	٩٣٨٦٢٨

المصدر: وزارة التخطيط – الادارة المركزية للاحصاء – المجموعة الاحصائية – العدد الرابع عشر.

السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل والنوع للأعوام ١٩٧٥م و١٩٨٠م و١٩٨٥م

جدول رقم (٨)

العلاقة بقوة العمل	١٩٧٥ م			١٩٨٠ م			١٩٨٥ م		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
مشتغلون	٢٧٨٦٨٩	٩٣٦٢	٢٨٨٠٥١	٥٢٦٠٠٣	٢٧٣٣٧	٥٥٣٣٤٠	٦١١٩١٣	٦٤٠٧٦	٦٧٥٩٨٩
متعطلون	٥٢٩٦	٤٤١	٥٧٣٧	٥٦٩٠	٩٣٠	٦٦٢٠	٦٤٩٧	١٣٣٩	٧٨٣٦
جملة قوة العمل	٢٨٣٩٨٥	٩٨٠٣	٢٩٣٧٨٨	٥٣١٦٩٣	٢٨٢٦٧	٥٥٩٩٦٠	٦١٨٤١٠	٦٥٤١٥	٦٨٣٨٢٥
متفرغات للأعمال المنزلية	—	٧٣٤٠٥	٧٣٤٠٥	—	١٣٠٦٨١	١٣٠٦٨١	—	١٦٨٠٥٦	١٦٨٠٥٦
طلبه	١٠١٣٨	٤٣٦٠	١٤٤٩٨	٢٢١٩٥	١٢٧١٥	٣٤٩١٠	٣٦٠١٠	٢٧٧٥٦	٦٣٧٦٦
غير راغب في العمل	١٧٢٦	٢٠٥٨	٣٧٨٤	١٨٢٣	٣٠٢	٢١٢٥	٢٤٠٢	١٥٣	٢٥٥٥
جملة خارج قوة العمل	١١٨٦٤	٧٩٨٢٣	٩١٦٨٧	٢٤٠١٨	١٤٣٦٩٨	١٦٧٧١٦	٣٨٤١٢	١٩٥٩٦٥	٢٣٤٣٧٧
غير قادر على العمل	٨١٢٩	٦٥٦٦	١٤٦٩٥	٩٧٨٠	٦٦٤٧	١٦٤٢٧	١١٨٣٠	٨٤٢٥	٢٠٢٥٥
غير مبين	٣٦٩	١١٨	٤٨٧	٥٩	٤	٦٣	١٦٠	١١	١٧١
الجملة	٣٠٤٣٤٧	٩٦٣١٠	٤٠٠٦٥٧	٥٦٥٥٥٠	١٧٨٦١٦	٧٤٤١٦٦	٦٦٨٨١٢	٢٦٩٨١٦	٩٣٨٦٢٨

المصدر: وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - المجموعة الاحصائية - العدد الرابع عشر.

مطابع البيان التجارية هاتف ٤٤٤٤٠٠ ص.ب ٢٧١٠ دبي

Journal of Social Affairs

No. 31 - Vol 8 Autumn 1991
A Quarterty Journal Published by the
Sociological Association of the U.A.E.
SHARJAH BOX 3745

Annual Subscription			
Individual :	U. A. E.	Dhs	40
	Arab Countries	$	15
	Elsewhere	$	20
Institutions	U. A. E.	Dhs	100
	Elsewhere	$	40

مطابع البيان التجارية هاتف ٤٤٤٤٠٠ ص.ب ٢٧١٠ دبي